



ويطهر بالآية
الآية من الحي

م ويحيط بطهروا الآية لتبع الشرب والاكل
حياته الدرع والخروج في اهلها افضل
الآية والكلب من بين ذواتها من قبل الله تعالى في الخروج
الآية كذلك في الخروج والى طاهران وانما في الشرب والاكل
الطهر حال سقوطه اذا وقع على نجاسة لم ينسأ الا ان غلب النجاسة عليه وما الاشياء
بالنجاسة وما الفصل من الخاب طاهران الا ان يقع على نجاسة والصقل كالسقاء
نصفها النجاسة لا يطهران الا بالما من حصل معه ثوبان احدهما يحق النجاسة في
تجنبها وصلى عريان او صلى في كل واحد منهما الصلاة واذا وقع ذلك على انه قد
الصلاة مرتين كما يصلي عند التماس القبلة الصلاة اربع مرات اذا علم حصول النجاسة في
محصول ثم اشتبه نجس الكل لانه لا يخلص من التمس الا بتركه فان كان غير محصور لم يترك
فيه يخرج والمهية للقبلي لا تترك الا ثوبا يغسله في كل يوم من روضه صلاتها واداء
الار نجاسة طهر عارها ودخان غير النجس طاهر ولا يظهر جليسا منه بالدماغ ولو وقع
واداني الخمر ما كان قمر عا او خشبا اذا غسل طهره الاولى نجسه ونحو الصلاة في بول النجس
والنجس اذا لم يكن منها نجاسة وبغسل دم الحيض من التوب بالماء وحته وقصبة لساق
وسحق صبغة ما يغسلونه وعن ابي عبد الله صبغة بشق حتى تخلط والعقبة نجسة ولا بار
بالصلاة في ثوب النجس ما لم يعلم فيه نجاسة وبغسل من الطنبس والغراش من البول
وموئيل الخشخاش طهر وطهر الطريق طاهر وسحقا لانه بعد طهه ايام واذا حمل احد
الثوب طهرا وكان الآخر نجسا لم يسل صلاته اذ لم يخله فان تلو كحركة واذا كان
نجسا بغسل بعضه طهر المفعول منه واولى المشرئين وثوبهم ونزولهم الى استعملوها

فلم نجاستها وما كان من حبوب وشباب خبيثا واولى الطهارة والنجاسة ان
للمساجد والبول والكل ان ياد لهم فيه والخروج
حمل عارون سدود فيها نجاسة لم يخرجوا عن
على قول وقيل من غير من الفصل الاولى لانه من محل نجس وطاهر من المانة لا سماعة
طاهر ولا يقال انه نجس باول ودود اذ لو كان كذلك لم يطهر وشعر الكلب والخمر نجسان
على قول الاثر وقال الرضا في طهارة البول لا يابس بالاحل للبول من غيرهما كالصوف والشعر
والوبر والعظم والظرف والظفر والنجس من الحيوان الطاهر وعرقه ولا عرقه بول النجاسة
الثوب واليد بعد ان التهان ما في الاستطابة من
الاستحاضة واجب من البول فاعا ناط فان لم يفعل وصلى فعليه الاعادة والاحتياط من
من الاموات وعمر استقبال القبلة واستبراء سواها ويطهر في العار والبيان
فان كان الموضع مسما على ذلك الخرفان مكنته ونحو ان يستروى حتى ان تقدم رجلا
داخلا والنجس خارجا وان تعود بالنجس الشيطان ونفطى راسه ودعواه ع والار
والخروج والاستحاضة عند الفراغ منه ومسح يد على بطنه وكنه له استقبال الشمس والروح
القول والحدوث في الماء الجاري والراكدة في الراكد اشد كراهة وافقه الدور في موضع
اللعن في التوالعسا وطهارة الثمار وحمى الخوار والبول في صلب الارض وقاما الى الطنج
في النجاسة والاكل والشرب والبول والظلم الا ذكر الله او حكمه الا ان عند مائة وقراء
القرآن الا انه الكرسي فانها عود او اضطرا له وحرم ذلك في الموضع الذي يتأذى للبول
وعو ليجلس على نجس وبغسل الاحل من البول مرتين والنجس في البول والنجس في البول
الفاطمة مخرجه وجبا استعمال الماء وان لم تعد خير من الماء وابكارا لاجل الله والجمع

افضل بعد الايام
 فان ذلالت الجحاسة
 ويجزى الجرح في القدر
 ولا يابى ومطعم اوله حرمه او كان رؤيا او عظم فان ذلالت الجحاسة يترك لم وطهر الجرح
 وفل لا يطهر ولا حذرا الاستحباب والغرض التقوى والتميم في العباد ليس شية فان فعله وكان
 عليه اسم من اسم الله او دسله او اتيته حوله عند الاستحباب لان الاستحباب بالاسم
 وسعى ان يستعمل كل حجر من الله على جمع كل الجحاسة ولو استعمل كل حجر في ازالة جرحه
 جاز وسمى المقعد ثم اقبل وسمع من عند المقعد الى تحت الاشجار لانادى بالصوت
 وسمعه لانا ثم يغسله فان ادى بعد ذلك بالامراض وان لم يفعل ذلك ثم راي بالاعاد
 وكره اطالة الجلوس على الخلا ومن اى مصر عن ابي عبد الله عليه السلام الاستحباب لما البارد
 التواضع ولا يلزمه ان يدخل الامله في دين انما عليه ما ظهر وروى محمد بن علي بن محبوب
 بن مسلم عن ابي عبد الله قال ليس الى اى المصطفى يبول فليقل من ذلك شدة وروى
 بعد البلى قال توضع وشفق ثوبه في النهار مرة واحدة واذا دخل الحمام وجت عليه
 شتر عوديه وهما قبله وذو من مستور بالشفة والنحو ليستعوى عند التواضع
 ولينفق بصره بالشفة التور في كل خمس عشرة ولا يستعملها قبل ذلك لكان ذبا في الظاهر
 ما اذا طلى العصب بالاسن بالنور فقد استعد لذلك بالدقوس ليس سرفا انما السرف
 فيما اضر بالبدن والنفال والنفال بالحناء يذهب بالسهرى وحسن الوجه وتطبخ
 ولا يفي ادمان الحمام ولا يابس ان يتور الخش ولكن ان يذهب ويخضع ويكره للجل
 ان يجنبنا محض حق اخذ الحنا ما خذ وان يخصب المرأة حاضا ولكن يقول الورد

في الاستحباب
 في الاستحباب
 في الاستحباب

مع الورد لئلا يروى عودته ولا يابس ثراه القراء في الحمام ان يدخل الماء الا
 فان كما حذرا ولو اغتسل بادر الجاز اذا لم يمسح من الاول ما يغسل من
 النوا الى جمع فيها ما الحمام ما به جمع فيه غسله الهوى وسعى في الجحاسي تمام الجرح من
 الاضاسيل عن جمع الماء في الحمام من غسله الناس بصل التور والاباس ولا يابس
 يغسل من الحمام المسلم والنمري اذا كايته مان وحلق الا بطل افضل من سعة طلبة
 افضل من حلقه في الشئ الخفيفة خسر في الابرار المفضلة والاستحباب
 ووفق الشعر وعصر الشارب وعصر في اليد من الاطفا وحلق العارية والاباس
 والاستحباب كان شعر رسول الله صلى الله عليه وآله ومنه الى شجرة الاذن والحوال
 شية عند كل صلاة وخاصة صلاة الليل وكره في الحمام والسوكة بالاهام المسحوق
 عند الوضوء سواك وسواك عرضا وندفعا وكحل وترا وقد ترك السواك
 الانسان دقق الاطفا يوم الجمعة وان شئت في سائر الايام وبدا ما يحضر السرى
 وحكم بالحضر المني ولكن القن بالاسنان وحسن قن ما قصه دفعه ولذا ادى الشعر
 والدم وحك الظفر بعد قصه والنساء تزين من اظفارهن فوازن لهن الحجاب
 شية ولا تحلى المرأة لهن من الحجاب ولا يعطل نفسها وان خاضت ولو بقلان
 في عبقها ولا يابس الحجاب اللحية بالسواد وقد قيل السبط على السرد وهو محض الوجه
 وقيل في قوله تعالى واعبدوا الله ما استطعتم من قوه منه الحجاب بالسواد والحلق
 واجب على الرجال ومكره في النساء سيما ان لا يستاصل فانه انزل لوجهها
 وحلق الراس لا يابس للرجال في غريج وعمره ويوجال لكم ومثله بالعدايم
 ومعناه في وصفه على السبل الخارج لربون من اذن كما يرق السهم من الرمية

في الاستحباب
 في الاستحباب
 في الاستحباب

بعد ان اتم بلامر غسل الاقدام اذا لم يجد الماء استسحب في السجدة واجاب ببول
 الوضوء بغيره ان شاء الله تعالى **باب الوضوء**
 والنية وضع الايدي على المني وسيل اليد قبل ادخالها منه من يبول او يؤم
 وموتى من اعياط وتقدم الاستسباح على الوضوء ويقتل العين عند الوضوء والدعا
 اذا شاهد الماء والسمعة واخذ الماء باليمين وتولى الوضوء بالاي في مسح الرجل الذي
 واخذ الماء بها فادارته الى اليسار في غسلها والدعا عند غسل الوجه واليد من مخرج
 والرجلين بعد الفراغ واليسار والمضمضة والاستسقاء للماء باليد واحدة
 وبدأ بالمضمضة ونسب غسل الوجه واليد والرجلين في الموضع الرجل الماء
 على ظاهره يداعه بالماء بالعلس وجعل الفل المستون كالواجب وضع المراء
 القناع في صلاة المغرب والقضاء فمسح بالرجل ولها الاضغعة في الباقي ودخل اصبعها
 تحت ومسح مقدم الرأس بقليل من اصابع يمينه عرضا مع الشعر الى قصاصه والرجل
 من دون الاصابع الى اللعيق باللفس والوضوء من ما ولد الاستغناء بالغير
 في الوضوء والمندل ولا يجوز المسح على الخنثى والشمك والفعل المسندة ويجوز
 والضمير المسح على الخنثى ولا يجوز غسل الرجلين بدلا عن المسح الا لثقبه وان
 بوضئه الغير مع القدر وغسل الرأس ومسح احد جانبيه وموخره وكله ومسح
 وعلمها وغسل ما قبل منها ومسح ما ادبر وكلها والمسح على جابل والعمامة الا
 الجار فانه مسح عليها ويغسل الجرح ما حول الجرح لا باطنه ومسح
 والرجلين بما جدد ومسح باطن القدمين بالمسح على شعرة واحدة وثقب الفل
 واستقبال شعر الدين وبجملته في كل طهارة من وضوء وغسل وتيمم والاعمال

بالضم
 الله

من الكافر هي القاب وان جمع من القاب على السار كان موسى انه مؤمنا لودع
 او استباحه ففعل لا يصح الا بطهارة او سحت فيه لم يصبها حكا وهو الا بغيره
 ما خالفها فان فعل وقان في الغسل شي وان كان في وضوء وجف يابس استانه
 وان لم يجف شي عليه فان نوى طهارة فرفع الحدث والبرق حازد عليها المضمضة
 غسل الوجه ويجوز عند غسل المدين او المضمضة وغسل الوجه من قصاصه شعر
 الى المحادر شعر الذقن طولاً وما دارت عليه الوسطى والاهام عرضاً في الاعلى فان
 منكوساً حاز لانه غاسل وحالف السنة وقيل لا يجوز وغسل المدين من المدين
 ودخلها فيه الى اطراف الاصابع ومسح مقدم الرأس مقدار ما يقع عليه اسم المسح ومسح
 الرجلين من دون الاصابع الى اللعيق ويجوز بالعلس وباصبع واحدة وبها قبا
 القدس والرب كبريته الله تعالى وحك تقدم المني على السار فان خالف
 الحمر وافر المدم بالمحجف والماتعة من اعضا الطهارة فان فرق وجف يابس
 استسحب الوضوء وان لم يجف شي عليه ويجب نزع الخاتم الضيق وشبهه ويجزى
 ولا يلزم الحث عما احاط به الشعر انما يغسل ما ظهر والوث للجلل الحية ولا يغسل ما ستر
 منها ولا يجوز للحدث من كناية القرآن ولا لكون للصبيان ذلك لانهم غير مخاطبين ولا يجوز
 الجمع بين الصلوات الكسرة بالوضوء وتجديده افضل ومن قطع بعض عضو مسح او
 غسل باقيه وان قطع كله سقط عنه ووضا الباقي ردى على من جعفر عن اظه
 قال سألته عن رجل قطع يده من المرفق لفق بوضا قال يغسل يمينه بغيره
 وقال رسول الله صلى الله عليه وآله الوضوء مذكور الغسل صاع وسباني اوقام
 بعدى يستعملون ذلك فاولئك على خلاف سنتي والثابت يعمى على شئ مع في خطره

بالضم
 الله

القدس يجوز المسح على مقدم الرأس ما كان فيه شعر ولا يلزم إيصاله الى نفس الشعر فان
استقبل الشعر المسح اجزاء لانه ماسح وان كان له ما على صاع او مضل واحد او
اصابع ثمان وجعلها وان اراد غسل رجله لظفانه ودرته على الوضوء او غيره
افضل ومن نوى وضوء صلاة استباحها و غيرها فان كان لثنية او عضا او بعض عظام
غسله او سحبه او تركها لم يفسد الوضوء او استأنف ما لمح او مسح على جامل بخمار او وضوء
غرة فلتكبا و مسح غير محل المسح او على الخارج من غر حرقا واستقبل شعر اليد او مسح على
الوجه بطل واعاد ما صلى به **باب**
من صلى محض تطهر واعاد الصلاة فان سبق الحدث والطهارة لا يعمل السابق او من
وشك في الطهارة او شك فيها تطهر فان سبق الطهارة وشك في الحدث فليطهر على الطهارة
فان شك في الطهارة او بعضها روى على حالها تطهر او فعل البعض شكوكه في الموضع
السابق فان جفت استأنف الوضوء وان قدم ما روى سهوا ثم ذكر قدمه ما تقدم في
بجفت السابق فان شك بعد انصرفه من حال الطهارة لم يفسد اليه ومن توضا لكل صلاة
وضوءا ثم ذكر انه احدث عتس احدى الطهارات او ترك عضا من احوالها لا يدري ما اصابها
كان توضا واعاد الكل فان توضا الصلاة ولم يحدث ولم تصل ثم جدد الوضوء صلى ثم ذكر
ان كانت الطهارة من جنس واحد من احدى الطهارات كذلك فصلاته صلى فان ذكر في هذه انه احدث عتس احدى
بعد احدثها ان اتفق الطهارة من ذلك اعاد الوضوء والصلاة فان صلى بالاولى ثم جدد الوضوء وصل ثم ذكر
وان كان وضوءا وضوءا كذلك فصلاته صلى فان ذكر في هذه انه احدث عتس احدى الطهارات او ترك عضا من احوالها لا يدري ما اصابها
وحدث له من الطهارة او وضوءا وضوءا كذلك فصلاته صلى فان ذكر في هذه انه احدث عتس احدى الطهارات او ترك عضا من احوالها لا يدري ما اصابها
هذا الطهارة من جنس واحد من احدى الطهارات كذلك فصلاته صلى فان ذكر في هذه انه احدث عتس احدى الطهارات او ترك عضا من احوالها لا يدري ما اصابها
مطلقا

ان كانت الطهارة من جنس واحد من احدى الطهارات كذلك فصلاته صلى فان ذكر في هذه انه احدث عتس احدى الطهارات او ترك عضا من احوالها لا يدري ما اصابها
بعد احدثها ان اتفق الطهارة من ذلك اعاد الوضوء والصلاة فان صلى بالاولى ثم جدد الوضوء وصل ثم ذكر
وان كان وضوءا وضوءا كذلك فصلاته صلى فان ذكر في هذه انه احدث عتس احدى الطهارات او ترك عضا من احوالها لا يدري ما اصابها
وحدث له من الطهارة او وضوءا وضوءا كذلك فصلاته صلى فان ذكر في هذه انه احدث عتس احدى الطهارات او ترك عضا من احوالها لا يدري ما اصابها
هذا الطهارة من جنس واحد من احدى الطهارات كذلك فصلاته صلى فان ذكر في هذه انه احدث عتس احدى الطهارات او ترك عضا من احوالها لا يدري ما اصابها
مطلقا

نوافل الطهارة وهي على ثلثة اقسام ما روى الوضوء وما روى الغسل وما روى مسح
الوجه

محمدا وهو ما تحس عتس البرك في اليد او في القدم او في الوادي فان جامع حتى شكلا
في اليد وجب الغسل وفي القدم لا يجوز كونه ثابثا من رجل
باب **الحض والاستحاضة والنفاس**
الحض ثم حلة ترك الصوم بالصلاة وتلقية حذرا للصوم والكسب في امام الحضر
وفي امام الطهر طهر فان اشتبه بدم القرح استلق على ظهرها رافعة رجليها واراد
الوسطى فان خرج من الجانب الايسر فوجس ومن الايمن من التوجه فان التيسر بدم
استقل على قطة فان طوق به من العذر وان انقضت من الحضر وامل الحضر امام
متكلمات والى عشرة وان نزل الى مله امام ثم نزل الى العشر فاكل جوف وامل الطهر
من خمسة عشر امام ولا حلا كثر وتحرم على الحاضر الصوم والصلاة والوقوف للامكان
ومدحى للمساكين الا عابرسيل الا المسجد فلا تدع فيها شاة ومن كفاية الزمان الاسماء
المطهرة وتحرم على الزوج والسيد وطورها وتحرم عليها كتمانها وتكفنه فان فعل مع العمل
وتحرمة كثر في اول الحضر بدنا واوشه درهم وفي اوسطه نصفه وفي آخره ربعه ولا
كفاره على الجاهل حالها او بالحوتم ونعزها امام مع العلم فان كتمها لو لم يكره الكفارة
فان كانت آمنة تصدق بثلثة امداد من طعام على ثلثة مساكين متى كان وعزم طلائها ان
كانت تدخولها غراب عنها زوجها على وجهه ولا يفرج منها وضوء غسل يوفع الحدث
ويغسل الصائم دفن الصلاة ويحتمل غسل الجوف والاخرم والعذر بالوضوء والوضوء
في صلاها زمان صلاتها وكره لها المضايك ومن المحض عمله وقراه ما عدا الغزاة واداع
الدم اعتس كفى الحية وتوضا قبله او بعد واذا دانت الكوا الدم ترك الصوم والصلاة
نان استمر بلمه امام او نداد عليها الى ان يبرأ من الدم فاكل جوف فان تجاوزها جعلت كان
المر الصوم حتى يتبين الحيض

المر الصوم حتى يتبين الحيض

بعضها الله الله

منه الحنف ومالك والشافعي والحنابلة إذا استمر لها وما كان ريقا أصغر من هذا استحق
 فان لم تقتر حصة حصى بها ما نأخلف حصى في كل شهر سبعة ايام أو ثلاثة وان كان
 شهر عادي ذلك لو قتها وعديها عادت على العادة تزاوم تقز وقل ان تقز حقت له وان
 معا وتقر بها الدم على عليه وان لم تقتر حصى في كل شهر سبعة ايام وان ذكر بالرب
 العدد حصى في الوصل الحنف ثم على المسحاضه وضامت مع ولا يطأها الزوج
 ولا يطلقها باقى العشر واعتلت عند كل صلاة لجواز انقطاع الدم اليها وتبقى الصوم عشر
 احتياطاً في زمان من الطهارة ويطلقها وطأها فيه وان ذكرت العدد دفعا لو كان
 لها طهر من مثل ان تقول كان حصى في ايام من العشر الاول لا ادى بوضعا فانها تطل
 المتخاضه في العشر الاول فتصوم وتصل ولا يطلق ولا يوطأ ويغسل بعد مضي الح
 عند كل صلاة لجواز انقطاع الدم فيها وعند مضي العشر كذلك تعلم على المسحاضه باقى الشهر
 ويطلق وتوطأ وتصوم وتصل فان جأ الشهر الثاني كذلك فعلت كما ذكرنا وتبقى صوم الح
 في زمان من الطهارة لانا لا نعتبر بقى الله في الصوم وان لم يكن لها طهر يتقن كمن قال كان
 حصى احدى العشرات لا ادى بها هي فانها تطل على المسحاضه طول الشهر يغسل بعد
 كل عشر لجواز انقطاع الدم فيه وتصوم وتصل ولا يطلق ولا يوطأ وفي الشهر الثاني مثله
 فيه عشرين يوما يحصل لها منه عشره يتقن فتراثها فان قالوا كان حصى عشره
 احدى العشرات لا اخرى يوم فلها يوم في اول الشهر ويوم في اخر طهر يتقن فان قالوا
 يوم او اكثر فتر طهرها كذلك فان قالت ان عشره لا ادى احدى العشرات فانها
 ام مغلطه فليس لها حصى وطهر يتقن فان رأت في العشره ايامه مفترقه او ساعات
 تلتقن ليله ايام لفتق ليله وكانت حصى على رواه تونس وعلى خلافها الكل
 ولو

الحنف
 مالك
 الشافعي
 الحنف
 مالك
 الشافعي

الحنف
 مالك
 الشافعي

الحنف
 مالك
 الشافعي

دولاب يومين ونصف واقطع لم يكن حصى الله لم يستمر بلايا باحد من احوال
 واذا قطع عنها الدم ادى العشره استمر حصى الله وان خرجت من
 الحنف وان خرجت حصى الله استمر حصى الله وان خرجت من احوال
 وان تجلى امرها فقل الزوج وروى الصلاة ثم وطأها واذا بلغ العشره استمر حصى الله
 واذا صامت طهرها ثم حصى الله فطهرت الدم وان مكث بعد العصر وقضت فان دخلت
 الصلاة وخرجت وهي حاضه فلا حصى عليها وان دخل وقتها ثم حاضت ان كانت في
 الطهارة والصلاة تترك فعل قضاء الصلاة وان لم تبلغ ذلك فلا قضاء وان كانت حاضه
 في حصى من الصوم امسك وعليها القضاء وسبق عان المرأة تولى حصى اولاب
 لو قيد عدد سقا فترد المحلف منه اليها وما رأت من الدم دون ليله ايام او ليله مفترقه
 اكثر ايام الحصى والنفاس وبعد بلوغ سن سنه في القرشيه والبنطيه وحسنه في
 عزمها وان اردت على عاداتها وهي دون عشره وتجاوزت العشره وما رأت الحامل بعد عشرين يوما
 من وقت عاداتها بذلك دم اسحاضه وان رأت الحامل في ايام عاداتها واستمر ليله ايام كان
 حصىا وقيل انه اسحاضه بكل حال واذا كان دم الاستحاضه سرا لا يظهر على القطه
 فان عليها الوضوء لكل صلاة وتصل عيمه بلافصل فان اخرته بطل واستأنف عن
 القطن والحرقه فان طهر عليها فغسلها مثل ذلك وغسل واحد لصلاه الفداء وان طهر
 ورشح على القطه فغسلها ذلك مع غسلين غسل للطهر والعصر جمع منها وآخر الطهر غسل
 العصر وغرنا فيه منها وغسل للغوب والعشاء مثل ذلك وهي اذا فعلت ذلك حكي
 الطهارة وهي مرضه فلا تقام عليها حد لا يوجب القتل ولكن لها دخول الكف والغسل
 للزوج والسيد فان لم يفعل كان للسيد والزوج جبرها عليه في صامت لم يفعل

الحنف
 مالك
 الشافعي

الحنف
 مالك
 الشافعي

الحنف
 مالك
 الشافعي

في حال نسيه الصلوة وتوضأ او لم يغسل وتوضأ معاني حال نسيه الصلوة
قال لعن الله من رآه عفا الاله انما او يتقاه ولا يحل الحائض في كل محرم وكذا
 ما كثر الامام ولا احد لا قبلها واذا ولدت توأمين ورأت الدم عتسها فكل ما حذر منها فاف
 فلوراته عتسها انما عتسها الاول عشرة عتسها الثاني كان كله نفاسا ما اذا رأت الدم
 واقطع ورجع يوم العاشر بركة نفاس فان لم تره الا يوم العاشر واقطع الحولان ولم
 كان ذلك وحده نفاسا فان دلالة بقدر العاشر لم يكن نفاسا حتى يوقه وان ظهر
 ولم ترد ما لم يستقر طهرها واقطع دم الاستحاضة لسكوتها فلو اقبلت في الطهر
 وان فرغت من الوضوء واقطع في وقتها وجعلت به **باب التيمم**
 التيمم طهورا للمسلم يتباح به الصلاة ولا يرفع الحدث ما لم يجز عند عدم الماء او علم
 او انه نازح وجده بالماء جثثا او وان كثر عنه مع القدر وان مع نسيه شراه وان
 لم يجد ثمة في الحال وان ذهب له وجب القول والخوف من استعماله على نفسه او ما لم
 ولا فرق بين ان يكون الخوف من برد او مرض او تلف يدي من احاد الخبايا اغسل وان
 مرض ان خاف التلف تيمم وصلى واعاد وان لم يخرها تيمم اذا خاف مرضا ولم يحد
 في الجامع يوم الجمعة او يوم عرفة فحدث لم يملكه المزيج لكثرة الناس تيمم وصلى واعاد
 ردوى فمضى الماء في حله وتيمم الاعان في الوقت ما في غير ذلك فلا اعان لانه فضل
 الطهورين وتيمم في اخر وقت الحاضر وكذا التيمم لصلاته النافله وقضا فرضه على كل حال
 بذلك ما شأ من التوافل وفوات الفرائض والفرق ادخول فيه وتجدد افضل مع
 حله وتيمم من كان معه قليل ماء يحتاج اليه للشرب لم يخطبه نفسه ومن معه ما لا
 للظمان ومن تيمم غرغلة ثم احدث ومعه ما يكفي للوضوء من كبر بعض اعضاءه
 او

باب التيمم
 في الصلاة

باب التيمم
 ما لم يجد ماء
 في الصلاة

باب التيمم
 في الصلاة

اما كثرها اجاز له ان تيمم وان كان في بعض اعضاءه كبر جاز له الميم على الخرقه او الجوانب
 ونفس باقية وبوضي ياتي بالعضا ومن اجبت في سجده الله تعالى او موجد سوله عليه السلام
 تيمم وخرج متيمما والعضد ذلك في غيرها ويجوز التيمم سراً وحضراً مع الاعتذار للحدث
 وغيرها طولاً كان السفر او قصر او يجوز التيمم للدم من فراشه ولا طلاء الخارج من جود
 الماء ومن خاف غرقه الحاضر ان يظلم الماء تيمم وحسب على الانسان طلب الماء في السهل والممر
 فان تيمم من غير طلب مع المكن ولا تيمم له الا ان خاف على نفسه او متاعه وبمجرد
 والمحرق وذو الجروح والقروح من الجباية وشبهها وحسب فيه الله ومقارنتها مع
 والعصديه استباحه الصلاة بدلاً عن غسل او وضوء وضع يده على الارض ومسح
 الوجه بهما من مفاصل شعر الراس الى طرف الالف الذي يرمي به في الصلاة لا الماذن
 ومسح ظاهر كف اليمنى بطن كف اليسرى من الزند الى اطراف الاصابع ومسح ظهر اليسرى
 بطن اليمنى كذلك والرتب سدا للوجه ثم باليمن ثم باليسرى والتيمم يكون الاضواء
 عليه اسمها ولا يجوز بالمعادن والنبات والشم والرماد ويجوز للجص والارض النون وسدا
 بالتراب فان لم يجد فبغير ثوبه او عرفه او سرجه او لبدها فان لم يجد تيمم
 بالجر فان لم يجد فبالجل فان لم يجد مسح باليخ مع اعضا الظهان ان كان عليه وضوء
 او جمع جملة ان كان عليه غسل فان لم يجد اخر الصلاة حتى يرد ولا قضاء عليه ويكره
 التيمم بالزمل والارض السبخ وسحب من الربا وتخرج اصابعه حتى يقر بدمه ونفسه
 من التراب لانها لا تعتبر تراباً تعلو بالاعضاء واذا اجتمع مت وجبت محدث ومعه
 فان كان ملئاً لا دم لم يقر عليه ولو استعماله الجنب المحدث وجع ثم غسل به الحب
 حيانا اذ لم يكن عليها نجاسة نفسه واذا كان عليه وضوء يديه من ران كان سدا للوجه او لا
 ان كان ملئاً لها او سدا
 الجنب وان كان ملئاً لها او سدا
 الجنب وان كان ملئاً لها او سدا

باب التيمم
 في الصلاة

باب التيمم
 في الصلاة

باب التيمم
 في الصلاة

باب التيمم
 في الصلاة

باب التيمم
 في الصلاة

جنباً او المرأة خائفاً او نفساً او متراً المتضرب منه ضرباً ضربة للوجع
واللقمة واحدة وتوافق النعم توافق الطهارة ما لم يطل التيمم ويحذر الماء والطين
ومن كان على ثوب او بدنه نجاسة معه ما يكفي لانهما فقط ان الهابة وتيمم وان تمه
مع القدح بطل تيممه وتيمم الميت عند الماء او عند غيره بصفته تيمم الحايه كسباح
لا يتيمم بالماء اذا رجع رمضان كان تيممه عن وضوء غسل ان كان عن غسل وان
بعد التيمم المتها من عدم قبل الغسل صلى تيممه ما شاء روى ان رجلاً قبل الركوع نظر في
فان وجد بعد التيمم **باب احكام الاوقات**
شتم هذا الباب على الغسل والنفس والصلوة والادنى وسبق على ذلك في السنن
عيان مرضي للمسلم ما قتل البش عذيم الا ان يوثقوا ذلك وان دعى له وعلى القتل
والعاقبة وتعاد تحفه تحف بها ولو سافحه او سفر جله او شتمه ودعوا لمرء
ان يصير مرضه ولا يشكوا ويوقوله بليت ما لم يسل احد وعاد المرض في محاربه
به المرض تركه عياله ولا يمان في جمع العين والمرضه بكفر السات في تيمم
وتيمم يومين كان يستن في ثلاثة ايام لكان سبعين سنة وتيمم الطفل كفاً لا يوب
ومن السبع عند الاحضار استقبال القبلة ساطر قدمه على القبلة والقبلة
باسم الآله واحد واحد وكلمات التزج لا آله الا الله الحليم الكريم الى آخره ولا يسلك
حال التزج لان في ذلك داحته ولا ضرب الحاضر احدي راحته على الاخرى للاختلاف
والحضر جنب ولا يفيض فروه ان الملايكه ماذى بها ولا يابس ان يلبس غلبه فان تصعب
خروج نفسه قبل الى فضلاء وفرضه ما كان صلى عليه وتكلم القرآن عند الحاجة
وعصر عشاء واطروق فوه وشذحياء بعصا به الى داسه ومنداه رساقه

بالحديث
الحديث
الحديث

9
ما يخرج عنه صباح الى الغدا ان مات ليلاً وذكر الله عن ولم يترك وحده ولا
على بطنه ولا سقى ان ينظره ونما او قيل بل غسل الا المستعوقه الملبس
والمندوم بالمطون حتى يبرأ من دمهم فان لم يشفوا الى الله امامهم يمتدون وادخلوا
اربعة اشهر غسل ولقن وخط ودونها يدفن بدنه وان مات الولد في بطنها وما
وهي ذمته وابوه مسلم دفن مع المسلمين ظهرها الى القبلة وان مات يهودي او نصراني
او رجل يده فخرجها بان ما ستدونه شق بطنها من سائرها واخرج وخطا القوت
من يدي ايام عدل اليونانية في نصرة والحرب قائمه لا يغسل ودفن طويلاً وشبهه كفته
فان جرد لقن وصل على علمه وان ارتث اي جرد وقته روى ومات عبد الحرب بغير غسل
كل قتل مسلم ظالماً كانا وظلوماً يغسل ولكن صلى عليه وان وجد عظامه بلا لحم
فذلك وان قطع نصفين فعل بواقفه القلب كذلك وان وجد لحم ذو عظم فغسله
الا في الصلاه وان وجد لحم لا عظم دفن فقط ومن وجب عليه الغسل جداً او قوداً امر بالغسل
ثم قيل او رجم وصل على علمه ولا يجوز ركوب الحلوب اكثر من ثلث ايام ثم يتركه وادخله في
الميت يقطع اعضاءه صب عليه الماء ما خفي ايضاً تيمم الرايب بصفه تيمم الجنب العاقر بالزنا
وان كان صباً له ثلاث سنين جاز للنساء غسله مجزاً وان كان لاكثر من ثمانية فان
صفته للمسلمين عليها الرجال الاجانب ثوبها ولا اكثر من ذلك دفن بالغسل وان مات المسلم
من حال غيباً مسلم او رجال مسلمين فقط غسله اولى الرجال به في الارض وان يابس
مسلمات وفهن زوجة او ذات محرم كأمه وأخته غسله ثوبه وان لم يفسد ذكرنا
وكان عند رجال ذميون او نساء واليهما الغسل وغسل المسلم وان لم يكونا دفنوا في غسل
فان مات المسلم من نساء مسلمات او رجالاً فمسلمين غسلاهما المسلم وان مات من

مسلين فممنوع او قد عزم لها غلبتها بها وان لم يكن فممنوع ذلك حقه الغسل وروى
نقلون منها ما ليس بعرض بطلانها ثم وجهها ثم ظهر كفتها وازادت من رجال المسلمين
امروا رجال النوى بالغسل بغسل المله وبجود الزوجه من ان ينظر كل منها الى الآخر ^{المطهر}
سوى العورة واما تحت بغسل المله في اطفالهم ونجاينهم والغسل شمله على الواجب ^{المطهر}
والمختار بالاحتياط المتبني عليه فله اغسال على صفة غسل الحايه بلا وضوء قبل الا
واحد وغسل الخارج من خاصه منه في ثياب الغسل ثم وكذا قبل المكس ولا عا دكره
الا عودته الا بعد ركن الغسل تحت السماع القدره وانما حاله الا لبره في غافل
فمن بطنه في المائه وغمر بطن الجمل دركويه في حال الغسل ومن جعله وادخال الماء
ومخرجه وادخال الغسل في الكف ثم قم قم قم وتحليل فطره وقصه وسرعه راسه
شعره وكشف عودته وافتقاره ونقصه وخانه ونحو ذلك في كفته ما سقط من شعره
وسحب وجهه الى القبلة حال غلبه كماله الاخصايد اضافة قليل سيدر الى الماء الاول
مقال من كان في الماء في تحته بالحوض والحد ولت خرقه على يد الغاسل الى الزبد
اذا غلبه وتوضئه من غير فضه واستشاق وتلبس احابه ان امكن والفرق بينه وبين
راسه سد يد قد ضرب به في انا نطق حمد غاما شان وغسل شق الرأس الامن
وجهه ثم شقه اليسرى في كل غلبه وغسل موضع الحرق لملا وشقه غسل الاعضاء وسيلها
الاعمال فسلها على قول والاداء الماء عذيقه وورديه ونحو ابطه والذكر والاستشفه
عند الغسل وان نطق على جانب الامن وان غسل واحد ونصب عليه آخر وغسل الغاسل
الى المرفق كلما فرغ من غلبه وفق حسب ثوب المستنوعه من اسفل والكاد الماء للغسل
وروى انه عليه السلام علما ان يغسله سبع قروب من يبر غرس وغسل الاواني عند

من كل غلبه ومغفقا المتثبت بعد غلبه وغسل الغاسل ثم يلقن بالمرحف جادنا
به وتوضئه ثم يلقنه ويقرض بهذا اللقن الحايه يلقنه من الخارج منه بالماء ارضي بالغسل
ما الغسل في حفره جديده ويجوز ان يغسله في البالوعة ويغسل الحايه والحفر والغسل
بالموت وروى ابو بصير عن احمد في الجنب اذا مات قال الغسل عليه الا غلبه وروى
السا باطمي عن ابي عبد الله سيل عن المراء ايا ما سفي تقاسها الف غسل قال مثل غسل
وكذلك الحاضر وكذلك الحاضر اما يغسل غلبه واحدا فقط وروى عن ابي عبد الله قال
اذا مات الميت ويوجب غسل غلبه واحدا ثم اغسل بعد ذلك الواجب من اللقن
لله اواب ميرتو قص واران وقيل واحد لثب به جسد الميت والسنه ان يكون فيها يرد
احمر والحنان ان يكون من محض الارض ويجوز ان يكون من جبابه ولا يغسل له كم ابدأ
ولا يند ويجوز لثبته في القمص ولا يقطع كنهه وتقطع زره ونحو اللقن في القطن الاسمر
ويجوز في الكتان وما جازت الصلوة فيه وافضل الخو ط ملة عشر درهما وملت درهم
اربعة مائة درهم وخنودونه ولا يخطبها المكوس سحر اذ يضاف الى المله خرقه
لشد القدر طولها ملة ادرع ونصف في عرض شبر الى شبر ونصف وشد الحقور والورق
الى القدرين واخراج راسها من تحت رجله الى الجانيه الامن وغمر في الموضع الذي لغت فيه
وجهر نميه غمر مطرقة ذهب او ابرسم وعمامة ولست من اللقن يضع وسطها على راسه
ومشها باليد من وضع طرفها على صدره بعد تحنيكه بها وتراذ المراء على ذلك عزمه
شدنها الى صدرها وشد الى ظهرها واران او ميقعه لست من اللقن وكذا الاناء عريضا
يبلغ من الصدر الى الساقى بوقر به ومعنى الكافور باليد ووضعها على ما جرد
وردا القمص عليه بعد وان يجعل معه جرد من خضار من من الغل والافن الخلاف

نقص في
الغسل

والا فمن السعد والافئاد من طيب الثمر قد هما عظم النسلح الجونا ليايس يصنع
مع جيبه من يلقها بطنه من رقبته الى حيث يلقه الاخر في الايسر كذلك ما من السر
وذلك ان يكون احدهما يترك من الرقبته نصف الى الساق ونصف الى الخد والاخر
ايده الاخر وتقطع القنبر حديد وحياته ان كان يغزله ولا يبل الخط بالرق والورق
وان لم توجد حبرة اقام مقامها فانه وان كنت على الجريد من الجوز والافان والعمامة
واسما الائمة عليهم السلام بالترية او بالاجوع وان لم يوجد ان وجدت قبل من قتل المحمي
ما خاف خروج شيء منه وكبر للمراء منه وعنى الذير قبل المراء بعدد رخصه على القنبر
وفرض الجرح على موضع طاهر وذد رقع عليها ثم الا ان كان كذلك القنبر وعقد القنبر
رأسه وجلبه والحجم اذا مات جعل به كما تفعل باللال الا الكافور الزناد على ما جيل القنبر
يدعه ولكن المكابه بالسواد على القنبر والمكفن في المصوغ والاسود وجعل القنبر في
الخوف شيء منه وجعل الكافور في فيه وسقعه وبصره وتعممه بلا خنك اذا فرغ من ذلك
جمل الى قنبر والواحد حقه مستقبل العله والسنة ان يكون رجلاه شرقية ورأسه غربية
على جانب الايمن وسقى اعلم اهل دينه كصلوا عله وان شوا خلفه او من جابه
ما نفعه بالاسد بالامر من مقدم سويرو دونا لهما حتى يرجع الى المقدم من الخلف
والدعا عند نظرها بالماورود وضع حان الرجل عند جلي القنبر والمراء قدام القنبر
العله وعمله الى قنبر في يديه فعات ولكن النازل الى اذن من يامن حافا من يد القنبر
ومخرجه كذلك ويرا او شفعا حاسر الراس محلول الانداسه سلا دعا عند
دوخد الرجل من قبل رأسه من قبل رجل القنبر والمراء مرضا والاقوي بها النجوم
نقد الحزم فان عذر فامراه صالحة فان بعدت فاجبت صالح ما خد تخفى من قبل القنبر

ما في القنبر
الائمة

واخر دخل يد فحقها ومن عقد القنبر وضع حرة على الراس بقدر وجهه
من التربة معه ولحده قنبره من فيه الرجل متمكنا والغير قد رقبته او في يرقن
ولعل الى بعض المشاهد مطلق عند وضعه في القنبر وحوله ودعواه عند شريح
بالقنبر وان كان القنبر نديا فلا يابس بزشه ساج او صفاد سهل غلبه الترابية
مطويا كتم بعد دفن الراب ما ناصبع الا اذا التزم وكذلك لا يزل الى قبره الا
فانه يدخل واللة بياضه ولا يزل له جيب ولا حايض ونسوى القنبر وربع ولا ستم
ومحصد سفع بالما من البعج حوايه سد الراس والفضل على وسطه ونضع
حتى ترفه وطقه الى او غره جاهر بعد انظر ان الناس عنه مستقبلا وجهه
فان خاف لفته سيرا وحوز القنبره قبل الدفن وعده والجوز لطم الخد وحز الشعر
وسقعه ولا يابس شق التوب في موت او الدوا لاخ ولا لعل في موت الزوجه والدل
وتلك الناحية ووضع الردا في مصبة غيره وتزول القنبر الحفن وتقل المسك الى
اخر الا ان شهيد شريف تقربه الشايه ليعرا المحرم ومحم نبش بعد الدفن ورويت
في جواز نقله الى بعض المشاهد سمعت مذاك وان امانات ميت برفات فالفضل
حله الى الحرم ودقنه ونسقى وضع الخذا والردا الذي المصه ومن السنة حمل الطعام
لاشفاه بمصا به ولا سقى الجلوس المشيع حتى يوضع الميت في الحلة ثم لا يابس به ولا
باس ان يغشى قبر الرجل والمراء بالترية ونسقى عله السمن عن القنبر على القنبر الصلاة
عله والبناء عله ولا ركب المشيع فاذا رجع فلا يابس ما دا وضع يد على قبر المومن
ملقم مستطوع مستقبل القبلة ما اذا دعي الى وليه وجبان اجاب الحان وسعى اعداد
القنبر ويجوزك ويرجر كلما نظرا اليه ومن الامانة الاخر الفاسل بما رأى ومن كفى مشا

نظاما كذا الى يوم القيامة ومن قس فكما نواه سائر مقالة وكما قيل انما القضاة
 عند غلظهم ولم يفرجه جردت وكما قيل من القيد نفس من الشدة القام عند مودع
 والباس من المشد بهمون ومخطه من الركن فان حرة يدق الحزن من كونه حيا
 اما نحن بلقرا خرو عليه من لم يفرجه دينه واصح به ورثه يانهم ولا يفرج يان
 قير احد الا ضرره ولا يفرج يان على جان واحد اما الصلاة عليه فتذكر في باب الصلاة
 ان شاء الله تعالى **باب كفا**
باب اعدادها واقسامها الصلاة ضربان فرض وفل والنذر
 الصلوات الخمس ومن سبع عشرة ركعة في المصرا الظهر والعصر اربع اربع مشد
 بعد الشهد الاخر والمغرب ثلاث مشد وسليم والعشا الاخر كالظهر والافاء
 مشد وسليم والسفر الموح للفقير سقط من الوعائات نصفها ومصلح المجمع والكل
 الامات عشر ركعات اربع مجزات ومشد عاقد وتسلم وصلاة العدين كل عاقد
 طوافا الفرض كالافاء وصلاة الجواز والفيل برقت في المعجم والله وما اربع وتسلم
 في المصرا للزوال ست عشرة ركعة ثمان قبل الظهر ثمان بعدها ما اربع بعد المغرب
 من جلوس بعد العشا الاخر تسمى الوتر وان شئت من تمام وثلاث عشرة ركعة صلاة
 وكل من ذلك ركعات بتسلم الا المزدن وهي الحادة عشر من صلاة الليل فانها واحدة
 وتسلم وتناد في نوافل الموح اربع ركعات تدعى ركعتان بعد العصر وسقط السفر
 نوافل النهار الوتر على قول والفيل غير الموقض ضربان مجمل ومنفصل والمنفصل منه ما
 عند ابي وافعال اوقات اول التي من ذلك فالاول كعاد مثل الفرض في جهاد
 من صلاة مفردا او اغان صلاة التوقيف لم يجز الفرض وصلاة الحاجة والافغان

والثاني لصلاة طوافا الفيل وصلاة الزمان والمصلحة ما ورث في بيان ما افله
 شهر رمضان والله المجمع وشبهها والاربع اقسام الصلاة التي على المسلم في صلاة
 وفلطة جعفر من ابي طالب عليها السلام والمجمل ما تطوع به فليست كثر منه لا يان
 الصلاة خير موضوع **باب** **اوقات الصلوة**
 فعل الصلاة في وقتها اذ اموال الوقت فضلة وجوز حل قبل دخول وقتها من
 دخول وقتها قبل ثم دخل وقتها قبل فزاع منها انها وان فرغ ولم يدخل اعداها بعد وج
 وقتها يكون قضاء واول وقت الظهر اذا بدا لوك الشمس ويوميلها فانها اذا وضعت
 ظل الشخص طولا وكما انضعت بقص فاذا استوت اشى القص فاذا زالت زاد الفى
 نور والها فتدور ثم تضرب عنه ثم ان راسه تقص فانها لم تولد ان زاد فمقدت
 فمن توجه الى المولى العوامي يسبق قبل القبلة فاذا كانت الشمس على حاجب الامر عرف
 وذكر ان علامته مكة قبل انهاء طول النهار ستة وعشرين يوما بعد ثلثها طوي
 ووقت الفصل انها الى ان يصير ظل كل شئ مثله ووقت العصر عند الفراع من الظهر
 وما الفصل فيها ان يصير الظل مثله ووقت المغرب غروب الشمس المشرقة محض منه
 فعلها ثم شركا المغرب والعشا في الوقا الى ثلث الليل ودعى الى نصفه ودعى الى النحر
 ووقت الفصل في المغرب الى ذهاب الشفق الاخر الغرقى وفي العشا بعد ذهابها
 و الجواز والاد اذ ذى العذر فيشر للظهران بعد الاقصاص الى قبل الغروب
 فعل العصر ودعى في المغرب الى ذيع الليل واشراك العشاء بعد اخصاص المغرب
 الى قبل نصف الليل بقدر العشا الاخر ووقت الافاء طلوع الفجر للسبط في وقت
 واجه الى قبل طلوع الشمس بقدر فعلها ومن ادرك ركعة من الصلاة مقدارها وان

صلى العصر قبل الظهر سائياً في وقت لا يشرك اجزائاً من العتد السرف والمرض والمصر
 وتقل بغير تركه دينه او دنياه واذا ظهرت الحاضر او انفساً او افاق المجنون او طلع الصبح
 وقد بقي من الوقت قبل الظهر وصلاة ركعتين عليه واذا بلغ في خلال الصلاة
 ياق وجبت عليه قطعها واستقامت طهاره صلى لان ما فعله لم يكن واجباً فلا حرج من الواجب
 ما اصابه الوضوء في صلاة الظهر واذا ادرك من اول الوقت قبل الظهر والصلوة ثم زال عقله
 او حاض ثم عقل وظهر كان عليه القضاء ما لم يترك ذلك فلا قضاء ولا شيء من حرج
 في الوقت الى من يطهر صدقه فان بان لها انها صلتا قبل الوقت اعادة امان كان عليه
 اعادة امان صلتا من غير سواي فاما اية اعادة امان اصابا الوقت والمبصر المحيّر لا يرجع الى
 بل يتحققه نفسه فان رجع الى غيره مع التمكن اعادة فان غاب سأل ما يصل حتى يقع في
 دخول الوقت ودخول العتد والمخار سوا في امتداد الوقت ويستعمل على كل حال
 عند صيق وقت الفريضة الحاضر فابت الفريضة وصلوه الشوق للجان والاعمال
 وتجدد المجدد صلى فاما النوافل المربيه في كل وقت الا عند دخول وقت الفريضة ولكن
 الاستدانة بالنوافل بعد العشاء والعصر وعند طلوع الشمس وغروبها وقامها نصف النهار
 الا ركعتي زوال يوم الجمعة ووقت نماز النفال عاين النفال الى قبل مضي وقت النفل
 الفريضة فان لم يصل فيه قضاها وناقله العصر بعد الزوال من الظهر الى قبل مضي وقت
 بقدر العصر ولا ينفل قبل الزوال الا من الجمعة وناقله المغرب بعدها والوسم بعد
 الى خميدج وقتها وصلاته الليل بعد انقضاء الى فجر الثاني ولا تقدم قبل ذلك الا من
 او شيخ او شاب نعليه النوم او مسافر وتركها وقضاها من الغد افضل ويكفي
 من صلاة الليل صلى معها وان لم تطلع الفجر الاول الى طلوع الحرم الشرقية وتقتضي

النوافل المربيه الفاتحة لا يقرأها ولا يقرأها الا بامر من الله تعالى او من الله تعالى
 الحرام صلى جماعة ولا مانع من قضاها في الفريضة والاضيق وقت الجماعة
باب القبلة
 استقبلها على ضربين واجبة نديب ومأذنة ومحطون فالاولى للدارين والساكنين
 خطبة الجمعة والذليلج ودفع الموتى والماتى حال الدعاء ووقت الغصم من بين
 وعند احضار الموتى وغلبهم وزيار قبر الموتى ولا فدا الحج ميوى حرم العقبه
 حاله الجماع والرابع حاله البول عاقلها بيط واستدارها كمنه القمه فالاولى في خطبه
 الجمعة والعقدس والماتى حال الحكم ورمى حرم العقبه ولزبان الحج عليهم السلام
 والماتى حاله الجماع والرابع حاله البول والغائط ودوى ابن عمده ناسانه عن حرم
 من محمد البتة قبله لاهل المجد والمجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لنار عبقا و
 الناس من اهل العراق والشرق الى الركن العراقي واهل الشام الى الركن الشامي واهل
 الغرب الى الركن واهل اليمن الى اليمن وعلامات العراقي اربع الجدوى والنجوى
 وعن الشرف الجدوى لهم على الملك الامن والفجر محاذ للملك الاسر والشوق محاذ للملك
 وعن الشرف عند الزوال على الحاجب الامن فان قد هذه الامارات صلى الصلاة الواحدة
 الى اربع جهات فان اضطر فالى جهة شأ وحاضر الحرم تعرف القبلة مشاهدا
 بالخبر الموحى للعلم او بان مضى من ثبت عتمته قبله او يعلم انه صلى الى جهة ما او الامارات
 المذكورة يستحب للعراقي والشرقي ان تتأسروا اولاً ودوى ان يستحب ذلك للمحرم
 لما روي عن السماطع نوره ذات السادر ثمانية امساك ذات اليمن اربعة وليس
 على غيرهم ذلك فاذ صلى بامان ثم بان انه اخطأ القبلة فان كان الوقت باقاً

اعاد وان خرج لم تعد وقيل يعيد في الاستدباب بكل حال والاعمى تقلد غيره فيها
كان جلوسه فطره واحد القبلة في غرضه الآخر لم يقتد بعضهم ببعض فانما اتفق بعضهم
قبله استحب لهم الاتمام فان كان الامام خطاوه فممن اخذوه ونوا الانفراد فان كان
نوا الانفراد والوقوف فان اعمى من غير مسئلة غنما اعادها وان احاب القبلة فاذا
شخص ان القبلة ففانصلي ثم اجزء اخر خلافه على قول اذ قد اعند فان ساروا
ما اذا كان فرضهم الصلاة الى اربع جهات جاز لهم الاتمام فيها ومن كان عالما بالادلة
ثم اشتبه عليه لم تقلد غيره في جهة بل صلى الى الابع والاعمى اذا لم يجد من يلد فذلك
واذا صلى الانسان الى جهة ثم بان ان القبلة في خلافها انخرق وان صلى صلاة اعمى
ايضا واذا فرغ منها ثم بان خطاوه وقد صلى معه اعمى اعاد ولا يرجع الاعمى الى قول
او فاسق واذا قلدا الاعمى ثم ابصر وعرفها صحوة في وان شكك احتاج الى تأمل كرس
وحت استقبال القبلة في الفراش والنوافل وحوز في السفر صلاة النافلة على الراحة
خرج من القبلة بعد اتمامها فلا يابس بسجل باول الصلاة المطارد والمناقب في
ثم لا يبالى بعد ذلك السقنة بسجل القبلة فان دارت السقنة دار الى القبلة في الزرع
ورخص الابع في النفل فان خاف لم يلد ونحو صلاة النفل ما شيا مستقبل القبلة
ثم لا سالى بعد ولا نحو الفريضة من الحرم او المنداء والجماعة او صلاة الطواف والركعة
على الراحة محذورا ونحو ذلك في النافلة في المرد وغير احسان او ركعة صلاة الفريضة
وتحت فيها النفل والصلاة على سطح الكعبة لا يجوز الا بالخطر فان اضطر به في احوالها
سلي على فقاء وصل الى التمس المهور ولو فرضنا خراب جدران الكعبة صلى في غير
مكاتها قبله فان وقف في طرفها ومن يوه شي منها والام تجز صلاته فان صلى فيها جماعة

جائز ما لم يجعل ظهره الى وجهه الامام فان جعل ظهره الى ظهره جاز وان جمع حرا استدار
بها كذا فعل النبي عليه السلام في بعض احواله باب ما يستبرأ منه
وطبقة الصلوة فيه من لباس وطه من مكان وما يستبرأ منه كما عهد ارجل قبله وبين القتب
والاشنان وذيرة وجب سترها وستر الركنه وما منها ومن الشرة واوره عورة
الا وجهها مكنتها وطهر قدميها وراس الصفة والامة وستره افضل فان اعمى بعضها
وجب ستره وان اعقب في الصلاة استترت المسد ان حاجت الى فعل غير مغطيا
الولد والمدير والمكاتبه التي لم يعق منها شي كانه وستر العوز شرط في الصلاة
مع القدرة وان المكنتها العوز او بعضها في الصلاة عدا بطلت وسحق السرك والسهم
والتردي والتحك وبرج طسة وفي ثياب جيدة صفية عن فلاباس باللسان الجيت
والعمامة السود ولحونا الصلوة في كل سائر الا المصعوب والاوريم المحض للرجال ولا يابس
به النساء وركعة في الصلاة افضل لهن فان لم يكن محضا مان يكون سدا او لمحة فقت او
كنا دونه او اكثر منه او زر او علمه او كان مكفوقا به فلا يابس فان خطاه لم يملكه
وان كان في حال الحرب جاز في لبس المحض الا الوري والشعر والصوف مما لا وكل الحمة
وجلد وجلد الحنة ولودع فان صلى في شي من ذلك بانزاد او مع غيره بطلت صلوة
وقد خص في الصلاة في جلد الخرز ووبره الخالص من دبره والقلب والارنب وغيرهما مما
لا وكل الحمة وفي النجاسات دابة لا ما كل اللحم وفي الحواصل فان اضطر به فغفره جاز
فما حرم ومكر الصلوة في شرب الشباب عدا ما تقدم وفي ثوب ممسك مقود وشفاق
كان فوقه بر الارباب والنعالب او حنة ولم يعلق فيه من الوري شي فان لم يجد ثوبا او
طسا او ورقا ستر به العورة نفل صلى فان لم يجد صلى عريانا وان اعان غيره ثوبا

أوردته وجعلته ويجوز أن يصلي في ثوب واسع السبع المحلول الأذن
ونحوه أو جعل ثوبه أفضل وجعلها لا وكل لجمه إذا ذكر في ثوب غير الصلوة
طاهر وجعلها مستطيلة السبع وكذلك جعلها الطاهر والحرير ما إذا صلى في ثوب غيره لم يجز
كان خيا لم يعد حلاله وإذا أدى في ثوب فصل دئام بوزنه حتى تنصرف وشرى الجلب
المسلمين إلا أن جعلته تسجل حرامه وتكبح الصلوة في قبائ مشدود إلا في حال الحرب
الأندار في الصلوة وفي ثياب وتقاب للمراء وفي حديث مشهور كالسيف والسيف واللباس
في عديد وقاب ولذا المصباح والدعم الأسود وفي خلاخل ذات ثوب للمراء وفي خاتم
وخاتم فيه بمالك لما ذكره الإمامان فوق القميص والعقابة بالانوار بدخل طرفه من غير
وجعلها على منكبيه فاعيد فعل اليهود ودخول السراويل وحده لم يعمل جهلا أو خطا على غيره
لحوز الصلوة في التشكك والنعل السندية والسنة في العرصة ويجوز في الخفين والجوارب
ساق ولا تترك الإمام الإرداء مع الملكة ولكن الصلوة في الثوب المصنوع المشع والمصنوع
بالنعمان وإن نام ما سيفه لأحال الحرب ولا يجوز الصلوة في ثياب عملها النكاح أو البسة
منه محمل المكروه فصل وجوز صلاته وفي مكة طاهر ولا يجوز الصلوة في بلكة وقلنسوة علماء
وبر ما لا يدخل ومن غير محقق وسأل علي بن جعفر أخاه موسى عن فراش حرير ومثله من
ومثلي حرير ومثله من الدجاج يصلح للرجل النعم عليه والبقاء والصلوة عليه قال نعم
وتنعم عليه ولا بأس عليه ولكن الصلوة والتماثل قرامه إلا أن يعطها ولا بأس بالما
وسان وخلفه وختمه وفوق راسه وإن غر الصلوة في الثوب فلا بأس ولكن الأعياد
وكانت العابدون على من الحسن مع ثياب الشاة عند الصيف وتصدق ثمنها وتقول
أني لا سقي أن أكل ثوب قد عدت الله فيه وسأل علي بن جعفر أخاه موسى عن الثوب

والثوب والبرج هل يصلح له يتقطع الثوب ويصلي صلاته أو يتقطع غيره
من ذلك البرج وعطائه ثقات ثم يجوز أن يصل للمسلم فلا بأس أن يثوب في ثوب
فلا يتعله ويجوز الصلوة في خرق الخفاف الطاهر وسحقا صلوة في الماخذ وشارع
وأفضل مسجد الله ورسوله عليه السلام وللغنى في المصنوع مع اقتضائه على باب
باس بها الخائف على نفسه من المروج منها ولا بأس بها في الثوب والسباغ ولكن
ملك غيره بفراشه وعلم من شاهد حاله إذا كان داخل يذنيه ثم أمر بالبرج أو نهاه
عن المقام فلم يفعل وصلى بطلت صلاته فإن أخذ في المروج وصلى في طوقه لم يصح وإن
الوقت مقتضيه يقع ولكن الصلوة في داءى صحن وداوى الشفر والسجادات
ومن القبول فإن كان القبر خلقه جاز وإن كان امامه أو مائة أو سائر ومنها عشر
أو سائر فلا بأس ولا يجوز على القبر نفسه وتكره في داءى الومل والسبح ومعاظم الإبل
وقرئ العمل وجوز الوادى وجاز الطرق والحمام ولا يبطل الصلوة في شيء من ذلك
أن يعمل منه ومن ما يربو سائرا غيره أو كومة من ثياب فإن لم يجد خطا في الأرض
ولا سطع الصلوة ما يربو وتكون الصلوة في ثوب فيه بحتى ولا بأس بها في بكته
أو نصرا في رايض الغنم والطواهر من الجواد وفي السبع والكاشش وكه في البرج
وإن فعل رشة بالما وصل الخفاف وصل في أرض وجل وخوض الماء أو جوف
وفي أرض الخ نرس فوقه ما سجد عليه أو وجد لا دقة وجد عليه ولكن الصلوة في
وإن صلى في قلمه نادر في حجر أو قد بل وشبهه أو سجد حرد عمارا في موضع نرس
حائط قلمه وإن لم يكن من يدية صحت منوح وقوطاس مكروب للملا شغله والمرأة
تعتد على أناملها إذا سجدت وحرم سجدتها الت وهو لها أفضل من الصفة والصفة

افضل من صحن الدار ومن الدنيا افضل من سطح البيت لكن صلاحها على سطح غير محرم
 على عطلتها باس ان يصلي الرجل المرأة تصل خلفه او قدامه وعن يمينه وشماله ولا يصلي
 قدامه وعن يمينه ويساره ومن صلى منها عشرا ذبح او قد ذبح او شرب اقله من كل
 وكلمة بدون خلف روى الحسن بن محبوب عن الصادق ع عن ابي عبد الله ع من صلى صلاة في
 وهو معقود الشعر ما بعد صلاة ولا يجوز الجود بلهجه الاعلى الارض او ما بين
 الا اما اكل البس وتغريقه في الساب والمكان ان يكون مملوكا او ما دونه فان كان
 فاما الوقوف على ثوب او مكان فحسب لا يفتى الى الصلي فلا بأس بالسجود عنه انما لا يجوز
 الجود على المحاذن على اختلافها ويجوز ان يجرد على الثوب في الارض الرضا ما بين فطمة
 فيها العزيب وشبهها وعند النقة وعند حصوله في مكان قد لا يقدّر على غيرها ولا يجوز
 الجص والابور والجو والشب ولا يجوز على الزجاج والصدوح والرماد ويكره على التراب
 واذا خاف الوضوء لا يربعه بجذ على لغة ولا يسجد على قنبر وان اضطر عطا على
 عليه فان لم يكن معه سجدة عليه والجمع المعمول بالسودا انما هو مع عليها بلهجه لا يسجد على
 الجود على الارض بجذ وباس قصاص الشعر الى طرف الانف محددا وقع منه على الارض
 اجراه وعن اهل البيت علم السبل الناس عبيدا مأكون ويطبقون فاجب الله ان يجرد
 على ما لا يعبدونه يسجد على التربة الحسينية **باب الاذان والاقامة**
 الاذان فصولها خمسة وثلاثون الاذان ثمانية عشر والاقامة سبعة عشر ففصول الاذان
 اربع مكررات ثم الاقرار بالوحد مرتين ثم بالثني عليه السلام مرتين ثم الدعاء الى الصلاة
 ثم الى الفلاح كذلك ثم الى قول الله جل جلاله ثم يكرر مرتين ثم يكرر الاقامة
 من اولها المكررتين وردد له قد قامت الصلوة بعد قبيح على خير العمل مرتين

بهراته
 تعالى

آخرها التهنيت وهما ثلاثون في الفرائض الخمس وصلاة الجمعة والاضاءة
 سواء وان اذن في اقام الاذان في ايام لم يبق من النضاجند مما يردعه
 الجماعة اشبه بدنيا ومما جهر فيه لذلك والاعمال المعبريد لثمة
 في انفسهم الاقصاد على من سرق وجمع بركات في الطهارة اذان فاصدوا ناس
 العشاء من خلفه ومع الجماعة من الجمعة فانه من ذلك قبل من الطهارة العصر من الجمعة
 ذلك وتكرار الشهادتين في الاذان وهو اربع مع من سرقه فان اذنته غير جاز
 والتوسعة وتقول الصلوة خير من النعم بدمعة في قضاء والفتا الاخر يستحب ان ياتي
 بهما تهنئا او مستقبل القبلة وقاما واقفا لا ياتيا غير مستحضر خلاهما بركلا للاذان جازيا
 مقامه واقفا على اواخر فصولها ما نعا صوته وفي الاقامة اشبه تقادا لاقامة
 من انظم دون الاذان راوا او لم يسطر حكمه والاقامة على النساء ان يعلته
 اخفا فان حسنا وعمرها ان يكبر وتشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
 يستحب سماع الاذان ان يقول مثله الا ان يكون في صلاة فانه لا يقول حتى على الصلاة
 وشبهها وان قال اقول ولا تقم الا بالله فلا بأس ان كان في غير الصلاة تنم او قرأ
 القرآن قطع وقال لا تقول المودت ويكره انظم من الاذان والاقامة في صلاة العشاء
 يستحب الفصل بين اذان والاقامة بجلية او سجدة ودعاء او خطوة او صلاة كونه
 والجلية والنفس والخطوة في المغرب يخطو فيها ومعنى ان يكون المودت حينا عارفا
 بالاقامة منقحا بالحدود حسن الصوت عالمة فان كان اعمى وله من سدة بركة
 جاز ويجوز اذان الصبي وان شاحوا في الاذان اربع منه ويحتمل ان يكون المودت اكثر
 من واحد ولا يجوز ان يذبح على الاذان والاطلاق بالناس اجرو ولا بأس ان ينق من المالك

فانه فصل من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 فصل من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 كذا في اذان وادامه اذان من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 اذان وادامه اذان من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 اذان من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 بالاذان والاقامة انصرف على السمع من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 ونعني لانه ترك ورفع الصوت باذان في المزل سفي اراض في الوارد على اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 في شاذ الاخبار من قولنا ان علمنا في الله والحق خير البرية وليس لمعلم علم ما اذا اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 اذله قام الناس على ارجلهم فان حضرا امامهم ولا قد مواخير وكن الكلام الا ان يكون
 من شئ فلا يامر ان يقال لشمع تقدم ولكن ان يكون في الاذان من القبلة واذا اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 امام غره وان اقام في خلا اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 ان يرجع فودع لم يرفع فان رجع فان نسبه لم يرجع بكل حال ودعي وكذا وان
 ملك في الحق الرضا حلت فذلك كشي في صلاتي فذكرت في الركعة الثانية وانما في الف
 ان لم اقم بكتف اصبح قال اسكب بوضع قرايك وقل قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة
 ثم اصبح في قرايك وصلاحك وقد تمت صلواتك في الاذان في المان نسبه وبيد
 للكتي عليه السلام على الارض من الستة وضع الاصبع في اذان من السمع من الستة
 يكون المودع من نسبه مخصوص والرتب في الاذان والاقامة واجب والمخول قبل
 الوقف لا في القراءه مخول الاذان خاصة قبل دخول الوقت ولا من اعادته بعد
 روي ان الاذان والاقامة سبعه ولكن فصلان جعل اول الاقامة كقول الاذان
 انما

١٧
 وبلغت فصلا بان يقال لا اله الا الله من غير اقامه مع ذلك
 بان اذان وادامه بان جعل مع ذلك غير اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 كذا في اذان وادامه اذان من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 اذان وادامه اذان من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 اذان من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 بالاذان والاقامة انصرف على السمع من اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 ونعني لانه ترك ورفع الصوت باذان في المزل سفي اراض في الوارد على اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 في شاذ الاخبار من قولنا ان علمنا في الله والحق خير البرية وليس لمعلم علم ما اذا اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 اذله قام الناس على ارجلهم فان حضرا امامهم ولا قد مواخير وكن الكلام الا ان يكون
 من شئ فلا يامر ان يقال لشمع تقدم ولكن ان يكون في الاذان من القبلة واذا اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 امام غره وان اقام في خلا اذان متكاتفنا بحمد الله عليه السلام نقيم ونؤتيه عز وجل
 ان يرجع فودع لم يرفع فان رجع فان نسبه لم يرجع بكل حال ودعي وكذا وان
 ملك في الحق الرضا حلت فذلك كشي في صلاتي فذكرت في الركعة الثانية وانما في الف
 ان لم اقم بكتف اصبح قال اسكب بوضع قرايك وقل قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة
 ثم اصبح في قرايك وصلاحك وقد تمت صلواتك في الاذان في المان نسبه وبيد
 للكتي عليه السلام على الارض من الستة وضع الاصبع في اذان من السمع من الستة
 يكون المودع من نسبه مخصوص والرتب في الاذان والاقامة واجب والمخول قبل
 الوقف لا في القراءه مخول الاذان خاصة قبل دخول الوقت ولا من اعادته بعد
 روي ان الاذان والاقامة سبعه ولكن فصلان جعل اول الاقامة كقول الاذان
 انما

وحال وجهه قائما وملتقى الأرض من يديه مهوئا إلى اليسار وسكب على يديه فانه
 من تمام ثوبه وقومه اقنم وانعدودا انه يتعم بالعلم والبر للبر
 وانه على الشهادة من اخلاء على النبي وآله من الشاعلي اليه ورسوله وآله بالزمان
 والنفقة الواجبة ان يولي في البر او عمل الله من اول الكسرة اقر على قول واستصحابها
 حتى يفرغ واللفظ بالله الكبر وتوحيث السورة على اليد وتوحيث القراءة والجمهور فمما يجوز
 فيما خاف من البسلة والطائفة في النوع واليود وفي الاصابع من الركوع واليود
 من كل سجود والطائفة في جلوس الشهيد اليود على سبعة اعضاء الجبهة والكف
 واما في اصابع الرجلين والرتبة في الشهيد واللفظ المذوبة رفع اليد الى
 اذنه مع كل يسر مستقبل القبلة بسط على الاصابع محمقة الا الابهام واسرار القود
 بالبسلة في موضع الاخفات وترسل القراءة وتعد الاعراب والثاني فيها وفي الدعاء والسمع
 من الجهد السون ومن السون وكسر الركوع وان يجعل بين قدميه قد ليلا يصح اقام
 اي شبر والمراء مع سبها ونظم ذهبها الصدرها بيديها حال اقام ومن كفته من يمينه
 مزجا اصابعه حلال الركوع ووضع يده على ركبته اليمنى قبل اليسرى رادلا لشدته
 مسونا ظهره ما اذا غنقه والسمع قول مع الله لمن حمد عند رفع اليدين من الركوع
 قائما والجمهور بالدعاء هذه الامام ونحفته الماسم وبسط راحته مضمومة لاصابع يده
 والتغوى اذا استرسل للسجود وتجا في الاعضاء في السجود بعضها عن بعض فجاء عن يمينه
 الكف مضمومة لاصابع حال الوجه ثم ان شيا عن الركبتين في السجود وباران الكف للرجل
 ومن الجلوس على فخذ اليسرى واضعا ظهر قدمه اليمنى على يمين اليسرى ويجوز القود من
 اصابع رجله القبلة قائما والدعاء وساجدا ونظم اصابعه من وضعا على القدم والراء

ما فوق ركبتيها على فخذها راحة وبارقع عجزها وتجلس على القدم وسعد سكر
 مضيا بعضها الى بعض ومشتدضا فخذها راحة من الارض وشهادااد بنصر
 الاخرى قامت على قدميها والشفيعي وجهها والاما بالسلم تجاه الله وجها
 والمفرد والي اليمن الماسم والي اليسار ان كان غريسا اهدا وحاطه ومن يود
 فالحق وكه فها وضع اليد اليمنى على اليسرى وبالعكس فوق اليسرى وتحتها الاني النقة وتوحيث
 كذلك اللفظ مكله الى غير القبلة والحداد الشفيعي للظهار من فخذ وتعد العمل للشر
 الا ان افعال الصلاة والتهنئة والبا لا يرد على ما ذكرنا من الصلاة واقلة حرمان
 والسلم عامدا قبل وقته واليود على الرفع من موضع اقام الركوع من يمينه مع الملكة ما يدرك
 حدث المصنوع والنام والعاية والاعطاط والالفاظ الى احد الجانبين والبسلة لاصابع
 والسمع والناون محراب والسوايد المظلي ورفعة الاصابع والاقعاء في السجود في الشهادتين
 الاخيرين في موضع السجود اذا كان من يديه وان لم يفرج يديه ورفع ظهره بالدعاء والعكس
 وان جعل يده تحت ثوبه وان عدو في سجود وتفرش راحة يديه على فخذيه ورأسه
 بطنه بطنه وكفته وكفه والجلوس على قدميه وباران باطن الكف الى السما اماما وكفه
 للراء رفع عجزها راحة وساجدا وباران غرا الوجه وتقطع الصلاة ما ليس من فخذ وتوحيث
 والاستحاضة والنفاس والنوم والاعطاط والحوز قطع الصلاة لدفع الغد عن نفسه وفي حال
 اذا لم يكن الا به ويجوز ان ينقسم في الصلاة والعمل العسل كالاما وقيل المذبات كالغوبيد
 وضرب الجدار للحاجة وقيل تمليه وترغيبه وقيل دفعه افضل وغسل رعايف صابونة بالمرغ
 عن القلة وحدانه عند اعطاس ورد السلام مثله وان قرأ القرآن من الخيف وان جعل يديه
 او ظهره الى جاي في مسامه وان يكون في فيه خرز وشبهه لانشغله عن الراء وان يدعو لرباه

رافقه ما سوغ بلفظ القرائة وعنه ونفرا العترة لمن لا يحسنها ودوي حواشي
 في ذلك الوقت فاربى بنحو ومورد الصوم من به تا اخطو من منه اوله
 وحين وشبهه بالبحر من خشية الله والتباكي وسجيا من الحق بالصلوة ليست شين فصار
 بغير الزم واجبا وسحق العترة ما اردت تسبح الزم اعلاها السلام وحواشي يكون كسر
 او يكون محذوف ثم يلبس بسجدة وما دام على طهارته فهو عقيب ما اضر به فبدا في الصلاة
 وسجد بصدق الشكر بفرش من اعلاه ولبس صدق ومنه ما لا يرضى به فخره ولا يرضى
 ودعوا فيها بالاثوار وما نسخ واذا ذكر الله تعالى فليذكر سؤنه ومن حق رسول الله اذا ذكر
 صلى عليه وعلى آله والصلوة عليه وعلى آله في الصلاة كالسجدة

باب شرح الفعل الكفية
 من تركها لقام في الصلاة مع القدرة عدا او سها او بطلت صلاته فان لم تكن مأكنة لا عدا ولا سها
 وعنه وجب عليه وليس له الجلوس جده ومواصر حاله فان قرأ حاشا العترة والمكة ان سجد
 وجب عليه وان لم يكن جلوسا فاداءا وشهدا مني رجة عند الركوع فان لم تكن انطمع في
 الاثم فان عذر فعلى الاثم فان عذر استلحق على فقاء ومثما معضا عنه الركوع وان
 للرفع منه وكذا يجوز ولكن يفتنه للجلوس بالرفع من الركوع وان صلى قائما ثم عجز فيها
 وبالعكس لو صوته عزم وسوى هو للعدو ويجوز ان يرفع الله ما سجد عليه للعدو ومن ترك الله
 او سها او بطلت صلاته ولو كان الفلح بالاسان ومكسب الصلاة اذا ارفضا فرضا ان يترك
 بها فان كان عليه الظهور والبرق فواها ما فدت صلاته لانها لا تدخل فان عجز
 في الصلاة على فعل بانها كالحديث ما كسب ولم يفعل اثم وهو محرم وان فعل القراء او
 مثلا لا للصلوة بطلت دائما بعد الصلوة بالله اكبر وسعدا العترة لا اذا عجز عن الركوع

بان قى معها ما العترة او غيرها فان لم يحسنها ولا ساق له وصاف الوقت صا
 تعلمها المستقل ولذا القراء والشهد بمنى اخر من في ذلك كسر كساة وشارة
 الله اكبر ولا جعل بعد البا الفاق بطل صلاته والماتع بتر بعد الامام
 قبله لم يصح وقطعها سلمية واستانقها وكرات الافساح ثلاث مائة
 ليست ملك الحق المنى الى اخره ثم يكران وتقول لك وسعدا يسا الى اخره ثم يكران الى اخره
 ثم يكران وسعدا جوي الى اخره معن ان بكر سقا ولا والامام بجز واحد وسير سقا
 فتقول لعود بالله من الشيطان الرجيم فان سقا اعوذ بالله السمع العليم من الشيطان الرجيم
 ويكون ما قبل السجدة الى نوى ما الدخول في الصلاة ليس من الصلاة فان نوى بالاولى ما
 كان ما بعد ما من الصلاة وليس العوذ مسنون بعد الركعة الاولى واذا اكبر بتر حرام ثم يكران
 بطلت صلاته فان كبر بالله اعتدت وكذا اذا من ترك القراء عدا بطلت صلاته وان
 تركها سوا ذلك قبل الركوع فعلمها فان منع معنى في صلاته وبسرها الله الرحمن الرحيم الحمد
 ومن السورة وبعض آية من سورة النمل وقراء الحمد فاجبه في كل ركعة من الاولين والآخرين
 ترك حرفه ان عجز الحق بطلت صلاته فان سقى فلا شيء عليه وقيل سجد لله وحده وانكسر
 والدعاء اما اسم نفسه وخبر في التواشع الرابع من الحمد التسبيح ومنها سوا ودوي ان
 افضل ودوي ان القراء افضل ويجوز منها تسع كلمات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 لمسا واربع مجزى سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وليت مجزى الحمد سبحان الله
 والله الروادنا سبحان الله لمسا فان في القراء في الاولين من على آخرهما والافضل
 تقرأ بجز في المافله الحمد وحدها والاضحى ثم شرح سورة والفيل واللاف قورش
 منها وقيل وابسلة كما في المصنف من الحسن الحمد وسورة الحان ان فعلها فان حاق ورس

وقد اشنع والتحليل بالفساد اخرا ثم سئل ولما ان تقدم من حوت في فرضه ويجوز ذلك
ان الله لا يفعل ان سئل كل كعبة سورة ويجوز ان سئل من سورة الى غيرها ما لم يسلح
في سورة الا من سئل في سورة الحمد لا يقال فيها الى الجمعة والمناقض اذا قرأ غير الحمد
في سورة الحمد. ويبلغ التحفة ان يعبدوا وكفى بالله واسبقيل الفرض الحمد والمناقض وحسبه
ان يقرأ غيرها فان لم يقرأ فيها ولا يقرأ في الفرض سورة طويلة ذهب فضل الوقت والحمد
ان يقرأ فيها الغرام الادب ويجوز في السفل ويجوز وضع السجود ويقوم بالمكر فان كانت السجدة اخرى
ولم يود قراءه اخرى ترا المحدثم كلع افضل يقرأ في الفرض بعد الحمد سورة القدر والاطلاص
وانته ان يقول يقرأ في الظهر والقدما الفرض الكا في غيرها من اعمار والاطلاص
وفي العشا الاخره كالطهارة الاعلى في العشاء يقرأ في الفرض بعد الحمد سورة القدر والاطلاص
والجنس سورة الانسان وفي احدى من قبله الحمد الحمد وفي المائنه الاخلاص وروي سورة الاعلى
وفي العشا الاخره الحمد والاعلى وروي المناقض وفي صحتها الحمد والاطلاص وروي المناقض
في عصرها الحمد والمناقض وروي الاخلاص وكل ذلك كسند وبغيرها بالقرآن في الفرض
والمانه من المغرب العشا والطلقات فما عداها عدا البسلة للرجل والمرأه فان سئل كل
خالف ناسا او حيا هلا فلا بأس باعاد ستمنا مخافتي في نقل ما فرض فيه الاخفات ويجوز
نقل ما فرض فيه الجهر اسما او قرا سورة الحمد في احدى من قبل الروا والى ذلك اهل المغرب
صلاه الليل والى يلقى الاحرام والى يلقى الجهر العشاء اذا اصبغها وكفى الطواف والى
في ذلك الحمد في التواتر الجهر متوسط ولا يخاف دون اسماع نفسه واذا تقدم المصل فخطب
لم يقرأ حتى يسبقه وكان لمسا الله تعالى عند تلاوه آية الرحمة فيها وتسعود اذا قرأه
منه فقد قرأ الصادق عليه السلام قوله تعالى تلوته حق تلاوته وذلك من ترك الركوع

وبالله المخرج عدا وهو اعطيت صليته فان تركه عدا في الاخرى فذلك وان تركه
حتى يحدق في سجود ركع ومنها اقل ما جرى منه نفي الى موضع منه وضع يده
عني ركعتي عدا اذا لم يندب ويجوز سجدة واحدة في الركوع ويجوز افضل من ذلك
وافضل منه خمس الكمال في سبع واجمع في ركع والاعمال فيها افضل وهي سجدة واحدة
ومكة في الركوع وسجدة واحدة اعلى ومكة في السجود وسجدة واحدة لما لم يكن فيها ولا الله الا
الله والله اكبر لئلا يترك سجدة واحدة في الركوع وسجدة واحدة في الركوع وسجدة واحدة في الركوع
في الاخرى حتى يحدق في الركوع وسجدة واحدة فيها فان ترك سجدة عدا بطلت صلاته فان
سجدة واحدة ركع بعد ما قضاها بعد التسليم بان يضع يده في ركعتي او يركع ركعتي او يصابع
رجله اجزاء الا ان يضع العضو كله ويظهر في السجود الركوع مقدار الركوع والقوت في كل
ثانية من فرضه ونقل افضل الذكر فيه كلمات الفرح ويجوز غيرها وتركها في ركعتي فان
لم يقرأ الدعاء حتى يركع في وقت الاستغفار في الركوع فان ذكر بعد الركوع انه قد
قضاها فانما قضاها بعد التسليم والقوت فيما يجز فيه الكفاي في الركوع وسجدة واحدة
وسجدة السجدة وسجدة الشكر وسجدة التلاوة وسجدة الحمد وسجدة الحمد من الغرام الاربع
او استماعها من لفتها غير سجدة كلما لا موضعها وباقي سجدة التلاوة وسجدة الحمد وسجدة الحمد
اخر الاعراف في الركوع وسجدة التلاوة وسجدة الحمد وسجدة الحمد وسجدة الحمد وسجدة الحمد
وليس فيها كسر احرام وكسر لسان راسه ولا شهدها ولا سلم ودعواتها بالماور
وان قرأ سجدة الفل في الركوع وسجدة الفل في الركوع وسجدة الفل في الركوع وسجدة الفل في الركوع
والخاص للزام اذا سمعها ويجوز لها تركه وموضع السجود من حم السجدة عند قوله ان كنتم
آياه تعدون وتحزن سجدة الغرام في وقت ركعتي في السجدة الثانية وسجدة واحدة سجدة

ان شئ من سجدة غيبيل المارود دفع المضار وعقب الصلوات ليس فيها كبر احرام بل كبر عند
رأسه ولا تشهد بعدها ولا تسلم فان كان في موضع الجود مثل سجدة على احد جانبيه
فان سقطت فان سقطت جاز في الشهادتين والاشهاد والاشهاد في الصلاة
فان سقطت في موضع طالت المدة او قصرت في الصلاة الواجب الذي يخرج به من الصلاة
علينا وعلى جاد الله الحارث وسقطت الاضراف من الصلاة من العن فاذا سلم لم يركعها وانما
الى شحى اذنيه وعقب بعدها بالادعاء ومن جردوا اخذوا عن صدق الله ومتى اصبحت
الى قبل ان يسلم بطلت صلوة عما اوسها فان سلم قبل وقته او كبر بالسنة المأذون
علا كثيرا منهن او فريضة اربعا او ثمانية او عشرة او عشرة من غير وقتها فان سقطت
سواء سقطت في **يا ايها** احكامها استحق
من السهو ما لا يحل له وهو ما حصل له عليه ظن فليعمل عنها وسواء الامام والمأموم حابط
شبه فان لم يكن بينهما حفظانها كما لم يزد وكذا ان شأنا هو وموان السهو في كل صلاة
دخل فيها طعن محبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الله وكنى على الله اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم ولحققت صلوة والشك في شيء بعد الاستقبال عنه الى غيره كالشك في
ما تشهد بعد الامام وفي الشهادتين او في شيء منها بعد السلام والسهو في السهو والسهو
واذا سها بكلمة فيها لم يجز له وساق فيها على الاقل افضل وان سها فزاد فيها ركوعا او
اسقطه ونهاه السهو عن القراءة والسجدة في الركوع والجود ثم لا يذكر حتى رفع راسه ونه
ما تلاه وسها السهو عن شيء ثم ذكره في محله كالسهو عن الركوع قايما او عن الجود حال
القراءة فاما لم يركع فانه يفعل ذلك في السجدة قبل الجود ثم ذكر استدراك السهو عن
حق الجود او الجود حتى بلغ في الاخر من الرابعة فانه سقط ذلك وتلافي في غير ذلك

عد ذلك انه كان دفع ارسا نفسه ولا رفع راسه فان رفعه اعادها واذ كان في
الجمعة ما كان فعلها فليكن في مكان شك في واحد منها فليكن في مكانه فان كان في
لم يعد ان شك في الجود والشهادة من ناحية قبل استغلايه فاما ما تلاها من غير
او اكثر سها ثم ذكر بعد السلام ولم يحدثه في السجدة والقبلة انها وجبة للسهو ولو صدق
في الغداة او في المساء وبكرا لانه نهار ومنه ما سئلها مثل الشك في عدد الغداة والغروب
وصلاة السفر والخوف والجمعة والاولى من رايته ولا شك في الركوع فيها حتى يجزى الحمد
فهي احق برك والسهو عن الاركان او بعضها ولا يسهو عن ركوع او ركعة ثم ذكر ما لما
اوطا ما وقد ذكرنا سابقا فاما في بعضه ما لم يسهو في السهو وسوا ذلك سجدة من سجدة
ثم لا يذكر حتى يركع وترك شيئا من ذلك فليكن ذلك ونقصها مستقبل القبلة بعد السلام
سواء ان السهو من جنس اذ كانها في السجدة او في الركوع وقبل وقته سها او لم يسهو صلى او
فما قبل السلام جالسا وسلم ولم يسهو او في الركوع او في السجدة او في الركوع او في السجدة
ولم يسهو بعد السلام وقبل الكلام ولو لم يسهو بعد ما تلاها تشهدا اخذها
وسلم برك الامام او رفع راسه منها العمل بذلك من خلفه وتوكل بها بسم الله والله
صلى الله على محمد وآله وعلى سائر السليم عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
وكل حسن فان جعل منه من ذلك جنات مختلفان سجداً بغير سجدة فان كان في جنس
واحدا سجدة من فالاول مثل ان ترك سجدة وسلم سها او في مثل ان ترك سجدة
بعض متى سها ثم ذكرها فعلها ولو طال الوقت ومنه ما روي الاحاط
وسوا الشك في الركعة خاصة بين الشين والذبح بعد اذان الاذان فليس على
وسلم على ركعتين قايما والشك في الشين والذبح الاربع وقدر السهو

عن فقه على الأربع وعلى ركعتين قائما ثم ركعتين جالسا والشك من الشك والركعة
من فقه على الركعتين قائما ثم ركعتين جالسا والشك من الشك والركعة
لا بد من قيامه للثانية أو غيرها أعاد الصلاة لأنه لم يسلم له الأولان وإذا شك قائما هل
قيامه للثانية أو خامسة جلس ونفل الشاك من الشك من الأربع والشك من الثلاث
ينفي فقه على الأربع ثم صلى ركعة قائما أو ركعتين جالسا وإذا كان قائما لا بد من قيامه للثانية أو
رابعة ثم الركعة يسلم ونفل لذلك الصلاة الأولى وهذه الركعات الخمسة هي ركعاتها وكبرها
ومشهد يسلم وهي منفصلة عن الصلاة فلو أدب بعد الصلاة قبل فعلها لفعلها متظفرا وإذا
شك قائما هل قيامه للثانية أو خامسة جلس ونفل الشاك من الثلاث والأربع وإذا شك
في فعل الصلاة بعد جالسا لم يلزمه فعلها كالشك في الظهر والعصر فإنما يستقر على ركعة يسلم
على ركعتين من الظهر أو ركعتين من العصر ثم صلى من العصر ركعتين فلو جعلها تمام الظهر ثم أساء
الركعتين الخارجتين من الزاوية ومن نوى قضاء ثم طلع فلا أو بالعكس لم يضره لأن الصلاة على

باب قضايات الصلوة

وهو تركها وصلاة المحدثين والتفاته أو من فاتته صلاة أو نسيه لعدم عقله أو جبره
فلا قضاء عليه قال باق في وقت الصلاة يمكنه أن يتطهر لها صلى الصلاة أو راحه منها أو حبس
فان لم يفعلها وجب عليه فان لم يفعلها وجب عليه قضاؤها وسقط أن يبقى بعد أوقاف الصلاة
أيام أو يوم وليلة فان فاتته وهو بالغ عاقل وليس مسكرا أو كافرا أو كافرا أو كافرا أو كافرا
فان فاتته وهو بالغ عاقل مسلم فعليه القضاء ولو كان عذرا أو سبوا أو من فاتته الصلاة وهو
مسكرا أو موقفا أو نياما فعليه القضاء وسقط المتردد فان فاتته بعد إسلامه وبعد
من صوم صلاوة وحج وزكاة وما فعله بعد إسلامه وقبل رده فجزوا لا تقضى صلاة الجمعة

والأوقات كلها أصل لقضايات صلاة الفرض الأول وقت ضيق الفرض الحاضر لمن علق
فرض صلاة أن يعلى الحاضر له الوقت آخر روى جده روى جده روى جده روى جده روى جده
الحسن العلوي عن جده على بن جعفر قال سألت أبا عبد الله عن رجل نسي ركعة من ركعات
وقضاها الآخر قال صلى العشاء ثم نوب وسأله عن رجل نسي العشاء المذكور بعد طلوع
كيف يصنع قال صلى العشاء ثم نوب وسأله عن رجل نسي الفجر حتى حضرت الظهر ما يصنع
ما الظهر صلى الفجر كذلك كل صلاة بعده صلاة روى جده روى جده روى جده روى جده روى جده
وان ذكرتها تعني المغرب والعشاء بعد الصبح فصل الصبح ثم المغرب والعشاء
الشمس فان نسي غيرها حتى طلعت الشمس فصل الركعتين ثم سأل عنه وقال جعفر
بن بابويه ومضى فانك صلوة فصلها إذا ذكرت فان ذكرتها وان نسي وقت فرضه
أخرى فصل التي أتت في وقتها ثم صل الصلاة الثانية وصلى الغاية قصر أي السجدة
والغاية ما ما في السفر والحضر يجوز أن يعيد من صلى فرضا لا دأى وقت سبعة أي
فرض العشاء أن يمكنه أن يعيد أو خلفا كالعصر إلى الظهر والظهر إلى الصبح في أسوأ
المغرب فيليب فان كان قد دلع في باله الظهر ثم ذكر شيئا لم يعيد له التمام تقضى الصبح
فان عقل يطلعه يجوز العدول من أدأى إلى أدأى كالعصر إلى الظهر ولا عدول من قبل
إلى قبل ولا من فرض إلى قبل إلا ما ذكره بعد أن سأله تعالى ولا من قضاء إلى قضاء
وسقط قضايات الفرائض ما دلت إقامة فان عجز أدأى وأيام للامام إقامة
إقامة فان فاتته صلاة معيته قضاها يعينها فان ما طلب من الحسن صلى لها وأربعها
واشترى فائده ذلك مما أصلي منه مرارا فان فاتته صلوات لم ينعنه قضاها فان
لم يحصها أصلي منها إلى أنه يغلب في ظنه أنه وفي سبب قضا صلاة الجمعة الواجبة

انقصه الى الله التي هي لله عليه فانه في كل حال في يد قائله من كل عام الى
 من بعد يومه ثم من بعد يومه على اثنى عشر ملامكان كل من الف وخمسة واربعة فراجع
 اذا ارد الرجوع من يومه وريده واداره قال السابا حيز عن القصر فقال بعد ذلك ما
 جابا ما اذا لم يرد الرجوع من يومه فان شاعره ان شأتم وتيم الما فراجع اذا كان
 في زمانه فان طال ونقص اذا غاب عنه الا اذا كان قد تقدم من سفره فقل ذلك فذا قدم
 بنوي فيه اقامه عشر امام اتم ودونها تنقص ما لم يبد ما اقامه قمران شهر ثم تم فان في القصر
 ثم بداله وكان قد صلى صلاة تمام فلي تمامه ولا تقصر فان عدل في طريقه الى صيد ليس بطريق
 رجع عن ذلك قصره ان ترفى الطريق يضعه له او يابسا وعلى بعض اهله فان كان استوفى
 اتم اذا قلده ولا تقصر اذا نوى المساء فخرج ثم حاله عن السفر فان قطع اربعة فراسخ
 بقصر مالم يتوالمقام عشرا وان كان قد ناهى ثم ولد لثوب في طريقه منصرفه والى
 صلى اذا اتم المقصر وانه لم يوجب القصر عا لما فعله الاعاده والا ثم وان علم ثم نوى
 الوقت لا حازه وان جهل وجوب القصر فصلاته بمخرجه وان نوى مقام عشره وقصر ليل
 اعاده وسحب الامام في الفرض والقفل بكم والمدنه والكونه وحرم الحسن عليهما السلام
 نوى المقام عشر او جهل لا يحق الامام غير المجد ويجوز الرجوع من الطريق والعصر والغروب
 بلا ما فله منها حضرا وسفرا من غروب ولا مرض ولا مطر ولا حاج في نية الجمع وكذا
 الحاضر بالسافر والعلى صلى كل منها فرضه وامر الامام المقصر الحاضر بالامام بسلك المقصر
 المتم على فرضه وان شأ نوى معه صلى اخرى واذا نوى اقامه عشره ثم خرج لحاجة
 مسافيه فلي تمامه فان نوى مسافيه قصر فاذا رجع اليه فلي بقصره لانه ليس بوضعه واذا
 دخل وقت الصلاة في السفر لم يصل حتى يحضر الوقت باق اتم فان لم يصل فيه اجازة

قصر فاذا دخل الوقت حاضر اتم سافر وبقى قصره حتى له يقول عقب صلاة
 الحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم ليس من نوى هجران الصلاة فسفره ولو لم يسمع
 في السجدة وما قبله الله حق قدره والارض جمعاً منقصة ثم القاب والامر
 منه سبحانه وتعالى عما يشركون بسم الله نوحاً وما دبر سفاها انذرى لغفورهم
 به الحى لم يلق سكتاً على جنبه الا ان سمى الله اركن سكتة لله وقوم تراسه ولا حول الا الله
 ونعم ركنه عند هيجانه يا باي الحجعة
 الحجعة واجبه على كل ذكر خمر بالغ كامل العقل صحيح من المرض والعلم العرج حاضر في
 حكمه من المافوق غيرهم ومنه ومن الحجعة فريضة فماده تعاد ولا تحس على غير شرط حضور اتم
 الاصل او من يسمع واجتماع اربعة تفرقة في الحجعة والخطبة وان قصت خطبتين فاما ان
 منظر افاصلها جلية وسورة خمسين شملان على حديثه والساعة والصلوة على
 ماله والوعظ وقراءة سورة ختفه من الترانة تسحب بقصر الخطبة نحو فريضة وسورة
 الفصل ولو خلبه بعد ذلك بحضرة اعادها اذا حضر فان لم يحضرها لم يرجع الحجعة ولو
 الامام من الوقت قدر ركعتين لا خطبة لصلاتها طرأ او اورد المأموم الامام في الصلاة
 راعا لصلاتها فجعة وقضى جمعان منها فريضة وسورة شملان ان وقعها ما كان
 احداها سكره الا حرم محمد بن ابي اسحق او غير سابق وعمل سابق وحمل عنه بطلان
 وصلوا الظهران فانت الوقت باجمعه ان تقي وجب على الكافر ولا يحق منه وانما تكلف
 مكلفه ختفه عليه وجبت عليه واخرائه ولو صلى في سنة ثم سعى الى الحج لم يطل طهره
 وله ان يلى اول الوقت بعدد في جماعه فان كان على اكثر من فريضة وعنده حجة دخل
 فيها والا صلى ظهره ومن علمه الحجعة اذا صلى ظهره المخرجه ووجب عليه السعي الى امان لم يقبل

حتى قامت اعداد الظهر ونحو الجمعة على اهل النوى والبادى واذا اجمع الجمع شرطاً
 رداً الامام انما الجمعة ولو فعل منها ثم خرج وقبيل الزايع انما الجمعة ويجوز ان يحلف
 احده قبل الوقت وتعدّها ويجمع على المعق نصفه وترك الجمعة لعذر في نفسه والبقاء
 ورض صدقة وموت من مخزوم على مطلقها السفر بعد الزوال حتى يصلي ولو بعد الضحى
 ان كان يصلي ويجب سماع الخطبة وترك الصلاة والعظم عندها بل يحلف وقاب الناس
 الامام ام لا ومن جلس مجلساً هو احق به فان قام الحاجة ثم عاد فذلك ولا يصير نكراً
 في موضع احق به وان لم يقم الامام بعد دفع راسه من المائنة فقد فاسد الجمعة على الظهر
 كبر معاً ثم ركع ثم شكّل الجمعة بالغا او بعد صلى الظهر اذا ادرك المائنة ثم سلم الامام
 اضاف اليها اخرى فان ذكر انه ترك سجدة لا بد من انها هي سجدة وثبت قوله وان لم
 معه ثم رجع على السجود وقدم سجدة على ظهره فاذا قام امامه والمكة السجود والاربع
 فان تعذر حتى ركع لم يركع معه فاذا سجد امامه سجد فان لم يكن للاربع سقطت ثم سجدة
 ركعة اخرى وسلم وان نواه للاربع ركعة وان باخرى وسلم ومن السنة صعود
 الميز مسكنه ووقار بعد دون الدجى العليا للاستراحة ويعتد على سيف وقدر
 ارفعاً لا يضع يده على شماله ولا يركب اذا دخل والامام خطيب فان لم يركب رده
 العاطس ولا سيب الامام غيره في الجمعة الا بعد وجوب كون امام الجمعة عدداً كان في
 الجماعة ولا يكون فاسقاً ولا امرأة ولا عقيد بالمرأه بالجمعة ولا يصح في السنة ان يكون
 اذاناً واحداً وعزم السمع على مطلقها حتى يعود الامام على الميز بعد اذان فان فعل مع
 محرماً وصلى نوافل الجمعة قبل الزوال وهي عشرون ركعة وروي اثنان وعشرون ساجد
 انساط الشمس وساعد ارتفاعها وسأوت الزوال وركعتان صدقات الشمس

مختص بكتبا بخانه مسجد اعظم: قم

وركعتان بعد العصر على الرواه فاذا زالت صلى الغرض جامعاً بلا مافله منها
 اذان واحد وامامه ومحمد الفضل منها بيت دعاء منها على رواية فان ذلك
 خلاها منها بعد العصر وقد ذكرنا استحباب الفضل يوم الجمعة وان لم يصلي
 واخذ الشارب فما مضى وسبى له ليس انظف تبابه وان دعا ما خافه عند الحاجة الى سجد
 والشي يسكنه ووقايه ولا يكون امام الجمعة اجزم ولا ابرص ولا عرج ولا يلبس العمامة شيئاً
 وقبلاً وتردى يردى منه وان احلته روط امامه فلا حرج والفرض الظرفان
 بقية وامنه تقدم فرضه اربع ركعات فعمل والا صلى معه ركعتان فاذا سلم الامام
 اليها ركعتان وقدمت صلوة وبجهر الامام بالجمعة وتقرأ فيها الجمعة والمائنة سنة
 وثبت قوله في الاولى قبل الركوع وفي المائنة بعدة ونسب في الظهر يوماً واحداً
 والاباس باجماع المؤمن وقت البقية ولا ضرر عليه بصلاته جمعة مخطين فان تقدم صلوا
 قهراً جماعة ومتى لم يحضر امام يفتدى به فاصلوه يوم الجمعة في السجود افضل منها في الغرض
 باب صلاة الجماعة

اقبل الجماعة اثنان والكر افضل ولا حد له وهي سنة لا فرض ويجب ان يكون الامام صحيحاً
 عدلاً في دينه فان كان فاسقاً او فاسد العقيدة فضلاء المؤمنين به باطله وان جعل امام
 مثله والمرأه والخشي والمرأه عليها فقط والخشي والمرأه فقط وانما العبد الصالح بغيره
 وعمرهم اذ كان اكرم قرائاً ولو كان امامه لا حزم ولا ابرص والمعلوج والمقد والاعمى
 الا انما سألهم ولا امام المحدث قبل يؤمنه فان تاب حجاز وعزم امامه العابد بالقيام
 وامامه ولداناً ولو كان امداً المطهر بالمال بالميم والجمعة في المافله بدعه الا في السجدة
 ويجوز ان يقرأ المفروض المفروض اخلف فرضها او اسبقها اذا امتد واحد امامهم

نظنه فاما اذا واحد شحصر على الجملة بطلت صلوة فان صلى اثنان فذكر كل منهما انه امام
وان حكما انها ما يروى ان بطلت صلواتهما وكان الامام يطول صلاته ومعنى ان يسبح في الركعة
لا ان لا يفرغ عاها وان كان باعها ما حصل لشق قدر كمن قطع ولو امامه من الركعة
له المهر في على تحية ومن لم يفرغ على الركعة لا يخل امامه من بعد التحية لانه لم يفرغ الركعة على
المأموم اعادتها ان كان على حاله ولا يأم من آخر الركعة من تحيتها واما مثله فان ام من تحيتها
ومن لا تحيتها حتى صلوة وصلوة مثله وبطلت صلوة القارى اذا بان له ان امامه كان
فاسق لم يكن عليه اعان وعلم على المصلي بالاسلام فلا يركع اذا قال سلم اسلم ولا احد
استخلفه سجدان يكون خلفه غير مسبوق شي من الصلاة فان كان مسبوقا او ما لم يسلم
وام صلوته واذا ام جنب او محدث سهوا ثم ذكر كما عاده لا يعد من خلفه وليس عليه ان يسلم
فان صلواتهم يكون حاله اعاد او لا تقع امامه من لم يركع وصاحب الركعة لا يسلم في الركعة
المجداهن الامامه من غيرهم وان كانا افضل منهم اذا كانا اصلحا للامامه واما الاعلى
اذا سدد ومثله ولا يأم الا خلفه الا خلا له بالواحد حتى لا يتقف الرجل طارعا عن
الامام فان كانا من ارضى ايد جلوس فاعاد خلفه ولا يطل اصلوه ان تقفوا واحد
او وقف الكل صناعا عن منسب او مكان فانه قد تقدمت بطلت صلوة وسلم مع الركعة
ورجال في الرجال عن منسب والفتا خلفه فاذا وجد الامام راى القاربع معه وادخل الركعة
منها ما فيه جاز ان يركع في ركوعه ولو لم يركع فان سجد ثم لم يركع فاجاز ان يركع
ويجوز ان يكون المأموم اعلى من موضع الامام باعتدبه ولا يعكس ولا يخط كالخالف مع من امامه
المقصود مدعى جواز ذلك للنساء وكره الصوفى لا مع الاعام ولو كان من الاعام والمأموم
بعد كشيء جاز ثم كان اخر منته ومن هذا المأموم مثل ذلك جاز وعلى هذا بعد صلوة

نفسه والسفر ولو فارق الامام قبل الفراغ ولا يبطل الصلوة ولا يسجد مع
المتأخر على العقبه فان ساروا في الفراغ قدم الاقدم فان ساروا فقدم المتأخر
ساروا فاستبها فان ساروا فاستبها فاجاز ان ساروا فاجازت الجملة فان ساروا
وسجد احدهما صاحبه ما لا اقرعا ومعنى بالفراغ قد احتاج اليه للصلوة والفتنة ليس شره
في الصلاة وروى الترمذي ان سنة في الاسلام الكبر ولا يترنوا المراء اذا انما السابيل معهم
ولا يأم من ركوعه ولا يأم الامام منه الامامه والمأموم يرى الامام ما اذا اخذ في ركوعه ثم لم يركع
اخره وجع فان كان في ركوعه والامام صالح اليها لم يركع في ركوعه ولا يركع في ركوعه
ساقا ثم صلوة معه ثم ارما بالسلم وقام معه صلى سوا فله ولا يركع المأموم في ركوعه
برضى لان ما لم يركع وسجد كالهمزة اجرا وحان ان يركع وان كان في صلاة اخذت
مع نفسه وحسنه فندب ان يركع الخيرة لا يخوفه وترا خلف من الارضيه واجبا
فان خاف فسل حشا النفس ومجزة الحمد لا دونها فان فرغ من الفراغ قبل الامام سجد
في منها انه يركع بها كان افضل وتسمى امام فجا قدم غيره لانها واذلح الامام
بالعكبر لا احرم بدلع وان كبر الركوع فقد بطلت صلوة فان ساروا بها بطلت الصلوة
فعل الملقوق اول صلوة فقرأ الحمد وسورة فيها ولا يفتد فاذا سلم الامام ام صلوة
فاذا وجد ساجدا سجد معه سنة ثم يقوم فستأنف الصلاة ويجلس معه في المائمه
والشهاد فاذا صلى المائمه جلس فشهد ثم حقه فاذا جهر امامه فشهد جهر معه لا يشهد
فاذا سلم قام المأموم فام صلوة والامام جهر به وركع المأموم اذا رجع وسجد اذا سجد فان
ظنه بلغ او سجد ففعل ثم بان خلفه وجع اليه ولم يركع فان كان بعد ذلك لم يعد اليه
فان كان امامه عز مريض لم يرجع اليه لكل جاز ويدب الامام الى الجلوس حتى يتم السجود

صلاة وان شمع من خلفه الشهادتين ولا سمعة المأموم شيئا ومن لم يصل الظهر بعد
فما من على العصر فذهب من صلى وحده فرضا او في جماعة ثم لم يجزها الى عبادتها
او ما او ما عدا الى الفرائض كان ويقف في الصف الاول خذ والعقول والصلوات
والعبد يكون من الصفين قد يرضى عن غيره وان وجد فرجه نعم الفاي في صفه
ولم يوقف في الامام في محراب كاخيل في حائط وسحب المأموم الوقوف لعقبت
واذا اتى الصلاة لم يصل النافلة ويقف النيا خلف الرجال والصبيان ولا يقرأ
جاء الرجال ممن صلى خلفه فمروا بمراسمهم الغرام لم يجزها ايما واجزا

باب المأجد

قال الصادق عليه السلام من نسي سجدة نسي الله له سائر الجنة ويكون عليها
منظرها ونزهتها وتصويرها وان يكون فيها محراب داخل الحائط جعل المضاء داخله
وجعل المارة كذلك مع حائطها لا تعلو عليه وان نسي شرف بل يكون تمام اخراج المحراب
منها والحدف فيها والباق والنعم وسيل السيف برب السبل والصلوات وكشف الحجاب
والوكبه وقصع القلعة وان نسي او اذ قلعة فمن ذلك اشاد الشعر ورفع الصوت
والسبح والشرا والمجانس واشاد الصالة وشداها واقامه الحدو الصيانه والضحك
بول او غايط خاصة بالموم وخاصة في مسجد الله ورسوله وسحب كسر المجدد سطنة
فيه ورد ما اخرج من حصاه الله او الى بعض المأجد ولكن لا كل الترم وشبهه ايان
منه بدمه رشي يندم رجله التي داخلا والسرى خارجا وتعد نعله او خفه فوق
والدعا بالماور داخلا وخارجا وشعل جاليا ويكون الحاذ طرعا من غرضه و
الا اذا استهدم والحقان ملكا ولا مع الله وتعمل الله في عبادته او بعض المأجد

من أخذ التور يدّها اليه او الى بعض المأجد ولا يورد المجد ملكا ما ينداه بخور يفسد
وتنابض واستعمال التها في المأجد اذا اندس أهلها او كانت في ذهاب ويجوزها ما
من أخذ من دابة محمد النفس فله نفس وبديله ولا يجوز دفن المأجد ويجوز بنا على
بر غايط اذا لم يذهب دمه ولا يجوز في المأجد عباد وصلوات الفرض في المأجد نقل منها
في المأجد صلاة الفل بالعكس وخاصة صلاة الليل وعن الرضا عليه السلام ان الصادق
المأجد الحرم ومجد الرسول عليه السلام في الفضل سوا عن الصادق عليه السلام ان
في مسجد الرسول عليه السلام الفصله والصلوات في المأجد مثل الصلاة في سائر المأجد
مدى المأجد في عن جعفر عن ابيه عن علي قال صلى في بيت المقدس الفصله وصال
المأجد الا غطى ما به صلاة وصال في مسجد القبلة خمس وعشرون صلاة وصال في السوق
صلاة وصال الرجل في سنة وحده صلاة واحدة وقال الصادق عليه السلام في مسجد
ان صلاة الفرض فيه بالفصله والنافله خمس ما به صلاة ومدى عن امر المؤمنين
ان المأجد فيه خمسة مبرور والنافله خمس مبرور وعن الصادق عليه السلام من نسي في
المأجد ردها الى جوفه لم تجزها الا اوائته وعنه وقاله بعض اصحابه اني لا
الصلاة في مأجدهم قال لا يكون فان مجدي لا على قبري او وصي في كل فاصاب
ملك البقرة وشه من دمه فاجب الله ان يذكر فيها فاد فيها الفريضة والنوازل وقصر
ما فاك وعنه من شيء الى المأجد يضع رجلا على رجليه ولا يمس الا سمه الى الارض
الساعة وعنه من كان القرآن حديثه والمأجد سنة نسي الله له سائر الجنة وعن
عليه السلام الصلوات في مسجد كالفصله في غير الا المأجد الحرم وان صلاة في المأجد
تقول الفصله في مسجدك **باب المأجد**

صلاة الخوف ثابته ونحوه اذا كان العدو دبر القبلة ومينها وشمالها ونحوه
فان كثر المسلمون يكونوا طائفتين طائفة على وطائفة تحرس عاصم السلاح والآخر
الا لصدره وهي مقصود ستر اعضاء جماعة ونواصي الا المغرب وكيفيتها ان
من يليه الركعة الاولى وتقيم للمانية فتوى فوقه وقته وتتم صلاتها وتصرف فاذا
بها الموقف جات الترقية الاخرى فصلب معه المانية له وهي لها الاولى فاذا جلس
فصواته ولو اذني وسلموا او سلم بهم ونحوه في المغرب من ان يصلي بالاولى ركعة وان
رقتى او علس والطائفة الواحدة والاشان فصاعدا والحق الطائفة حكم سورها عند
لا قبلها فان احتاج الى ترقية احواله اربع فركل يصل تلك الصلاة لان صلاة الخوف
اولا للمغرب فان صلى الصلاة ترقى تعلقا له وفرضا لهم جاز فان اشتد الخوف
حال المانية صلو افراد في القبلة وضد هاربين او مشاء ومكبر العزم الى القبلة
على سرجه وان تعذر فبالا بالاعاء وساجدا واليود اذ قضى من الركوع فان ردت
ففي الركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله ابر بعد الاحكام ثم سبح
وشهد وسلم وفي المغرب ثلاث فان كان العدو في القبلة والارض مسورة فلا صلاة
الخوف ولا صلوة شدة الخوف فان صلو الصلاة التي عليه السلام بعسفان جاز فله
مستقبل القبلة والعددا مائة وخمسة صفت وصف اخر بعد فركل هم جميعا
تسجد معه الصف الذي يليه والاخرين قيام فاذا سجد من بين السجود فاقوا سجود
هم ما قرئ من بينه الى مقام الاخرين وبالعكس ثم ركع ما نكل جميعا ثم سجود وسجد من بينه
تمام محرم فاذا جلس سجود الخارسون ثم جلسوا فسلم بهم جميعا وسجدوا فان صلى من بينه
ثم صلى بالآخرين تعلقا له وفرضا لهم كما فعل عليه السلام بطن أهل اذا صلى صلاة

صلاة الخوف ثابته ونحوه اذا كان العدو دبر القبلة ومينها وشمالها ونحوه
فان كثر المسلمون يكونوا طائفتين طائفة على وطائفة تحرس عاصم السلاح والآخر
الا لصدره وهي مقصود ستر اعضاء جماعة ونواصي الا المغرب وكيفيتها ان
من يليه الركعة الاولى وتقيم للمانية فتوى فوقه وقته وتتم صلاتها وتصرف فاذا
بها الموقف جات الترقية الاخرى فصلب معه المانية له وهي لها الاولى فاذا جلس
فصواته ولو اذني وسلموا او سلم بهم ونحوه في المغرب من ان يصلي بالاولى ركعة وان
رقتى او علس والطائفة الواحدة والاشان فصاعدا والحق الطائفة حكم سورها عند
لا قبلها فان احتاج الى ترقية احواله اربع فركل يصل تلك الصلاة لان صلاة الخوف
اولا للمغرب فان صلى الصلاة ترقى تعلقا له وفرضا لهم جاز فان اشتد الخوف
حال المانية صلو افراد في القبلة وضد هاربين او مشاء ومكبر العزم الى القبلة
على سرجه وان تعذر فبالا بالاعاء وساجدا واليود اذ قضى من الركوع فان ردت
ففي الركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله ابر بعد الاحكام ثم سبح
وشهد وسلم وفي المغرب ثلاث فان كان العدو في القبلة والارض مسورة فلا صلاة
الخوف ولا صلوة شدة الخوف فان صلو الصلاة التي عليه السلام بعسفان جاز فله
مستقبل القبلة والعددا مائة وخمسة صفت وصف اخر بعد فركل هم جميعا
تسجد معه الصف الذي يليه والاخرين قيام فاذا سجد من بين السجود فاقوا سجود
هم ما قرئ من بينه الى مقام الاخرين وبالعكس ثم ركع ما نكل جميعا ثم سجود وسجد من بينه
تمام محرم فاذا جلس سجود الخارسون ثم جلسوا فسلم بهم جميعا وسجدوا فان صلى من بينه
ثم صلى بالآخرين تعلقا له وفرضا لهم كما فعل عليه السلام بطن أهل اذا صلى صلاة

باب صلاة العتدين

وهو ان احسان اجتماع شروط الجمعة في العدو والخطبة فيركل حلقا عن سقطاعه
فاذا نزلها مكلفها عدا اثم وان ذكرها العتيد والاحلال شرط صلاتها في بيته ايا دور
ان يصلي اربع ركعات وهي ضعيفة واذا فاقا تلافتي وقتها من طلوع الشمس
وتقبل يوم العيد سنة ووقته من طلوع الجزالي صلاة العتيد في يوم الفطر على
من خلافه ويصح بها وتقدمها يوم الاضحية ولا تطعم شاة حتى يورد فطعم فاضحية والاذان
والادعاء لها بدعة بل يقول المودن ثلاث مرات الصلوة وتصل في الحانية لا في اسناد
الامك فانها صلى بالمجد المولم ومخرج الامام حافيا ماشيا الا ان يرد على سلكه ووقته
وليس يردا ويعتم شتا وقطا وسجد على نفس الارض ولا صلى يوم العيد قبل الصلوة
شي من التوافل ابتداء ولا قضا الا بعد الزوال لا المدة فانه صلى بغير في مسجد النبي
عليه السلام قبل ان يخرج المهاجرون قضا فانت الزايف لكل حاله ومحرش هذا العيد
ان كان يوم جمعة من حضور الجمعة والانصراف وتعلمها الامام ذلك في الخطبة وتشم في
الفطر على الفطر في الاضحية على الاضحية وتسمى المطبوع ليس اظهر الشايب بالله الما لا
عند الخروج وان يرجع في غير طريق تجتبه الى الصلوة وهي ركعات تولى اداها المجر
الا على بعد الترقية المسنون وكسر الاولم الواجبه ونقت غيبة وكسر لكل صوت
كسر ويدعو الما نور اذ يما سخ فاذا سجد فام فابلا حول الله وفوته اقوم واقد

مقرأ الحمد والشمس وصحها ونقبت لبعده بركتها اربعاد بجهر بالقراءة هذه هي الركعة الزائدة على
 غيرها من الصلوات سبع ركعات وهذه الركعات وضع الدين بها والادعية ستة ركعات
 من قبل صلاة وقيل يقيم من الاولى بالركعة ونقبت في الثانية بلسان وكبر بلسان وانما
 عزما ذكرنا جاز ثم خطبت بعد الصلوة خطبتين كالجمعة على شبه المنبر من طين ولا ينقل
 من مكانه ولا تحت على المأمور من استماعها بل تحت لهم ولا يخرج اليها في السلاح الا بعد
 وسحقا المنبر وقيل لم يلبه القطر عقب المغرب والعشاء والضحى والعيد وفي الاضحية عشر
 صلوات اولها من ظهر يوم النحر على عتقت من عشر صلوات اولها من ظهر يوم النحر على عتقت من عشر
 الاخير من عتقت من عشر صلوات اولها من ظهر يوم النحر على عتقت من عشر صلوات اولها من ظهر يوم النحر على عتقت من عشر
 على ما اولانا ونريد في الاضحية ونذق من سموم الانعام وليس يسون عقبها فله واذا انقبت
 لا تسقى ركعات العيد بعد انقضاء فان اتى قبلها فلا بأس بخرج الجاهل في العيد
 السفر بعد الجرح حتى شهد الصلاة ولا صلى صلاة عيد الترمودى انه اما رخصت
 عليه السلام للنساء ان يركبن في المزدج في العيد للتعرض للفتنة وعن احمد بن حنبل
 فيما في الكبريت في العيد ما يشبه الكلام السن وعن جعفر بن محمد لا بأس ان تعلى خطك الصلاة
 الامع ايامه يا باي **صلوة السوف**
 وهي واجبة عند السوف الشمس وخوف القوم والاولاد والرياح المفرقة والظلم الشديد وهي
 عشر ركعات بارع سجدة وخمس موياي عند كل ركعة عن قبل الركوع وعند الركوع
 قنت في العاشرة فقط جاز وشهد واحد وتسلم تسبيح الصلاة وقرا الحمد وسورة ثم رفع
 يرفع يديه وكبر ثم تقرأ الحمد وسورة هاتين غنار قولك مع الله الحمد عند الرفع
 وسجد سجدتين وسوم فيفعل مثل ذلك وسجد سجدتين وسوم فيفعل مثل ذلك وسجد سجدتين وسوم فيفعل مثل ذلك

سورة نوح وكيع لم يفتقر الى اعاد الحمد في الثاني بل قرأ من الموضع الذي لم يقرأه من
 السورة ثم يعيد الحمد في الثالث ان كان فيها وكذا الوسم السورة من آخرها وسجد
 في اولها سجدتين وسجد كما فعل في الحمد الاول فاولها وكذا اذا ابتدأ في الاخرى آخرها
 ابتدأ في الاخرى فان كان قد صلى ركعة فركعة بها وانما بالسوف لا ان يفتي في ركعة
 فبدأ بالحاضر وان دخل في صلاة السوف ثم دخل وقت الحاضر قطعها وصلى الحاضر ثم
 صلى السوف وقيل مستأنفا وصلى صلاة السوف ثم صلى الليل فان فاتته صلاة الليل
 قضاهما وصلى صلاة السوف جماعة وفردى وذوات الهيات من النساء يفتين في سون
 ففتلين جماعة وسوقا نقرأ فيها كالتكبير لا نسا وتطيل ركعة كالتكبير وسجدة
 كذلك فان خرج منها قبل الانجلاء أعادها ستة وان سج وحد جاز وان تعذر كما
 وأحرق القرص كله اغتسل ستة وقضاها وان كانا سائما ما حرق كله او عدا ولم
 تحرق كله قضاها فقط وان تركها غير عالير بوجودها ولم تحرق كله لم يقضها فان
 احرق كله قضاها واذا كثرت الازال صاموا الا بعد الظهر والجمعة وروى عنهم
 بعد الغسل وطهارة الثياب ودعوا الله ورفع عنهم من صابئة زلزلة قال عبد الله بن
 ماسك التميمي ان الله صلى على محمد وآل محمد واسكننا السوا المثل على كل شيء وقول
 عليه التهان شأ الله يا باي **صلوة النوافل**
 النوافل في النعم والليله المرببة في الحضاربع وثلثون ركعة وفي السفر سبع عشرة ركعة
 افضلها صلوة الليل وهي ستة في السفر والحضر وقها من استضاف الليل الى طلوع الفجر
 قارب البحر كان افضل بدأ فوجبه ما ذكرنا ونقرأ الحمد وسورة الاخلاص في الثانية الحمد
 الحمد وروى في كل منها الحمد وثلثون سورة الاخلاص وفي الست البواقي ما شاء من السورة

وسبح قراء الطلوع إذا كان عليه وقت لا تقرب بالحمد مذهبها وخفها فارجع ذلك
 طلوع الفجر صلى ركعتين ما دون عدها وصلى ركعتي الفجر ثم اعتداه وقضى الثاني إذا كان على
 وطلع الفجر إليها مخفية ومن لم يركع من صلاة الليل ثم ذكروا بعد الوتر قضاها ما دون ركعتي
 الفجر فحصل للتراخي من صلوات الليل بأن يطالع الفجر إلى طلوع الفجر محمد صلى
 وتبقى الركعتان فندب إلى الصلوة بعد الركعتين بالدعاء فيها بالمأثور وقراءتها
 من الغداة أن يجدي لها جازر صلى التواضع السامع المنة ويجعل ركعتي ركعتين
 الركعة ركعة جازر فلا يزال الشمس في غروب الجمعة صلى الزوال ثم ركعتي ركعتين
 وقراءتها من قصار السور فإذا فرغ صلى الظهر صلى ركعتين ثم صلى العصر تسقط هذه
 عشرة في السفر فإذا غربت الشمس صلى المغرب صلى أربع ركعات ما قبلتها بشدين تسليماً
 فإذا صلى أمشأ صلى الوتر جالساً أربعاً وان صلى ركعتين قائماً جازراً جعلها بعد صلاة
 ورد فعلها والقيام بعدها إلى فراشه وسبحان تمام على ظهره ثم بالمأثور ويصلي بالمأثور
 فإذا خرج وقت الظهر والعصر لم يصل النافلة قضاها بعد العصر وكذلك إذا ذهب
 الغنى ولم يصل نافلة المغرب قضاها بعد العشاء وان ذهب نصف الليل ولم يصل الوتر
 وان طلع الفجر ولم يكن صلى صلاة الليل قضاها وعمر النوافل المروية مما لا وقت له تقضى
 أمر المؤمنين عليه السلام وهي أربع ركعات شديدين وسليماً تقرأ في كل منها الحمد خمس مرة
 الاطلاس وصلاة فاطمة عليها السلام ركعتان في الأولى الحمد مرة وسورة القدر مائة مرة وفي الثانية
 والاطلاس مائة مرة وصلاة جعفر بن أبي طالب السجاء صلاة الجوهري التسبيح أربع ركعات
 وسليماً تقرأ في الأولى الحمد الزلزلة فإذا قرأها سبع خمس عشرة مرة سبحان لله في الحمد
 والآية والله أكبر فإذا رجع قاله عشرًا فإذا رفع قاله عشرًا فإذا سجد قاله عشرًا فإذا

(الحمد)
 سورة مع ١٠
 منجلى

رأسه منه قاله عشرًا في السجدة الثانية والرفع منها كذلك وتقرأ في الثانية الحمد الحادي
 وسليماً كما فعل في الأولى وتقرأ في الثالثة الحمد إذا جاز الله وسليماً كما فعل في الأولى
 والاطلاس وسليماً كما فعل ودعوا آخر سجدة بالمأثور وما أملا هذه صلى سراً وحضراً
 ليلة ونهاراً وفي الجمعة أفضل وصليها بركعة وتسبيح التسبيح وهو في حوائجهم ومن سبى
 في وضع فعله فماعدت بحسب ما من نوامله ان شاء من قضاها وهو في ان يقرأها الزلزلة
 في انصره والقدر الاطلاس وهو في كل ركعة بالاطلاس والحمد وقال الصادق عليه السلام
 من صلاها مائة من الاجر مثل ما جعفر وما للبركة وقت معركتها في البحر غزوة
 وصلو القدر يومه بعد صلاة الزوال صلى ركعتين في كل واحد من الحمد وعشر
 الاطلاس وعشر آية الكرسي وعشر آية القدر فإذا سلم دعاء بالمأثور صلى يوم
 وليلة وهو سبع عشر من رحمتي عشر ركعة تقرأها مائة مرة قبل سنن وذا فرغ من
 الحمد تسبعا والاطلاس مثله والمعوذتين مثله والحمد والقدر آية الكرسي كذلك وعلى
 ليلة نصف شعبان أربعاً مائة مرة سورة الاطلاس ودعوا أربع بالفار مائة مرة
 جعفر تلك الليلة ودعوا بالمأثور وما ذب إليه لوجهه وسليماً إذا هم بأمرهم
 بيع أو شرا أو علق صلى ركعتين تقرأ فيها الحشر والرحمن ثم تقرأ المعوذتين ثم تقول اللهم ان
 كان لنا خير الى في ديني ودنياي وعاجل امرى وأجله فيسر لي على امرى وأجلها
 ما كان شراً لي في ذلك فاصرفه عني على امرى وأجله فيسر لي على رضى وان لم يفت
 افاضه نفسي به في ذلك عن علي بن الحسين عليه السلام وهو عن الصادق عليه السلام فمن
 أراد امرأته فانه صلى ركعتين وسبح الله مائة مرة ودعوا ثم يطأ حرم امرئ فيفعله فان
 الحرفه ان شاء السقالي ويؤى حمان من عسى ناجيه عنه اذا اراد شرا العبد والادب

في الاستحسان

في الاستحسان

والحاجة المنفعة او التي استجار الله فيه سبع مرات اذا كان امرا جسيما استجار الله
فيه مائة مرة وروي عن من ستر عنه استجار الله بمائة مرة هذه الاستحسان الارباع
الحقير يقول يا ابا نصر الناطور وما اسمع السامع وما اسوع الناسيس وما اسمع الراحق
الحكم الحاكم صل على محمد واهله وروى في كذا وكذا في الاستحسان في آخر كنه من صلاة
القل مائة مرة وعن عيسى بن عبد الله عن ابيه عن جده عن علي بن مالك قال قال الله عز وجل ان عدو
لستفيري فاجزله فيغضب وروي في خروج من خارجة في الصادق عليه السلام اذا اردت امرا
مقدسيا رقع واكتب في ثلاث بسم الله الرحمن الرحيم ثم خذ من الله العزيز الحكيم ثلاثين مائة
وفي ثلاث مثله وفي آخر لا تفعل ثم صل ركعتين ثم سجدة ثم تقول فيها استجار الله بحسب
في عافية ثم استوجبالنا وقل اللهم خذني مع اورد في شروعتك وعافية ثم اخرجك
على الزمان واخرج وادع ما يخرج منك من كل فجوة فذلك كصلاة التسبيح والقرآن
من افعل فافعل الامر الذي تريد وان خرج من لا لا تفعل فلا تفعل فان خرجت فافعل
فاخرى لا تفعل فاخرج منها الى غير ما عمل بالاكروء في السادسة واما صلاة اللوح فليس
اذا اتممت الحاجة فيبصر ان يصوم الايام والهنس والجمعة ولا يقتل يوم الجمعة وليس ثوبا
جديدا ولا يمسح على ما في دارك وتصل ركعتين وترفع يدك الى السماء وتدعو بالمأثور منها
اذا كانت الحاجة اعتدلتك لبسنا نظف ثيابك مستطبا ووزت ثيابا طيبا
نفاحة الثياب والاصلاح خمس عشرة مرة ثم رقع مقراها كركل كصلاة التسبيح والقرآن
عشر مرة ثم تجدد باللا اللهم ان كل معبود من دونك شرك الى قدامك فهو باطل
فانك انت الله الحق المسافر الى حاجه كذا الساعة الساعة والنج فمما اردت واذا اقتضت
فصل ركعتين الاولى بالفاتحة والاصلاح والثانية بالفاتحة والحمد وتقول في كل ركعة تسجد

في الادنى الحديث شكر اشكر اودع في ركوع المائة وتوحيها خذ الله الف واستجابه
واعطاني حلتى وروى في جاب ان الله صلى الله عليه وسلم قال ان عدو الله ان عدو الله فانه يذوقه واذا اراد
سفر اهل ركعتين واستودع الله اهل ماله ونفسه ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه
وهو اتم عمله فما استخلف عبد على ارضه فله ان يفضل منها رضى البيع التي قال بلطيف
اريد اني فاستخر الله فيه فلا يوفق فيه الا ما فعله او دعه فقال انظر اذا فعلت الصلاة
الاشطان العدم يكون من الانسان اذا قام الى الصلاة اي شيء سمع في قلبه فخذ به وافصح
فانظر الى اول ما ترى فيه فخذ به ان شاء الله وروى في سبيل من الارقط وانه ام سلمة اخذت
الى عبد الله انه مر في عهد ومكان حتى ثقل وتجمع نوهاشم بخاوتها قال فخرجت على
فقال لها خالي ابو عبد الله اصعدى الى فوق الف فابدى الى السماء صلى الله عليه وسلم
فقل اللهم انك نعيبه لى ولم يك شأ الله واني استوفيه مبتدأ فامرته فامسك
وتعروا به ربه وشكى رجل الى ابي عبد الله فيقول فقال اذا اردت الخروج الى سوق
فصل ركعتين او اربع ركعات ثم قل في ذهابك توجت لاهول مني ولا تفر ولا تحزن
ما رب وتوتيك واتر من المول والقوة الا بك واستعول منك وتوتى اللهم بارزنى من فضل
الواسع رزقا طيبا وانا خائف في عافيتك فانه لا ملها احد عرك فتعزل واستغنى وحت
حاله وشكا الله رجل الحرفه والفاقة بعد ياره فامر ان ما مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
من القبر والمبصر صلى الله عليه وسلم يقول مائة مرة اللهم انى اسلك توكيد مدرك فربك ما
احاط به علمك اذ يتبرى من التجار اسبغ رزقا واهما فاضلا وخرها عاقمة فتعزل فمما
بعد في حاجه لا يردف وعن الامير عليه السلام من اراد ان يخل له بليحل رضى بعد
الجمعة والليل الركوع والجمود ثم تولى الله الى اسالك ما سالكه ولو ما اذكاره

لا يدني فودا واستجير الارض اللهم هب لي ذرته طيبة انك سمع الدعاء اللهم يا سميع
 وفي امانتك اخذها فان قضيت في دهرها ولدا فاجعله غلاما ولا تجعل للشيطان نصيبا
 ولا شركا وعني النبي عليه السلام قال لا امر المؤمن عليه السلام اذا اردت ان تحفظ كل ما
 وتقرأ نادع في ذبر كل صلاة سبحان من لا يعدي على اهل بيته سحران من لا يأخذ اهل
 الارض بالوان العذاب سبحان الذي ردني اليهم اللهم احمل لي في قلبي غشا وبصرا وفي فم
 انك على كل شيء قدير وعن الصادق عليه السلام لعل العبد يقول عند كل صلاة اللهم صل على
 محمد وآل محمد اللهم ان الصادق عليه السلام قال انك قلت ما وردت في شيء انا ما عليه
 كرزدي في قبض روح عدي المؤمن بك الموت وان ساء الله فصل على محمد وآل محمد
 لو ليك الفرج والعاقبة والنصر واسو في نفسي ولا في احد من اجتي ان شئت ان تميم احد
 واحدا ما فعل وان شئت مفرق ان شئت بجمع قال الرجل والله لقد عشت حتى سميت
 الحياه وتدعو الحراسه من الاعداء على عليه السلام ليلة مبينه على ناس رسول الله
 بامن ليس معه رب يدعوا بامن ليس بوجه خالق غشي بامن ليس بوجه الله شق بامن ليس بوزير
 نفسي بامن ليس له نواب عادي بامن لا يزداد على كرم السوال الا كرم ما وجد بامن لا يزداد
 على عظم الجرم الا رحمة وعن الصادق عليه السلام محمد وآل محمد وافعل وما انت اهل الله فافعل
 واهل المغفرة وانت اهل الجود والخير والكرم وما روي من النوافل والادعية للمجرب الرضائي

باب نوافل شهر رمضان

يزاد على النوافل المرتبه في هذا الشهر الفدعيه وتصل في كل ليلة الى ليلة العشرين
 ركعة ثمان بعد المغرب واثنا عشر بعد العشاء وروي بالعس وتصل ليلة الحادي عشر
 كل ليلة ثلوث ركعة ويزاد في ليلة تسع عشر واحدى وعشرين وثلث عشر على ذلك ما روي

لكل ليلة ركعة بالخدم والاعلام عشره يجعل من الثلث ثمانا بعد المغرب عشر
 بعد العشاء مائة اثناعشر بعد المغرب ثمان عشر بعد العشاء مائة اثناعشر
 من الثلث المددات الطايه المايه فتقرباوتن صلى في كل يوم جمعة من شهر ربيع الثاني
 امر المؤمنين عليه السلام واربع صلوات ركعتان صلوة فاطمة وحلي في المساجد جمعة
 ركعة صلوة امر المؤمنين عليه السلام في ليلة افرست منه عشرون ركعة صلاة فاطمة عليها السلام
 ولاصل جماعة وشحنان يواد لله نصف مائة ركعة كل ركعة بالخدم والاعلام عشره
 وتصل لله الفطر ركعتان في اولها بالخدم والاعلام الفداء في الآخرة بالخدم والاعلام
 من والادعية في هذا شهر رمضان وليلة واسمان وعقب اربع ركعات في بيت النبوة

باب صلاة الاستسقاء

فذا احدثت البلاد دوما الامطار وضبت العيون فقد ذهب الامام الى امر الناس بصوم
 بيفد الاحد والاش ويتوبوا من الذنوب ويخرجوا من الحوق صلوا النصار ويخرج بهم
 الاش مشاة الى الصحا يسكنيه ووقايه صلى على النبي المير المولم وتقدم المودش بالدم الغفر
 لتولون الصلاة بلسا فاذ وصل صلى ركعتين بصفه العدموا الا في كفة الدعاء اذا فرغ
 اسقبل القبلة وكبر الله مائة ثم سبح عن مائة مائة ثم هلل عن مائة مائة ثم استقبله فحمد الله
 مائة رافعا مجمع ذلك صوته وتبعه منه من حضر ثم دعوا وخطب خطبه الاستسقاء التي خطبها
 امر المؤمنين عليه السلام فان لم تحسبها دعاء يخرج الشيخ الباري والصان الصغار والجار
 دون الشواب وارجع اهل الذمة فانهم مقضوب عليهم وتحت ان يدعوا المصوب للخدمين
 فان سقوا والاعاد حتى سقوا وان سقوا صلوا اشكر الله وتسمى الامام فحول الردا من النبي
 الى الناس ومنها الى الناس ومع بد صلوة الاستسقاء من الامام وغيره ولا يلزم غير النافذ للخروج

فان نذر فعلها في سجدة وجعل عليه من غير غيره وان نذر الخطبة وجعلته في السجدة
 فقال عطاء بن رباح: **باب صلاة الجنان**
 صلاة الجنان واجبة على الكفاية وصلى على المسلمين ومن في حكمهم من اطفالهم الماتين
 نصاعدا وصلى على من لم يبلغ ذلك سنة وصلة ومحرم الصلاة على الكفار عداوى الناس بالخطاب
 الميت امام الاصل اذا حضر ولا يحل التقدم عليه وان لم يحضر وحضرها شي على اسم الله
 ولا تقدم الامانة وولي الميت من كان اولاد له والرجال والاباء والبنون والجد
 بالصلوة على نذجه والصلاة على الماتين في موضع المحض بها افضل وتكون في الساجدة افضل
 صوفها اخرها ليس من شرطها الطهارة وانما هي دعا وهي من فضلها وتتم لها مع وجود الماء
 الحاضر فحدوها في صفين الطهارات ونفسها ان توى وكبر وشهد الشهادتين ثم بكراية
 وصلى على النبي وآله ثم بكراية ودعوا للمؤمنين ثم رابعة ودعوا للمؤمنات ثم خامسة وتكبر
 ثلاثا وتصر بها وان كان اماما وقف حتى ترفع الجنازة سنة وان كان بمطلة دعا عليه
 الرابعة واخرتها ثم ترفعها قال الدنيا الفقير للذين تابوا واتقوا سبيك وقته غلاب المحم
 وان كان لا عرفه سأل الله ان يحشره مع من كان تولاه وان كان طفلا سأل الله ان يجعله له ذرية
 فوطئني ابرامدما ثم كبر الخامسة ولا تراه فيها ولا سلم ووقع يده في جمع المكررات وان تقهر على
 رفعها في الاول جاز وان سبق امامه سلمه اعادها معه وان فاسه كبر بعد فرفع يده وان
 رفع وان فاتته الصلوة صلى على القرموما وله له وثقت الامام من جنان رجل عند سطوة
 عند صديها وتوضع الحان للصلاة رجلا شقيقة دراهم غريما فان لم يوسى ما عذب الصلوة
 عليه مالم يدفن ولا صلى على نعابه وانما يدعى له ولا صلى على الجنان عذراء ويجوز الخف واصل
 على الجنان في كل قبب لم يمتق وقد فرضه حاصره وصلى على الحروب فان كان وجهه الى القبلة

قام على منكبه الامن وان كان قفاه الى القبلة قام على منكبه الايسر فان من الشرق والغرب قبله
 وان كان منكبه الايسر الى القبلة قام على منكبه الامن وان كان منكبه الايمن الى القبلة قام
 بمكبه الايسر وليفق فان عرقا لم يزل منكبه ولكن وجهه الى من الشرق والغرب لا يستقبله
 ولا يستدبره الميت ما عرا ان يوضع في خدره والبنون على عودته صلى عليه وصلى على رقبته
 في ثياب الخمر والسارق وانما صلى النساء على الجنان جماعة وثقت الامانة وسطر وادا
 صلى على خانة ثم حضر من لم يصل على عليها واباس ان يوم يوم الامام الذي صلى اولها واما
 السنة في ترتيب الجنان فان حضر خاند جالسوا جالسوا متتبعين على سائر الجاني
 عليه السلام يضع مسأوا جالسا ثم جعل الآخر الى اليمين ثم جعل راس المات الى اليمين الثاني
 شبه السج حتى تخرج منهم ما ينفوا ثم يتقدم في الوسط في جبال النساء بفعل بالرجال كما قلنا
 ثم جعل راس المرأة الى اليمين الرجل الاخر ثم جعل راس المرأة الاخرى الى يمين المرأة الاولى حتى
 تخرج ثم صلى عليهم صلوة واحدة وثقت راس الرجل كما فعل بالميت الواحد ويعد الله
 الملبى قال سألته عن الرجل والمرأة صلى عليهما قال يكون الرجل بين يدي المرأة بما الى القبلة
 ويكون راس المرأة عنده على الرجل بما الى يمينه ويكون راسها ايضا بما الى يمين الامام
 الرجل بما الى يمين الامام وروي هشام بن سالم عن اباس ان تقدم الرجل وتؤخر المرأة والرجل
 واما من تقدم الى القبلة من الحان فاما حضرت خاتون رجلى حرمين او عبدس او حرم وعبدس
 وصي او امراء ورجل حرم او رجل حرم او امراء وحشي او امراء حرم او امراء حرم
 او امراء وحشي او حرم وعبدس او امراء وحشي او امراء حرم او امراء حرم
 وفي الرابع تقدم الصبي وفي الخامس تقدم المرأة وفي السادس تقدم الحشي وفي السابع تقدم المرأة
 وفي الثامن والتاسع الصغير وفي العاشر الامه وفي الحادي عشر المرأة فان كان الصبي دون

ست سنين فالتى وفي الثاني عشر الحرة وفي الثالث عشر الامه وكله الجلو على البقر والابل
 ولا جعل ميرا ونسب ذنان قرا المومن على وضوء مستقبل القبلة وسقطه ونحو الجلو
 سبعة وتذوا له ما فعله على قبره وسقطه وسقطه ذنان حيا والزوا على حله
 ولا عشمه وعلى المور اسبقان ذنان ومما فخته وتقبل كل منها وضع سجود الآخر ولكم كل ما
 وتعرف المور ذنان وحقة ما حضر من طعام وسرايب شهو وادناه شرب الماء والوقوع
 راحة عند ما ناسه الحديث وتسعة عند انقائه وسقط ذنان قبر النبي والامه عليه السلام
 بقدر استقبال وجهه واستقبل القبلة وتذوا عند اراس ثم الرجل ثم الاراس وتعرف على حله
 وتقبله وتصل عند اراس يكتفى وانذار قبر المومن على السبل بذان ادم نوع
 بزيارته لانهم في الحيد واحد على سبل كفات لكل منهم ركعتان
كتاب الزكوة يا ابا ناس ما تحب فيه الزكوة
 لا تحب الزكوة الا في نهبه والفضه والخطيه والشعر وابل وزبيب والابل والبقر والغنم
 وشروط زكاة الذهب والفضه اربعة الملك والحول والانتصاب وكونها مفر من نفوس
 نصاب الذهب عشرين ديناراً فاقته نصف دينار ولا شيء في الزان حتى يبلغ اربعة ففها
 عشر دينار وما زاد على هذا فذلك نصاب الفضة مائة درهم ففها خم مائة درهم ولا شيء في الزان
 حتى يبلغ اربعين ففها درهم وعلى هذا والعوى الذهب ما تقوى عن العشرين وفي الفضة
 تقوى عن المائتين ما تقوى على اربعين العشرين عن اربعة ومن ازيد على المائتين عن اربعين
 والحول اثنان عشر هلالاً ونصاب طول الحول حكمة الانعام في ذلك كنك ونكاهي
 مال غايه لا يمكن صاحبه منه ولو فوفى الزكاة باخراج بعض نصابه وتقبله قبل ان
 تحس عليه زكوة رشت له ولا زكاة في مال الدين حتى تسقى وزكوة الغرض على المستقر

ان زكوة محال ومن خلف نهباً او فضة نفعه بماله و هو حاضر فعليه الزكوة وان كان
 غائياً احتسب لا يمكن منه ولا زكوة عليه ولا زكاة على الخل والسباك والعاره الاولى
 وزكاة الخل اعادة له لا يؤخذ استقاماً ويضرب الوفاء للعدو كل درهم منه فاقه وكل
 عشر سبعة مثاقيل فان كان ذنبا غش اعتبره فاقه ما قدر النصاب والا فلا ومن حصله
 ذهب وفضة ومن الحول حظه وشعر وبشها فاقه كل جنس من النصاب لم يكن على الزكاة
 ويجوز اخراج الفضة سوا الوقت في الكل والافضل الاجرا من الجنس ما لا ابل وشروط
 فيها الملك والانتصاب والسوم والحول فالنصف مائة عشر نصاباً ففها ثمان وعشرون
 شاباً وعلى هذا الى خمسين وعشرين وفيها خمس شاة واثنا عشر ديناراً واثني عشر
 الى ست وعشرين ففيها بنت مخاض فاقها سنة فان لم تكن فان يكون ذلك ستان
 مخز بل اريد الى ستين ففها بنت لبون الى ستين ففها بنت لبون ففها بنت لبون
 فاقها الزكوة وطرق الخل الى احدى ستين ففيها جذعة ففها اربعة اشكال البعير لها
 اربع سنين الى ستين سبعة ففيها بنت لبون الى احدى ستين ففيها بنت لبون الى
 مائة وحدى وعشرين ففيها بنت لبون الى مائة وثلاثين ففيها بنت لبون الى
 هذا في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمس حقة وحق كل نصاب مائة اشياء وعشرين
 ولا شئاق مائة عشر حقه منها مائة اربعة اربعة ثم تسعة مائة ثم اربعة عشر
 ثم تسعة وعشرون ثم مائة مائة مائة واحد وعشرين الى مائة وثلاثين ثم تسعة اربعة
 لا تقوى بذلك كله زكاة فاذا لم يكن عند الزبنة وكان عند اعلى منها او ادون
 اخذ منه الاعلى ورد على شاب او عشرين درهما وادون ودفع معه شاتين
 او عشرين درهما وضا عفاه او مائة ان عفاه وسقطت بدعي او لم يدر كماله

في نذر الطهر حوب الزكوة واداء الزكوة

صحاحا او مراضا او سمانا او مهادن من اوسطها النصفه الاخرى الاول والآخر
ولا يخرج من مذكور في ملكه وان اجمع في مرقى وشراب وقيل ولا يفرق بين مبيع في الملك
وان يفرق في ذلك ليس من شرط وجوب الزكوة الاسلام وان كان الادا وهما شرطان
فلو كان عند خمس من الابل ونصف واحدة منها بعد الحول وان كان الادا لكان عليه ثمان
تلفعة واحدة وقبل امكان الادا كان عليه اربعة اخماس ثمانية لان حق المالكين امانة في يده
فكل يفرط فيه وعلى هذا الحساب لو هلك الكل لم يملك من عليه شيء لو كان عند تسع
بعد الحول قبل امكان الادا او بعد منها اربع لكان عليه ثمانية لحصول النصاب وتلف البقية
ولو هلك من منها بعد الحول وامكان الادا لكان عليه ثمانية لو يفرط وان كان قبل امكان الادا
فعله اربعة اخماس ثمانية والكلم في ان يذهب بالنصفه والبقية والغنم على هذا وان كانت النخيل
وصحاحا لم يفرط منه المرفق فان يفرع باجمع فهو فضل والاخذ منه بالقيمة والركن
العين لقوله في اربعين شاه شاه وفي خمس من الابل شاه والدين لا ينع وجوب الزكوة بالملك
الغنم سمانا وهو لا يفرع باليمن جاز وان لم يفعل قوم ما لم يملك عليه من هذا ولا سيما لو
نصفه تقمه الزنبل ونصفه تقمه اليمن فان وجب عليه من خاص ولم يكن عند ولان يكون
اشترى اتماشا فان بقيت عند ستة وعشرون لمية احوال كان عليه من خاص وسبع
شياه فان نقص الخمر بمدة حولى فصاعدا فالشاه لنقص النصاب باستحقاقها ولذلك لو
بقيت عند اربعين شاه حولى او احوال او ليس في معلومة الانعام وعملها زكاه ولا في
حتى حولى عليها الحول واما البقر فشرط الزكوة فيها مثل شرط الابل ونصيبها امانا
ملوث وفيها يبيع حولى او تسعة والمانى اربعون ففيها مسنة وهي الشية فصاعدا
وكفا تقسم المال على ثمانية ففى سبعين مسنة وسبع او تسعة ففى ثمانين مسنة وفي مائة

وتعشر اربعة تساع او اربعة ساعات او ثلث سنت والوقوف لا يتعلق به الزكوة
وهو دون المليون وسعة من ثلث الى اربع وتسعة عشر ما نذر بعض الى ستين وسعة
المانى بعد الجائوس امانتها والاحكام المذكور في الابل واما الغنم فشرط الزكوة
فيها مثل الابل والبقرة ونصيبها اربعة امانات يعون وفيها شاه جديع من الغنم او شيء من الغنم
وثانها مائة واحدة وعشرون ففيها ثمان مائة مائة مائة واحدة ففيها ثمان شاه
ورابعها المائة واحدة وفي كل مائة شاه بالغام بالبقرة والعقودا بغير النصاب
وما من النصابين بعد ذلك وما دون المائة بالغام بالبقرة ولا يوجد الرق بغير الرأى
للملحة وشهد بالبا وجمعها رباب يضم الرا وهو الشاه اذا ولدت لاني عليها من بلاد
عشر ايام او تسعة عشر يوما ما لما خضع الحامل والاكولة المسنة بعد الاكل والخل
الغراب ولا هزيمة ولا ذات عوار وبعد الصان والمغزو المالى والشامى والعروى بعد
نصف الابل وعماها ولوكها وجهد الثمار والعلات عديها وجمع الذهب بالفضة
وكسرها ما اذا قال رب المال لم يقل عليه الحول وشهد عدلان بخلافه اخذ منه الزكوة
والا فالقول قوله بغير شبه ولا ينع وان ادعى انه في يده ودعيه فالقول قوله اذا
غضب للنصاب او بعضه ثم عارض الحول استأنف به الحول لانه مما عي امانا النصف
منه طول الحول من غل ماله او بعضه خوفا من الصدقة ثم وجد اخذت الصدقة منه
مقط ونعزى بالمغلب على امر المملوك اذا اخذ زكاه من شخص لم يعزى باعادها
مدعى انه بحرية والمولى من الغنم والعلباء ان اطلق عليه اسم الغنم وجبت فيه الزكوة
وانما تلفت غلما الوقف على واحد نصابا او بلغ نصف كل منهم ان كان على عدة نصابا
وجبت عليه او غلها الزكوة وكلف الزكوة على الموقوف عليه اربعون شاه ولو ولد

و حال الحول على اولادها وبلغها النصاب و جئت فيها الزكوة و اذا اشترى ارضاً
ولم يكن من قبضها طول الحول لم يركبها وان لم يقبضها مع المكن و كانها اذا استاجر
شاة من الايمن لم يقبض عليه زكوة لقضايتها ولا زكوة على مكاتبته و طوله في ثاله
والعشر في هروته و ثمرة و لا على سيدة فاذا ملك السيد عدة شاة لم يملكه بكونه في
و كذلك فاضل ضربته و ارض الحانة على يده و يجوز للعبد التصرف فيه و لا زكوة عليه
بذلك بل لا يقرب او غنة اذهب او ذهبا نصه او باذل الجنس مثله استأنف الحول باليد
لانه لا يركب على مال حتى يحول عليه الحول عنده و اذا بلغ المال بعد الحول في حقه
في حق المالكين و اذا صدق امراته الايمن شاه في الذمة لم يكن عليها زكوة لانها انما هي
الساه و ما في الذمة لا يكون ساهاً و ان صدقها ارض حاضرة و ملكت من قبضها و جئت
انذاك فان دخل بها استقر ملكها عليها و ان طلق قبل الدخول و قبل الحول اخذ منها
كان بعد الحول ما اخرج شاه منها او من غيرها اخذ نصف الصداق لانه حاصل فان لم
اخرجت اخذ الزوج النصف و ان اقتسم فالزكوة في حقتها فان بلغ اخذت من نصيب الزوج
الزكوة في العس و وجع الزوج عليها شتمه و لا سطل القسمة و اذا جئت الشاة في الايمن
بها او باعها لم ينع في حق المالكين و صح فماعداه فان اخرج الراعي الزكاه من غيره
كله و الباع و ان لم يكن له سواء اخرج منه و اذا ارهنة قبل الوجوب ثم حال الحول و هو
و الذي حال و هو تمليك من قبضه و جئت الزكوة بحول الملك و الملك منه و علقا اخرجها
غيره و ان اباد ان يملكه و يخرج من العس جاز و ان اعسر بعد فدين به الزكوة لانها في العس
يقع المهر في الذمة فان كان عليه دين سواء اخرجت الزكوة ثم حق المهر ثم ما في الذمة
و اما الحنطة و الشعير و البر و التوب فشرط الوجوب بها الملك و النصاب و الحان

حصة اصدق فماعد اخرج حق السلطان و الاوس سنون صاعاً و الصاع اربعة
امداد و المد طفلان و بيع بالذراوى و الرطل مائة و لم يوردهما و ادرهم سنة
و الحان ما جيات من اوساط جات الشعير العنونا تسع عن النخلة الاوس و الرض
العشران سقت سحاً او عللاً او عذماً و ان سقت النواضح و الغريب نصف العشر
فان سقت من سيج و نايح ما لا يعلل ان اسودا ملته اربع العشر و قول صاحب
مقبول و وقت الوجوب فيها اذا اشتد الحيب و بيا صلاح الثمر و سعت الامام السعاه
لحفظها و وقت الاخراج بعد النصفه و تحقق الثمر و ان شادتها اخذها رطاً
فرضت عليه ثم اخرج من الثمر و اذا اخرج الزكاه منها لم يكره عليه و حال الحول على
الثرى نكاه بالارض بعد اصلاح محرم كبحي الغنم و الوطير و انسا فان بلغ
النصاب خيرا المالك من ان اخذ ذلك ليدفعه الزكاه او اخذها منه و يجر له حقه
فان يركبها في يده امانة اذا كان اهلاً لها جاز و لا يجوز له التصرف فيها بيعاً و يكره
المالك ان يضمن الزكاه جاز له ذلك فان هلكت ما فيه او فسد طالم بل لا يضمنه سقط
عنه الغان لانه امن في المعنى و كذلك لو هلك قبل الحول و ان اقصى المهر في حقه
فعل سقط بحسابه ما اذا اذ قسمة الثمر على راس النخل جاز فاذ لم يكن صاحبها من
يجر له قطع الثمر الا باذن الساعي فان قطعها و هي طلع جاز و لم يكره ذلك لصدق الزكوة
من الزكوة و لا زكوة عليه فان كان فيها ما لا يحى منه ثم وزعت فلا بد من فرضه و ان
انما اخرج من كل نوع و ان كان نوعاً اخرج من اوسطه بخلاف واحد امر عارف
لمنى و السك شعيرة العس حنطة و الحنطة و الشعير جبان و نعم الزرع و ثمار المالك
الواحد في بلاد العس و نصف العس في الارض الخارجة ما بقي بعد الخراج و اذا

الثمرة من قبل يد صلاحها ثم شراها منه بعد لم يكن عليه زكوة وإذا خلف بمحملا
 وعلم من يمتها لم يرثها الوارث حتى يقضى فإن اطلعت بعد فاته او قبلها على الدين بالكل
 فإن يقضى وفصل شيء ورثته فإن بدأ صلاحها قبل موته وجب فيها الزكوة وإن بدأ بعد
 لم تجب فيها زكوة لأنها لم تدخل في ملك الوارث وإن حصل الكتاب المطلق ثم ادى بعض
 كتابته وبلغ مدخره بضاركاؤه ولا زكوة عليه لما بقي ولا على سيدة إذا اشترى الزم
 بد صلاحها على وجه بيع فلا زكاة على البائع وإذا بدأ صلاحها عند المشتري فزكوة عليه وإن
 كان على وجه سطل ثم بدأ صلاحها فالزكاة على البائع وإن شراها بعد بدءه والخروج من
 حق المالكين مع البيع وإن شراها بعد بدءه وقبل ذلك مع في حقه دون حق المالكين إن
 ادعى له بالثمة قبل بد صلاحها وقبلها بعد موت الموصي ثم بدأ صلاحها فزكاة عليها وللزكاة
 على رب المال دون المالكين إجماعا لا أعطاه فانه جعلها منه ومن المالكين فزكاة مخرج
 الضاب بعد حق السلطان والسنن الدرهم والآلة والجزء وإن ائتمن المالك في الغرض
 السقي وأجرته كالديار والناضح إن لم يشر وأما رقب من الثمر وأقله وقال شيخنا المحدث
 في بعض كتبها الزكوة بعد الدين **باب ما سئلت فيه الزكوة**
 وما استحق في الزكوة في مال الحان والمال الذي لم تكن منه حاجة إذا عاد إليه
 فاحد وسبائل الذهب والفضة والحلي المخرج على الرجال والنساء والعلى والمال الذي يخرج
 أو بعضه فزكاة من الزكوة فانه إذا كان على ملي بأذلة الخيل بشرط الحول ولو كان
 فالسوم في عتقها وسائر ما في البر دون دنانير والخارج من الأرض من كل ربيعين بعد
 الاضراس لاربعه يخرج منه العشر ونصف العشر بعد حق السلطان وبشرط أن يكون حيا
 أن يطلب طول الحول ضايب ورواس المال ويخرج الزكوة من قيمته بأذهابها أو بقاها
 ورواها

ورواها كما حال الحول عليها على الشرط فإن طلبت دون ما من مال لم يرد له ولو نكح
 أو ألام باعها زكاهما سنة واحدة وإن طلبت حول الحول مخرج زكاة الأصل والربح وإن
 طلبت بعض الحول مخرج وبعضه ورواس المال في الأصل فإن اشترى سلعة للفقير سلعة
 للفقير من على حول الأصل وإن اشترى سلعة لنفسه سلعة للفقير استأنف الحول وإن
 اشترى لثان سلعة للفقير من على حول الأصل لأنه يرد إليه وتقوم به أشترى بالعرض
 بغيره من غلب بقا للفقير إن اشترى ما يذهب فضة فوميت بهما مان بلغا المصاب
 زكاة الأصل والآلة ما لغيره منها وإن اشترى سلعة للفقير لنفسه فلا زكاة وإن اشترى سلعة
 لنفسه للفقير لم يقرب للفقير من مصرف فيها للفقير فإن باع سلعة للفقير بعد الحول مع
 البيع لأن الزكاة هنا في القيمة دون العين فإن اشترى ما ليس زكوة في قيمته للفقير كخمس
 من رطل أو رطلين شاء سلعة لنفسه أو اشترى حول السوم وحول الفقير أخرج زكاة العين
 لو جوبها بإجماع وإن اشترى بضائبه ثمان دون الحول ضلها من رطل للفقير أو
 مدونه ذلك أو به دون ذلك بعدد منه دون ذلك فالأول من على حول الأصل
 ومخرج زكاة الحان في قوله في قوله سائنه ومخرج زكاة العين والثاني سائنه
 ومخرج زكاة العين وفي الثالث من على حول الأصل ومخرج زكاة الحان وفي الرابع أن ذلك
 منه مالم الضاب من حن الشرا إلى حول مخرج زكاة الحان والأفلا بل باع بضائبا
 للفقير في شأ الحول والجنس أحد كابل بابل يذهب منه شيء من على حول الأصل وذلك
 الحان وقال بعض الأصحاب يخرج زكاة العين وإن خلف للبشر من على حول الأصل
 فذلك الحان في قوله في قوله سائنه الحول وذلك العين وإن اشترى رطلًا فخلًا
 للحان أو خلًا لها فالمرث زكاة الثمرة وأخرج زكاة الأصل للفقير لأجل السبب

على المسلم وعن المولود فان كان بعد الهلاك الى قبل الزوال كانت مسحة فان كان بعد
 المسح ويجوز تجمل الفطر من اول الشهر ويخرج الفطر ثم الفطر قبل صلوات العدا في الحضر
 مسحها عن لهما واسطر المسح فاذا لم يقبل الا في نية فلا ضمان عليه وان لم يخرجها ولم يغزها
 حتى صلى العدا لم سقط عنه بذلك وجها فاجها وفات فذلك الفضل وليس على الكافر اذا
 اسلم ضمانها ولا يخرج صاعا من حنيفة يجوز ان يخرج عن كل راس من حنيفة وان اخرج
 الغالب على يديه اجزاء وتخلل الزكوة الى الامام سنة فان عتق في المعقاة عليهم مسوحها
 وان تولى بغيرها سنة واصاب الموضع اجزاء مستحبا من كان على صفة قبل له منها الزكوة
 وتحرم على غيره وللغزو حلقها الى بلياء اخر الا عند علم المسح الا بشرط الضمان فان علم
 اذ اتى جاز له اعطاء المستضعفين من غريمه والافضل اعطائهم خوفا من غيرها ولا
 المسح دون صاع فان حضر جماعة وليس عند سواه اعطائهم ذلك ويجوز اعطاء
 اصواعا كثر وعناء منها دفعة واحدة ما قارب افضل من الاجانب وحرارة افضل
 الاباعد واذا شرب شدة وجته وخرجت عن عياله اذ ابق عده قبل هلال الشهر فلا
 عليه لها ولا لمن الزوج الميسر تحت الزوج فطر نفسه وفطرها عليه ومن اوصى له
 بعد وقبل الوصية بعد موت الموصي قبل هلال الشهر اوصى له وبقية قبل
 او اشراه لذلك وجبت الفطر على الموصي له والموهوب له والمشتري وان اخلت
 لم يكن عليه فطرته وان مات قبله فلا فطر على احد وان لم يكن عليه دين ومات قبل
 كان على الوارث فطرته وان كان المديونا المكاتب في عيال السيد كان عليه فطرتهما
 وكذلك خادم زوجته وان لم يكن المكاتب في عيال السيد فلا فطر عليه يدي
 يخرج الفطر عن العيال خفف عليهم الموت والعيال الولد المولود
 دام

وام الولد يدي حرير عن ثوبان عن ابي عبد الله فان فطر قوت قوم عليهم فطر
 الفطر قال اذا كان لكل انسان راس فطرته ان يدي عنه فطرته واذا كان عده
 العبد وعده المولى حواء كانا جميعا فطرهم سواء اذ كانا كاهن لكل واحد منهم على قدر
 حصته وان كان لكل واحد منهم راس فلا شيء عليه ولا فطر على مكلف نفقة
 وليس من ليس من عياله لاجلها **باب ما حكم الارضين**
 وهن البيع الاولى ما اسلم اهلها عليها طوعا كارض العرب والمدينة فمكاتبهم شعون
 وشربون تقوى وعز ذلك ليس عليهم فيها الا الزكوة العشر ونصف العشران كوما
 عمارتها صلاحها لم تفرجوا وان تفرجوا فاجزأها قبلها الامام من غيرها ما رآه واجزأ
 المقبل الزكاة بعد حوز القبالة واعطى الامام وبقا حق الوقية والمائة ما قرعها
 اهلها بالسيف باذن الامام فانه قبلها ما رآه والزكوة بعد القبالة على المقبل
 لما افضل معه من الضار وليس لاهل القرية فيها من غراماته وتقسيم ارضها في
 جماعة المسلمين والزكوة لاهلها والمائة ارض الجوزة تصلح الامام على ما يرى وله
 ان يرد بنفسه بعد انقضاء مدة الصلح فان باعها على مسلم حارت الجوزة الى دون سهم
 فان اسلمها لاجزئه وكفها الاولى والرابعة ما اسلمها اهلها او جملوا عنها وكل
 ارض وكل ارض لم يوجع عليها الخيل ولا ركاب والاجام ودروس الجبال ويطون
 الادوية وصوافي الملوك وقطاعهم غرام مقصوبه من مسلم وكل قرية ياد اهلها دار
 حيات لا ادب لها وكل ارض غنم يقال لم ياد منه الامام وانه كلها له خاصة
 سبع وذهب تقطع لسرا لا يجمعها رصنه ولا التفرق فيها الا اذنه وله قبلها ما شا
 ونماحي ارضها فان ادلى بها اذا قبلها ما قبلها الغنم فان ادى فله زعمان يد

والركن على المستقبل لما فضل في يد من النصاب عن القتال وقد ارجحنا في ارض القار
 حال غيبه الامام فاذا حضر اي يانه فاجاز واشرا ارض المراح ما صلح وسعها حتى جاز على
 غناهم من اي زاد قال سألنا باعده الله عن الشرا من ارض الجزة فقال اشترها فان كنت
 ما هو اكثر من ذلك وعنه عجر بر غناي عدله دفع الى امر المؤمنين عليه السلام رجل اسرى
 من ارض المراح قال لفر المنيون ما لنا وعلنا مسلمنا كانا كافرا له ما اهل الله
 وعلنا ما علمه وروى ابو زرعة بن حجاج قال سألنا عدي الله كفتي في شرا ارض المراح قال
 ومن مع ذلك هو ارض المسلمين قال قلت سألنا الذي في يدك قال بضع غراج المسلمين
 ثم قال لا بأس بشرا حقه فيها ونحو حق المسلمين عليه ولعله يكون اقرب علمها والملي غراجه
باب في تقسيم الصدقات
 سئل الزكاة ثمانية اصناف الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمولف ولهم في الزكاة
 الفقراء في سبيل الله وابن السبيل والفقراء شيوا حالاً من المسكن وقيل بالعكس وقاله
 الخلاف لا يظهر في الزكاة لجواز اعطاء احدثها مطلقاً وما ان اوصى بما يستفاد
 وتعام المساكين والعاملين بالساعي والمولف ولهم ثلثان مستفان هم على الجهاد وهم
 حتى اسلامهم وفي الزكاة للكاتبة عن ماني فيك بقتله وشري الصدقات من كون
 في غير وشد في غير وشد منها مع عدم المسحق وعتقان وادامات وترك الاك
 وارثه ورثه العتق لانه اشترى بالهم والغارم من علمه من اسفه في طاعة ما كان
 اسفه في معصية فلا بد من ائمة لم يقض منها ولا يقض منها وهو انما من علمه
 لم يعط منها اذا كان غنياً وسبيل الله الجهاد والمجان الشخص على الجاد ويقع عند ماني
 اذا كان عليه لغيره لا يحدفا ومنى منها المجرى والقطر فيكون المستدبر في السبيل المقطع
 لنفق

لنفق بقتله او سرق دابة فان كان غنياً في بلدته وقيل انفق بطل الحاجة الى
 واذا اعطى ابن السبيل والغارم والغارم والقاتل لم يقصد في ذلك له بقتله في حاجته
 شيء استرد منه وقيل لا يسترد ولا يعلل الا في في الايقاد والعايق وان كان
 فنه ولا كافرا الا المولف ولا العبد ولا يعفى وهو من عتده قوت العام والمولف ولا
 لنفق بقتله وقيل لقاتل الدار والدارم والضعف الا اذا كان في غلبته كفاية ولا يلزم ان
 يقتل على نفسه ولا الهاتمي وهم اولاد ابي طالب والعباس والحريه اى لهيب فان غناهم
 ما حاجوا حاجة ضرورية حلتهم وقيل من يعضم على يعق وتحت علمه صدقة الطمع من
 غريمه وقيل لو اهتم لرون منهم ومن غيرهم ولا يعلل ان يكون اساعى عليها منهم ولا يعلل على
 المخرج نفقته كالا بآ والاقبات وان غلوا والاملا وان سفلوا وان ذبحه وابوك سبحان
 سألنا ما يحامى عمن ذكرنا اذا كانوا اهلأ وتسم صدقة البوادي في اهل البوادي
 الحضرة في اهل الحضرة فان لم يجد لها سحوبا في موضعها جاز حملها الى بلد آخر فان لم يجد
 صانوع وجود المسحق بغيره ومن وكل اوصى اليه ما خرج زكاه ووجد المسحق واخرها
 ومن اعطى زكاه لغيرها على المسحق وكان منهم احد منها وكذلك لا يوصى الله شخصاً من غنه
 جماعة باجره حازان يكون منهم فان عمن صاحب الزكاة او الحج اشخاصاً لم يضرها الا انهم
 ومن ملك مسحقاً من المسحقين ما وكله لم يعلل له الزكوة ولو ملك سبع مائة درهم
 وهو عتق ذلك لملكته فافضل عليه زكوة اخرجها الى مسحق فان كان عياله حاجة
 صرفها منهم والممن ان يفسرها انما بابل اذا حضر صنف جازان بصلهم مع ما عتد منها
 ويجوز ان يعطى المسحق من غران لعله انما زكوة وسقى اعطى زكوة الامان من غوف
 باحد الزكوة فزكوة الانعام اهل العمل وسقى لا يعطى الفقرا من وجوب النصاب ولا

الثاني ولو أعطى دونه اجراه واذا اعطاها من بطنه اهلا لها ثم بان خلافه وكان عليه
 لم بعد ما لم يكن اجتهاد اعد ولا يلزم التسوية في اعطاء الزكوة وسعى بفضل من لا سأل
 الزكاة وقد وجبت له كما نفيا وقد وجبت عليه ومن كان مسلما على اخذ هذه الامور استمر
 لما عدا ما فعله الا الزكوة لانه وضعها في غرامها والاداء في الاعلان باخراج الزكاة الواجب
 والاسوار بالنفل وكان جعفر بن محمد يصدق بالسكرك لانه كان نجبة وقال كان الى اذا صدق
 بشي وضعه في يد السائل ثم ارتد منه قبله وشبهه ثم رده في يد السائل وقال رسول
 صلى الله عليه وآله افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ولا بأس ان اخذك وسع بها على
 من وجبت نفقته على غيره اذا كان لا توسع عليه في كل ما يحتاج اليه والامام يعطى الساعي ما يرى
 فان منع انسان الزكوة وقال لست داجية وكان مسلما كان مريدا وان اقرب جوبها الزكوة بها
 وعبر بركها والله واجبة في الزكوة ودفعها حال العطاء الفقرة فان لم يرفع زكاه وان
 اعطاها الامام او ساعيه نوى عند ذلك ان يلف في يد الامام او ساعيه قبل الزكوة
 رتب ختمته وان سلمها الى رجل يخرجها نوى عند تسليمها اليه ونوى الوكيل عند تسليمها الى
 مانعها فاحدها الامام فترا اجزأت يعطى الزكوة امام المؤمنين عدلهم وغيره فاعطى اهل
 المشركين فلا بأس ان يقضى الدين عن المؤمن بعد موته من الزكوة اذا لم يخلف وقاله وكان
 في طلعي ولو كان اباه او ابنه وان كان الدين له احتسبه من الزكوة وقد خص في تحمل الزكاة
 قبل عملها سبعة اشهر واربعة اشهر وشهرين وقال نزار لا يجوز ان يركب الرجل ماله اذا
 مضى ثلث السنة قال لا يصلى الا في قبل الزكوة على الاخصيه ان مات المعطى قبل عام
 او ارتد المعطى او فسق او اسقى بغيرها استرجعت منه ان كان عتق له انها عتقه فان كان
 قال له انها زكوة او صدقة لم تسترجع منه واذا عمل من له بعض شاء شاء لم يقض
 الزكاة

الغائب فذلك فان استهلكها العقر في الحول فلان كما لم يقض الغائب فستره العتق
 فالى بعض اصحابنا الرخصة وعملها على القرض على المحرم في مال الموقوف ضامن اذا ايسر
 المعطى وقت الوجوب فان لم يكن استرا فوات عنه قال ولا فرق من ان يكون شهرين او ما زاد
 فاجمع لهذه الجملة مدتها الحول عن اي عداية عن رجل عمل زكوة ماله ثم ايسر المعطى
 قبل ما من السنة قال بعدد ما على الزكاة واراها صرح بحمل الزكوة ولم يذكر القرض فان
 ولا حتما يقصر به ويحذف اجزا خارج الزكوة عن الحول لعقد المسوق الى ان عدا ما من غيرها
 هو امانة لا يضمن الا بالذبط وليس على الكافر اذا سلم زكوة لما مضى ولو كان الغائب اوقا
 وقد حال عليه الحول ثم اسلم لم يخرجها واذا كان الشخص ضعيفا في الظاهر اعطى منها من غير
 سنية ولا يمين فان كان جليلا في الظاهر حلفه فان عرف له ماله ثم ادعى ذهابه او اكل
 العبد ان سدد اعقبه او كاتته او ادعى الشخص ان عليه دينا وان له عبا لا يلقا الله
 وان لم يعرف له اصل او المعطى منها لمانته ولا يمين ويعطى الغاني والمولف من السبل
 مع الغنى والفقر ويجوز ان يعطى والد له وذلك من سهم المرأة والمولف والرقاب ان كان
 منهم وتقبل قبل صاحب المال انه اخرج يكاتته بمانته ولا يمين ولا ملك الفقير الزكوة بعد
 الاحاب والقبول والقبض ولو جبهها الساعي ثم مات واحد من الميعقين قبل ان يقبل لم يثبت
 منها وارثه وسعى ان يسم اهل الصدقة ويترها في اصول ائمتها والفقير فاحول اذا انها
 ملك صدقة لله او ذكوة وعلى نعم الجوزة جرة او صغار

باب المحرم وقسمته والانتقال

المحرم واجب في الغنام من دار الحرب على خلافها ما سفل كالاسعة والامان والداري
 وما لا سفل كالارض والعمارة وفي جمع المعادن على اطلاقها وفي ثوبان الذهب النصف

وأي العبد والفرص في الفاضل عن موته المسته له ولعاليه وضيعته وترعاه من الحاربات
والزراعات والمكاسب في أرض شراها ذاتي من مسلم وفي مال أخلط حلاله عرابه ولم
صاحب الحرام ولا فدان فان عتق صاحبه صولح وان عتق قذره فقط صدقته عنه فراق
دثار في الغوص وقد رخصت الرق في كونا ذهب الفضة ولا يعتبر قدره في المعادن على
قوله على قول آخر يعتبر بكتاب الزكاة وقيل يعتبر فيها دينار وما أدرجت أحيانا منه من
من المقيم في الحال بعد إخراج ما خرج على المحدث بعد موته الحول في الجار والبيع ^{البيعت}
فان وجدنا للز في دار الرب خمس وان وجدنا في دارا شراها عرق المانع فان عرقه والأمة
فاخذ الباقي لنفسه وان وجدنا في دار ورثها مع غيره كان له ولشركائه بعد المخرج ^{العد}
والمكاتب الخمس من المعدن ما يخرج في العسل من الجبال والتمران وجد الكثر في أرض لا مال لها
وعليها سكة إلا للمم في لقطه فان كان عليها أثر الكثر فيها الخمس والباقي لواحد ^{حلف}
ملكوا الدار والمكس في الكثر القول قول المالك الظاهر لا خمس فما صاد من الحول ^{للمس}
فخرج مسحق الخمس ثم الهاشميون وقد ذكروا هم وقسم ستة أقسام سهم لله وسهم لزوج
وسهم لذي القربى منهم للإمام وسهم لآبائهم وسهم لآبائهم وسهم لآبائهم وسهم لآبائهم
ثم أقسام سهم لرسول الله وسهم لذي القربى فما للإمام والباقي على ما دلونا على قدر ^{حضر}
عامهم ما فضل فله وما أعوانه من عندنا والظاهر يقتضي وجوب القسمة على الجمع ^{الأم}
بلنا خمس ومن غاب قال بعض أعياننا والاولى ان يخص به حاضره ولا يهل إلى غرضه
علم المسحق فان حبل مع جود ضم ولا يعطى إلا من أوعكه ونحوه العدل ولو فرق
في الفساق لم يضمن لظاهره فان فضل منه عن موته الحاضر حبل إلى القرب منه وكذا
الركن وتقسيمها للإمام في الثمانية أوصاف المذكورين في كتاب الله فما فضل رذالة

تضمن فعله ان يؤمنهم من عندنا فان حضر الأوصاف المله من مسحق الخمس لم يضمن
حضر فترقه فقط جان التوق فهم لم يضمنوا هم ولا يعطى منهم إلا من أوعكه ونحوه العدل ولو فرق
وان السبل مع الغنى والفقير للظاهر والانتقال قد صدقته في حكم الأرض ومنها
مراث من لا وارث له وكل غنم قول عليها أهلها المرسون من غراذن الإمام وصفوا لغيره
ما يصفه مما لا نظرك من فريس يدق ويمتاع ولا حول هذا تصرف في ذلك بل ان
الإمام حال حضوره فاما حال الغنم فقد أحلوا لشعنتهم الصرف في حقوقهم من عاين
وغرها من المالك والماجر والمساكين وقال الصادق عليه السلام كل ما كان في أي شئنا
من الأرض منهم فيها على التو إلى ان يتم اقام لربنا منهم وفضلنا اماما مسحقه ^{الشر}
وغرها ما خلفنا أصحا بانه منهم من رأى باحة طاراد في ذلك من الأرض عليهم
ومنهم من احتاط بحفظه والوصاء به من ثمنه إلى ثمنه إلى ظهوره عليه السلام فسلم إليه
ومنهم من رأى دفعه لما يقول ان الأرض يخرج كنفها عند قيامه ومنهم من رأى بقرته
عليهم نار وى ان الإمام اذا حضر منه فهم فان أعوز فعليه الإمامة وهو الآن مقور
بفعل فيه كما لو كان لفعل اعانة ومنهم من رأى حفظ نصفه لانه لغايب لم يرهم ^{سما}
والخلف الآخر تقسم على المسحقين لظهورهم كما تقسم الزكوة على مسحقها وان كان على غيرها
عائيا ومنهم من رأى صرة لها إلى صليبا نقرأ أشعته لما رأى انه تقسم الركن عليهم فان
أعوزهم فعليه الإمامة والله اعلم وقد أوتيت إلى وجه كل قول فليعلم ان شأنا ^{حالي}
واعلم ان الله تعالى فرض الزكاة على قدر المسحقين فما جاع فقر لا مانع عني ومن لم
يؤد الزكاة قبل صلواته وصلواته خير من عشرين حجة وحجة خير من مئة حجة
تنق منه في سبيل الله حتى يفي بكِابِ الصَّوْمِ

بَابُ حَقِيقَةِ الصَّوْمِ

وشروطه وأقسامه وعلامته أشهر وقت الصوم والإفطار والمفطرات وما سقى للصائم
وكونه وجوبه الصوم إمساكاً بالنهاية عن المفطرات مع الشدة وهو ضربان أحدهما واجب عند
والآخر مطلق ومستحب فالصوم شهر رمضان وجوبه على كل إنسان بالغ كامل عاقل
صحيح مقم أو من هو عليه ظاهر من غير وقاس في المرأة وبلوغ المرأة والرجل بالأطلام
العانة وحقق أن المرأة الحرة وبلوغ عشرين سنين والرجل عشرين سنة ويستحب أخذ الكفاية
بالصوم أن إطاقته وشروط القضا الاسلام والبلوغ وكما كان العقل وسقي المرد مسلم والسكران
وعلامته الشهود بوجه الهلال فإن رآه وحده صام فإن افترق فليس كذلك وإن شهد به شاهد
عدي وجب الصوم والفطر بهما ولا يقبل منهما شهادة الواحد ولا شهادة النساء فإن وارتد
من لا يذبون وجب ولو كانوا فسقة وكفر ونسأ فإن عم الهلال عدسنان لم يصام
بعدة فإن صام يوم الناس منه شعبان ثم بان أنه من شهر رمضان جزأ وان صامه شاكاً
فنه أو أنه شهر رمضان لم يجز وإن باى الهلال نهائاً فهو لليلة المسبقة صغراً أو كبراً قبل
الزوال أو بعده ولا غيره تتلوه ولا يؤخذ به ظل الشك فيه وعامة بعد الشك يصوم
الهلال ولا يجزى بالعدي والجدول وعزها وإذا رأى في اليد غماراً به حكمه وإلا بعد
واعتداد بلس حكمه وإذا رأى أنه أحاط حق هلال للعام لماضي عدل فيه إمام وصام يوم
أو حقيق هلاله بعد منتهى شهره وحسب يوماً وصام يوم الاثنين فحسب على يومه
وإن غمض أهله السنة كلها فعند بعض أصحابنا يعمل بالرواية لأن الشهود لا يكون كافياً
تمامه وقال آخرون بعد ما ليس بشئ والله واجبه ولكن يثبت القربة في شهر رمضان
واحدة في كله ولا يعتد بمقارنه الله فيه وتحدد الله كل ليلة أفضل فإن أصح

مع علمه أنه يوم يصوم به صومه وعنه من الصوم يحتاج إلى شبه العصور المدارة له وحملها
ليلة الصوم ويؤتى كل ليلة فإن أصبح يوم الاثنين من شعبان شبه الفطر ثم بان أنه من شهر
جدة الله إلى الزوال عند ذلك في كل صوم ورؤى صوم الفطر يجدها إلى الغروب وحمل
على أنه قد بقي من النهار ما يسكفه فإن زالت الشمس في الرجاء لم يجز تحديدها أو أمك
وقضى يومه الله في شهر رمضان والسنن المعق وان كان افترق في أول النهار فلا كفارة
وإن أصبح منه الصوم من شعبان ثم بان فمأخذه أنه من شهر رمضان آخره ووقت الصلاة
طلوع الفجر الثاني ووقت الإفطار غروب الشمس وعلامته زوال الحرم الشربة وحمل لا الأكل
والشرب من الغروب إلى طلوع الفجر والجماع إلى أن يفتي من الليل وقد انفصل فإن غلبت
ذلك ثم طلع الفجر وهو مخرج من عوائم صومه وإن طمأنه لم يبق عند ذلك فجامع ثم طلع الفجر
عليه مخرجاً فسد صومه وإن طلع الفجر وفي فيه طعام القاء ما تم صومه والمجرب إذا وقع
شراً معصية ووافق شهر رمضان أو بعده جزأ وإن صام قبله لم يجز ولا أفضل أن يصلي
أن يفطر إلا أن يكون عذر من ينظر وينظر أو يكون به حاجة شدة إلى الإفطار إلى المفطرات
ضربان ضرب برجسه لقضاء ما نكاه ومن لا ياكل والشرب علة والجماع في قبل أو ذراعاً لما
ما عزم فإن طأوعه نذجه الله على ذلك فعلها مثل ما عليه فإن أكرمها فهو ما يح
وعليه كفارة أخرى فإن جهل فلا شيء عليه والاعتساده أو عند غلبته ومباشرة فإن أدى
سماع أو مشاهد أو أمانة فلا شيء عليه وتعد المقام على الجأية والغسل من حتى يطلع الفجر
ومعادن النعم جنباً بعد نياها حتى يطلع باضافاً إلى ذلك بعض أصحابنا بعد الأمان
في الماء وتعد الذنب على الله ورسوله وآلته وأصحابه الغفر وشبهه إلى الخلق
بعضهم أن يكون له منه نذو اللعان عتق رقبة مؤمنة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام

سن سننا كل مكن من طعام فان لم تنقد صدق ما يطو فان لم تنقد صام بما غيروا
 وكل من جبت عليه صوم شهر في كفاه فمجرد صام ذلك فان غطى على هلم او جامع حراما
 الطه حنفا فان لم يجمع في يومه لم يردت القارة نصا وان لم يجمع الاكل او الشرب
 ثم جامع او شرب فلكان وانه لانه انظر بالاول لا بالثاني والحرز الثاني وحصل
 دعيا للثان وهو من معدن النعم حنفا بعد اتيانها واحدة وطعن الفجر والاكل والشرب
 ولم يرد النعم مع مدته على رصده وبلانه كان طالعنا والصوم على نيل النعم اشهر
 بعضه وتعد التي والحقة بالمائع بان حلاله لا ياكل كالجوهر على قوله فاني الحاضر بعد
 ديمها عن الغسل حتى اجوب صائمة على الرواية وترك المسحاضة ذات النعم الكبر لاغسال
 مصانته دخول الما حلقه لا قصده وقد تخلف لعطش او لعين فان كان للصلاة فلا على
 وروى ان كان اصلاه فرض لم يقص وان كان يغفل تقى والافطار لظلمه شديدا ثم
 والا الى الاقضاء عليه وجمع ما ذكرناه فطر اذا وقع فسا ما لو ما كراه لم يفرق في
 ولا فرض وانما يفرق هذه وتوحيضا العضا والكفان او العضا في صوم معين وهو صوم شهر
 وقضاه بعد الزوال وصوم الاعكاف في النذر المعين وان وقعت في غيرها اسبغه
 واذا نام الجنب نية الغسل قبل الصبح فاستمر به الى طلوعه فلا شيء عليه والصائم اذا
 ثم رجع الى الاسلام لم يبطل صومه ولكن للصائم ثم الرجس والراحض فاستفاد اشياء
 جامدة وبل ثوب على حدة واستفاد المراءى في الماء ولا يابس به للرجل الى عنقه
 للشايع للملاعبة والشارع بالشهوة والكحل فيه ميك او صير دانتا الشغل لا
 ونهايا وان كان حقا والقصد في الحامة ودخول الحمام اذ انما الى الصغرة
 وتقطر الدهن في اذنه والكلم عمر المحرمين معا وحوز له النطفة فوق المرقع

هـ

للعلماء المصطفى والفرخ والاضحية والاشفاق وصوم بعد ذلك من وروى بلنا
 ومضى الحاتم والحوز والسواك الطبية وابنه ويل راسه الى انهار شارفتي له
 ما لا سقفا والقبيل والصلوة على محمد وآله والنعاء وبلاوة القرآن وقطر الحام
 ولو سبى والافضال على الاخوان واصله انا حام وتشييع الجاز وعياض المرفى والحوز
 بشريه ما وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر انه اخبرني عن علي بن ابي حمزة عن
 وعدا شيئا عن هذا قال لا يكون صوما لم يمت فكل وكان النبي عليه السلام في شهر
 اطلق كل اسير واعطى كل سائل وبيكا كقبح القبح واذا شتم الصائم قال النبي صام سلم
 عليك وصوم شهر رمضان مضيق ومعناه لا ياكل له والصوم المسبب بعباده فكل المضيق
 وهو نصا صوم شهر رمضان والنذر قضاه وصوم الاعكاف وقضاه ومنه الرب
 ومعناه ما لا ياكل الا بعدد ما قبله وهو صوم كفارة قبل الخطا وكفارة الطهارة
 النهر وكفارة نفي المراءى شعر راسها في الحجاب وكفارة لطمها وجهها حتى يدمى
 شق الرجل يديه في موت ذبحته وروى وكفارة انظار يوم من قضا شهر رمضان بعد
 وكفارة تمدا لافاضه من عرفات قبل الفريضة وصوم من كان عليه دية في فداء لم ياكلها
 ولا يلبسها وصوم جزا الضد دية الدية ومنه انحر ومعناه ما له فعله او فعل بوله وهو
 كفارة انظار شهر رمضان قبل على الرصد انظارا للدين المعين وكفارة انظار الاعكاف
 كفارة حلق الحرم راسه وجزا المراءى شعر راسها في مصاب وسقمت الى ما في ما بعته وهو
 شري وجبا كفارة الا صوم جزا النعامة وصوم النذر المقدر الساع وصوم شهر العبد
 في طهارة وصوم كفارة النهر وانظار قضا شهر رمضان ونقلا المراءى شعر راسها في مصاب
 ولطمها وجهها فدى وصوم دم المعنة الا اذا صام ثم التوبة والتوبى له في يوم

وصوم كفارة شئ التوب وحكم الجمع في قبل العدة من الحق والاطعام وصوم شهر من صلات
 فعل شهر من صلات عن كفارة او تدينه بتبعية التابع او شهر كفارة لظهور العيد او شهر من صلات
 انما افطر فيها عن من ابيضى في افطر لغير ذلك استأنفنا الا اذا صام من الشهر الثاني
 واجدا او صام خمسة عشر يوما من الشهر فانه متى اكل جاز ان افطر في كفارة التوب بشهرها استأنف
 وكفارة بعد صومها الاخر حتى ينفصل الاول ان يصوم صائما على كفارة ما لا يفسد صومه
 رمضان والندب للطلق ونفصا الدنيا لمفسد صوم جزا الصيد وصوم خلق الحرم والبعث الامام
 ولا تصام هذه في السفر الا لله امامكم المقعد وصوم الافاضة وصوم من عاهة بدنه في هذا العيد
 المقعد بالسفر ولا في يوم العدة امام الشروق نحو ويجوز في غيرهما من الافاضة وروى في القاموس
 الحرم يصوم شهر فيها العدة امام الشروق وان كان صوم العدة اثم ولا فضا وان كان صوم
 افطر ولا فضا ولم ياتم وان كان صوم يوم قديم زيد به لا يستحق له صوم الغاية فان كان
 غرضه صام يوما ما الصائم المطروح ان شاء الله وان شاء افطر ولو ان افطر بعد الاول
 مدعى من من فاجابه من غير ان يعلم افضل ولا فضا عليه واذا كان عليه شهران متتابعان
 شعبان فله ان يخرج شهر رمضان الا ان يصوم مع شعبان ولو يوما من يجيئه عده
 عليه ويند صوم الحسن شه اشهر والزمان خمس اشهر وان كان شهر اصام من هلاله فان
 نفى الشهر عدلس وقتل صوم ما ادرك بعد ما مضى ومن نذر ان يصوم بضع قربة شهر
 عيئة وجب عليه فان صام بضعه ولم يملكه الحرام خرج وتقي فاشته عند اهله واذا كان
 معلوما فوافق شهر رمضان صام ولا فضا والمستوفى بفصل ومجمل بالمفصل اما السبب
 لصاحبه او لو قيل مثل صوم لله امام من الشهر اول خمس في العشر الاول والثلث في الثاني
 واخر خمس في الثالث وروى خمس من ليعاس ومن هلك صوم الدهر وسب قضاءها

فانت فان لم تصدق عن كل يوم منهم او يمد وصوم القدير والمعتك والمؤبد وموابع
 ومع الاول وروى انه الثاني عشر منه وصوم دهر الارض من تحت الكعبة خامس عشر من
 القدر ونعم عاشورا على وجه الحزن وروى الفطرية بعد العصر يوم عرفه اذا لم
 عن الدعاء وحقق اول الشهر باكل يوم من ذى الحجة واول يوم من رجب ورجب كله شعبان
 كله واما السيف من كل شهر من الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والمحمل ما يمكن منه العدة
 مقتديب قال عليه السلام الصوم جنبه وقال الصوم سيرة وجه الشيطان قال
 الله تعالى الصوم لي وانا اجزى به ونكرو صوم الدهر عدا العدو واما الشروق لانه
 عن كثر من العباد وروى الخبر في صوم الجمعة والحسن منه ايام من ثوابه لا وصال
 وهو جعل للعشائ حورا او صوم يوم من افطر فيها ولا يصوم الى الليل وعمر صوم العدو
 واما الشروق لم يوصى وصوم نذرا لمعصية فظفرا بها وان اباد رجع نفسه عنها بذلك
 وجب عليه ونعم للشك على ما ذكرنا ولا يصوم المرأة والعدة والصف ذبا الامان
 والنزوح والصفه الاستدانة في الواجب واذا سلم الكافر من حضر المسافر وقاف المرض
 وطهر المرأة وبلغ الصبي قبل البلوغ يجب عليهم الصوم وان كان ذلك بعد البلوغ فلا صوم
 لى الص من السفر ومن بلغ ونسكون اديا ونفق الحاضر خاصة والمرضى بالسفر ان لم
 يكونا افطرا الى قبل هذا الصاما واجزاها فان كان ذلك منها بعد الزوال وقبله كانا
 افطرا ماديا بالامساك وقصيا فان حاضرت في الهابة تاديت بالانكاس وقصت

باب المذخور في الصيام

وحكم القضاء المرض الذي يخاف الصوم فيه الهلاك او الزيادة فيه حكمة لا يفارقه فان
 صام لم يجره واذا برأ فضاء فان لم يقضه حتى مات قضى عنه وليه فان كان له ولتان

فأكبرها فان استويا فنزله الى القضا وقد حصل والا صام معا فان كان الاكبر امة
 لم يفرق وان فرض على مات لم يفرق الى ان اوصى الى من يفتي لم يفرق القضا وتفتي عنه ما كان
 بكل حال وتفتي عن المراه بايات الحق والمراد ان يفتي قضا به وتصام عنها ما كانها
 لكل حال وان استمر بارحى وصلة الى رمضان صام الحاضر وتصدق عن الاول لكل من يدين
 امتن وقيل يفتي واذا ابر المراد من وقت القضا الصوم من رمضان ان يولي حتى دخل في
 حرامه ثم يفتي القضا وتصدق عن كل يوم بعد امتن اذا غلب على عقله بخبر او انما
 نعم غير مقادير قطعه فرض الصوم ولم يفتي عليه القضا سواء كان ذلك قبل الهلال او بعده
 وجب عليه قضا شهر رمضان وبعضه لم يقطع بصوم حتى يقضيته واذا اطلع الفجر حيا لم يخرج
 عن قضا ولا يفتي بتابعه القضا افضل من تفرقة وان تمدا لافطار في يوم منه قبل الزوال
 فلا شيء عليه وان افطر عدة ايام عشرة ما كان فان لم يطق صام ليلة امام يستحقه
 ان لا يشبع من طعام او شراب وليلة له الجماع كراهة شديدة والشح والسفه اللذان
 عن الصوم ينظران وتصدقان عن كل يوم يدين طعام او مدر ولا يقضيان وذو العطار
 يروى كذلك الحامل المقر بوضع الحمله اللبن يعطران ويصدقان بذلك وتقصيان
 السفر في شهر رمضان الا لغرض فان سافر فافطر اذا كان سفر طاعة او باحدا كان في
 تقصيرها وقد تقدم ولم يكن من سوغ له التمام كالمكاري واضرابه ممن ذكرناهم في الجاهلية
 حتى يخرج ويؤايب عنه اذ ان مصره ويجوز صوم النفل في السفر واذا حضر الشهر فادان
 عليه التمام امام وصام فهو افضل واذا عرض له شيع المومنين شيعة وقصر في افضل من
 شهر رمضان في السفر وقد علم وجوب الفطر وجب على القضا والنزبه مما جنى وان لم
 ذلك اجراه وسحقا اذا غلبت طهنة انه نكاحه بلده او بلدا قد نوى التمام عشر

قبل الزوال لا يفطر لصوم يومه واذا لم يدر ما يقيم افطر الى شهر ثم صام كما قلناه في الصلاة
 واذا سافر قبل الفجر افطر وان سافر بعده الى الزوال ففطر للسفر وان سافر بعده صام
 وقال بعض اصحابنا ان بيت الله للسفر وخرج في شهر ففطر وان اتي في حق الشهر فخرج
 صام وقضى وان لم يستبها للاداء وخرج نهارا صام ولا يقضيه بل حاله اذا في السفر فخرج
 واراد الرجوع ليوه افطر وان لم يرد صام وقيل يفر في الصوم والفطر كما تعلمه

باب الاعتكاف

صوم الاعتكاف من البالغ العاقل المسلم بان يلبث بمشاة لا اقله ليلة واحدة
 صام في احد المساجد التي جمع فيها النبي صلى الله عليه وآله او امام عليه السلام صلوات
 وهي الجمعة مسجد الله ومسجد رسوله ومسجد النبوة ومسجد البصره والرجل والمراه سواء
 الا انها ان كانت ذات شجر لم ينقطع به الا باذنه والعهد المكاتب والمعتق وام الولد
 باذن السيد هو صر بان واجبت وتدين بالواجب واجب بندين وعهد والذات التي
 به فاذا اعتكف لو ما حاز له الخروج شرط او لم شرط وان لم يوس شرط لم يكن
 وان لم شرط وجب ان السنان اعتكف بعدها وما خرج ما زان اعتكف من
 السادس والصوم شرط في صحة الاعتكاف متى فسد فسد افضل الاوقات
 او اخر من شهر رمضان ولا يقع الاعتكاف فيما لا يقع صومه كالعدو اليسير وغيره
 والى الامام في ذوات الشهر فان شرط السابغ تابع وان اطلق فان السابغ ومن سافر
 ولا يكون دون ليلة امام فان شرط السابغ مخرج في بعضه وجب الاستيفاء فان سافر
 زان يفتي فتركه قضى بطله فان بقي منه يوم وخرج عاد فاعتكف اتم ليلة امام فان
 ان اعتكف يوما واحدا او يومين بطل زده فان نكح الاعتكاف لم يفتي اعتكف ليلة امام

وان اردن في مسجد من الاربعه اوزمان عيق لم يجره غيره وعلى المصطفى ملازمه المسجد للاد
والمرجع الاكبر ولجوده الخرج لسبع الجانه وعادة المرض واقامه شهادت عليه
وقضا حاجه موثقه لا على الا في سجده عطفه الا ملة فانه يصلي ان شأنها واذا خرج من
المجلس حتى يرجع ولم تتعطف ظلال ولا فعل اي المالح للملاذنها والاشم لطلبه ولا سله و
ولا ماله ولا شري ولا مع رضى له ان شوط على ربه الخروج ان عرض له عارض ما اذا جامع
كان عليه ما على من افطروا ثامن شهر رمضان ودعى ان جامع للملا ملاقاة واحدة فان جامع
في شهر رمضان فلكل ما رافاه محمد بن سنان بن عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
او حاضرا لراه او فستخرجوا من المسجد يهودون اذا زال العارض ودعى المولى استأله
النبي عليه السلام قال اعكاف عشرين شهر رمضان بعد حق وعمره في نفسه مع العكاف
وشراؤه وباتم به ويجوز له ان يزوج ويترك بالمباح وما كل لحم الصدقة الا ما
وسطوفه بل هو افضل من صلوة الطوع عند جمع الدنيا والاشغال بالعبادة والصلوة
كتاب الحج والعمرة باب فضل الحج والعمرة
نصى لنا عزائيا حيا الى رسول الله صلى الله عليه وآله بالاطمئنان اني اريد الحج
فما في فم في اصنع ما بلغ الحاج فقال انظر الى هذا الجبل يعني بابي ليعتق ذم
عمر اني سبل الله حتى اني ما بلغ الحاج وقال لا تخاف الفقر والحج من الحج والعمرة
وقال حج فم في هذا الحاج والمعتمر وفد الله ان سالوه اعطاهم وان دعوا اجابهم
وان شفعوا شفعتهم وان سالوا ابداهم وبغضوا ابغضوا منهم وقال لعدا
ما منعك من الحج في كل سنة فقال العيال قال فادامت من العيال اطعم عيال الله
والزوجة بهم كل سنة وقال لسرى ترك الحج خيرا وقال من مات في طريق
الحج

امن من الفزع الاكبر يوم القيمة وقال من دفر في الحرم امن من الفزع الاكبر من الدنيا
وما جرمهم وقيل له ان ابا حنيفة يقول عن رقبته افضل من حجة تطوع فقال كذبتم
لحجة افضل من رقبته ورفقه حتى عد عشر اوجه في رقبته طواف بالبيت
وسعى بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة وحلق الراس وري الحمار لو كان لذلك اعطى
الناس الحج ولو فعلوا كان على الامام ان يجبرهم على الحج ان شاءوا وان ابوا فان هذه البنية
انما وضعها في حديث اخر فاما افضل من رقبته فانه ياتي ما بعده في الحديث من الحج
من الفم الى الفم ما رواه من سبل الله وعنه اذا اخذ الناس مواظمتهم في ادى من ادى من
ان اردتم ان رضى مقدضت حاجتكم دنيا واخرة وافضل من بقية الحج شطالة والله في
حديثه اذا كان الرجل في كل سنة فحلقه فاستطاعه الارض النور على الجبال ما سمعنا
صوت غلات اطلبوا فلا يصيبونه فيقولون اللهم ان كان مع فلانا دنيا فادعنه او مرض
فاشفه او فقر فاعنه او حبس فاطلقه او عمة والناس يدعون لانفسهم وهم يدعون من
دعواي جعفر اذا اختلفوا في جهنة كنت في كل طوبى عشرين حبات ونحو عشرين
ورفع له عشرين حبات فاذا اركبها حلة لم يضع حفا ولم يرفع حفا الا كلب الله له
مثل ذلك فاذا مضى مناسكه فقرأ الله له ذنوبه وكان ذا الحج والحرم وصغرا شهر
رسم الاول تكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات الا ان ياتى بمرجه فاذا
خطت بالامر من حديث جعفر بن محمد خرجت على سيف وسيف من رضى عن رضى دابة
شيرة سودا اكثرها العدد ولقد اذني اكل الخلد والوسج حتى ان حمره امرت حاجه
فستل في جفت الى نفسي في حديث علي بن الحسن عليه السلام حجوا واعمروا واشعوا ابدالم وسبع
انذاكم وتكونوا مودعات عما لا لكم والحاج مغفور له وموجوب له الجنة وسائر

انك قد عرفت اني اقبله وباليه وعن الصادق عليه السلام الحاج لا يزال يرد الى الله تعالى
 من يرد من على الحسب الى الله تعالى من لم يحج استبشر بالحاج وصاحبه من عظمهم
 فان ذلك الحسب علمهم في الجاهل وعن العبد الصالح قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله ما من طائف بطواف هذا البيت حتى يتركها من راسه حاشا تقارب خطاه
 ونقص اصره يستل الحرج في كل طواف من غمران يردى احدا ولا تقطع ذكر الله عن لسانه الا
 الله له بكل خطوه سبعين الف حسبه ومحا عنه سبعين الف سيئه يدفع له سبعين الف حسبه
 واعق عنه سبعين الف سيئه ثم كل رقبه عشر الآف وسبعين في سبعين من اهل بيته وقضاه
 سبعين الف حاجه ان شاء الله وان شاء فاجله وروى الحج الرجل عليه دين فقال يكون
 للدين دوى عند الله من يحرم عن حرفة عن ابيه ان علمنا قال الرجل كبر لم يحج قط ان
 فحين رجلا الحج عنك وعن حرفة من محمد بن محمد في قوله ذلك لمن لم يكن اهله حاضرا للمحرم
 ونحوها متفق يروى عن حرفة من محمد بن محمد في قوله ذلك لمن لم يكن اهله حاضرا للمحرم
 من كان على ثلثة عشر ميلا من بيدها وثلثة عشر من خلفها وثلثة عشر من يمينها وثلثة عشر
 يسارها فلا متعة له مثل ميراثها وبها وعن الرضا ما رقت احد تلك الجبال الا سمحت
 فاما الميرون فتجاسلهم في اخرتهم واما القفار فتجاسلهم في دنائهم وفي يوم النحر
 يوم النحر لله الجمع وهم البست واللبا والاسانير والجمع والاشس واذا اراد ذلك
 حين يصعد رجلا في الركاب وخرج من ثا واذا هبط سبع وانا صعدك ولحقتا فبقية
 نصرته وحق الميرون ان يقر الله بالاناء المقصد في انفسه ولا يترك الا في حوائج
 نظري النعم فوقع في قلبه شي يستصنف على اذليل ويجوز والحد اذا المسافر والشعر الذي
 خفيه ومن خرج منظر اعمما تحت حنكته لانا اين الفرق والفرق والفرق من خرج

انك لا تدري خلافا على اهل الطهر وفي كل افيده وعوفي من كل دوى فضله كل حاجه
 بما لا يحريم لودي عند الله لا يبيد ولا يمسح من عاق حاجا فانه مكانا لهم
 الامور ومن ترك الحج لحاجه نظر اهل البيت قد انصرفوا ولم يبق الحاجه وحده الجاهل بالاجر
 والمتركة في حجة جماعة مائة والحافظ للقيم متاعهم بطون العظم احرار وقود عند الرحمن
 افضل من صلواته في مجمل الرسول عليه السلام مردد السفر طلاقه الوجه ومثل ذلك
 القرائن حسن الصحابة لمن صحبه وان كان كافرا امان لهم على القوم امرهم المراجعي عن
 من يفران بكرة والسير آخر الليل حرم من اوله وخادم القوم افضلهم وسؤال من صحبه
 اسمه ونسبه وبلكه وان شئ خطا نفسه او راحله في طريق لحق برفقه وان استودع الله
 نفسه ودسته والاحدث كما كان احضره لاسفد حله والواحد شيطان والامان
 شيطانان بحال الله نعوذ بالله من ذلك **باب وجوب الحج**
 والعمر وشرايط وجوبها وامساها من ما حرم بان حاجه في ندي والواجب ضمان
 مطلق ومستثنا مطلق حج الاسلام وعمرته ووجوبها على الفرد وفي الغمر مرة واحدة
 على كل انسان حر بالغ كامل العقل صحيح واجد للراد والراحله والنفقة لذها به
 وبعوجه ولمن تحت علمه نفقة على السرب تمكن من المسير واجع الى كفله من مال او
 صنعه احر فيه واجدد وجا او محرما او من وثق بدنه ان كان امرأة ذات هيبة الميت
 منها ما كان عن يديا وعيدا او افساد حج او اطاره والمذنب لمارها الواحد نفسه
 وان عظمي اخر من الحج عنه وكلما اكرمه ومنه كان افضل وسحب الحج بالحي او مري
 وان سئلها من لا يملك الاستطاعة بالمشي او ركب بعض المسافة او مكنتها فمعه في الطريق
 فان حج الصبي او حج به او حج العبد او مكنتها بغير علم الولد او عادم الراد والواحد

مجمع الزبني

لم يخرجهم من حجة الاسلام فان اعني الرقيق وبلغ الصبي بعد اتمامها وقبل الوضوء واحد
اجزاءها والاولى الجزى عن الصبي ومن كان مريضاً او مضعاً ذو سلطان اذ عدل عن الحج استحب
ان يخرج عنه غيره فلما كان المنع وجب عليه نفسه واذا مات من وجب عليه الحج ولم يخرج من
الحج عنه من ضل المال ساجر من بلد فان ارصى به ببلغ زرع على اجر المثل كما اراد من الله
فان ارصى به منها ثلث فان عجز عن مخرج عنه ما رزق من اجر المثل وخرج من المصح وان كان
وان كان من عجز عليه الحج عن نفسه لم يخرج من حجة الاسلام ولا يطوع به وان ارصى بالحج تطوعاً
من المله من بلده والآخر حثاً شاكراً ما كان له من الحج به صرفه في وجهه البر وان كان
لم يخرج ما حج به من بلده او كان عليه ديون وماله لا يفي حج عنه من حيث امكن في الاولي
ووزع ما ترك على الديون والحج على القدر في الماله وان لم يخرج الا استحب للذي الحج عنه
الحج ان عجز عنه تعيب فان حفر حفراً عاماً او خاصاً فقات الوقت سقطت ان افند
وجب قضاء ما وان اصف حجة الله لا اسلام لم يداخله ولا يفي ان حج عنه الله اجزاء
عن حجة الاسلام ويصح ندب الحج من البالغ الكامل العقل الحر ولا يشترط في جميع حجة الله
بالمال الا ان شرطها في الله ولا تعذر في الاستطاعة حج الاسلام وعمره دار السكنى
وتعتبر ما عدا ذلك من ضيق وعقار وكيفية غيره ذلك الذي منع وهو الحج اذا كان له
فقط ولا يستقرض له من ولده وغيره فان بذل له الاستطاعة وجب الحج واجرا الى العود
والراحلة وراحلة مثله والقادر على ركوب السرج والقبض اذا وجدها وجب عليه الضيق
اخلاقه اما استطاع ركوب جملته فله وان كان له طريقان في احداهما عدا استطاع
وجب عليه وان لم يستطع به لم يخرج الحج لعدم العلية فان احتاج الى بذل الى العود استحب
نكته ومن وجب عليه الحج ثم ندب الحج بداعي الاسلام ويحجز الرجل عن الرجل بالمرأى عن المأوى

واذا استطاع الناس بعد نفسه وماله وجب عليه والم بدع عن غيره باذنه ولا يستطاع
نفسه وماله فحج ماشياً اجزاء وهو افضل من الركوب ان لم يضعف عن احداهما من حيث
اتمام الحج والعمر ما لا يحول ففقدان كان مستعسراً وجب قضاءهما بما يقدرا ولا يعسر
المال في قضاء فاسد الحج والعمر ومن استطاع الحج كافراً وجب عليه ولم يخرج منه ما لم ي
حتى اسلمت منه ووجب عليه وان لم يبق كذلك لم يجب عليه القضاء والحج اذا عجز
اجزاء والايان افضل واذا عجزهم اخذوا من رزقهم الى الاسلام لم يطل منى عليه
ومن ندب الحج ماشياً وجب كذلك رزقهم قايماً ان عجز في نفسه نهراً سقطت شية اذا
دعى للجره ودوى اذا فاض من عرايب ونحو ذلك ان كانا من غير المشركين لم ي
نهي عنه وان ركب من غير عجز عاد الحج منى ما ركب ويركب ماشياً ومن عجز ان يذوق ولدا
الحج به او عنه فذوق ثم مات الناذر حج بالواد او عنه من ضل المال من ندب الحج
حج حتى مات لم يكن حج حجة الاسلام اخرجت عنه حجة الاسلام من يأس للمال في الذر
من الشفان لم يخلقه لا مقدياً حج به احداً ما حج عنه حجة الاسلام حتى لو ليه
ان حج عنه حجة الله من وجبت عليه حجة الاسلام فخرج ليعلمها فان بعد الاعوام
الحرم اجزاء وان عاتق ذلك وجب ان يتقن من ركبته وان لم يضر بها ذمرا على الحج عنه
كل عام من وجبه بعينه فلم ينع ازلك جازان جعل بالسنتين وليست سنة واحدة من
الحج مطلقاً حج عنه ما بقي من بلده ما عجز الحج به ومن اراد دخول الحرم لم يخله الا يخرج
او عجز الا المرحوم ومن تكرر دخوله فخطاياه ومن اعتمر ثم خرج ثم دخل في الشهر الذي قبله فانه
باب انواع الحج بالاعوام ومقارنه ومقدماه
وما عزم على الحج وماله له وما شئت وما يجوز به انواعه عليه حج تيمم بالتمر والتمر وحج

سوق الهدى مع الفريضة ما لا يرد على كل واحد من المجد الحرام بقدر ابي عشر ملام كل
 سنة لا يرد غير الاضحية او يسمي به وان يرد بالعم في اشهر الحج ويخرج منها ثم يخرج من عامه
 ما شهر الحج سواء بعد التقدي والى الجز من علم الجز من ذي الحجة وروي الى اخره فمن احرمت بالعم
 في غيرها انعقد عمره بمثولي ومقاتل المعق اهل العراق اوله المسح والافضل
 ودونه عمر في افضل اخره ذات عرق فلا حادزها الاحرمان فان جازها محلا ما ساء او
 مر يد الشك كجمع اليها مع الامكان والا احرم من مكانه فان كان دخل الحرم خرج الى خارج
 لكنه المقاتل وان جازها عدا رجع اليها والافلاج له ولا يجوز احدا الاحرام بل للمقاتل وهو
 باطل لا يرد له ولين اراد عمر حبيب وخاف حرجه ولم يبلغ المقاتل ولو كان حجة
 تحت اهل لا اهل ومقاتل اهل الشام المحفة وهي مائة ومقاتل اهل المدينة مائة
 الصون المحفة ومقاتل اهل اليمن مائة ومقاتل اهل الطائف مائة والى كل واحد من
 منزله دون هذه بقية من اهل مكة ومن خرج على طرفة عين احرمت له من سنين
 حاور دونها سبع من مقاتل اهل مكة وان كان له وطن مكة وبلا يبعد على الاغلب المزد
 فوض حاضري المجد وهم من كان منه الى ابي عشر ملام كل جانب ومقاتل منه او دون اهل مكة
 كان خارجها ومقاتل الحج للمتع مكة والمجد افضل ومن تحت المزابا وعند المقام وان سعى
 الحج وعلم عمر بعد ولا يرد عليه ولا يجوز ان يحرم بالحج والعم معا فان فعل وفرض للمتع
 سكهات ثم حج وعلمه دم وان كان فرض الحج كالمكي فعل الحج ولا دم عليه فان اهل التمتع بالحج
 بقصر عدا بطلت سعته وصارت حجة مزد ولم يحرم فان فعله سهوا فلا شيء عليه ويحرم
 ولم يطل عمره سعته وان احرمت الحج مزد اجاز له فحج الى مكة وان احرمت بالعم ما اهدى
 او حج ما اهدى او مزد او لم يرد طوافه لم يرد ففعل ذلك سعته وان اهل العم يردون

اشهر الحج جازله جعلها مائة وان فعلها في غير اشهر الحج لم يقع له جعلها مائة ومن احرمت
 صارت بطا بالحج فان خرج بعد قضاء نسائها من مكة رجع الحج فان رجع في ذلك الشهر رجع
 وان رجع في غيره دخل محرما بالعم ولو رجع في غيره رجع بها الى الحج ففعل ففعل وان احرمت
 كاحرام فلان فان عقره ما احرمت به عمل عليه فان لم يعمل حج متمعا وبتر اذنته قطعاً
 احرمت العم المزد خارج الحرم وجمع السنة وقساها ويجزى كل شيء كل عشر امام وعمر
 مزد في حياض منها في شهر رمضان والعم على المكي فريضة بعد الحج ففعلها بعد الشروق
 او استقبال الحرم افضل انواع الحج التمتع ولبه الفرائد وله الافراد فان احرمت كاحرام نحو لم يكن
 احرمت او نوى الاحرام فقط وان في اشهر الحج فان ساج او اعتمر وان كان في غيرها اعتمر
 مرض او غي عليه عند الاحرام احرمت ولبه عنه وجبته ففعل الاحرام وتم احرامه من مكة
 بياضه البلية لى عنه غيره وصفه المعية للاحرام بها من المعقات في وقتها وبصرها
 باله واللبه او ما قام مقامها ثم الطواف وصلاه ركعتين ثم السعي بقصر ثم اشاء
 بالحج ثم الخروج الى عرفات ثم المشعر ثم رمى الجمر والهدى والحق ثم الوجع الى مكة
 الحرام من الغدا طواف الزمان وركعتين ثم السعي ثم طواف النساء وركعتين ثم الوجع الى النبي
 ليرمي باني الجمار والمساك ففعل العم المزد احرمت وطواف وركعتين ثم السعي
 حلق او قصر ثم طواف النساء وركعتين والحج فارتا ان سوق الهدى عند الاحرام
 وسعى او قلده فعلا صلي فيها بياضاً وموجاً بجرى السعي في اعتقاد اوله به
 والافراد كالنيران الانى الهدى وسجدة ما حدى الله عند كل طواف وركعتين
 الاحرام والطواف والسعي فان تعذر الاحرام فلا عمر له وان نسى ولم يذبح حتى
 نزع من الماسك فلا شيء عليه فان كان الحج الاحرام والوقوف بعرفة والمشعر وطواف

الزمان واسمى بسطل النكاح عدا ولا سطل تركها سوا ستر الوقف في سطل تركها
 معاً بكل حال مما سوى ذلك من الواجبات لا سطل تركها عدا ولا سوا ما كان طواف
 النساء من علمه حق بفعله نفسه او ناسبه وان ترك احد الموقفين سوا ابيك الاخرى
 لم سطل تحية وتجود الصبيان من مخ اذا حج بهم وتجنون محظور الا لولم يفعل بهم ما ينبغي
 فاذا احدث ما فيه كفارة كفر الله عنهم وبلى عنهم اذا لم تات لهم وتوفون وتكون
 او يطاف بهم ويصلى عليهم ويدفع عنهم في المقعد وان لم يجد هذا فليدعوا الصيام ان طافوا
 صاموا الى عنهم فان كانوا في الاهل لم يصح وتحتضن اليك في راحتيك فيصحبها
 ودي على من راد عن محمد بن الفضل عن ابي جعفر الماني عن ابي مريم قال اذا افر
 وفي حديث آخر عن محمد بن الوليد ومن قطع من الجاني اذ على طريق احرم هذا المقام عليه
 ظنه وممن ان راد الحج ان يفر شعر راسه ولبسه من اذلى اتقوه ولما راد العزم
 فان حلقه كان عليه دم ويؤا المومي على راسه يوم النحر ولا بأس باخذ الشارب فاذا صلى
 المذات اطلقوا ايما ط الشرح عن جده وتطهق وقص اظفار ماخذ من شاربه
 للاحرام كل ذلك تدب ويجوز الغسل قبل المقات خوف عونا لما راعاه ان جعله عند
 الاولم وغسله ما اغتواه كافي الى الليل وبالعكس ما لم اذيا كل الاصل الى المني
 له لئلا يفسد سق اعاده وجبان ليس في احرامه ما نذر باحد مما يترشح بالاف
 يرتدي به وعند الضرورة ثوب رافضه اي احرم افضل وقت احرام بعد الفجر
 الاظهر وتقدم وائل الاولم سنا امام الصلاة فان تعذر فاعتن وعزم دبر الوضوء
 ان تترك لباسه ما يوفى تبه من معية ارجح اذا ادا وافر ان يدعوا الاحرام وان
 على ربه ان حلقه حيث حسه وان نوى قلبه ولم ينطق جاز وان نكل لمسا به ما سقى به نوى

مرة تحت ثم بلى المسات الاربع الى سعة ما احرامه ولا اخر من غير نسيانه وشربا
 وتقم مقامها في اعتقاده سوق الهدى من احرم عليه وشعر الابل شق النسيان
 بالدم خاصة وكفقه الله لك الله ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك
 ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك
 ويحرم من الرجل ويستمر المراه وبلى كفا صعد الجاد او بطلا او هاد او قبي من زومه
 او بلى راكبا او ركبة غيره وبالحرم ولذا اراد ان يلبسه راكبا على طريق المدينة لي عند ميل
 السدا وما ياتي من بوضعه ويجوز ان يلبس ما يلبسه على غير طريق المدينة بلى اذا شقها
 سنة ويجوز في بوضعه ومن ترك اللبسة المفروضة عمدا فلا حج له وان تركها سهوا بلى اذا
 ذكر ولا زال الحرم بالمقعد بلباس حتى شاهد بوث له وكل حاج الى يوم يفرغه عدا الوذات
 والمعم من خارج الحرم اذا دخله والخارج من مكة يعم اذا راد الى المدينة فاذا لم يعم عليه
 والدلالة عليه وانما ان الله وفدحه واكده وكسر صوته واكده وسفد شق الطرود
 ودقته منه كدعه المجوس وليس يحيط الشاب ان كان رجلا وشتم الغيب وهو المسك
 والعبر والزعرا بعا لورس وقيل والعود وانما نورد اكل طعام فيه منه وكل ذلك وليس
 العصفور والمنا والمشي من الطيب والنفث الطيب والادمان به وبغير الطيب كالشبح
 وان لم يكن مع الحرم الاقفا قلبه ولم يدخل به في مكة فليطهر لباضه او يغسل اعلاه
 اسفله ولبسه والرفق من الخلع والمناشوشة والاعابة والتفيل والظفران النساء
 لهن وجوه عقد الكاح وان نكح ونكح ونكح ونكح ونكح ونكح ونكح ونكح ونكح ونكح
 من دح طية والفسوق وهو اللذيق والجدال وهو لاد الله وبلى راقه صا دقا كاذبا
 وقيل القمل والبرعوش والقارهما وحس على المراه سفر وجهها وعلى الرجل كسوف راسه

وإنما
المرء

ولا ينظر في المرأة ولا يرفع في الماء ما إذا لم ينظر جاهلاً واحرم منه من راسه إلى
تحت ما احرم نزعته من أسفل ولا قبل للمرءة التقياب ولا لمحل الحرم بالبراد ولا لمحل
شعره إلا أن ينظر إليها ولا قبل للرجل النخل على نفسه سائراً ولا يجوز للمرءة أن ينظر
ولا قبل عليه حتى يرى رأسه أو يتركه ولا يترك وجهه ورأسه في غير ما هو خوف
سقوط الشعر ولا يأخذ من شعر المحمل ولا يلبس سلاح الأخرق عدو ولا لقان عليه ولا يركب
في الناسب على عشرين سوياً ولا يلبس الثكبة ولا الخفين إلا إذا لم يجد نعلين وسوطاً
ولا يجوز الأهرام في ثوبه طيلم تولد له ولا قبل قطع شجر الحرم ولا اختلاطه بشجر
فأكبره وإذا خروا من تحت في دان بعد بناءه لها وعودي المحالة ولكن الحرم أن يطوف في غير
ثوبه اللذين احرم منهما سعيها والرواحية من ثوبها ذكرنا وليس ثياب سود ومصبغة
بعضف والمدم والرج وغسله إذا توشح بعد الأهرام الأمن في راسه والتم على فرائش
مصبوغ وليس ثوب يعلم وحاتم للزينة واستعمال خناء للزينة وحلى المرأة غزيرتها
ومقار للزينة ما طهره لزوجها والخصاب قريب للأهرام وتلبسه داعية ودخول الحمام
وجودة فراق النساء واجتماعهن في المحدث وسرا الجوارى وشتم خلق الكلبة والكلبة
غزطية استعماله من كان طبيباً وليس طبياً والجواز في مريض مع الطبيب ولا يقتصر على
وشتم الشح وشبهه والأهرام في ثوب صبغ بصبي مخرم وذهبت راحة وفما يجوز الصلوة فيه
وفي ثوبه إهرام فيه خلوق الكعبه والقرا من ليس بأجماعة وبغير سابه وليس حياثم
ما استعمال خناء الخنجر وتلبس المرأة حاتم ذهبي السراويل والخافق غلاله يحسبها
تعبها وقيل المودعات وهي الغرابيد المداة ونوع القواد والحلية من مدته وبغيره وتحويل
القل من موضع في مدته إلى موضع وعصب الحرم رأسه ودجا الأخرجه وددا دجارت

وشبهه وعصها واشتوق لذلك وضع عصا القزبة على راسه إذا استقى وشبهه
والعامة على وسطه وشبهه الفصال وتعود في سب وجباة واستبان بطرف
الاراسة ما ينظر على نفسه سائراً منظرًا للنساء والصبيان بخارج الأدهان مضطراً
بقرطيب وبما راد عليه وإن غطي الحرم رأسه فهو التعمير وذكره بعد العامة بعد
وليس السراويل إذا لم يجد الأزاره فليل المرأة ثوباً على وجهه باللباسين وإذا اضطر
الحرم إلى الكاحيل وبنيته ذبح الصيد أكله وفناء وإن أكل الميتة جازباً لا من أجل
الحرم لم يصد صاده محمل ملة ولا يأكله حتى يخل فيأكله به
باب كقاراب محظور الأهرام

كل عجم أتى شتماً ما حرم في الأهرام جاهلاً عتوه أو ناساً فلا لقان عليه إلا الصدف
وروي في ردي قرحه له بدهن يفتح بها به طعام مسكين وتلزم بالجماع في القبل أو
قبل الوقوف بالموقف فساد الحج وبدنه وأمامه والحج من بابل والادلى هي حجة الاسلام
وإن طاعته الزوجة وفعلها مثله فإن لم يقدر على البدنة فزوى إن عليها الطعام
مسكناً لكل منهم بد فأنتم تتركوا فصيام ثمة عتروا ومنفى فزواها إذا بلغا مضع
أحداهما ما لي حتى يلع الهدى محله وإن كوهما لمحا صوح وعليه لما رما وإن لم ي
القضا فعله القضا داخل جامع في عمره يسو له قبل الطواف والسعي فعله بدنه وأمامها
كالعمرة في الشهر الداخل وان جامع دون الفرج قبل الوقوف بها أو في أحد الزوجين بعد
الوقوف بها إلى أن يطوف من طواف النساء أربعة أشواط مدته فقط وله الجماع بعد
الأربعة وروي في جامع وتبقى عليه طواف النساء في الموسر مدته وفي المتوسط تقوم ردي
شاه روي جامع المحل آمنه الحرم بأذنه وموخر بربدته أو تقوم أرشاه وعلى المعسر شاه

او صام وان لم يكن امره بالطعام لم يكن عليه شيء من وجوبه والمستحب منه عمل الجوارح
 وقد سبق وتضمنه بنية الجوارح بعد سعي الشقة قبل ان يقصر ويغيب في الموت ما يقع
 في المصير شاه وكذلك حكم الناظر الى غرض وجهه فمضى لانه نظرا الى ما لا يعمل له لانه ان
 لم يزل يذبح بالامانة عند شاة الله بشيء من اهل البيت او بغيره من اهل البيت او بالاعيان من اهل البيت
 كقارن الجوارح وبغيره كقارن الجوارح على اياه ودخل بها واخذ الى يمينه فصار عدا كادبا
 والامانة من عورات قبل ان يذبح علم يرجع فان خرجت من الجوارح فمضى على الطعام ونصدق
 على كل ملكين نصف صاع لا يؤمنه الزمان على ستم مائة والامانة ان تقصر عنها فانظر صام كل
 نصف صاع يوما بقدر ما ساع الله الاطعام فانظر صام مائة عشر يوما فان عجز اسفر الله
 في يومه الاضحية وحماها الاضحية بقرة واطعامها وحومها على نصف من لقان البدن الاكثر
 والاقل وفي قطع الشجر البكر من الحرم والجوارح والمقصود من افعاله من السعي والجدال من كادبا
 وفي السبايق القسوق وهو اللذيق وهو ان شاء الله يصيد النبط والعلك والاربع فان عجز
 الشاة وفقد الله على الطعام ولكل ملكين نصف صاع ولا يلزم الزمان على العشر والامانة
 النافق عنهم فان عجز صام يوما عن كل نصف صاع والاصام لله امام وانه شاه شاه شاة
 حمام الحرم ولم يرجع فان عجز شاه واحد فاذا التوق على حمام من حمام الحرم فملك
 الاخر لم فعله للطير درهم وللزخ نصفه والبيضه ربعه وان كان ذلك بعد احراره وان
 كان ذلك بعد احراره فلا يطر شاه وللزخ حبل ونصف درهم والحرم اذا اكل لحم صيد
 ما لم يفعله شاه فاذا اقل الجوارح على كل واحد منها درهم وفي القضاة وشبهها حبل فطمع في
 وفي السنفذ والبرقع والصفيف وشبهها جدي وفي القصور والقبره وشبهها من طعام
 الزبور فصاب خطا في العمد ومن العطاء وفي الحمامة نصفها محرم في جوارحه والاصاها

على الحرم فذبحهم فان اصابها محرم في الحرم فذبحهم وفي الزخ في ليل نصفه الحرم
 والحمل في اللحم نصف درهم والحرم في الحرم حمله نصف درهم وفي الشاة نصفها الحرم في الحرم
 درهم والحمل في الحرم ربع درهم والحرم في الحرم درهم وربع درهم وحمام الحرم شترى لقمه
 علف لحام الحرم او تصدق به والاقل تصدق قيمته على المساكين وعلى الضعفاء
 في لم يبلغ الذبذبة وكل ما يطبخه المحرم او اطاه لغيره او اراد بخله فمات فعليه فداء
 او عاب فله شه في القصور وشبهه فمات ما صابته محرم في الحرم ومن شرب لبن طيبه
 في الحرم فعليه دم وشمته اللبن في ضرب الحرم في الحرم يطير على الارض فعليه دم وشمته
 لحم وقته لا يستغفران وعجزوا اذا اكل الحرم من طعام اشراه محل في الحرم كل ضحية
 والحمل درهم وان اشترك جماعة محرمون في قتل صيد اما شترى كوا في اكل لحم صيد او رمي
 محرمان صيدا فاصابه احدهما فخطاه الاخر فعلى كل واحد فداء واذا اضر محرمون
 نارا فقتلوا الصيد فوقع فيها فعلى كل منهم فداء وان غفلوا لحاجة لم يفعلوا فداء
 واذا كنت من الحرم الصيد شاة ما تترك الكفار وان كان عدا اني اول من القيا
 ولا فدا في العود منه الا اقام ومن يقدسه من طير الحرم بيده تصدق على مسكين
 الدرة من احرم ومعه صيد وجب غلته فان لم تحمله حتى مات فعليه فداء وان كان في
 منزله فلا بأس فان اكل الحرم على صيد فعليه فداء ولا يخرج حمام الحرم منه فان
 رده فان مات فعليه مائة ولكن اخراج الحمامي وشبهها من مكة ومن ادخل طيرا
 الحرم وجب غلته فان لم يفعل ومات فعليه مائة وفي كسر قرني الغزال نصف مائة
 وفي احدها ربعها وفي عنقه مائة وفي يده كذلك في احدها نصف مائة وفي ما
 عدا ذلك من الاعضاء ارض وهو ما من مائة صحفا ومعا اذا قتل الصيد فعليه

فذاؤه فان طرحه فعليه فداؤه اخره يذفنه ويحترق من السباع من اللحم اذا دخل
كالنبتة الباقية في فراخ النعامة كما في النعامة مدوى من صغار الابل وفي كسر من النعام
وقد نزل فيه الفرج من صغار الابل وان لم تحرك ارسلك فحوله الابل في اناها عدد السبع
فما يحج فان هدا فان لم ينج فلا شيء عليه فان لم يقدر فعلى كل سبعة شاء فان لم يقدر
مسائل فان لم يقدر صام ليلة امام وفي كسر من القطا والقعج والدجاج وتحرك فيه الفرج
من صغار النعم وان لم تحرك ارسلك فحوله النعم في لسانها فما يحج فان هدا وفي كسر من
الحمام وتحرك فخرجه عن السبعة شاء وان لم تحرك فالسبعة المقومة ولو لم يذلل له
على سبع لا عليه فكسره وجب عليه فداؤه ولا شيء على من اصاب صيدا ولم يوثقه بل
الله فان لم يبيد اثره ام لا فعليه الفدا فان اثره بان ادعاه ثم رآه صلحا فوقع
الفدا الى المحل الصد يوم الحرم فان فعل ودخل الحرم ثم مات حرم لحمه وعليه فداؤه
لا شيء عليه ولذلك اذا نصب شبيكة في الحقل فوقع فيها الصيد واضطرب حتى دخل الحرم
فمات ودوى انه لا يصاد الصد من الحرم على يده وان فعل فداؤه فان قعاه عنه وكسر
قرنه فعليه صدقة ودوى انه لا يصاد حمام الحرم في الحقل اذا عمل ذلك وحمام الحقل اذا نزل
الحرم حرم وقيل المحرقة والعقوب والقار ولا تحل للحوم اكل الجراد ولا الهلالي للحرم
وفي الجراد ثمرة وان كثر شاء وان كان كسرا في طريقه تحت لأمه الحوز منه فلا بأس
عليه وصد الحقل للحرم طرته والماله فان كان في البر والحر وسفنه وفرجه في الحقل وان
كان في البر حرم وانما السد علامة بالصد او بالاحرام فاصاب صيدا فعلى السد
الفدا وان قتل اسدا لم يذفنه فعليه كبش وقبلة والكلب العقور ان اراد وما لم يضر
على فداؤه الصد حكمه فداؤه يجوز كون احدهما الجاني اذ لم يمتد الجانيه ولا قتل

الحرم النبي والبر غوث في الحرم ولا بأس به للحمل وتحل للحرم في الحرم والحل النعم والدجاج
واذا دخل المحل صيدا في الحقل يادخله الحرم فهو حلال للحمل وما دخل في الحرم كان حراما
فان بطر الحرم الى امراته او متها بلا شهوة فامني وامني فلا شيء عليه فان سمع لظلم
او استمع من غرويه على مجامع مشاهدا فامني فلا شيء عليه فان سمع امراته شهوة فعليه
أولام لم يزل فان قبلها بغير شهوة فعليه خم شاء ولا بأس بقبيل امه لان قبلها حمة
وعلى المني يقيم طهر فعليه المسقى فادى أصبغه شاء وفي تعليم الفطر مدوى يعلم
اطقار دوى ويجعله في مجلس شامان في مجلس واحد شاء وفي الجذال مرة كاذبا
وثلاثا صادقا شاء ولا لقان فيه مرة صادقا او مرتين في الكلة بالافل الحرم
اولسه كذلك شاء واذا احتاج المحرم الى صديق من الشباب بلبسها فعليه لكل صنف
منها فداؤه في ثمن الشباب في مجلس شامان وفي تطلل الرجل على نفسه بخمار شاء ولاثم
فان كان في حج وعمره شامان وعلى المضطر شاء ولاثم وفي سقوط الشعر من الحسد وراة
صدقة وفي تنف الاطش شاء وفي الابط اطعام لثمة ساكن في قلع الحرس والدمر القلت
مخار ادم ودوى عمرو يد عزاي عدليه فمرو عركه انى او وجع معاطى بالاسقى
للحرم اذا كان صهي فاصام ليلة امام والصدقة على عشر ساكن يسعهم من الطعام
والنكشاه بدخها فاكل ويطعم واعا عليه واحد من ذلك في خلق شعر الرأس
مخارا الاثم والكفان ولاجل القمل لاذى الكفان ولا اثم وهي اطعام عشرة ساكن
لكل منهم شبعة او ستة لكل منهم مدان دوى يدا وشاء او صام ليلة امام في الحرم
النوا بصد شجر ولا غتلى خلاه ولا سفر صيد ويدى يريدى في الشجر الصغرى
ممتها ولا بأس ان غتلى دابة ترمى والشجر حرم فوعها في الحرم اصلها في الحقل وبالعكس

بشينة

وما عليها من صدق يصدق وكل ما وجب على الحاج من لقائه فله أو محرمه على المعتمر
 في مكة وكلها محرمه وأفضلها قبالة البيت بالمحرمين ويجوز أن يدخل المعتمر ما بين يدي الصيدين
 جزأ الصيدين من حيث أصبحن مسجدا في موضع يقين فله به وإن لم يقين فلا يؤمن به
 فغادر عن المسجد في الرجل يفرج من حجه وعلمه شيء لم يؤمن به فله دم محرمة أن يدخله إذا خرج
 أهله معاقب ثم قال فما عمل يصدق به وإذا قبل امرأة قبل التقصير منها فعلى كل منهما
 وإن كانت قصرت فالدم عليه وإذا قبلها بعد طواف النساء وهي لم تطف فله دم وإذا
 جامعها والحال هذه فلهما منه بغيرها الذبح **باب الطواف**
 متى الفعل لدخول الحرم ومكة والسيح والحرم والطواف فان لم تكن من مومن أو من ذل قتل
 من منزله مكة جاز ودخوله مكة من غيرها وجوبه من أسفلها والشيء جافا مسكينة ووقار
 الأذخر مدخول المحرم من بابي شبيه والوقوف على الإناء بالدعاء بالماء عند مدخل
 الكعبة وحج الله للطواف أقصاه بالمحرم عنه به والطواف سبعة شواطئ بالماء
 متطرا في ذي طاهر رشح الدعاء عند الحجر ومقابل باب الكعبة في كل شوط واستلام الحجر
 والتمس في كل شوط وتسلما فان عقد فله بالدعاء قبلها فان عقد فالإتيان الله بها
 وقبلها والآفة به فتم به ما المقطوع الدليل موضع القطع فان كان من الموق فتماله
 وروى استلام الركن الثاني في كل شوط والدعاء في الطواف والركن الثاني والركن
 والتقرب من الستة أن يكون شيئا ومثيلا من شئ والدعاء مقابل المربع الرابع من الحرم
 في الشوط السابع وهو حجر الكعبة خذا بابها وبسط يده على الستة متقاطعة وبطنه
 والدعاء عند تفصيل الذنوب بعد إحال ما يني منها ولاهل له جهل ساره إلى المقام
 الكعبة وتجاوز المقام ودخول الحجر والتمس على أساس التوجه في الحجر والقوى من به

أبدا الشعر والكلم بغير ما ذكرنا ولا يجوز الزيادة في طواف الفرض ولا التقصير عنه
 وبطلانه وإن زاد ناسا شوطا ترك السبعة وبني على واحد وطاف ستة وصلى ركعتين
 المقام لطواف الفرض وما غيرها فإذا سعى صلى ركعتين لطواف الفرض وإن بقي هوام ذكر
 ثم فان لم يذكرها إلا في بلاء استأبفه وإن ملك في الرضه فما دون السبعة أعاد
 وفي النافله لم يعد وإن قطعه كحاجة أو حديثا ودخول السجود المحرم قبل أربعة شواطئ
 استأنفه وروى البناء عليه وإن كان أربعة بني وإن قطعه لعله فرضه أو ناله ضاق
 وقها بني على كإحالة وله التعويل على غيره في العدد ونفسه أفضل فان شك أعاد في
 الرضه وبني أن شك في النافله على الأقل والأطراف على بطلان أن
 ترون بين طوافي نافلة ولا يجوز في الرضه وإن لم يد رطاف عانة أو سعة تقع أن
 لم يدرك طواف أعاد في الرضه وإن بها مطلقا محذرا وذكر تطوع أعاد في الفرض وبطل
 وصلى ركعتين في الغل وروى عسدر بنان عنه عليه السلام لا بأس أن يطوف الرجل النافلة
 على غرض أو ثم يتوضأ وصلى فان طاف متطعا على غرض أو متوضأ وصلى وان كوفيل
 بلوغ الجمرات في شوطين قطع وإن شك بعد الانتقال لم يلغ فان استيقن ترك الطواف
 أو طواف النساء أو بعضهما استأبفه في البعض وطواف النساء وجع بنفسه لجملة طواف الفرض
 أن أمله ما لا استأبفه فان تقصى عنه ولته أو غيره فان كان جامع فله بركته
 سعى سعى ظنانه بتمام الطواف فذكر نصفه وكان أربعة بني عليه وروى نهاسا
 ثم تم الرمي بكل حال يدري الصادق عليه السلام تحضا بطوافه عليه وطله فقال له بعد
 ذلك انطوف وعلك بطله لا تلبسها حول الكعبة فانها من ذي الهوى وبني جعفر بن محمد
 أنجح الرجل حتى يخشى وإن كان شحنا ويجوز ذلك للنساء وإن ترك طواف الحج جهلا وجع

لا اهل اعاد الحج وعلمه بدينه يجوز القارن والمفرد تقدم الطواف والسعي على الاوتار بالوضوء
 وليس ذلك للمنع الا خوف مرض او حرج او خريف على نفسه او ماله وتقدم طواف النساء الا حرجا
 لم يظفر وان تقدم طواف النساء على السعي عند اعادته ونسأ ما لم يحد ولها طواف التمتع
 فرضه عند المقام وهو حشوا الساعة وخلته وحيا له من حياهم فان حملها او نسأها وذكر
 في مكة ومن رجع اليه وان لم يملكه فحش ذكر صلاتها وروى رخصة في صلاتها فان كان
 ولله وعلى ركعتي طواف النفل ان شأ من المسجد وقتها عند الفراغ من الطواف ولو كان بعد
 أو بعد العصر الا ان يكون طواف نافله فانه يخرجهما الى بعد الدعاء والركعة من المغرب
 الصادق عليه السلام كان يقول آية على الله ما له طوف في الحرم والليله عشر ايام
 للامانة نهارا ولسنا اذا أصبح واشرب بعد الطهور ونزع لك دأته وسحب ان طواف
 مستحب اسوة فان تقدم فلما يستشوطا وماك بعض النماز ان ياد اربعة اشرا
 الاول فان تقدم فاستسروا الطواف بالصلوة لاهل مكة افضل من التطوع بالطواف للحجاء
 الاول للطواف في الماشية يخلط بين الصلاة والطواف في الماشية الصلوة ولا تطواف من ترك
 الا عن المبطون والمغني عليه والصبي ولا عن الغائب عنها الا ان يكون على عشرة ايام او من
 لغز ونوى نفسه اجزا عنها والمريض اذا امكنه استسأ الطهارة طاف بنفسه والا انظر
 او بان كان بيا والاطف عنه وصلى بنفسه ومن نسي ركعتي الطواف في سعي فله اشواط
 ثم ذكر قطعة وصلاهما ثم اتم سبعة ومن هذا ان يطوف على اربع طواف اسوة عن اسوة
 لديه واسوة لجهله وطواف النساء واجب في الحج والقوم المفرد لا في التمتع على الجمال
 والشوخه الحصان وجب ان يؤمر به الحصان وان لم يحدوا اطفهم فان خاض ولم
 تطفه ولم يتم الجمال فخرج وروى من ترك طواف النساء انه ان كان طواف طواف الوداع

هو طواف النساء وروى من طاف كثيرا فاعى لم يصل ركعته جازا لا طواف جازا واجب
 الا انقطاع في الطواف وان لم يمل في طواف التمتع في ليلة اشواط ونسي في الباقي الا المرأة
 والمرضى والجبي والطائف هما وكل طواف الحج او عمره يعود سعي الاطواف النساء فلا سعي
 معه وهذا الطواف طواف المقام فابيت من نواحي البيت طوافا فخرج عنه لم يكن طافا البيت
 وكان عليه السلام بطوفها كبا ناقة وسلم الحجر لحيته وقال جعفر بن محمد دع الطوافات
باب السعي سعي استلم الحجر عند تزوج السعي
 واشرب من زمزم وانصب على البدن من الدلو المحاذية للحجر والخروج من باب الحاذي
 الراوي خاشعا والصعود على الصفا واطاله الوقوف عليه فان ابني عليه السلام وقف عليه
 قد قرا ما بقوه وفيه اشراط الحول من الباقي بالنظر الى الميت واستقبال بيتي الحرم وحلته
 والساعة عليه وذكر نعمته واحسانه والكسر سيعا والتهليل كذلك قول لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك له الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير بلنا والصلوة على النبي واله
 فافعا بالماثوسد للقداد والوقوف على المرقاة الرابعة حال الكعب والدعاء ثم اخذ منه
 منها خاشعا ظهره الى البيت العتيق ثم سلكه الى الحان ثم الهوله في وضوءه
 من عند الميل الى ذفاق العطار من ذاهبا وبالعرس حاشا وان تجاوز جمع التهدي وسعي
 وان كان راكبا حرك دابته ولاهوله على المراه والعليل والدعا عند المروة بعد
 عليها فافعل عند الصفا في كل شوط عندهما كذلك المشي افضل من الركوب وعلى طهارة
 افضل وبجاء الله والبدو بالصفا والختم بالمروة والسعي بينهما سبع مرات وبطل السعي
 بالبدو بالمروة وتعد الزيادة فيه والشك فلا يدعي سعي فان زاد فيه ناسيا فان
 قطع وان شأ ثم اسبوعا وان نقصه ناسيا وذكر جمع فتم وان لم يذكر حتى جمع استأب

فيه ولا يخرج السعي عن الطواف الى غير ذلك فمقتضىه على الطواف بحوزة قطع الحاجب
الحق بالصلو وغيرها والجلوس خلا له للراحه ونحوه على ما سبق بكل حال واما ان
قطعه ليقطع حاجبه رواه علي بن النعمان وصحبه عن حماد بن عمار عن ابي الحسن قال
وقت الصلاة على شئ من ثيابك فان طرأ به فرغ منه ما عمل وجامع ثم ذكر فعله بقره واما ما
قصر بان يحد شئ من شعر راسه او لحته او شاربه او اطعانه ولو بيسه ونحو
الحج وتطوع بما شئت من الطواف فلا خلاف انه فان فعله فعليه دم ونحو المولى على راسه
دم الترفان في القصر حتى اهل بالحج نودي ان عليه دما وروي الاشعري عنه وسأل عن
اباعده عن رجل عقق راسه وهو متعمق تقدم مكة وحل عقاص راسه وقصر وادق وجعل
قال عليه در شاه وسحق ان يشبه بالحرم في ترك الحنط فان دنا منه ان اشغل
النك فانه للوقوف قائم على احرابه وجعلها حجة مبررة ولم يكن له هدى وعليه
بعد ذلك كان عليه السلام يمدى ما زعم وهو المدينة وقال جعفر بن محمد
لما شرب له ندى من اذان كثر ما له ملطير الوقوف على الصفا والمروة

باب الأحرار بالحج

والمراد الى متى ومنها الى عرفات ثم المشركين وقسم الناس
بهااد مستحان بحرم بالحج ثم التردية بعد الزوال والفضل والسطف وازاله الشعر
وابطيه وبعد صلاة الاحرام والبرع الاحرام وذكره بلفظه والشرط على ربه ان يخله
حسه ويجوز ان يحرم في حله بحد وفي الجهد من عند المقام او عند المراكب افضل وبعد
ويجوز عقب غيرها وقبل يوم التردية بعد ما امكن حضور الموقف فانفسه حتى حصل
والكمة لحوقه للاحرار والوجوع ولحوق عرفات فعل ولا احرام بها وان لم يذكر حتى رجوعه الى

بلده

بلده وقد تقي مناسكه فلا شئ عليه وتحت عليه الله الاحرام واللباس الاربع وليس
او واحد عند العزوة واذا اراد الاحرام بالحج فاحفظ مقال النعمان على الحج وان كان
لي من رصعة وان كان رابعا فاذا انصرف به نحره ونسب باللباس الاربع الموضوعة فانما
او قاعا على باب المسجد او خارجا منه مسجدا الحرام والورد وتعلن بين واللباس الاخر اذا
اشرف على الابح واذا اخرج بالحج لم يتطوع بطواف فان فعل جردا للسهو وما دس
الاجار في احلاف احدى يامد كسعة الحقه والحج فليس بما يقرب من على اخذ ان احوال
الاس في القوة والضعف والامن والخوف والوقفة وعدمها ولا زال على بسطة الى
يوم غمره عند الزوال وخرج الى مي عديان على الطريق عليه والامام صلى الله عليه وسلم الترويه
نحوه منبها الى طلوع الشمس والمستحب في ليلة غمره سنة وصلى بها المغرب والعشا
والصبح ويجوز للنسخ الترويه والخوف الزحام الاحرام قبل الترويه والمخرج الى
يوم رموس عليه وصد من من العتبة الى يادي غير مخرج الامام عند طلوع الشمس وورد
لغيره قبل طلوعها وقبل الصبح للمطر ويصلها في الطريق والحج وادى بحج حتى طلع
الشمس فاذا نال الشجر من يوم عرفات غسل سنة وصلى الظهر باذان واما من
نحل العصر جاءه ابدا فلا زاد له لسفره للدعاء وصد عرفات عن بطن غمره ورويه
رويه الى ذي الحجة فخلق الجبل موقف الى ورا الجبل وليست من الحرم والحرم افضل منها
ويقف على الاضلاع على الجبل وسحق بحرم الجبل لوقفة عليه السلام هناك
وكل عرفات موقف وقرب الجبل افضل فان ضاق عليهم ارتفعوا الى الجبل وسحق ان
سد خلا ان جعله نفسه ورجله والواقف بالاك لا يح له فلا يباس ان يضع
رجله في هذه المواضع ولحزمه من فاذا اراد الوقوف جا الى عرفات والحج عليه

حج

صائم يوم الحصبه يوم من بعد متواليات والآفة نبتة الشراذ فان خرج عتق الشري
صائم في الطريق والامع السبعه عنده فان دخل الحرم ولم يصوم فله دم شاه واستر
في ذمته ولا صوم عليه ويحرق في صوم الله اول في الحج لغرض فان مات لم يهد ولم يصوم
لغيره عليه صائم ولله عتق الله ولم يذم صوم السبعه بل يستحب له فان حادركه انظر
وصول اهل بيته الله او شرا ثم صام السبعه ومثاقبها افضل من ثوبها فان لم يصوم
حتى يرجع الى اهلكه ويمن من الهدى ثم صام الله ثم اسرا الهدى فلا ينزل ان
الباقى جاز وغيره سد المولى اذن له في التمتع ان شاء دخل عند ايامه بالصوم فان اعسر
الوقوف بالموقفين وجب عليه الهدى لا الا بعدة ملضم والافضل للمولاه بعد مضي ايام
ان يهدي عنه وحمل الهدى الواجب في هدي القران منى وما ساقه في الحرم وغلا واجت
منى واما الاضاحى منى يوم النحر والملايه بعدة والامصار يوم النحر واليومان بعدة افضل
اولها واذا فانت فلا قضا وهدي التمتع يدخ او تخرطوا في الحج وافضل الهدى الابل الابل
وحمل الضان وتس المعز وعند الضرورة الشاة ولا حوز من الابل الا التي وسراله خمس دخل
في الساربه ويجزى من البقر والمهر ياتم له سنه ويدخل في النائه ومن الضان الجذع السنه
ولا يجوز الحصى والناقص الخلقه في هدي واصحيه الا اذا لم يجد ولا باس بالموجود وهو افضل
الشاة والشاة افضل من الحصى والسنه تنتم رجم العقبه ثم يدخ ثم خلق فان لم يجد
ناسا او هلا فلا باس وادى واجبه قبل انه ذيب ولذا لم يجزى منى بجوزا ستر
جملعه في اصحيه واحد ان خافوا اهل حوايزه واحد مع الضرورة وان لم يكونوا كذلك
ان يوبى عنهم واحد ونزقه على المسافر فان اراد بعضهم الحج لم يجر ولا يجوز في الهدى
الرجاء الذين يجرها والعقد التمر عورها والعجفاء وهى المهرزله والحرماء والجدادى المعقود

في النحر

الذون والاضاحى منى المسنون القرن فان كان داخله صمها جاز وكفى بالحج العما
والحرماء والشوافا والمقابله والمدان والاصحيه بارأيه وبالليل ويجزى ما كانت له سنه
ارثوبه ويجزى في الاصحيه اللبس عن الرجل واهل بيته والبقرة والبذنه عن سبعه
اهل بيت او من غيرهم وروى في المزدور تكفى عن عشرة متفرقين ويجزى الشاة عن سبعين اذا غرت
الاضاحى وروى ان الاصحيه واجبه على الواحد عن نفسه وان شافى عن عياله وسحق ان يكون
تيمنا ومن الغنم فخلا القرن ملح سطرى سواد ومضى في سواد وسرلى سواد وملوف به
وقول ياعه مقبوله فان شراها على انها سمينه فبانت مهرولة او بالعكس اخراش
وعلى انها مهرولة فبانت كذلك ومنى لا يكون على العقيق شحم لم يجزى مع التبريد ان اشترى
هدانا وجد من منى سراه رباع الاول ان شاة ودعها افضل وان سرفا هدى
خمرز اجزا وهداه افضل ان خيف هلاكه قبل المزجج وتصدق به ان يقدحى به لا
نقل بالدم وضرب بها سنامه او لبس عليه فاقب انه هدى لعله الماربه فان هلك قبله
وان شاة وكثيرا الى المحل اجزا اذا عتق هدى المكافاة والملكه عنه فان عطى الطريق
ان يغيره واذا عتق المندال ملكه عنه وساقه الى المحل فان عطى بالاندر قبل المحل اجزا
فان لم يجد كانه تصدق لمجوه فان لم يجد المسقى اعلمه لتعرف نتاج الهدى هدى ولا باس
بركوب الهدى شرب لبنه مالم يضربه ويولد ويجوز السابيه في الذبح والذبح يذبحون اللحم وروى
ذلك عنه افضل شعر الابل باركه وسحر فامة في لبنتها وتذخيلها ما بارأه
كيد واحد من جانبها الا من سمى الله وترجه فان لم يحسن جعل يد مع الذبح او
الناحر مالا بالحضور كفاف فان نواها الذبح عن نفسه منى عن صاحبها فان وجد هدانا
فما لا عرفه يوم النحر ومن بعدة فان وجد صاحبه ولا ذبح عنه واجزا من صاحبه

ان كان ذكوه منى لم يجز عنه بغيرها واذا صاع هديه فاشترى ببدله ثم وجد الاول فباع
 اتماسا ببيع الاخر الا ان يكون اشعر اوله فقلده فلا يلحقه فان شري هذا ما يباع
 شحوقا تاما ببيع فله لحم ولا يجزى عنها والسنه ان اكل من هدي الحقيقه والبراءه
 الثلث بطعم القناع والمقر للثالث القانع السائل والقن من تعمر ولا يبال بقتل القانع
 بالليل وهدي لاصدقائه الثلث ولا ياكل من هدي البند والفقار الا ان يضطر يصدق
 ما اكل اختار الجوزا كل لحم الاضحية بعد ذبحها وادخارها ولا يخرج لهما من الحرم كخراج
 السنام والبلدفة ويجوز اخراج لحم اضحية واصحية غيره من ثمنه ان تصدق الجلال والجلال
 وعلى الجزار اجره من غره فان احتاج منها تصدق بعمته واذا اشترى شاة منى فاجازها
 زالكه عنها فان بابها لم يقع البيع وان ثمنها فعله فاما وانما لم يجز لاضحية تصدق ثمنها
 فان اخلقت ثمنها بطر الا ان الله تصدق ثمنها ليست فرض في الاضحية فانه قد يذبح
 الذي عليه السلام يكثر عن نفسه وعن من يقع من اصل سنه ويكثر عن نفسه وعن من يقع
 وفهي على كذا عن النبي ويكثر عن نفسه وقال النبي عا في البطن والخلق دابة ولا يذبح
 الا بعد ادخار بلوغ الهدي تحله وهو حصوله في رحمة منى فله ان يخلق والافضل ان لا يخلق
 يذبح ولو خلق قبل حصول الهدي جاز يذبحه افضل فان دار قبل الخلق بعد فعله لم يذبح
 انما يذبحه بعد ان اطرافه من احتاج الى بيع ثمنه في الهدي جاز له ان يذبحه من
 سوق هدي من غره او ذكوه ماله ما لم يشعر لم يزل ملاحه وان هلك فلا ضمان عليه ولو
 ما حصل الصروه وعلى غره وان لم يشعر او عقصه وجرهم حرمة النقصه والحق افضل
 وقتل الخلق والحق النقصه وليس على المرأة خلق ولكنها النقصه فذالك فان طهر
 قبل الخلق والنقصه ليس بها فلا يرجع خلقها فان لم يملكه بمكانه وبعث شعره لذي

٢٠
 فاعلم بملته فلا شيء عليه وسدا ما ناصيه من القرن الامن الى المعظمين الناس الهدي
 مستقبل القبة مطرا اما لا اللهم اعطى كل شعرة نور يوم القيمة ودينه وتمر موسى
 راسه من اشعر له ويجزى به وحمل الجميع بعد الخلق او بالنقصه او من النساء والطب
 فاذا طاف الزمان حل له الطيب فاذا طاف طواف النساء حلته وترك للمس المحيط
 حتى يفعل طواف الزمان والطيب حتى يفعل طواف النساء افضل وحمل من الجميع الخلق
 او بالنقصه من كل شيء الا من النساء فاذا طاف طوافه جاز لمن يعمل المسح على راسه الزمان
 مع الخوا لا يذبح ولا يذبح عن غره وعن همام من همام عن غره لا بأس ان اخذت
 التلوي ان يذبحها امام الشروق الا انك لا تقرب النساء والطيب مع الحج الا بركم الفجر
 والنقصه المرح والمعاد والمزاحا حيا حيا او الا فضل السلام والنقصه المرح
 وقص الاطاف ونصف العانة والاطراف وحلق النبي عليه السلام راسه وقيل الختان
 ما ذكر من شارب واطراف حية ونحو الفضل الزمان البت قبل دخول المسجد الطواف
 ما ذكر الاطاف والشارب وله الفضل في ذهاب او طواف لئلا يذبحوا من حلق
 ولذا لم يراه ثم فعل عند الطواف وكعبته والسعي ما فعله قبل ثم طوف طواف النساء
 وصل راحته عند مقام ما منى فبست بها لئلا يشرق فان بات ملك طافا او عادا
 فلا بأس ولا فعله ثم شاة واذا أتى عليه نصف الليل منى فبست بها وحولها فخرج منها
 بعد ولا يدخل مكة حتى يطلع الفجر والكون في منى الى بعد الفجر افضل وان بات بها
 للفقير فعليه دمان وله الفريال الفريال والذالك ان اتى وهو الا انى البت في
 احرامه او صدقا او ما حرم عليه في احرامه او غريب الشرح لم يفرق ان يستأنس
 بفعل فعله دم وملازمه من امام الشروق بلسه مرات كل حرم سبع سدا ما فعله ثم

لا يستطيع ثم حرم العقبه فان رباها من كونه اعاد على الوسطى وجمرة العقبه فان رباها
 حصاة واحدة على التمام ثم السليفة وطوانها بدون الابعاع اعاد عليها على ما
 كان في الماله ناقصة ثم ناقصة روت في من طلوع الشمس الى غروبها والفضل عند الزوال
 ونقص الزوال من ناقصة العقبه الماعى والعليل واصل السقايه في الزوال لان فاته في
 قضاء من العقبه في يومى الحاضر عند الزوال وبتت عن سبب الجمره الاولى من بطل المسليم
 عن سبب الطريق مقابل القبلة وكلمه شئ يصل على النسي وانه ثم تقدم قليلا وعودا
 الله يقول ثم مقام اية او يرى المائنه فاصنع والماله كذلك لانه مستبد بالقبلة
 يفت عنه اذ سجدت نحو القبلة في لغة السري يرى بالنبي مكبرا مع كل حصاة
 وعند الرجوع من الرمي الى دخله فان سجد الى الرمي حتى اتي له عاذ فزنى فان ذكر قد خرج
 استباي الى العابل ومن ثم حصاة انها وان لم يرد من ها كما يستحق سبب ذلك من
 العليل والمغنى عنه والحقى باذن العاقل منهم وتو الخصى في يد ابنتي ثم يوحده في يده
 نفري النفرا الاول في ما في الخصى والفضل ان نفري رابع الخمر بعد طلوع الشمس في شأ
 ما العام صلى الظهر نكح والحب الرجوع اليه على من مضى مسلكه وسواء ان صلى في الجوف
 من نفري ونفري عند المانه التي في وسطه وفوقها وعن منها وبارها الخوا من ليس ذراعا
 وصلى فيه ست ركعات ودخل مسجد الحصا بسجدة فيه قليلا وسلك على قضاء ولا
 ننام فيه فان نفري في النفرا الاول فلا تحصد عليه والامام المعلومات عشر في الحج والعمرة
 امام الشريعة قد ذكرنا السكينة في صلاة العرس وروى فمن بعث شقوله الى مكة واما ما رواه
 النفرا البخرانه ثم يحل في يومه **باب حكم الاقدام**
 وحكم النسا والعبيد والمحصر والمصدد والماس في الحج من ادرك احد الوترين فانه

الاخرين بان اذ لم ينع ظالم ادرك الحج فان نسي الوقوف عرفات عاد اليها ما نسي
 بخراخر فاذا طلع ثم ذكر ما ذلك المشعر ملايا سويان وددا قليلا والتمس الحرفيات
 ولو سيرا ثم المشعر قبل طلوع الشمس وجب عليه ذلك فان وقع في نفسه انه ان
 الى عرفات لم يحل المشعر قبل طلوع الشمس اقتصر على المشعر وجره وادرك المشعر قبل
 طلوع الشمس ادرك الحج وروى في الزوال وعن علي بن ابي طالب عن جده بن محمد عن ابيه
 من عرفات مع الناس لم يلبث معهم مجمع ومضى الى منى ثم اذا حقا ففعله بغير
 ان يربيه فلا يعقب في الجمره على ثم علم رجوع ابيه فوقف ثم رمى الجمره ونسي حمل الزبير
 به الى القوت في العداه عنه وروى فان لم يحلوا وذكر الله اجرهم وان وقف
 وقصد المشعر فلم يلحقه ثم حجه فان لم يلحق عرفات وحل المشعر بعد طلوع الشمس فانه الحج
 وسبب امامته على اهرامه حتى يقضى امام الشرى ثم يطوف المشعر سبعي تحلل بغيره وان
 كان معه هدى حرم مكة وحج من العابل ان كانت حجه الاسلام وان كان متوعا كان الحار
 ونسقط اتعاج الحج عن فاته والنسا كما لو جال نحو جبل الجمل والسر من شرطه وجود حرم او
 نفيج ولكن وجود من يشبه ولها المنظر الحج والفرق وتساذا النذج في النطوع فان
 لم يادره خرجت من الصلاة ولا نفقه لها وان خرجت باذنه او في الحج الواجب
 بكل حال فعليه نفقه الحضر والمعتد عدة رجعه لذلك البان يخرج في النفرا والما
 وان جامعها مخاض فعليا اللعان في ما لها والفضا فانها لها ولها نفقه المحرم وحرم
 الحاض ونفعل الاحرام وكسبي وسفر ولا تعلق فان طست حفر الاحرام فجازت
 الميقات فبعثت اليه فان تعذر من مكانها فان كانت قد دخلت الحرم وجب الحج
 ما شئت عليه بعد ما لا نفوتها الحج وتلبس ثياب الاحرام نهانا وتخلعها ليلا

وليس ثابها الاخر حتى تطهر فان احرمت المني ثم حاضت وعليها مهلة اسفل الظهر
ثم قضت النكاحا وحيث لم يجز وان ضاقت الوقت وخاف من غرات جعلها حجة
مفردة ما عجزت بعدها ولا هدي عليها وان طافت دون اربعه اشواط ثم حاضت
نظف من طافت اربعة نظف وسعت وقصرت عاومت بالمح وصلها الركن بعد انقام
الطواف وان حاضت بعد الطواف بعد حايضا ونقضت الركن وان قضت المسالك
حاشا من اعلم حالها بما فيها من رجعت الى ارضها فليها مهلة واعاد الحج لاشي على
الزوجه فاذا احرمت بالمح خاف المحض فدمت الطواف والسعي وصلاه الركنين وان لم
يجز المحض بعد الوقوف بالموقفين فعلى الامام الاقامة لها حتى تطهر وتم النكاح
من طواف النساء اربعة اشواط ثم حاضت جانبا فخرج وتزوج من ادنى باب المسجد
المستقاضه مع المساك اذا فعلت ما على عليها ولا تدخل اللعبة والمرأه والرجل في جواز
الطواف بها او عنها في العله والاعرام عنها ان اعنى عليها بحيث يكون الاثر لغيرها
الست فان دخلت في غرض حرام جاز وليس الخطر وتبصر امام الشترين احكاما والمحصر
ان كان شرط على رتمه اهل بلاهدي الامن النساء وان لم يكن شرط اهل هدي لا بأس
والحصد بالعدو لذلك الا انه محل له النساء وسرمان معا الخلل او سعيان بالهدى
كانا في حج الى متى وان كانا في غرة فالى مكة فان لم يكن في مكانها واذا لم يجد الهدى
معهم من عمار الى عبد الله في المحصور ولم يسق الهدى قال ينكح ويرجع قبل ان
هدنا مال يصوم وفي ثياب المشقة لا ينحرب ومن صلى عن عمار من عبد الله
عن ابي عبد الله في رجل خرج معتمرا فاعمل في بعض الطريق ومعه حرم قال فقال عمر
وملق داسه ورجع الى رجله ولا تقرب النساء فان لم يدرى ما من ثمان عشر يوما فادبا

من وجعه اعتمر ان كان لم شرط على ربه في احرامه وان كان قد اشترط فليس عليه ان
يعمر الا ان شأ معتبر ويحتمل ان يعود الحج الواجب المستقر والاداء ان استمرت استطاعة
في قابل بالعمم الواجبه لذلك في الشهر الداخل وان كانا منقطعين فبما ما خار ولذا استأنا
المرء لطوان النساء ونفل الناس حب له النساء ومن القتل بالاصاري حج امده ولم يرد
للإحصاء وانه لا فساد والقضاء في القابل فان قال المني والوفاء بقضاء من عليه
من قابل وان لم يخل من الفاسد بالمح لم يفت في الفاسد ويحل فان فاته عطل بالجمع
وعليه الفاسد والفساد من قابل فاذا نعت المني هدى القتل وخفت لم يفت من قابل
احد الموقفين فقد ادب بالمح واذا راعدهم ليوم نعت في غير الهدى او دفعه فاذا كان اليوم
أجل فان لم يكونا ففعلوا فلا شيء عليه في اللطال لكنه سلك عما سلك عنه الحرم وسعى
في قابل ويدخل احصر في القابل في مثل ما خرج منه من نعت هدي وعرضا واعد لهم ربا
باعتار وتقليد اجبت باحبته الحرم فاحصل ذلك اليوم حتى يبلغ الهدى محله لم اهل يجوز
ان يتزوج العبد والمثبه والمعامه في العبد والمثبه بعضه بالمح باذن المولى ولا يفتقر
اذنيه ولا تطوع المرأة بغير اذن الزوج فان اذن المولى والتزوج ثم رجعا بعد التحريم
التمام وان فسد وجه قضاء وان شئ الزوج والمولى وان رجعا قبل الاطعام لم يخل
المرأه والعبد فالظاهر الاعتقاد بالحرمان والامه الزوجه الحرم الا باذن المولى والتزوج فاذا
احرم باذن مولاة ثم فسد بالمح واعتق بوجوه الوقوف بالموقفين الله وعلية قضاءها وحج
الاسلام فما بعد ان وجد استطاعه وان اعتق قبل الشتر فالفساد قبل الدين
سواء في الفاسد وعلية الفضا وبخره عن حجه الاسلام واذا باع السيد عده
احرامه باذنه صح سعة وليس للمشرى عليه كالباع ولا خاره ان يملك حاله والحياد

ان لم تعلم ان فعل محظور الا حرام كاللباس والطيب والصدقة فروي موسى بن القاسم عن عبد الله
عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله قال كذا ما احبب اليه وهو محرم في احواله فهو على السداد
له في الاحرام وقيل عليه الصوم والسنة مفعلة منه لانه لم يسمعه اذنه في الاحرام وليس له مفعلة
من الصوم عن دم الحقة لان اذنه في الجمع مفعلة وهو السابعة في الحج الواجب والديار
فيها ولا يلزم المتاجر ما انوز الا حرام من المفعلة بل سمع له وشباب الجرح على افعاله فاما
من وجب عليه الحج بعد مفعلة اجزات عنه مفعلة او باجره وتلزم له الجرح كما ان محظور الاحرام
في ماله وان فسد ما فعله القضا بمجرى عن المتاجر والعلل المستطوع الحج عن نفسه ان يفرج
به ويخرج عن غيره وروي الطيبي باسناده عن سعد بن ابي اذيف عن ابي الحسن عيسى بن ابي
الصور عن محمد بن عيسى قال سمع ابا عبد الله الصديق عليه السلام يقول ما يحرم من نفسه فان كان له ما يحرم
فليس له عنه حتى يخرج من ماله وهو عيسى بن الميثاق ان كان للصديق مال فان لم يكن له مال
ومحمد بن الحج الهروي عن غيره وان عيسى بن العبد سنة بعثت فان لم يخرج فيها بطل العقد
وبعد الاخر فان لم ينعها ففعله ان يجعل فان لم يفعل لم يطل العقد ولا منع للمتاجر عن غيره
في علم اخر وان شرط الما قبل الى عام عنه جاز ويكونان متاجر اسان فصاعدا
لحج عندهما واحد بطوعا وان اشرك انسان في حجة جماعة وكان لكل واحد منهم حصة
عن ان ينقص من حصة شي فان حج عن والده فذلك وكتب له مع ذلك ثواب البر فانما
مالا الحج عن غيره حج عن نفسه في عرض حاج المال على ما روي واذا مات الناس بعد الاحرام
ودخل الحرم اجزاء ولا يرد من الاجرة وان مات قبل الاحرام رد الاجرة وان احضر للاجيرة
فلما القتل بركة من الاجرة بقدر ما فعل فان كان في حجة الاسلام استجر غيره وان كان في
الطريق فبالحيار واذا استجر الحج على طريق الحج على غيرها فلا باس باذا استجر الحج

او ما راها لله على الاجرة ان استجر للجمع في دارها او مفرقا من سعي غيره وان استجر
للقراءة او لغيره في ممة او لغيره فمفرقا جاز لانه عدل الى افضل وان استاجر للقران
فاورد له سعي الاجرة ويصح ان يوصى بحج الطوع والجره له من الثلث وسعي الطوع عن
الحج جازا ومثالا ان يكون مفرقا او باج بالصلب في الحج المزمع من الناحية لان كونها باه
وان وهي اسان الحج عنه ملان من غير العبد عنه وان استجر الحج باسائه او بغيره
كذلك اجرة المثل وان استجر الحج فاعمر او اعلم من سعي اجرة وان امن ان الحج عنه
لم يجر سواه وان فوض اليه حارسه وغيره فان احرم عنه ثم نقله الى نفسه ففعله
وكانت عن المتاجر في حجة الباب فكل المزمع عنه باقعه من الاحرام وجمع الناس في اول
مذكرة اجزاعه بالية واذا اخذ اجرة حجه لم يجره اخذ اخرى حتى يفعل الاولى سقط
الحج الموت ويحس ان يخرج من التركة من اصل المال سأل به يرد النجلى عن رجل استودع
مات ليس له شيء لم يكن حج حجة الاسلام قال الحج عنه وما فعله فله طمعه ويطهر
عن سعي غيره قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من دخل على الميت في قبره الصلاة والصوم والحج
والصدقة والبر والبراءة واذا لم يدر حج ابوه ام لا فالحج عنه فان لم يكن حج ابوه كانت له رخصة
ولابن نافله وان كان حج كسائر الولد فزوجه ولو كان نافله وشريك المخرج عنه المات حتى
يطوف فلا اثر له منها واذا صلى الميت عن اخيه بعد موته خفف الله عنه وقيل له
خفف الله عنك بصلاته اخذ عنك وكذلك لاهله وحجته وعمرته عنه .

باب وداع البيت

وامان المدينة وما ديات . . . سعى الجمع منى الى مكة للوداع فاذا اناها دعا
ملاور ونفيل لدخولها وسعى للصدقة دخول الكعبة مولدا او اقل لدخولها

حَافِئًا لَاصِقًا وَلَا يَحِيطُ فَإِنْ غَلِبَتْهُ بَلْعَةً أَوْ أَخَذَتْهُ فِي حَرْقِهِ وَقَوْلُ اللَّهِ أَلَمْ تَكُنْ
 مِنْ خَلْقِهِ كَانَ مَنَّا فَأَمَّا مِنْ عَذَابِ الْعَذَابِ الْبَاقِ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْأَسْطِ الْبَاقِ
 الرَّخَامَةِ الْخَرَّاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 سَدَا وَمَا دَعَا لِدَعْوِهِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ مِنْ تَحْتِهَا وَيَقُولُ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 ثُمَّ الْوَكْنُ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 فَرَأَى لَهُ حَافِئًا لَاصِقًا لَوَافِ الْأَدْعَاءِ سَنَةً مَوْلَدَةً وَيَعْمَلُ فِيهِ مَا يَفْعَلُ قَبْلَ
 مَا حَبَبَهُ إِلَى الْخَلْقِ وَأَسْرَابَ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 وَدَعَا لِمَا تَوَسَّلَ بِهِ فَسَلَّمَ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 وَزَمَ يَشْرِبُ مِنْهُ ثُمَّ يَخْرُجُ فَالْأَبْرَارُ يَأْتُونَ عَابِدُونَ لِيَوْمِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَشَهِيدٌ بِمَا تَعْلَمُ وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَسْأَلَهُ
 وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَقَامٌ يَمُوتُ فِيهِ الْخَافِضُ مِنْ مَقَامٍ وَمِنْ عَدْلِهِ وَمِنْ أَدْلِهِ
 كُلُّ سَنَةٍ وَلَا يَسْلُغُ ذَلِكَ مَالُهُ لَعَنَ مَنْ أَخَوِيَّةَ مَارَءٍ بِطَوَافِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 مَاذَا كَانَ مِنْ عَمَلِهِ لَيْسَ ثَابِتًا وَهِيَ أَوَّلُ الْمَجْدِ غَلَا فِي الشَّيْءِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 عَنْ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْحَرَمِ فِي وَقْتِهِ عَدَدُهُمْ لَهُ سَقْلًا بَعْدَ الْبَاقِ الْبَاقِ
 حَتَّى يُلَاحِظَ مَحَلَّهُ فَانْزِلَ ثَابِتًا بَعْدَهُمْ بِسَمِ الْأَصْحَى عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْبَسُ فَانْزِلَ الْبَاقِ
 وَكَانَ أَهْلُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَرَفَعُوا مِنْ خَرَجٍ بَعْدَ رَفْعِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 تَوَدَّى مِنْ خَلْفِهِ أَنْ تَنْهَضَ لَدَيْكَ اللَّهُ وَلَا تَسْفِي لَاهِلَ بَيْتِهِ مَعَ الْخَافِ الْبَاقِ الْبَاقِ

مَا نَزَلَ عَلَى خَدِّهِمْ أَوْ يَأْتِي بِقَدْحٍ تَسْلِي عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا بَابٌ وَأَوَّلُ مِنْهَا مَعْرُوفٌ
 وَلَا يَرْفَعُ بِنَاوِقِ اللَّعِبِ وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ حَقِّ الْمَجْدِ وَلَا مِنْ تَرْبِيَةِ بَاحِلِ الْأَيْمُونِ الْبَاقِ
 ذَلِكَ رَدٌّ وَمِنْ أَهْدَى شَيْءًا لِلْعَبِ اعْطَاهُ مِنْ قَضِيَّةٍ نَفْسُهُ أَوْ يَفْقِدَانِ أَوْ تَقْتِ
 لَعِبَةٍ أَوْ لَا فَاذْهَبْ حَتَّى يَزْعُجَ فَاذْهَبْ كَاتِبًا تَجَارِبُهُ وَبَشِيرًا بِمَا يَفْعَلُ الْبَاقِ الْبَاقِ
 كَانَ الْمَقَامُ لَاصِقًا لِلْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 مِنْ ثَابِتِ اللَّعِبِ صَلَاحُ الْمَتَارِدِ الْمَصَاحِفِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 وَمَعَ تَقِيَّتِهِ وَالْحَصْنِ بِالْحَرَمِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 الْمَقَامُ سَنَةً عَلَيْهِ وَدَعَا لِمَا نَزَلَ الْمَقَامُ بِمَا يَبْقَى الْعَلْبُ فِي الْخَرَجِ مِمَّا عَدَدَ الْبَاقِ
 مَانَهُ اسْوِقَ لِلْعُودِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 حَتَّى يَصْلَى الصَّلَاةَ وَتَحْتَ الْقَرْمِ عَلَى الْعُودِ وَالْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 مَدَامُ ثَرَبَ أَجَلُهُ دَعَا لِعَذَابِهِ وَتَحْتَ الْأَسْتَدَانِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 أَبَدُ نَوَازِنِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ الْحَرَمُ عَلَى الْأَبْلِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 وَفَاسَ الصَّلَاةَ وَبِحَاجَتِهِ وَبِحَاجَتِهِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 عِنْدَهَا أَنْ تَكُونَ فَانْزِلَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ مَالُ الشَّيْءِ عَلَيْهِمْ مِنْ مَقَامِ الْمَلِكِ وَتَحْتَ الْبَاقِ
 مَعْرُوفُهُ وَالْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 السَّقَاةَ وَالْكَوَاهِ الْمَلْفُطَةِ وَطَرِيقَ صُرُوفِ الْمَرْجِ وَالْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 إِلَى الْمَدِينَةِ لِلزَّيَانِ وَبَلَغَ ذَا الْخَلْفَةِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 جَانِ دَجَعٍ وَصَلَّى فِيهِ وَاضْطَرَّ قَلْبًا مَاذَا الْبَاقِ الْبَاقِ الْبَاقِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْمَدِينَةُ وَمَا مِنْ ظِلٍّ عَابِرٍ إِلَى ظِلٍّ وَبَعِيرَةٍ وَمَدَا فِي بَيْتِهِ الْبَاقِ

الاغنى الناجح ولا غنى خلاها ولا يأس باكل صيدها الا ما صيد من الحرث من الفيل
 لدنولها ودخل المجدولان التي عليها السلام فاذا دخل المجدولان ثم اتى المزمع
 وصلى بين القبر والحبة من دون صفة من رايها الجنة ومن فاطمة عليها السلام من هالك في
 مذبذبه فيه وندى في منها وبوالا حق وندى انها بالفتح وهو بعد في الجوارح بالمد
 والناظر الصلاة في المجدولان التزم فيه وشي في ان يصوم لسه الامم الاربع والخمسة
 وعلى الله الاربعاء عند اسطوانة الى بابيه وهي اسطوانة التوبة وقد روى في الاربعاء عند
 وبقي الله التمس الاسطوانة التي على مقام النبي للسلام وتصلها ويصلها على النبي
 المجدولان على السبل واللق في هذه الامم مقلداً وشي ان في الفقه الزمان
 غيل وبقي المأهولها بالمدينة من قبلها ومشرية ام اراهم ومجد الاخراب وهو مجد
 ومجد الفصح وقبور الشهداء وقبر حمزة باحد ان ساءه وعن محمد بن عمرو ان
 صاحب هذا الامر لعمر الموم كل سنة في النار بعد فمردودته ولا يعرفونه فاذا قام نادى
 مناديه ان علي امير المؤمنين لا يحال لفرضه الحجة والطواف بالسب

كتاب الجهاد

بهذا الكتاب حق على وجوب الجهاد وكيفية وجوبه ومن حمله عليه ومن يجاهد وكيفية
 واحكام العسمة والنفي والجزية في الجهاد في الكتاب وما علم من دين النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو في على الكفاية اذا غلب الظن ان من قام به لفناء لقي وسقط فرضه عن المسلمين من نفاقه
 غير مقامه وجوبه على كل حجة ذكرها في كمال العقل مطبق له صحيح من الرضوخ
 شرط حضور امام الاصل داعياً اليها ومن يؤمن وهو محرم من جفادته وقد سبق
 اذا دهم للمسلمين عدو مخاف يوانه ادوار بعض المسلمين فيجب الجهاد دفعا له لا دفاعاً

له في الاسلام وان لم يحضر الامام واذا عتق الامام على شخص يعق عليه وسد احواله بما
 ان يكون لا بعد اخطار منه واسطيل الجهاد اصلاً وبحسب النفس والمال فان بعد اخطارها
 في آخره من امان غارنا سقعه او مراً بطاً او خلفه في اهله يله مثل آخره واربطاً مستحق
 ومن يله ايام الى اربعين يوماً فان زاد فثوابه ثواب الجهاد وكتب بالذبح في الحرف
 المال الى المراتب والمجاهدين فان اوصى بخالف في حال اقباض يد الامام بالحق
 يدفعه الى من يربط فاعطاه مؤثراً ردة على الوصي ولم يربط فان لم يوفه ولا معاهة حد
 الحال عنه رابطاً ولم يقابل وقابل عن رضاه الاسلام ان خاف عليها فان منع الاسل
 او اهدى ما عن الجهاد او صاحب دين حال فلا جهاد عليه والمجاهدون اليهود والنصارى
 والمجوس وعباد الاوثان والاضنام والممقنون والبغاة والمخارون باليهود والنصارى
 سألون في سبي ذرارهم وتنفهم انهم حتى سلبوا او قبلوا الجزية واجرا احكام الاسلام عليهم
 ما لو قاما شوطه الامام عليهم من قبل المنظار شرية الجزية وكماح المحرمات وكل الحرير
 والرياضة المسند عن دونه واما عين على المسلمين والقتال مع عدوهم واحداث السعة او
 اللبس وضد النافوس ودفع اخبار المسلمين الى المشركين باصاية المسلمة فكماح او اسباح
 وسب الله ورسوله فان خالفوا اخلا وبغضه فله قتالهم واسغنم المال بالذمة الجزية
 الى داي الامام على راس او ارضين الجمع بينهما ويرد سقن باخسان ولا جزية الا على الحر
 البالغ العاقل العقل الذكي والاضانته على ما شرط من المعلوم وكان مسحقاً للبهتوك
 وهي الان للقيام مقامهم في نصر الاسلام واذا سلم الذمي او مات قبل الحول اربعين
 لوفد منه ولا من تركه فان ضنها على ارضه فليعها اسقبت الجزية الى راسه ومن دخل
 في دينهم مل سحج فحكمهم ومن دخل فيه فعدوه لم يقبل منه وان ارد منهم شخص الى دين

فجوز الميراث والسعة صح في الجانب والامانة مدار الشك فحرمة على المثل من الميراث
والخاف على اقله على اظهر دينه ومكروهه للمثل منها الامن على نفسه القادر على
اظهار دينه ولا يخرج على من اهيله له ولا يندى الطريق حتى يتطوع بغيره فان في
المشركين مما هلك في الاسلام ما لم يكن غصباً يعرف من مسلم فرد عليه وجوز ثبوتها
دار الحرب وسداً الامام سيدنا موسى فيها وان استرقها ثم يعطى منها اجير جباية
ومن جعل له او شرط له سلب قتل ثم يصطفي منها ما لا يحجبها ثم يخرج منها الاقل
اكثر وقد ذكرناهم ثم قسم الاربعة الاحاس من المقاتلة للفارس سمين والراجل
سهما ولذي الفرس فصاعداً الله اسهم ويشركهم من المحرم غصباً قبل القسمة وقسم
الترية على القواعد اذا كان فيها ما لا يقل وحول كالارض قبلها الامام وقسمها
من المسلمين باجمعهم بعد مجيئها فان قول اهل حرب بغزائه فاعني ان الله خاصة
الغنائم القسمة بالحيان مشاعه منهم فان مات احدكم محقة لوارثه وان كان فيها
لعنق عليه عن نصيبه وان وطئ منه حباريه ذبي عنه الحد بقدر ماله منها وقل
ما نسره فان سرق منها فدرجته فلا قطع وان سرق منها من اسهم له فيها كالزور
المقاتلة مع المهاجرين قطع وقيل لا يملك احدهم الا بعد القسمة لان الامام ان على الخو
عنا دعت عين دان كره والقي ما حصل بلا قتال كان النبي عليه السلام شهر السلام
مقامة لاسي الجير فيه سبق منه على يديه وما نوبه وعلى اقاربه ومال الهدية وال
قل محس وقيل لا محس والميراث عن فطره وهو من لم يزل مسلماً او ولد من مسلم قبل
استنائه وورث ماله وارثه المسلم حتى ارتد واستدجته واعدت عنه الوفاة
وان كان كافراً اسلم ثم ارتد استيب فان باب والا قبل يوم الرابع وورثه
المسلم

لمثل فقد قتلوه ووقع كفاحه على انقباض العدة فان اسلم قبل انقباضها على الكاح
والامت عده الطلاق وان مات او قيل في العدة اعتدت عه الوفاة فان لم يكن
يقل بها بائناً في الحال وان عاد لمات او قيل في الاربعة والاربعين بحسب ما تروى في الحال
ونفرت اوقات الطلوات وتقدم خدمة شدة وتلبس من الثياب لا يطعم ولا
تسقى الا مقدار ما يمكن منها والباغي من دخل في ما دخل فيه المسلم من بيعة الامام
او ثلث معتد نفلي من استغفر العام لقياهم القورمعة واجاب بالحد للامام حار
واذا قتل قول الباغي لم يرجع عنه حتى يدخل في ما دخل المسلم فيه او قتل وان كان له
فيه رجوع للمسلم قتلًا ومذبذباً واجيز على الجرح ما لا يمنع المدرس ولا يحجز على الجرح
فاسبي ذراري الفرس للخل وهل يغني ما معهم من مال في خلافه لا خلاف ان
احوالهم التي في دار الحرب لا تغنيهم من مات منهم لم يسقط عنه حق مسلم جرحه او قتله او
أخذ ماله والمسلم المحارب من شهر السلاح في يراو يحرسه ادهصاً لئلا ادنهان
رجلاً او امرأة فان خافه لم يحسب من الارض بان يفرق على قول او يحسب على اخر
او سقى عن بلد الاسلام سنة حتى يهرب وكوتوا له منى محارب ولا يورث ولا يعاقب
فان اودع وتولوا وان قتل وكان القتل غرضه خيراً لولي من القتل والدية والعقوبات
فصد انما يحتم قتل او صلبه جياً ويترك له امام ثم يتركه نفس وكفى ويخطو على
عليه ولم يجز العفو عنه ولا الصلح على مال الا ما جاءه قتل المحاربة وان مات المحارب
لم يصلح ان يرجع فقط جرح ونفي بان جرح وقيل جرح ثم قتل او صلب فان جرح واخذ
تلك جرح وقطعت عناءه ورجله البري وان قطع بين شخص ولسته وقطعت سواه
وانه يصلح ليقام عليه الحد وان مات قبل القدر عليه ولم يكن حتى يغني

عَفَى عَنْهُ مَنْ دَانَ جَنَى عَلَى غَيْرِهِ وَعَفَى عَنْهُ عَنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَأَعْدَمَهُ عَنْ النَّاسِ الْأَعْيُنِ
عَنْهُ وَلَا نَقِمُ مَالِ الْحَارِبِ مِنْ إِيَّادِ نَفْسِ إِيَّانَ وَمَالِهِ أَوْ أَهْلَهُ فَكُلُّهُ دَفْعَةٌ وَلَوْ أَنَّ
إِلَى قَتْلِ الدَّافِعِ مَوْتُهُ إِلَى قَتْلِ الْمُدْفِعِ أَوْ جَرَحَهُ فَمَنْهُ هَذَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَمْ يَجْزِ رَمِيهِ وَبَشَّ الْحَارِبَ بَعْدَ أَنْ أَوْتَرَ أَنْ يَمُوتَ فَإِنْ شَهِدَا أَنْ تَقَطَّعَ عَلَيْهِمَا الطَّرِيقُ وَتَوَارَى
الْقَائِلُ لَمْ يَقْبَلْ لَهَا وَلَا الْقَائِلَةُ لَهَا لظهور الخصومة والعداوة .
باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ مَا نَزَّاهُ عَلَى اللَّغَايَةِ شَرْطُ عَلَيْهِ الْمَعْرُوفُ مَعْرُوفًا وَالْمُنْكَرُ مَكْرُوهًا
وَمَكْنَهُ مِنْ ذَلِكَ طَيْفَةُ اسْمَرَانٍ مِنَ الْمَرْبُوتِ وَالْمَحَلِّ وَالْأَوْدَى إِلَى مَقْصِدِهِ وَلَا يَكُونُ مَقْصِدُهُ
عَلَى نَفْسِهِ لَوْ مَالٌ لَهُ أَوْ لَغَيْرِهِ فِي الْحَالِ أَوْ الْمَالِ وَالْأَمْرُ بِتَبَعِ الْمَامُورِ بِهِ فِي الرُّجُوبِ الْبَدِيبِ
وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ كُلُّهُ مَا نَهَى عَنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِهِ بِدَيْبِ بَيَانٍ بِاللِّسَانِ وَاللِّسَانُ
وَالْقَلْبُ رَسَدًا أَوْ عَطَاً وَالْفَوَاقِمْ فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ أَدَبًا فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ أَدَبًا قَلْبًا وَجَعَلَ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَيَا الْقَلْبُ قِيلَ أَوْ بَلَغَ إِلَى الْوَجَاحِ وَالْقَلْبُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمَامِ وَاللَّوْلِي
وَدَيْبًا قَامَ الْقَلْبُ فِي الْمَوْضِعِ مَقَامَ الْقَوْلِ كَالْأَوَاخِ عَنْهُ وَأَبْدَانُهُ لَمْ يَجُزْ قَوْلُهُ
الْمَعْرُوفُ لِنَاسٍ بِهِ وَقِيلَ إِنَّهَا بَيَانٌ عَلَى الْإِيمَانِ وَرُجُوبُهُمَا عَلَى أَدَبٍ قِيَامُهُ
وَحَقِيقَتُهُ فِي الْأَصُولِ وَالْخِلَافِ فِي رُجُوبِهِمَا فِي الْجَمْلَةِ فَإِنْ أَرَادَ الْكَافِرُ عَلَى الظَّاهِرِ
بِالْقَلْبِ جَانِزًا لَمْ أَظْهَارُهَا وَلَوْ أَحْتَمَلَهُ لَمْ يَظْهَرُهَا فَإِنْ جَازَ وَإِنْ أَرَادَ بِالْقَلْبِ عَلَى الظَّاهِرِ
بِوَاجِبٍ سَمِيٍّ أَوْ عَقِلٍ أَوْ عَلَى فِعْلٍ تَبَعٍ سَمِيٍّ جَانِزًا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَإِنْ أَرَادَ عَلَى فِعْلٍ عَقِلٍ فَإِنْ
مَحَالَّهُ عَنْهُ مَسْدُوحَةٌ كَالْكُذْبِ وَرَدِّي فِي نَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ كَالظُّلْمِ لَمْ يَحْسِنَهُ إِلَّا بِإِذْنِ
وَرَدِّي أَنَّهُ مَا خَدَّ الْمَالُ بِالْأَكْرَاهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَسْدُوحَةٍ فَعَلٌ وَخِلَافٌ أَنْ قَتَلَ النَّفْسَ الْحَرَمَةَ

الْبَيْعُ بِالْأَكْرَاهِ إِنْ دَانَ لَهَا مَالًا بِإِذْنِ رَئِيسِ عَمَلٍ مَا ذَكَرْنَاهُ **كِتَابُ**
الْبَيْعِ . باب في مقدماته ومآله وَمَا بِهِ تَمُّوهُ وَبِالْوَرَعِ وَمَا لَا
لَوْزُ غَفَى إِنْ بَدَأَ بِنَقْدِ الْبَحَارِ لَمْ يَلَّا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَخْطُورٍ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ
نَفْسًا سَعَةً أَعَارَ النَّدَى وَصَلَّاحَ الْحَالِ وَلَمْ يَشْعُرْ بِالْمَعُونَةِ عَلَى صِلَةِ الرِّجْلِ وَالْمَرْوَةِ
وَالصَّدَقَةِ وَتَرَكَهَا مَذْهَبَهُ لِلْعَمَلِ وَبِالْوَرَعِ وَإِنْ كَانَ غَالِبًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعُ شَرَاءٍ
مَا ذَاتُهَا مَالَهُ وَوَضَعَ مَرَاتَهُ بِمَقْدَقِ مَا عَلَيْهِ وَلَا يَكُنْ أَوْ لَا يَخْلُ السُّوقَ وَيُدْعَى إِذَا
دَخَلَهَا أَوْ اشْتَرَى أَوْ بَاعَ وَلَقَبَ الْبَادِمَ وَلَسَّطَرَ الْمَقْصِدَ لِيَأْخُذَ الْحَقَّ أَفْقًا أَوْ عُرَافٍ
وَالْوَقَا أَنْ يَمِيلَ الْمِيزَانُ وَلَكِنْ سَهْلُ السَّعْيِ سَهْلُ الشَّرَاءِ سَهْلُ الْعِصَا مَا عُلِفَ فَالْشَّيْءُ
تَحْتَ الْبِرِّكَ وَسَهْلُ السَّلْعَةِ وَلَا تَطْلُبُ الْبَرِّكَ الْوَبَا فَمَنْهَا أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ نِسْفَةً كُلُّهَا
بِذَاتِ مَحْرَمٍ وَنِسْفَةٍ نَدَاتِ مَحْرَمٍ عَظِيمَةٍ مِنْ سَبْعِينَ نِسْفَةً بَعْرَهَا وَلَعِنَ أَكْلُ الرِّبَا وَبِالْوَرَعِ
وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ
ذَمُّهُ رَسْمٌ أَنْ يَرَى مَا ذَا اسْتَزِيدَ مِنْ عَظِيمِ الْبِرِّكَ فَإِنْ تَبَعَهُ سِرُّ الْوَجْهِ عَلَى الْوَجْهِ
وَأَنْ دَلَّاهُ غَضْرًا أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ سَلْعَةٍ لَمْ يَطْعَمْ مِنْ عِنْدِهِ فَإِنْ كَانَ خَرَامًا لَهَا لَهَا
مَسَامُومٌ لِحُكْمِ عَمَلٍ بِمِلْسِهِ مَا خَدَّ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْبَيْعِ لَمْ يَشْرَ مِنْ نَفْسِهِ وَالْخَالِطُ السُّفْلَةُ وَلَا
تَعَالَمَهُ بِالْحَارِبِ مِنْ مَلَاذِ أَعْيَاهِهِ فَإِنَّهُمْ ظَلَمُوا شَيْئًا لَا يَنْقَرُ مِنْ عَمَلٍ لَمْ يَكُنْ كَانَ عَمَلُهُ
أَكْرَادُ سَعْيٍ وَشَرَاءٍ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ وَبِالْوَرَعِ
نَفْسٍ فِي أَهْلِهِ وَبِالْوَرَعِ سَعْيٍ الشَّابِغِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمَطْلُوبَةِ وَشَوْبُ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ وَإِذَا
يَقِيقُ شَيْءٌ لَوْفَةٍ وَإِنْ عَمِرَ عَلَيْهِ نَوْعٌ أَيْجَرُ فِي غَيْرِهِ وَإِذَا دَعَا جَعَلَ لِحُكْمِ الْوَلَاةِ
وَبِغْيٍ لَهُ السُّوَيْتَةُ مِنْ النَّاسِ فِي السَّعْيِ وَالْإِطْلَاقُ لِلْعَانَةِ فِي الْوَجْهِ وَإِذَا كَانَ أَوَّلُ

لعنه ارحمه واذا اخذ نفسه اهدا مقصدا وان يزد في السلعة عند سكون المتاعين ويكون
 السوم من طلوع الفجر الى طلوع الشمس وعن امر المؤمنين علمه سوق المسلمين كجدهم من سوق
 الى مكان فمما حق به الى الليل مكان لا اخذ على يوت السوق كرا او اذا لم يحسن الاشارة
 اكليل لم يعل له ان تولاه وعن الصادق عليه السلام لا تلقوا مشركا فليكن بينكم وبينه حجاب
 الاستحاط من التمسيد الصفقة وتسمى تقدير المعشقة فقد كان الصادق عليه السلام يتردد
 الخطر بالشعر لعياله ويقول لاني قد بان لمعهم الخط على وجهها التي احب ان يكون ذلك
 قد احسنت تقدير المعيشة وقامر على الصلاة لوقتها افضل من فارغ بصلتها لوقتها
 والبيع جنس عمة ملته اربع بيع الاعيان الحاضرة والاعيان الغائبة والمقرون في الذمة
 ولا يبيع الا من مطلقا يعرف باللقاب والقبول بلفظ الماضي في مجلس واحد وهو يقيد
 شرب بمقول المشتري قبلت واشريت ويقيد بشبهها وان يكون الباع مالكا للشيء او
 حاكمه كالابن الجد والد الم دامينه والوكيل والوصي فان لم يكن ذلك فاجان المالك بزم
 مختلف المسعات يحتاج الى شرط اخر مذكور ان شاء الله تعالى وايضا وقع البيع بها
 مالم يقر ما او يجاز بان تجاز ايضا البيع او يقيدها على ان لا يخاص منها والفرق يكون
 فماد فان قاما وشا معا فاعلى الجاز فان باع احوا ما يبيع سعة للمشتري الجاز
 بلا شرط وان شرط احدا لهما لولا احدهما مدة معلومة جاز وان زادت على الثلاثين
 المدة مخرج العقد وقبل مخرج الفرقان باعوا ولم يتبايعا فابيع للدم اليك
 مضت من غير قبض للبائع النسخ والامضاء وكذلك لو قبض بعض الثمن او كله فبان مستحقا
 وفيما لا يقر بما الى الليل ثم للبائع الجاز في بيعه في هذه المسئلة في شهر الباء
 رحيان المجلس والشرط ورت فان جاز او اغنى عليها او جاز احدهما او اغنى عليه قام الولي

في البيع وصحة البيع
 والحيات والبيع
 لا يبيع

مقامها بفعل الاصل وان ارضا على الفرق من المجلس ولم يتبايعا من النطق فقط الجاز
 فان يتبايعا فالحيا باق واذا تلف المبيع قبل القبض فهو من زمان البائع وكذلك معه
 الى المدة امام في الحيوان لم يحد للمشتري فيه حدا بذلك علم الرضا وفي غير الحيوان العلم
 من اخصاله منها فان هلك المبيع في المثلثة لم يتبايعا او في العدة في المثلثة فالبطلان
 من البائع وقيل من المشتري فتعدها من البائع قول واحد وان حصل من اربع ثمانى مائة او
 النقط لقطه او وجد كذا ان كان رقيقا فهو لمشتري وان شرط اخيرا لا يجوز لبطل البيع
 ولا استقر العمان على المشتري حتى يقبض والبعض فيما يقبل الفل وفما تناول باليد تناول
 وفما سواهما الخلعة وسقط البيع الى المشتري بالعقد وايضا الجاز وقيل بالعقد ولا
 تصرف المشتري فيه حتى يقضى خارا البائع ولا تصرف البائع في الثمن المعين حتى يستقر خارا
 المشتري ولا يبيع السبع فيما لا يملكه للمسلم كالحمر والحمر والحمر والكلب لا يبيع بغيره او ماشيه
 او حايطة او ذبيح والسد وكل مسكر والقناعات كالحمر ولا يجوز مع خالصة كذبة وبول
 مالا وكل لحمه والدم المسفوح والمسته وبالم الحذر كانه وما ذكاه ثم من يبيع البقر
 ومن اقل ذكاته ويحون مع الاخص الدهن البخر لانه يجوز الاستصباح به عن السماء
 والثوب ينجس ويعل المشتري حالهما ولا يجوز بيع الخراشيف القنارب والخافس والحكم
 والرقاق والسلاحف والصفادع ولا يبيع الوقف الاعلى وجبه ولم يولد الاعلى جبه
 فملكها بحت حتى ورد في الرق والعبد الجاني وقيل يجوز سعة حتى يهدا اخطا او قتل جاز
 في الخطا دون العبد ومن يعل العلى ولا يبيع العراشاده الطرا الطار والجوز مع السمك
 في الماء والعبد الابن والخل في حرف الحامل واليقر في حرف الباض والبنى اضرع
 والصوف والوبر والشعر على الظاهر من ذوات ولا ذراع من ارضا وتوبى مجرول

او خليه من محل او شاء من قطع او ثوبا او عبد من ثوبين وعبد من لاسع المثل والموزون
 والمعدود جرمًا فان كان كل او وزن او عدده شيء في عايش ثم ملا حتى يوزن وحاسبه عليه
 فان اجزا بايع بالكيل او الوزن والعقد جاز فان ادعى بصا ما بالكيل او بالوزن غلط او
 كذلك فلا يرجع بالنقص ولا يرد الزيادة فان لم يكن الا على غلط او اذا ادعى البايع
 بصا ما ولا منه له وحلف فقي له وان كان قد كمل او وزن او عدده ثم ادعى حلف
 ومضى ولا يجوز له الرجوع او قدنا كالمسح من معلوم من القيس فيه بعد متعارف ولا
 ولا يجوز له المثل في السلف بالنسيه كعطاء السلطان مقدم الحاج ولا يجوز له البيع كالحياة
 والملازمة وللمأذنه ولا الى اجلس كان يترك سدنا الى كذا مديار الى كذا واجازة
 الا بعدها فان اشترى الحامل من الناس والبهائم لم يدخل الحمل في البيع الا ان شرطه
 ويجوز مع رد القرض ان يجمع في صفقة واحدة بين باع بعه وبيع بعه كالوصف
 والطلاق وام الوليد العبد وشاية ميتة وحية وحل وخير وشاة تحرير مرفق
 وضع فاسح وبطل في الاخر والمشتري الخارج بالكيل باع معلوما ومجهولا ثم بطل ففهم
 لعدم التمكن من استقاط ما اذيله واذا اخار لامضاني بملك اخذ ما يجوز بعه محصية
 فان باع ملكه بملك غيره وقع على اجازة صاحبه والمشتري بالخارج مع الحمل ان يجمع
 عند من يخلق الحكم كالمسح والاجازة اما المسح والسكاح او المسح والخلع صحا وقلم العمد على المسح
 واجه مثل الدار فقدر مهر المثل وان يجمع في صفقة واحدة بين كناية عبيدا وكساح نسو
 او خلعين بعضا وميدوع ذلك وكان العرض مقنونا على قدر قيم العبد ومهر المثل
 فان اخرج اخوة واجنة مهر صح في الاجنة ما ذهبا منه انساب من مهر المثل وان لم يباها
 فلف بعضه قبل القبة لم يطل في الاخر وان يجمع بين عقدين بما لا يوافق فيه كالجدة

في بيع المحل
 في بيع ما يصح

مختص بكتبة خانة مسجد اعظم - قم

مما ولا يجوز بيع المعلوم كان مع ما قبل الاشياء او ما قطع الفله ولا يجوز بيعه ربا والسع
 الفاسد لا يملك به العرضان ولو قبضا ورجع الباع ياخذ المبيع فان وجدته ناقضا
 فعلى البايع ارجشه وان وجد زائدا فانه متصلة بالبيع او منفصلة كالتاجر اخذ
 الكلب ان كانت الزيادة عننا للمشتري كطيران الثوب فذلك للمشتري وان كان فعلا
 كدق الثوب فلا شيء له وضمنه المشتري ان تلف ما بلغ قيمة مدين ايقض الى التلف
 ولا اثم عليه ولو كان تصرف فيه لم يفسد تصرفه وقيل بجرته ان كان له اجرة وان كان
 جارية بكن او طيها فعليه مخرقتها ما ولد حر وعلمه منه للبايع ثم سقط جوار ان
 سقط ميتا فلا شيء عليه وله ما جرى من الناس من التعاضد بغير بيع ما تصرف فيه حاز
 للراض وقيل انه لان في المحقرات للعادة وليس بها صفا ولا فاسدا وكل منهما يجوز
 فيه ما لم يملك احد العرضين فان اشترى شاة الاجلها او معلوما منها مع السع
 والاشياء ودوى انه يكون شريكا للمشتري بقدر قيمة المشتري منها ويجوز ان يبيع شرط
 الاجل بالرهن والضم والاشهاد والقيلم والعق والقرض والاستقراض والسع والسع
 ودكوب الدابة بحد معلومة وقصر الثوب وخاططة وشبه ذلك مما هو ساع في السع
 فان في والا اجر عليه وان شأ المشتري فسخ السع وان شرط ما بالكيل بطل الشرط وجمع
 السع ومع العبد المسلم من الكافر لا يصح وقيل يصح وروى الملك ولا يصح مع الدين قبل
 حلوله على من هو عليه وعلى غيره وبعد حلوله يصح على من هو عليه وعلى غيره وقيل لا يصح
 يصح مع الدين بالدين ولا مع الدين قبل قبضه ولا باس مع كسب العلم والادب ولا يجوز مع
 المحوف بسع الجلد والعلاقة ولا يخل مع كسب الكفر الا بقضائه وساع العصر بعد
 كراهة ان يصرفه عند المشتري قبل مضي ماله ولكن مع الاكاف وضعة انصاب

والفاسح بالخباياك للوزع السلام ثماني المئين خالب الحرب

باب ما في الصرف

الربا عنهما عاود حب ردة على صاحبه فان جهل بتصدق به عنه وندى في سادته
جاءه لا يقر به ثم علم ما به وليس عليه ردة ولا ربا بين الولد والدة والعبد
والرجل واهله اعني نكحته والمسلم والحرمي ما حرم منه المسلم الفدرهم بينهم ولا
والانفس وبشيت من المسلم والذمي والربا فيما كالا او يورث ما ذاع بعض الناس
فان بيعت الاثان مثلها والجنس واحد وجب للمائل وحرم النساء والفرق قبل
فان اختلف جنسهما فذلك لا يجوز انما الفاضل واذا اختلفا عاودا لثان فباع بعض
الربوي بعض كالحطه بالخطه وجعل ثامنا وجانا لثان ما يفرق قبل البقي والنساء
ملووه واذا اختلفا قبل البقي لا يبيع نانا اختلف جنسهما جانا المائل الفاضل
والنساء والفرق قبل البقي والبسوا والتم والرجل ودينه كله جنس ما عبت الرب
والعصير والديس منه كله جنس والتمان اجناس مختلفة ولحم الغنم لا اهل جنس ولحم البقر
والجوارس جنس ولحم الضأن المخرج جنس يجوز بيع الجنس منه بالجنس ثم لا يباع الجنس
بالآخر مما لا ومفاضلا نقاد والالبان كاللحان في اختلافها ثامنا لها والتم والزيد
والسمن والاقط من الاصل الواحد جنس واحد وبيع اللحم من جنس واحد لا يوزن
جان والمفاضل بين الغنم والثوب جان والثياب الثياب واللحوان بالجنس مما لا
ومفاضلا نقاد نساء ولحم النساء اختلفا كذلك لا يجوز بيع الربا والتم
والسمن الشيرج ويجوز بيع الربوي بغير الربوي مما لا ومفاضلا نقاد نساء والتم
جنسان والخطه والشعر جنسان وقيل والتم في الربا دون الزكوة والاعتار

العضير الربوي من المماثلين ووداه الاخر او حرم صنعه احدها دون الآخر او لو
احدهما ملحورا او حلتا وهو الفضة اشباع الا بالذهب وجوه الذهب لا
بالفضة ويجوز بيع ما عجز آخر عنها وهو الفضة والتم منه ما يبيع بالذهب
مع والذهب والفضة المعشوران اشباع احدهما بجنسه ويجوز بيع جنسه الا اذا
عمل المقدار والمخلوط بالذهب والفضة او امكن التخليص ولم يعلم مقدار ما فيه ذهب
وفضة لم يبيع بذهب وفضة ولا بالمخلوط واستعمل الذهب لا يبيع وان عمل المقدار
فان لم يكن التخليص وعمل المقدار مع باعدها وكليهما مثله من المخلوط مان من
المقدار فاحدهما غالب مع بغير اقله فان اشبه وكليهما رضم جنس آخر معه احوط
فان كان كلا البدين كذلك بل مع احدهما بالآخر والسيك الحلي بالذهب
وشبهه ويوم معلوم المقدار يجوز بيعه بالثمن منه الا مثله ولا اقل منه فان
استوهب المشتري ما اراد حاز ويجوز بيعه بغير جنسه وبيع نسيه اذ اتم مثله
فان اشترى بذهب معن نسيه با وظهر بعض احدهما عيب من جنسه فلا يصح
الصحيح فسخ البيع في البطلان والابدال وان باعه ثم في الذنبة رقباضا قبل الفرق
فظهر بعضه عيب في المجلس اذ لم يقط وان باع الذهب بالفضة وبالعنصرين
وتفاضلا وظهر عيب في المجلس من جنسه في كله او اجمعه او في احدهما فلهما من
الفسخ والبيان وان ظهر عيب لآخر جنسه في بعضه بغير الصفقة وفي كل
البيع وسعق الايمان المعين كالحرمي وان باع في الذنبة وتفاضلا قبل
الفرق فظهر عيب في المجلس وله الابدال فان ظهر عيب الفرق في بعضه او كله من
جنسه فان شأه فسخ او طلب البطلان وان ظهر عيب من غير جنسه باعته

الصفقة وان ظهر في الكل انفع السع وان اعد احد الجنسين بماله عليه من دين جاز
 واذا اعطى المدين المدين من غير جنس ماله عليه ولم يسأع فاعلم ان السع حبيب يمتد
 نعم الاعطاء والجواز اتفاق الذهب والفضة المقتضين من المعروفين والاعطاء حاله
 ولا يابس مع درهم درهم شرط صياغه خاتم ويجوز مع الاستريب الفقه وان اذنيه فقه
 يسيرة ودوى في تواب الصاعه ان المني استولاه من صاحبه فعمل فان كان يابسه
 اخبر مع طعام وشبهه وتصرف به ماله او على محتاج من اهله وغيره ولم
 صفه الصرف لانه لا يكاد يسلم من الربا وصنعها الصياغة ويجوز مع درهم وادنى
 ماله في درهم او الف دينار مع درهم وخروقه مثل ذلك ومد من درهم درهم يابسه
 او الف دينار ودوى فمعه درهم لغيره يقال له مستحقها هو اياه ان يسير معلوم
 بعضه جواز ذلك ان الدرهم عامر عنده باب سبع الغرر
 وما يدخر فيه الخمار والاصكار واللقى ومائل سلق بالسع الغرر ما انطوى امره واذا
 اراد مع الخمر في خوف الحامل واللبس في البيع والصوفه الشعر والوبيل على الفقه او في
 اللانق والسعد في الماء سعت مع متاع حاصل او ان تحلب من اللبن شيء وساع مع
 الفروع في الحال ادمه من الزمان ويجوز اعطاء الغنم الضرس مد من الزمان مد
 فضة ولبس باللبن والتمس وخرجت وان صاد من الاجه سله او من العصب
 وساع مما فيه من السمك والى المرم المدعوه ثم السنه الحاضر فان لم تحصل هذه
 الاشياء مما تم في ذلك المتاع ومن الغرر الحاقله وهي مع الزرع المستديم في
 على الارض والمزانية وهي مع الترم على مد ووسر الفحل بالتمر على الارض الا في الاما
 مانه يجوز شرب الماء من غير الخمر والساقف في الفرق ومن الغل في

الغرر وكان ولا يبر في غير الخمر بل السع باطل لانه يؤمن الربا واذا لم يبر
 غامضا بصفه فان لم يكن كذلك فله ثوب على الصفه من غرر والشرط في الداء انها
 تمليا وتحاب كل يوم كفا وسع المني في الخمر غرر ورضه العاقل وان يشك
 والتلف فيما لا يبر من مد ولا وصفه غرر ويجوز ان يند للظروف ما يؤمن
 وسعر اخرى على عار التجار وشراجزه اهل الدية وقبولها شيء معلوم ما يبيع
 كل يؤمن انعدام شيء معلوم قبل كليه واستنا بعض غرر من بطل السع واستنا
 المعنى او المشاع جاز ما لم يكن اعتبار من غرر فساد كالحل والعدل او
 لم ينع قبل الاحتار فان لم يكن الا ما فساد جاز على الصي وعلى البراء فان
 على الصي فظوم معصا لا ينع له فالسوا الفاسد يرجع عمل الفس وان كان بعض
 لذلك بعضا صفقه وان كان له فقه وتصرف فيه فله الارش من ماله
 ومعيبا غرر لسوء بان بان من غرر تصرف فله الرد فان ظهر في البعض رد
 او امسكه بالارش والاعم في البصر في ذلك سوا واذا باع ثوبا باع على حقه
 لم يزع منه على ان يعمل الماني مثله لم يزع ولا يبيع بعلتها العتود اجمع والطلاق
 والظهار ويجوز مع الخطه في سبيلها والباقي في قسم الهان والجوز والوزن ذلك
 ولا يدخل حمار المجلس في العتود الملازمه سوي السع واما العتود الجاني كالوديع
 والعاريه فليكل منها السع في المجلس وحده ويدخل حمار الشرط في العتود الا
 والطاق والوقف بجواز الشرط في التمه وليس فيها حمار انما لاها السع
 ولا يدخل الخانات في الطلاق والعاذه الطمان ولا ينع بعلتها العتود اجمع
 والعاقه الطمان عندنا على المستقبل ودم الخمر وموان يدعى الى لغير غيره

ولا خيار للمشتري فيه ما لم يصر على اليوم وذلك لأن من اشترى للبائع في مجلس الجمار من سلعة
 فالسلعة لا يوجد فيها فيه على المشتري ما لم يصر عليه وملتقى السلع لشراؤها خارج البلد الذي البيع
 فراجع من فعل فحاجب السلعة بالحداد احاط بان له يقين على الفور فان زاد عليها اذ كان
 راجعا الى بلد فاشترى لا بأس بالحداد ومن بين الاوقات الخطية والسعر الذي يربح
 والتميز بالمخمس عند الحاجة اليها وحده في الغلاء لم يمان في السعر العوضي بالحداد
 بعد ذلك منقول اذا لم يكن سواء وجب للجار ونحوه في البيع دون السعر الا اذا
 انقطع ما وجبه لتوثيق وقوت عماله لم يقرض فذا خالفه من السوق بزيادة او نقص
 فذلك والجور ان سعى حاضرا لزيادة اذا اشترى صبرة طعام على انها قد انقضا
 فرائد ان نقص ما لا يكون الا غلطا او للمشتري حقه في رد الزيادة وفي القصة ان
 شأنا فتح البيع وان شأنا اجاره عصية من المي وكذلك كل ما ساء في اخر اوقه وان
 اصل على انها كنا جريسا او ثوبا على انه كذا فداغا فان زادها البائع في البيع
 وان كان ما قصاخر المشتري في الفسخ والاحد جمع المي وكذا كاي لا ساء في اجراءه فان
 له على غير حق من قبل لم يلزمه بقبوله بل جلواه ولا بعد جلواه في غير موضع شرط السلم
 فان آناه به بعد جلواه في موضع شرط السلم من حيث لزوم السلم فان لم يفعل وهلك
 من ماله وان آناه بغير حقه لم يلزمه بقبوله وان آناه به ناقص المصنف لم يلزمه بقبوله
 فان قبله منه بغير حقه فان قضاه زاد المصنف لزوم بقبوله وان كان ذلك العذر
 هبة ملك بالنقص وان كان ناقص العذر لزوم بقبوله وان كان ذلك العذر بالزيادة
 مطالبها لباقي والا فانه فتح في حق المعامدين وعرضا قبل القبض بعد في كل السع
 شرط لباية او تعا بعضه وما الماسع الى من عداية ولا ضمان الحق بالسلع

وهذا المي ما زاد فيها ما لم يقصه من المي من ابر لا الحق وهو يقين ان آناه مثل الاول
 الحق به واستصناع شيء كالحق بفعله الصانع غير لازم للمستفيع وله رد والجور
 مع الطعام قبل قبضه كان سعا او قرضا فان باع ورض الطعام من مسترضه مثله
 كان قبضا لزومه وان كان من غرضه ويقع في المجلس فتح وان لم يقبض وجوز مع
 غير الطعام قبل القبض ويجوز ان سعى بشرط البائع لنفسه الفسخ متى جاء المي الى
 مدة سماه منها كانت باذنا قبضة المشتري وتلف من ماله بل ان غلثا فله ان
 جاء بالتم في المدة فله الفسخ وان جاء بعدها فلا فسخ له وارضى ان يكون له حكم
 الا ان اذا خرج عن المصر ولا يجوز ان يشتري من الطائر ما علمه ظمنا عنه وكره
 ان يشتري منه ما لا يعلم حاله ولا سعره وكذلك معاملة من كتب الحرم كالاسه
 والعشار ونحوه منه ما علمه بعينه حراما ولو كتب الصنان مع البر والعبيد والحشب
 لمن علم منه والخل كالحمر والشد والوش بالملامح صحح وكره استعمال الصور وشرا
 ما علمه بالبيع في الفرس ويجوز مع اباريم وعظام الفيل والصوت والشعر والود
 والعظم والقرن والظلف الخاخر من الميتة طاهر حوز سعة وان يؤخذ من الفرس
 راسه ودين عليه ليل من شئ خمر او خمر واذا ما علمه الذمي واسلم قبل قبض المي
 فله المطالبة به وان اسلم في يده شئ من ذلك لم يحل له الترفق منه نفسه ولا
 بوكيله فان اسلم وعلمه دين في يده فمرباعها آناه وملك له غير سلم وقضى دينه
 اجرا عنه ويجوز شراء الغلة والتمر والاعنام من سلطان جورا اخذها على جهة المزاج
 والركاء والمعاملة وان اخذ فوق الواجب لا بأس بان يقبل الجان من سلطان
 الجور فان لك في بيت المال نصيبا ولدي في غضب مالا فاشترى به جارية

اما حقه الزوج له وعليه ضمان المالك الذي في امره شري من سرقه او قطع طريقه
 في ثمن اصله حر لم يلاجل استعماله مشرا الا على سعة جاز ولا افضل ان يكل بصيرا
 ومن المبيع بالاطلاق حال وشرط الخلو موكدا وشرط الاجل الى اجل معلوم للمع والبد
 الحال لا تاجل تاجل صاحبه وان بنا على سعة وشرطا في العقد باجل الدرس او المهر
 او الدفن الحان كفته الملقط على الحاقه ومن المبيع لزوم فان شرطت فرضا الى اجل
 لزومه الفرض مؤجلا ولا يقع مع النكاح وان بيع على محض ماله وهو حاضر او صرح عليه
 فكله بلزومه ذلك فلا يكون سكوته مجزا ويجوز مع الاب لا يجد على طبعها ما حكم به
 الحاكم من غير طلب عتبه انه مع لصليح الطفل وشري كل واحد منهما منفيا بالاصغر من
 نفسه وشري له كذلك ولا يمان خلافا لغيرهما من وكيل وحام ومن غصب بال
 فاعه وقبض منه فاجاره صاحبه صح ورجع على الغاصب بما قبض من الثمن ويجوز ان
 تشري متاعا بقتل ونسيان سعة من ناعه بدون الثمن ويجوز ان يملكه دون ان يشري
 ما سار دنا لمن صاحبه الدرس الف دينار شرط باجر الدرس والشرط الى اجل معلوم
 الوفا بذلك ونهى عليه السلام عن بيع ما ليس عنده وعن بيعه في بيع وهو ما ذكرناه
 مع متاع باجلين بشرط ما شرط ان يبيع سعة اخرى بكنى بخاير

باب اشباع الحيوان

يجوز مع الرقيق وشراؤه والمدير بالمكاتب المشرط عليه اذا عجز عن الاداء ودعى الله
 ان مع المدير قبل فتح يدسه ومات ناعه صار حرا دام الولد في رقبته مع تاولها
 وتعد موته مطلقا ويصح مع ما يملكه المسلم من الانعام والصور والطيور والاعلى
 والخيل والحمر والبغال ودود القرو وجوارح الطير والسباع وكلها لصداها الحايطة

والمأشيه فالنوع وروى ان من الخطيئة في بيعه يكتف بصداه سعة او بصدا
 عن ثمن كلب الصيد فقال لا بأس منه والاخر لا يخل منه والخيار فيما بين الخوان
 عليه ان يملك المشتري فان لم يشرط فان مات الحيوان فيها فمروا بالبيع ما لم يكن المشتري
 تعرف فيه فملك من ماله واستبرا الاية واجب على البائع والمشتري ما سار في البيع
 فمن ابتاع له ما يوجبه فان مات بعد افراده فخصه فاداه رها حايضا
 انظر طهرها وكفاه وان كانت لا تحض شيئا يحق فخصه وان كان يملكه
 الاستبراء على ما عها وان كانت امرأة او رجل فله اجزائه استبراءها او كاتبت بكرة
 او صغرة او كسر لا تحض شيئا او اشترىها ثم اعقها فلا استبراء عليها ولا افضل
 ترك القول على جز البائع به واذا بيع المولود لم يدخل في البيع ما في يده من مال
 الا بالشرط وان علمه البائع لم يذله استبراء بركة وان ادخله في البيع وما عه
 جنس بامعة صح ودخل وان ناعه بغيره فملك بالكرامة ويصح ابتاع الحيوان بغير
 منه مشاء ولا يقبل دعوى الوفا بالكرامة في اسوق الاية ويجوز شرا مبني العاقل
 اذا سبوا ابتاع البسي ومسوخ لما وطوها ومن امر غرم بشرا حيوانا وغرم منها
 ففعل ثم هلك الحيوان كان منها والمناظر في امر التتم مع العبد ببلعه من ماله
 لمصلحة ويجوز شرا المالك بين الناس اذا اقر والهم بالعتوقه وبشري روجه
 الحر في بعلده منه ولكن ان يري المولود منه في الميراث فردى انه لا يسلح ويصح ان
 تغراسه وتصدق عنه ما يبعه من اعم ونطعمه شيئا من الحلاوة والمالكان الماذون
 لها في الحمار اذا اشري كل منها الاخر من مولاة فالحكم للباقي منها ما زاد تقاوت
 ناليع ما طر وروى القرعة منها ويجوز لمريد شرا الجارية النظر الى وجهها وما سنها

ومشها ما لم يطر إلى الأسفى النظر إليه ويجوز مع الامة الزايله وولدها من الزنا الخ
 بالتمس بالصدق والنفقة منه وتركه افضل ولو وطأ امه من زنا بعد او ملك
 فان فعل فليقرل عنها ولتطد ان الاسلام حرمت في الحكم وليقطد ان ارمه عزدي كرك
 ولباع الحيوان اذا هلك في اللأته احلاف المشرى ان ادعى عليه بصر فانه فان حلف
 فالبالك من البائع وان نكل فالبالك منه ومن اشترى جارية مسروقة من ارض العرب
 على صاحبها ان يسير جمع ثمنها من ياعها فان مات فمن تركه فان اشترى جارية مات
 بولده ثم ثبت انها عصب ردت على صاحبها وغرم المشرى له ثمنه الولد ورجوع به على
 ماله ومن اعطى ماله غير مالا لمعق عنه رقبه فبيع فاشترى المملوك بابه و
 واعطاء بقة الممل ليج عن صاحبه الماله ثم اخلف عن المملوك ورثه الامر ومولى الاب
 النواشير له منه فالحكم ان يرد المعق على بولاه كما كان ثم اقام الله انما اشترى
 ماله سلم الله فان كان المعق حج بالباقي فلا يرد وان اشترى عدس صنفه فمات
 احدهما في اللبس فمال باعه وله رد الباقي ولو اشترى دارا وعدا اصدقه فمات
 العبد في اللبس فملك وليس له رد الدار ولا نفق من الاخير والاحقر وله الخ
 والام وولدها الا يطب نفسها او يسلع الولد يسعا او ثامنا فجار حيدوي انه
 السع مردون ذلك حرمة الفاس كرهه باب بيع الثمار
 اذا طهر ثمره وباع اصلها وموان بصر بثمر الثمر او حرم وسعد حرم الكرم وفي
 الفأله ان يعقد بعد سقوط الورد عنه جان سعيها فان لم يدر لاجها وضم اليها ما
 او ما عا ستم فضا عدا او شرط الطع فذلك ان اطلقا السع او شرط البقا
 مردون ذلك فالسع فاسد ومسلوع على كراهية فاذا قلنا فساد وبضه المشرى

من مفرق عليه فاما ان علمه قبل وضه في الصبح والعايد ولذا صلح بعض المهر
 في السنان او البساتين مالا كعبان مع الكل ويجوز مع الخضراوات حلا بعد حلق
 اذا صلح ويجوز سعيها حلق وان لم صلح وتركه احوط فان اخلط قبل اذنه كادث
 فميز فلا لبره ان لم يهر ولم ترك البائع حقه فبيع السع كعقد البصر وكذا لو
 اشترى حنطة فاشالت عليها حنطة قبل القصر فان قبضها ثم اودعها البائع فاحلف
 ماله ارجاءه المشرى فادعه البائع فاحلف ماله ماله فان قال البائع مع سعيه
 فمادعه ولو كان مثله ثمننا فقبضه البائع وسلمه الى المشرى ودفعه ثم اخلط
 ماله المشرى فالتقول قول المشرى مع سعيه فمادعه فان لم يكن في الاصل ثم ارجع
 سعيه المعلوم عاما ولا اكثر منه واذا اشترى الاصول عليها ثم فان كان مدين
 للبائع الا ان شرطها المبتاع وان لم يكن مدين فالمشرى لا ان شرطها البائع وهي
 غير الفحل للبائع بكل حاله لان شرطها المبتاع ولو اصدق امرأه او خالها على اصول
 فحل او شي عليها ثم لم يدخل في الصداق وعوض الخلع فخرجت الا بالشرط وكذا رجع
 وورق الترس والاس والحناء وغيرها جزير ومخرطة وخرطيس ويجوز مع انواع
 فصل او على المشرى قطعه فان اخرج حق سبيل موله وعليه اجره من البير
 ولذا لو اشترى بخلا بقطعه اجذا عا فان برع مالك الارض بالسقي فلا اجر له
 ويجوز مع الثمر المساعه على اصولها ربح قبل القصر ويجوز ان يسقي من الثمر حصه
 مشاعه وبخلا وشي امعنا وارطالا معلوم العذر والجنس ان اصدقه
 للبائع وان اصب بعضها فالحباب لا في المعق ما اذا اجاز على سنان به حل
 او فاكهه جان ان ياكل منه ما يملكه من غرافاد مالم ينفه صاحبه واخره

فان كان من شرطه مقال احداهما صاحبه قبلنا الماسكنا او قبل من ذلك فلا يابى
به ردوى حوازم ثم الفلستين وان لم يطع وسفها مع ضم سلعة اليها ويكون الردى
السلعيان لم يطع ردوى انه يجوز ان اخذ من له على صاحب خيل ثم مره فخله يهره

باب عيوب المبيع واحكامها

العتب ما يفر من العيب عند الجار فان بلغ مبيعاً او عرف المبتاع عيبه حين المسع او رى
اليه ما يفر من عيوب جملته او تفصيلاً او عثر على العيب بعد المسع فوضيه او لم يرد على
الغور مع الملكة فلا رد له ووجب الارش في هاتين المسكتين قل سقط وان ادعى الباع
الى المشتري فانكوى فالتسه على الباع فان عذرته فمن على المبتاع وكذا ان ادعى عليه
على السع مع العيب به ادا سقط حقه من الرد فان لم يكن الباع حصول العيب فان كان
العتب ما فعله بعتبه او حذوته عند المشتري فلا لس وان ملكا مبيعاً فعلى الباع
انه باعه خالفاً منه الا ان يكون للمبتاع منه فاذا استقدم العيب جبر المسع من الرد
والامساك باخذ الارش من ماله صحفاً ومعتاً مسياً الى اصل الميز المشاء فاعلم
الربا وقصر او صيغه او لبسه ادركب الدابة ادا غلها او اعوى الرقن امر كاتبه
قله او قبل الحارة او وطبها او نظرونها الى ما يحرم عليه قبل الشراء وشبه ذلك لم يكن له
الرد وحتم الارش فان بلغ المبيع في يده لم يبق له نوى الارش فان كان العيب جلياً
وكان وطبها وبات لم يرد الباع وجب الرد فان لم يكن ام ولد ومسا المشتري الرد فعل
وددعه نصف عشر قيمتها فها ورد الرقن بالحادث من الخيل والجور والبصر والوزن
للمراء الى سنة من حين العيب بالمصرف فيه المشتري او حدث عذبه عساخ او حدث
هذه بعد السنة ولم يرد الجار غير الخامل اذا لم يخص سنة اشهر وشهراً خيف

ما لم يحصل مانع من الرد والعيب الحادث عند المشتري مانع من الرد ما لعتب العيب عند
المبتاع فله الارش فان قبله الباع فلا رد له على قول وان ظهر العيب في بعض المسع
فله رد الكل او اسأله مع الارش فقط والمشتري يفر من شرطه او امه او سلعة
فظهر فيها عيب الرد او الماسك بالارش لا يفر من كل ما نادى على خلقه المعان او قصر
فيها فهو عيب العثر والرد والوفا بالسرقة ولا ياق بول السر في الفرائض الفشت
عوب ومن اشترى عداً مطلقاً مخرج كافر او مسلماً فلا خيار له فان شرط الا لا لم
فبان كافر اقله الخيار وكذلك العكس بان اشترى امة مطلقاً فبان بغير ان لا خيار
فان شرط البكر فبان ثيباً فله الخيار اما اذا ارش بان شرط الثوبه فبان بغيراً
او شرط صغيراً فبان كبراً فله الخيار فان بلغ عصباً او سلكه فوجد في يد المشتري
خبراً فادعى انه كان كذلك عند باعه حلف الباع وبرى الا ان يكون للمشتري سنة
وما حدث من عيب قبل القبض في الثلاث في الحيوان جازا الرد به وفي الارش فوان
ما لقره وهي جمع اللبن في صرور الانعام بومن فضاء الغرور المشتري عيب المشتري
بعد جلبها بدوها وصاعاً من تمر او برودى الجلبى عن اى عدله وعن رجل اشترى
فأسكها ليه ام ثم ردها مالان كان ملك اللامه ام ثوب ليه ردها ليه
امداد من طعام فان لم يكن لها لبن فليس عليه شي فذا ثبت ليهما الحود مري فلا خيار
وقل له للامه الخيار في المصراة ليه ام كغيرها والمشتري رد السلعة ما لعتب
الباع وغيبته قبل القبض وبعد ما اذا باع غيره انا من ذهب بدنه حوساً
عمره سالاً فظهر فيه عيب وحدث عند المشتري عيب فلا رد له ولا ارش لانه
نقص وزن المي مصرراً وحكم العيب اسقط ففتح السع ورد على الباع مع ارش الحادث

كانت الحلاش في المأخوذ على جهه السوم وقال بعض اصحابنا لا يفسخ البيع ورجع بالامر
الباع لان الارش مفصل عن البيع ولكن دفعه بجرم مع السلعة التي ظهر عليها فانه
مراجه بالامر المعقود عليه فان تلف الاثام في العقد وردت فتمت واسترجع الثمن ولو
تلف الفسخ ومن اشترى ذباً او زباداً او وجدياً فدرهياً وكان يعلم انه يكون فيه فلا
خيار له وان كان لم يعلم فله الرد ومن كان سلعة عبداً وجب عليه المسمى واشترى
اشترى عبداً فان انه مرتد او سارق او جاني جنانه عداً وخطاً فله رد وان
رهنه فله رد او مستأجراً فذلك واذا اشترى عبداً بامعة من مال فان عيبه
وماله وان حدث عنده عيب جع بالارش تقوم عبداً صح معاً لذا بيعت
لنا وكذلك لو باع فحلاً لم يورثه واذا ردا العبد بالنفس لم يورثه رده لانه ثا
ملكه وان كان باع فحله او امه فحلت في يده ثم بان فيها عيبه ان اشترى بها
فحلت ثم تلفت فانما المسمى والهلاك من الباع ويرى المسمى من الثمن فان كان اقبضه اسره
باب بيع المراهه وما يدخل في البيع
ماجره الكمال والوزان والماقد والمادى واخلاف المساعين السع اربعة سارة
ومراجه ومواضعه وتولية وصحة بيع المراهه والمواضعه مذكور في المال وتداول
والوصفه فان جهل احدهما بطل البيع بقول اشترته او تقوم على امره على
او اس الى فيه كنا ويعكس كنا وكنا وكنا ان يقول بوعلى بكنا وارجع عليك كمال
دنيار كنا لان المراهه لا يرخ المارح السلعة فان احدث فيه صفة فزادت فيه
او باجره ماله علمت فيه عللاً اجرة لنا او اخرجت عليه اجرة بكنا فان اختلف
الصرف ذكره فان بان معيها فاخذ ارشاه مال تقوم على بكنا او اس الى امره
على

على ولم يجره ان خبر بالامر المعقود عليه وان اشراه نفسه وجب عليه فان
من اشترى من الاجل مثله فان لم يكن ليلاً فالباع ان يستوفى من حقه الى الاجل
وان اشترى بدين سلع صنفه لم يكن له مع الواحد من ارجحه فان كان يوم كل
ما يفتحه اجراه يوم كذا فان اجبره من ان يثب بانه يذونه بالنفس او اذ ان
المشترى فسخ البيع والافضاء ما عقد عليه وان قال الباع غلطت فان اردت مما
ذكرت لم يقبل قوله ولا يثبت فان اشترى عبداً فوجد لقطه او حاربه فحلت عنه
وورث او شجر فان ثمره اجبره من المال ولم يفسد منه الزيادة ليجدها في ملكه
وان اشترىها حاملاً وضع منه واجراه يوم كذا فان اشراه مائة ثم باع
ثم اشراه نصف دينار لم يخل الاجارة بالامر الاول وان قال الباع لاني لم يفتحه
برضعه درهم من كل عشرة فانما يتعوى وان قال بوضعه درهم من كل امة عشر
تسعون وعشر اجراه من امة عشر جزاً من درهم وكذلك لو قال بوضعه العشر درهما
والثوبه بقل ما ملكه بانه بعد بالامر الاول ويجوز كذا في الثمن فيها ولا يخفى كونه مع
المساوغة ويدخل في بيع البستان ودرهه مائة من ثمر وشجر وفي بيع الدار وبنائها
اذا بيعت ودرهه تحقوقها او بما اعلق عليه بابها ولا يدخل في بيع الدار وبنائها
الغرف الا ان يدركها وتدخل الابواب وكل خشب يدخل في البناء وثمره السلم
ويدخل الفساح والعلق وما دان مبيهاً من حائط وسقف ودرجه معقود بها
حده مبني وان كان فيها باب مغلوق لم يدخل وبها ما والاجر واللين يدخل
في الاجر المفقون الخارج يستعمل لا يفسد وان اشترى عبداً فمطعمه قبل قبضه
فله الحماة من النسخ والرضا بالامر وان شرد فحلاً ولم يورثه فملك الثمن قبيل

القرض فان شافخ وان شافخ اعفاء محصو من التمس التمس حق القبا للبايع او المشرى
 حتى يطلع اوله وان الجدا فعان باع ارضها فيها يندم دفا في السع فان شافها معا بطا
 لبعاله وان اشترى ارضا فيها نفع لا يبقى كالحظه والشعر لم يدخل في السع ولزم سقيته
 الى اول وقت يطلع المصاد وان كان عرقه بعدها نفعه نفع الارض فعلى البايع
 وطلم الحفر ولو باع دارا له فيها حيا لا يخرج الا بيقض اباي كان عليه ارضها وان جرد
 مع القرية مزارعها واجرة الكفار والهادي والحنان على البايع واجرة السماء وانما المشرى
 وعائنه على المشرى من كل غرة في السع والشرا لم يكن عليه ضمان وانما اللك على
 ولا يدخل المال المادون له في شرايه في ملكه ولا يصح منه ابراء المشرى من الميراث
 المجلس فاذا نقر له على السع يعلم لم يخالفه فان اختلف فقال له انت في السع
 فقال المالك بل يدس ارب او عشرين درهما فالتقه على الولي والتمس على المالك
 وكذلك ان ائتم الاذن فان باعه بدونه فقرر له وقف على اجارته او غير اخر فله
 فان لم يجز ردّه فان تعدد ضمن القمه فان اختلفا في القمه واقاما مشتر اقوع
 وان كان لاصدهما سته حكم له وان لم يكن سته فالقول قول صاحبه المالك مع سته فان
 قال له بيعه بقنا بكنا فباعه نسابة او بالكر منه ارقال بيعه نسابة فله ان يقر
 بقنا به او بالكر منه وقف على اجارته فان قال بيعه بعدا او نسابة فله ان يقر
 بزيادة فالسع الاثم واذا اختلف للمبايعان في مقدار التمس ارجسته فالقول قول البايع
 مع سته اذا لم يكن سته وكان الشئ ما باعه فان كان بالغا فالقول قول المشرى
 مع سته فان مات المبايعان قام ورثتهما معا فان قال البايع بعقل بقنا
 الى شهر فقال المشرى بل نساة او الى شهرين وسبته فالقول قول البايع مع سته

فان قال البايع بعث شرط ان يضر لي الحر فلان او على شرط خيار الى شهر او
 لنا ولا سته فالقول قول المشرى مع سته فان قال المشرى شرطت لي الخيار الى
 فقال البايع لم اسرط او شرطت نصفه ولا سته حلف البايع فان ذكر احداهما السع
 كان شر حلال وقال الآخر بل بحر او حرير فالقول قول من يدعي الحق مع سته
 وكذا ان ادعى احداهما التصرف عن مخ وقال الآخر غير راض حلف من يدعي الارام
 فان مال البايع بعثك العبد بالف وقال المشرى بل الجارية فكل منهما مع منكر
 فاقاما اقام السته حكم له فان اقاما معا ستن حكم بهما لعدم الساق وان نسب
 الدعوى الى مقتضاها وتعارضتا واقوع منها ما زعم كن سته حلف كل واحد منهما
 لعدم صاحبه ومنع السع فادعى كل واحد من المبايعين العلم بتعدد خذ
 واقاما ستن تعارضتا واقوع منها واذا سابعا عينا بعين اعيان في الزمة وقال
 قل منهما لا سلم حتى استلبا نايتهما بدنا سلم اجرا الاخر وقتل جبر البايع اولا واذا
 كان انسان في يداهما سلعه فادعى كل واحد منهما انه شراها من الاخر فالبينة
 منه الخارج واذا شرط في اسع الاسع المسع ولا يها ولا يهبة ولا نفعه والآن
 عليه لقا الشرط وصح السع واذا مال بيع عدك فلا لعلان بلذا وعلى لنا مال
 بقل مكننا على ان ملانا ضامن بكنا فان ضرر ولا ملل بايع الخيار في فتح البيع

باب بيع الاعيان

الغانية والنسيه والمضون في الذمة لكونه مع العن القاسه اذا ذكر جنسها
 وصفها ونشر الحان اذا رآها لانها وصف له ولا يجاب له ان يماثل
 فانم يذكرها بطل السع وان لم يراها بل وصفها لهما بالخيار لهما ان لم يوافق

انصفه ان يادها المشتري فقط فالجواب المباح كذا ان ادعى المشتري البيع عمارا
ولما لم ينفق فقط وحاشا لرويه على التورود من غير في مع بالاسفان الناس كمنه الجاهل
التورود مع العن الماشهد ويكفي فيها النظر الى وجه الدابة وكفلها وجه الراس
الدار فان كانت ذات ثوب شاهد فاعلمها ولو كان المبيع اقطاعا فطر الى الكرهان
في ذلك حاشا لرويه ويجوز بيع النسبه ويوسع العن الخاص ثم في الزمه الى اجل معلوم
كان مجهولا بطل البيع كذا في السلفه وانفقون شرا وفي ذكر الجنس والصفه
كله ووزنه وذكر موضع السلم ان كان لمقله اجرة وشاهد الى اوصافه وسان
قدرة ونقصه قبل التزيف فان كانه الا لم يذكرها اجلا وكان من شرطه ان يكون مجهولا
في الحال مجهودا عا ما وان كان مجهولا ان ذكرها اجلا معلوما وان يكون عند الاجل عام
الوجود ان اختلف المبيع بالوقت او بالبلد او بالساح او بالعاقه او بالحداده التي
ذى الشئ والطول والعرض او بالنداء او بالشيا والمعلومه والذكوره انى والمكروه الصغير
والجنس والناعم في قبيله ذكرا ذلك كله ولا يجوز ان يفسد الى اصل فذلك
امر به بعضنا او الطعام من اندع فريده كذا ما اشر من قبله كذا ما اشر من قبله
السلف في التورود والعارات ولا في الجزاء الممضوق الما ويجوز في الما نفسه بالوقت
الكل ولا ان يكون المبيع مملوكا او موزنا مملوكا او صبي غير مملوك ولا مملوكا
ولا في الاشيا المختلفه والامته المتخذ من جنس فصاعدا واذا اختلف الاجل فيو انا حتى
تعدد البيع بنهايت وقته كالزوطه فلما انسخ واحد من ماله والاطار الى قابل ويجوز
ان يسع على المسلم الله تعدد حلول السلم في جنس ذك الذي هو الما ولا يجوز مفاضلة
معه بجنس اخر فان كانت معه على الممضوق الما من النسبه اخذ به ما شاء ويجوز

ركل المسلم الله المسلم في شرا المسلم منه ماله وقضه عن حقه على لوجه وجوز
السلفه صنفه في اجناس معتقه ومختلفه بشروط السلفه ولا يجوز ان يفسد في
الشريح والتمس في التورود والعكس يجوز ان يفسد في التورود بالعكس ويؤدى
جواز السلفه في الجلود ان شاهد الغنم ولا عر عليه ويجوز ان يفسد في الجوان الشرية
المعتقه انه والابن بالتمس على ذلك ما العكس في الصوف والشعر والوبر والظفر
والامان العرض والعكس وان اختلفا في قدر الممضوق ولائته فالقول قول المشتري معه
لان اسفله ليست عامه فان اختلفا في مقدار الاجل واختلفا في ابداه ولائته فانوز
قول من اكرهه مع نفسه ما سعر الما والشرب
وعزم الممضوق وعزمه يجوز مع الشرب المملوك وحصة منه متاعه ولمن يسع
به انا ما معلومه ومملوكا ما في انية او يبر او يصنع من المباح ويجوز مع الما في
جوع وسيع ويحرم معه في غير باعية وليس لاحد المنع من الما المباح كالغرات
ودبيله فان كان المباح جريا الى مزارع الناس سقى منه الا على المزارع الى التلرك
ويحلى في بيع ثم ارسله الى سفل ولا يجوز لاحد المنع منه ما استحدث من عليه
الا بعد افاضل عن حاجته الذي جرى الما الى مزارعهم واذا لم يجر الى المزارع لم يجر
سعه فان اخذ منه في غير مملوكه حاز له سعه الفاضلة على كراهه ويجوز
سعر الممضوق والكل اذا كان في ملكه فاما على العام فليس الا بعه ورسوله والله اعلم
بمخ ليعم الصدقة والجزية والخصوال فضل المجاهد من باع خلا او شجر ارضه
واسقى منها ماء فعنه او شجره فان له المذخر والمخرج اليها ومضى جوازا
ما غصنها من الارض فاذا هلك فلا حق له ومن سبق الى ارض فاحاصها

لك عامرها وغارها وطريقها وشربها ومطرح ترابها ومطرحها ومطرحها
الى من المعطى اربعين ذراعاً وما من من النافع الى من النافع ستون ذراعاً وما من المعطى الى
المعطى من النافع في ضلها الارض وفي الارض الفخيل وقضى رسول الله صلى الله عليه
في جبل احقرقاه واني عليها سنة ثم حفرها الى اجنبها قناه ان تقاس المالحوا الى البر
هذه والله هذه فان اخذت الآخرة ما الاولى عودت الآخرة فان كانت الاولى اخذت
فلا شيء على صاحبها الا ان كان له ان كان له ان كان له ان كان له ان كان له ان كان له
سوق المالحا في غير النهر لم يكن له ذلك وشهد القناه عن القناه المقدم عليها بقدر الاخر
اصحابها بالآخرى اذا اشأوا في الطريق فليكن سبعة اذرع وثلثي خمس اذرع والآخر
اخذت من الطريق الواسع وان لم يخرجه ما يـ الشفعة
الشفعة تحسبها اسقل بالسبع بشرط لونه مشتركاً بين اشق لا اكثر على الاطراف اعيانها
ومنهم من قال انها على عدد الدوس وان اسقل بالسبع خاصة وسبع بالانان او بما
سواءى اجزاء كالدهن بالطعام ولو سق بتيغ او جوهر او بولم يكن فيه شفعة عند
بعض اصحابنا عند الاخرين على الشفعة سنة وان يكون المبيع مشتركاً في دابة او طير
او شربة الخاص او اذا سق على ما من باع الملك دون الشرب والطريق لم يكن لجان
شفعة وان يكون المبيع مما يقسم كالفضة والعقار المكي فسمته ولا شفعة فيما لا يـ
كالعضائد والمهمات الضيقة ولا شفعة في نهر ولا سفينة ولا دابة ولا فماتين
كالطعام وشبهه ولا في ايواف ولا ابقية والجوهر والبر والذبح والفحل والشجر والبناء اذا
مفرد عن الارض فان بيع الفحل والشجر والبناء معها فبي الكل الشفعة ودوى الشفعة
في الحيوان اذا كان من اشق وقيل يجب في كل شريك وان يكون من الشفعة والمشي

واحد اذا اشفع مثلاً والمشي دابة ولا شفعة في عليه فان باع الذي اشفع
بغير اخذ من احد فالسليم سنة ذلك عندهم وان طالب الشفع بها على الفور فان عرف
السبع ولم يطالبوا شهدا بالسبع او ما ركب الشريك في السبع او المشري فلا شفعة له واذا عرف
عليه من يفتي فخر بفسع عليه او اكثر منه فلا شفعة له وان مع ما قل منه او يفتي غيره
منه الشفعة ولا شفعة للعاجز عن اشق فاذا اسقل الشفع بكونه من او مرضا في الملع
او صلح عليه او وجبه هبه معارضة لم يكن فيه شفعة والشفعة تحت الشفع على المشري
واخذها منه فترامه اخذها منها الهام في المجلس وتبعت عليه الدرك ولا يوجد الشفع من المانع
ولن في الطفل والمعتق الاخذة بالشفعة اذا كان فيها الخط له وذا كان بعض الملك
ملياً وبعضه رقياً فبيع الطلوق فلا شفعة وقيل لا يفتي عليه او وليه اخذ
واذا سأل السائل او رد المشتري عيب فحسبها الشفع واخذ بالشفعة وان اخذ المشتري
اربعة اخذ الشفع مائة وان باعه اشترى وشا الشفع اخذها بالان والاد
من المبتاع الاول او من الثاني بما اسقل اليه ودوى ان الشفعة اربعة اذرع عند
اصحابنا انها ثوبت في اوقات الشفع بخلاف ما في بابها اربعة اذرع
او اربعة اذرع تحت السبع وتلك الفس بعد ذلك امر المشتري فان اشق في حق الم
الحام واذا اخلف المبتاع في الشفع في المرحم لذي السنة فان اما ما سق اقرب
بينهما فان فلتا سنة حلف المبتاع باخذها اذناه واذا اقرب الشريك بالسبع والمكي
المشي فلا سنة حلف المشتري وانفصل ولا شفعة للشريك الاخر وقيل له الشفعة
واخذت من الباع واذا باع مدياً من ارض وسبقاً من معلوم فالشفعة في ارض
دون الشفعة منها من اشق واذا لم ياخذ الاولى لولي عليه الشفعة او عفا عنها

ثم رُشد الطفل فله الاخذ بحقه وان عفا لغيره المحظ ثم رُشد سقطه ^{سقطه} قبل الاخذ
 راداً ابتاعاً شرط الحار لها او للبائع فلا شفعه وان تباها بخيار المشتري ^{بالتشع} فباعت
 بالشفع وان زاد في المهر او بغيره في مجلس الحار بما لم يزل لم يحق له به ^{ولاداة} بوجه
 شفعاً من شتات ذي خيل مبر وبيع احدا الارض بالخل بالشفع حصتها من المهر
 المهر والزرع والشفع مثل الغالب فاذا قدم أحدها واذا اشترى النقص من رجل
 فليشفع مثل الاجل وماذا اشفع فان لم يكن ملكاً اقام ضمناً بالهي وماذا اشفع غيبه
 المال انظر حتى يذهب ويجمع وزاد بملكه اتم فان لم توافق فلا شفعه له وان دفع
 المسع ندماً او غرس ادى ثم عمل الشفع بالمسح احدا الشفع المسع بالشفع باجر شري على
 القلع بعد ضرر الارش وقيل بطلانها بلا ارش وان اهدمت الدار من غرضه المشتري
 والاعان باقية او بالشفع وشأ الشفع احدها بالهي كله والارثا وان اهدمت الدار
 المشتري والاعان باقية فذلك ان تلفا وغرقا واخرق بعض العوض عن احد ^{المهرود}
 حصته من المهر وللبائع شريكه في كل ما يبيع حتى يبيع حصته لم يطل شفعه وقيل
 تطل بان يبيع بعد العلم بالتساقط صالح على ذلك الشفعو بعضه سقط وجب العوض

باب القرض والتصرف

في مال التيم بالمعقود وفي العبدية قرض المهر افضل من صدقة الصدقة ^{القرض} بغير
 سماع عشرة لان قرض الدار من قرض من الصدقة به مرة والمعروف في قوله تعالى
 امر صدقيه او معروف القرض وبيع قرض ذات المال كالحويبة الدار فان
 السلف فيه وهو المكن بحدله بالوصف كالشاي بالخوانة والعبد والامارة ^{التي}
 كالاب لا يلاخ ملغور ومردا مثل ضالة مثل و لقمه من القرض فما مثل له ولا يلاخ

بالا ضبط الوصف كالجوهري وقرض الجرحا زوق قد سبق الاجماع عليه الخلاف
 ورد بيله وزنا او عدا او ان يد يد القرض من غرضه او اقل منه قرضا او دون
 صفته مع ارضا جاز فان رجع ائنه قرضا اوصفه وكان القرض مطلقاً كان
 ومرا الفصل وكنت الزمان على القديمة وان وقع مشروطاً بالزمان في العدم
 او شرطاً عليه رجعاً شرط الاسراع به المقوض كان حراً ما وقيل ملكه المستوفى ^{وال}
 لا ملكه وان اقرضه على ان يرد عليه مثله وزنا وصفه في بلد آخر او ان يعطيه في مكان
 امان مع له او كان من عادية ان يرد ان كان على من يستقرض منه جاز ذلك وان اقرضه
 زناً على ان يرد عليه ثوب كان حراً ما وملك المقرض القرض مضمون وارجع المقرض فان
 طالبة بالدلي في نفسه فان اقرضه نصف دينار فرد عنه ديناراً بعضه قضاء بعضه
 ودفعه لم يلزمه قوله وان قل له جازد بجار لكل واحد منها الترف في نفسه مثلاً
 والقرض من حال غرضه كل مان شرط باجله لم يرفع الشرط وان ادين على القرض
 بها وسخ صاحب الرهن له الاسراع به وكان القرض مطلقاً جاز وله الرجوع في
 العاهة ويجوز ان يسع سلعة وشرة احدها على صاحبه ان يقرضه قرضاً الى اجل
 او مطلقاً لان القرض حسن والسع جاز فلا وجه للفساد وقيل العاقبة انه ان
 عدنا برون ان كل قرض بجر سعة فهو فاسد فقال اولس خرا القرض باجر سعة
 ومن اقرض غرضه ثم سقطت دجأ غرضها كان له الدوام الاولى فاذا اوصله ^{بها}
 على انه جدي فخرج ردياً لم يكن له رده عليه واخذ له من ماله من غرضه به ^{بجر}
 للمائتم والمعتق العان في ماله نظراً له فان دفع فله وان دفع فعليه شري
 دفع من ماله ماله فله الخط وسبق عليه بالمعروف فان نادى من الزمان ^{دين}

اقرضه له لحيته اشهد او يقر ما يثق بالقيمة او اكثر منها وان اقرضه الولي وكان له ما تقبل
لكفه منه مصلحه المصالح وان لم يكن له ما يقضى او لم يكن له ما يثق به المصالح والخسران علمها
واذا باع له الاية او الجيد لا يتم بغير فادعى انه لم يكن له مصلحه لم يقبل قوله ويقبل مع
في غيرهما من الاوليا الا ان يثبت منه ثبوت كان له مصلحه او غبطة والادلى للاحتجاج اليه
فان ادعى الولي تسليم المال اليه بعد بلوغه فانكر فغلب على الولي المسد والافاضل على المصدق
فلقم له وان ادعى الايقاق بالمعروف ما تقول قوله مع منه المشقة ولا يقع مع اوصى شراره
ما ان اذن له الولي وللولي اذا كان مقرا ان يقر من مال الولي عليه اقل الامور من كفايته
او اجره مثله وقل ياخذ اجر المثل ولا يقض عليه وان كان خطا عليه نفسه وعياله املح له
حيان وان كان الافراد اصل لم يجر خطا ولا يابى ان يسوى منهم في الماكول فاما الملبوس
مستعمل من حاجته واذا خطا عليه نفسه وعياله اجتهد على تفصيل نفسه وعياله
ويصرف في مال اسم حده لاسم ثم الولي فان لم يكونا او كانا خاصين فالحاكم فان كان
ثقة ضعفا موادا فمردا ذاروا اليه صلح من ليس عليه مال صلحا ففعل ومع العبد
اذا ان اذن سيده فالتفت على السد فان كان غرا ذن سيده واذن له في العان فمضى
في يده فان عجز استغنى فيه وان لم ياذن له في العان فالتفت اسع به اذا عوق فان استقر
بغير اذنه جمع المومنين فقرضه فان كان بالفا ايتع به بعد دعوى والسارق قال
ياكوها اليه لم يقطع وان اعيق غريم ما اقربيه وان اقرضه عمدا بخصه وسرقه
واعرقه اليه لم يقطع العبد واسترجع من السرقة فان كان المظن ففعل الحق
والسارق وشك الخاء فان لم يكن السد لم يقبل اقراره ويقبل بعد الحق فان اذنه في
دين غيره فمكا اذا اذن له في الكا ح. باب الدين

والدين ما شفى الذمه بقرض او بيع او ايلاف او جناية او كراج او صلح او عه
ومسحاه من يعقل عنه وكل قرض دين ولا يغفر والدين يكون الاخر كجائته
وحاجته عياله فان كان له ما يقضى منه ادعى تقضى عنه حازه لاستدراج الخ الا اذا
كان له ما يقضى منه واذا وجد المصطر الصدقة قبلها لانها حقه فاذا استدان فدينه
قضاء يعينه الله عليه فان لم يوفه كالسارق ما اذا كان لا يوفى قضاء المهر فهو كالزاني
ولم يزل على غريمه فان لم يزل فلا يكون اكثر من يلبى وان يقبله هديه لم يقبلها
فان قبلها استحق له ان يجنبها من الدين ولا طاله في الحرم واسلم عليه فيه ثلاثه
حتى يخرج وكساد الدين وضيق هذا المطالبه والمساكين مطلقه لغريمه فله ان
يدفعه عند الحاكم ولحاكم جسته وجهر على ادا الحق فان كان معه من جنس دينه واد
اجر على السع والافاء او فعل الحاكم ذلك وان كان غائبا قضى عليه الحاكم وادعى
بعد اقامه كفييل بالمال فان جأ الغائب ما يبطل الدعوى وجع على تفصيل بذلك فان
كان غريماله واه استرجعها فان كان مال الغريم غاربا انطرحى بخصر فان كان
انطرحى تو سرفتم لعل الحاكم حاله جسته حتى سافر فاذ بان غريمه فله ان
بالكسب لنفسه وعياله على الاقلال ولا سرف ولا ينشر وما فضل لدينه فان
قدمه الى الحاكم وخاف الجس ان اقر حيان ان خلفه وتطوى على القضا عند اليسر
فان كان الدين موجلا لم يخل المطالبه به حتى يخل ويجوز ان يجل المجل بالوضع
ولا يجوز اجله بالزمان فيه ولا سلع في الدين دار السكنى والمخام فان كان المذكر
لكنه وعياله بعضا يباع الفاضل ومضى به دينا لو كان في بعض اخدم كفايته وان
احلف غريماله عند الحاكم على دين محمد لم يجر مطالبه به ظاهر وان ظن له مال

فله انما خلد حقه على اواهيه وان لم خلفه جاز ان يخذ من ماله بقدر من الجير
 يبره ان كان المال ودعه وان استوفى ودوه فخرها وخلقه عليها الحاكم ثم جاز
 الخلفايبا واس المال بوجه اخذ ونصف الروح وعطرا الجير من الربيه وهه
 ندي لان دخل الودعه لصاحبها واذا قوله الغرم بدنيه ومطله مع ساره جاز ان
 يخذ من ماله مقدما عليه واذا استدان من العرفه وعاب او عصبه صدق عنه
 وان خرفه بوقضاه فان حضر الموت وصلى الى ثقبه به واجهد الوصى في طلبه فان
 طلبه عارته فان لم يجد تصدق به عنه وحسن ان يقضى الزوج الغائب عن ربه ما استدان
 في سقمها بالمعروف دون الزيادة وان كان حاضرا ومنعها جاز ان يخذ من ماله المعاد
 بالمعروف من جنس النعمه وغيره من جنسها ولا يقع جعل الدين شركه والعصا به
 رهنا حتى يقضى واذا كان لشركى دون على حله فاحال كل منهما ان يرضى
 دون الآخر فالمعوض دونه المقتضى منها على الشركه وبدا من يركه لئلا يفسد
 دينه ثم الوصيه ثم الارث والدن يقضى من اصل المال فان ادعى على دينه
 عادله من الدين او غريم وحلف معها المدعى ان حقه ما على المال الا يقضى له
 فان استع من الدين لم يعط شأكم له شاهد وشاهد او شاهدين
 واراس يرضى فان لم يرضى او اقامها ولم يخلعها حتى على الحادث العلم فله العلم
 انه لا عمل وان لم يقع العمل فلا يرضى له فان اقر بعض الدين ثم اسجد بالدين
 عليه ما نصبه منه وقيل لا يرث شأ حتى يقضى الدين والدم على ولدته فساد
 اذا لم يخلع تركه ويشتبه لهم باغرم قضاه وان قص من سهم الغار من ثلثه
 جاز ان كان اعقته في غرم عصيه فان تبرع شخص بالقضاء لم يخلع بالاد

ذمته وكان ما خلف لورثه وان قيل وعلمه حق يقضى من دينه عما او خطا ور
 الوارث القصاص حتى يقضى الدين ورضى صاحبه ومن ضمن جناح حتى او مسد
 صاحبه برتبه ذمته فحقى الضامن او لم يقضى فان لم يرضى صاحبه الدين ما يرضى
 فاحل الدين الاجل يموت من مواعيله بدني انه يخل بموت من مواعيله ايضا وان كان عليه
 مديون ماله بها ربيع عليهم حساب دعوتهم وليس لاحد منهم اختيار عن ماله فان خلف
 وفا فله اخذها دون اثار وعلمه حق يحيط تركه لم يقضى منها على عياله وان لم يحيط
 الدين عليهم من وسعها ومن كان له دين لم يثبت عليه الى ورثه برتبه ذمته فان لم
 يقضه فهو للميت في الاخره ومن قدم غرضا الى سلطان لخلقه فترك المواعظا
 لله تعالى لم يرض له له قوله الامتوله او هم يكره الاستقصا في الحق من استقصا
 مقداسا واذا اقر المريض في مرضه ما عليه ومات فيه لم يخل لا فهم ومن له على
 حق ولينك عليه مثله من جنسه تاقطا وان لم يكن من جنسه لم يبا قاطا الا بالترك

باب الرهن

الرهن عقد لازم من جهة الواهب جاز من جهة المدين بشرط حقه الا بغير
 ما عصى باخار الواهب ولو نها جاز في التصرف او يكون على دين ما يرضى بدينه
 كفى المبيع والاجر والمهر وعوض الخلع فان رهن على مال الجعالة قبل الرد او على ما
 ترضيه في المستقبل او مبيع مستقبل او مال الكفايه الشرطه او على مغلوب يعنى
 الاير ودنه الخطا قبل الحول ليرجع الرهن وان يكون ما يبيع سعة وما سقى الى
 الاجل الا ان شوط سعة وكون منه رهنا ولا يبيع رهن لم الولد وان طحا منه ثم
 رهنا فظهر الجمله ثبت انه منه بطل رهنا وان قضيا بعد الرهن لم يخل

فان كان الحمل له بطها فاحد عليه وان لم يحمل فهو على الرهن وعليه عقرها ان كانت بكرًا
يكون رهنًا معها وان ماتت اولاد فعله ممتهن يكون رهنًا وان كانت عطيها باقدا الرهن فلا
شي عليه وان عطيها المهرت فهو وان ماتت عطيته فالحمل رهن وان ماتت في الطلق فعليه
وقمتهما يكون رهنًا فان طارعه ثمنًا فلا مهر لها وان اكرهها فعليه نصف عشر قيمتها
طارعه بكرًا او اكرهها فعليه عشر قيمتها يكون رهنًا معها وان سكن الدار فعليه اهر
للزاهن : ومنفعة الرهن كالبقي والصوف والسكنى للزاهن والهلاك منه للرهن
فان جنى الزاهن على الرهن فملك وعابض من مئة او اربعة يكون رهنًا وان فرط
الرهن مئة ولا يهرن ان لم يفرط وصانته عليه مئة ثم يفتدى وان عابض من اربعة وان
اخافنا في مئة رهنًا مئة حكمها وان يفتدض من المهر ما حلف عليه الزاهن فان
اخلفنا في الفريط ولائته للرهن حلف المهرت فان ادعى المهرت لبق الرهن حلف وان
ادعى ردة ولائته له حلف الزاهن واذا شرط الرهن في عقد لازم لزم فان افسح
اجبر عليه او فسخ العقد واذا ردة المهرت على الزاهن لنفسه بعلم سفيح الرهن ان
ايقض است شرط وان قال اني متاعك في العهر وعلى صانته او طلق امرالك على
الفدا واعق عبدك وعلى الف ففعل لزمه ذلك ودخل في رهن القل مائة ليقدر
بعد وكذا ما حمل الامة وقيل لا يخل وهو قوي فان كان الحمل حاصلاً وقت الرهن لم
يدخل وسواء اوتت من القل ام لم تؤبد للحمل الزاهن انصرف بيعه ولا يخلع ولا يبدل
ولا يبيع ولا يملكه ولا يدير ولا يرهن ولا يهب ولا يصدق ولا يعاوض ولا يملك فان فعل
واجاب المهرت فوزت ما اراد من الدين وقضاء فذلك فان اقر الزاهن لغيره وسع
الدين فعليه غرامة مئة ليقدر له وان فلك اخذه المقر له وبقية القرض ما متناه بان

رهنه وقبضه او عاونه او غصبائه في بيعه صح الرهن ولو لم يمسوا ان اخذ
بشي ما يكن ان يقض منه فان كانا شي في السوق او منزله فالي ان يصل اليه فان
صان الغصب وقيل لا يرهن له ما يراه من ضمانه لم يرهن وان باعه الماء قال الزاهن
يكون القرض الا للمهرت او وكيله واذا رهنه رهنًا الى اجرة شرط ان يكون مسماه
بالدين ان لم يقض منه فالرهن فاسد ولا يرضى الصبح وهو بعد الاجل لانه فاسد
بشي كالصحيح وللزاهن المهرت مع الرهن واجابته فان فعل واجاب الزاهن نحو ولا يخل
فان غاب لم يرهن حتى يدين له فان لم يدر من يوصيه فان لم يوصي ائمة وصدق لما في
عنه بان يعود فاحله فله اجر ويصح رهن المشع فان شاع من يكون في يده ولم
يهاوا اخذه الحالم وتكلم عند امينه ويكره لملكه وان كان من ملك غيره صح في
ملكه وفتح المهرت ان شأ ان كان شرطاً فانه في عقيدته اهلك هو الرهن فالباقى من
على المال فان مضى به من الدواب يرى منه فالرهن كله على الباقي من دينه فشرط الدين
ثم رهن عليه شيئاً اخر جاز وان رهن شيئاً على دين ثم اخذ رهنه وجعل الرهن عليها
صح واذا ادعى حتى ان بعض قوله المهرت رهن له يرضى عليه فله اقوان بالدين وكلف
الدية فالرهن فان عدها فان على الوضوء من علم ان ادعى عليهم العلم ونقص المهرت
ثم الرهن فان فضل له شيء ساهم الغرماء وان فضل منه شيء صرف الرهن فان كان
للمهرت فله من اخر بل الرهن ساهم الغرماء فيه واذا ادنا الرهن للمهرت في مع
قبل حلول دينه جازد يكون المهرت حتى قبل الدين فان اخذ له في اخذه من دينه
جازد قبل لا يكون رهنًا ما ان ادعى بعد حلوله وجب ان يعطيه المهرت من دينه وبقية
الرهن على صاحبه فاذا اخلفنا فقال اخذها الى عدوك سار وقال لا غير

مودعه ولائته فالقول قول صاحب المار مع منه ولا اذ مات صاحب المار من لائته
 للموت فله ان اخلقه حقيقة وودا الفاضل على الوارث اذا رهن رهنا وجعل
 المهر وكلا في سعة موصيا بعد العقد فله عزله فان غيب صاحبه او مات اذ
 شققة عند العالم ببيع له ووفاه وان جعله ارغن وكلا موصيا في نفس العقد
 لم تغر له ولا يوتيه ولا يوتيه باعياه وقيل تغر له وكلا في جميع ذلك وان شوطا
 ان يكون على يد عدل جاز فان غرط المهر اغرط فان لم يغر له لما عدا له جسام
 فان اطلقا ببيع ثم المثل جاز لا سقدا بل لا فان اخلق المهر والمهر في الجنس فالعالم
 بالبيع بقدر البلد وان اخلق ما لا غلب فان ساقى فيجنس الحق فان كان من غير جنسها
 بالاسهل لتفصيل الجنس ما اذا كان العقد وكلا ببيع الرهن مضاع المهر يرد كان
 الراهن بان خرج المسع سحفا فذلك فان كان المهر وكلا او وصيا ببيع فضل عن
 دونه فضل كان امانه في يده ولا ساع العقد حتى يستاذن المهر لان اسع له وكلا
 محتاج الى تقديره من الراهن فاذا رهن عصب او افضه ثم صار حرام صار خلا
 عباد الرهن كاله ملك للمهر فان صار اخر اقبل قبضه ثم خلا لم يغدر الرهن
 رهن العبد العامل والمهر اذا اجنى المهر من ثقل الحاء وقتة وبدو بها المهر
 في ذمة الراهن وان جنى عليه فقبل او خرج ككس ممة او ارشده رهنا مكانه فان
 سلقة ثم على ان يكون رهنا عليه لم يبع لسا فيها لان الرهن امانه والسع
 وان المهر لا يجوز ان يكون من المسع والرهن علمه تطيق يقضى ان يكون منه فان شرط
 ان يرهنه اياها بالمهر بعد قبضه لم يبع لاحد الوهن فان اعان عباد الرهن
 معلوم حال او رهن صلح الرهن فان خالفه لم يبع الرهن فان رهنه على الدنيا

اذ رهنه صلح لانه يدخل فيه صاحبه مطالبته بملكه من الدين حال وجعل
 لانه عار به مجونا الجوع فيها فان مع في الدين رجع المالك فتمت على الراهن فان
 كان قد بيع بالثمن منه فمثل ذلك لصاحبه وان مع يدها فانته له وان اذ له
 في رهنه على دين لم يقبضه جاز ما اذا كان عليه دينار ودينار بل ايه من مضاه
 دنانا ما دعى انه عن الرهن فالقول قوله مع منه فان اقبيا على عدم التبع فله
 ان يرهنه الى ما ان ادركنا ان اياه من اليك فاخلقا ما تقول قول المهر مع منه
 ومع عدم التبع فكل اذ ايق باذا اخلقا في مقدار ما على الرهن ولائته للمهر طيف
 الراهن فان اخلقا في حلقه لاجل ولائته ما تقول قول المهر فان اقبى للمهر على
 ان رهن رجع على صاحبه ان كان يادنه ما لم ينفع به فان اسع به من غير اتفاق
 رجع عليه بملك فان اقرضه قرضا شرط ان يرهنه رهنا سفع به لم يبع الرهن
 ما رهن بالشروط وان رهنه شيا على دين في ذمته وشرط الاسفاح به مع الرهن
 وبطل الشرط وان باعه شيا شرط رهن معلوم على ان التما له وكان معلوما مع
 والشروط وان شرط رهنا بمجرى لا ابطال الشرط فقط وان شرط في الرهن ما وكنه لم يقبضه
 جاز وان شرط الا يقبضه الا ببيع في الدين لم يجرى ما باب الاجارة
 وهي عقد على مسعة بعوض خلافا لعارية لعدم تعرض منها بخلاف الباع
 لانه عقد على استباحة المنافع بعوض وعولان من الطرفين الا ان شرط اقبضه
 خاسا لهما او لهما مائة معلومة او نظيرها المساجر عيب او بالاجرة او لم يره
 ووصفتم بانه زعم على الوصف او بعضه ولا يفسخ بالعقد كلف بزمساجر الرهن
 لسعة ما جاز دكانه ثم افسد لم يجد يبرم ما سحار ذاه للسفر ثم سبعا له

ولا فتح للكاره ان يباله عن السفر فان كانت المستاجر ان بطلت الاجارة و...
مثل المسافر لان المنافع كالاجارة وتلك تقول انما هي بالخصب لا بطل...
بيع الموجر من المستاجر وغيره ويصل المشتري حتى يفتى المدد ولا خيار له ان يعل...
فله الخيار ان يملكه وان عرقه الا اذا عصى قبل القبض بطلت الاجارة وان عصى...
في اثناء المدد فان رجع على الخصب وتطل فبالتق في الفرق ويصح فيها مضى العلم...
بالجزء المثلث الى الاجرة ما ان انهدم المثلث في اثناء المدد فله فيها ما بقي الا ان...
تعد ما لله الى الله وسقطت المساجر ما قبل مدد الانهدام والبناء والجرع...
الذمة وبالعقد كل ما صح كونه ثمناً لم يبع صح كونه اجرة ويصح استقاطها من المستاجر...
ان كانت في ذمته ولا يصح استقاط منافع ائدار المساجر و... وشروط الاجارة الاجارة...
والقول بكونه الاجر معلوماً شاهداً او وصفاً وكونه للمنفعة معلومة سقطت المدد...
كاستجار الدار للسكنى ما للرض للزوج طالب المدد ام قصرت او بالتمسك كالاستجار...
على صبيغ التربة خياطته ودابة الخيل قديم معنوم ودابة المسافر معلومة او انعم...
لنقل مبيع شاهداً فان عن المدد والعمل كخياطه يوجب في هذا العلم بطلت وكحد...
استجار الدور للحانات للسكنى والعمل فيها مطلقاً لا ما يوجبها كالعقار والحق...
عمل الحديد منقعر الى التسمية ويجوز استجار الارض للزراعة وتسمى الزرع لا خلا...
والساحة للبناء والغرس فاذا خرجت المدد يوم الغراس واعطى صاحبه قيمة او فخر له...
ادنى القلع او يرضى بقاءه فان اساجر داراً انغرس فيها بلا ان يملكها بها فله...
انغراس ما يشاء من الجوز والاشجار وان استاجر يوماً للبرج ودابة الخيل...
فان قال السكيا ولبس من ثوبه حان فان عن اللباس اذا لم يلبس جزعاً ولا ادا...

غيره وكذلك او شرط الا سكت الدار غير فان اطلق حازه واقره من ذمته...
فان حلت الدابة اكثر من القدر بالشرط او سار الرمن شرط او اقره غير...
لمع القدر ثم يعتدى فيها كذا كسجد عليها حدداً بدل العقر وان عانت فله...
عنها ما لاجر عكس بالعقد وفي حاله باطلاً وان شرط ما جعلها صح الشرط فان كانت...
ما صدق استحقاقه المثل وان اذنت على ما ذكرناه ويصح استجار الدار لشهر لم يدخل...
ولشهر مطلقاً وحكم بقية العقد وقيل لا صح وان استاجر ما كل شهر لم يملكه ولم يذكر...
حمله المدد صح حتى شهر واحد وفدت في الباقي وجازحه المثل وان استاجر...
جهاً او عدداً معاً او حراً بعينه فليقت قبل العمل بطلت الاجارة وان عصى...
ثم تلف بطلت فما بقي وصح في الباقي بالخيار ان استاجر لعلم في الذمة...
او مات احد من المثل للعلم الباقي وان باقى العبد المساجر وجع على ولاد باجره فان...
شرط للعبد غير الاجر لم يلزمه فان اعطاه كان ذلك لولاه وان افسد شيئاً...
فيه او اسع به بعد العود لا يجوز استجار الدابة وادارته لم يخطوا به بل لا...
فيها وليس من شرط صحة الاجارة الا سفر الى موضع اعينه ذكره عدد افراسه وان استاجر...
ادابه لملك وجب شاهدة او مدد بالوزن والجنس لمن شاهد رجلاً يطالبه...
للمثل بالكلية وقبل قطع للسانه ما اذا استاجر على احد علم انهما شابكنا او على...
هذا بكنا على الآخر مدونه في فاسدة واللانم اجر المثل وروي انهما بانسي الاجارة...
لم يمتنع الى موضع معلوم في وقت بل زاد في يومه مدونه ما لم يعط مع الاجر بطل...
اعتد وجر اجرة المثل والمساجر امس على الدابة المساجر فان فوط على ناخعي...
انلف حلف فان ادعى الر حلف صاحبها منه لاجر المود والمشارك مومنا فان...

فوطا غنا فان اخلفا في القريب طلف الاجر فان فوطا اخلفا في القمه حلف
المناج فان ادعى الاجر الرق طلف المساجد ومن حمل صاعا على راسه اجرة فتقه
قلس او صدم به متاعا او اسبا ما جنى عليه فمات ذلك عليه وان جنى الصانع مد في
المناج ضمن بكل حال ويصح اجاره الحمام والمناجع واجاره المالك بملق والمناجع الم
شعر اناس شعر اناس ويجوز بغيره ولاخل الاجر على من لم يحدود والندس والقصر
اجر المفضه ما لم تدخل على الرجال او يدخل الرجال عليها ويجوز الاجر على حق الرجال
وخص اناس وعمل الاشربة الخلال وكون ابراهيم على الخيل واجر صرايخ الحمار
الحمام وسعى ان يطمعها السد فمعه ان كانت الحماة ضعه بغيره والجره على نوح العبد
وعلى علم القرآن اذا شرط ما لا بأس باخذ الاجر على كس العلوم وفعله وتعلمه على كس
وتجديها لا لتقصه ويجوز اخذ الاجر على يدج المومن وهي الخلال يحرم على العكر
ويجوز على الطبيب المالك ومكروه اخذ ما استيبه سفي لعلم الصناعات السويه فمن علم
مكروه كسب الصنائع ومحرم الاجر على الاعمال المحرمه كالنقش والمزج بالباطل والنجار
فالمزج له وعمل الاصنام والصلبان والعود والآلات للعب كالزنا والشعر
وعمل الخمر والقتل والشراب يحرم ولا بأس بما سلك الخمر للتحلل والحلل ولا يجوز اخذ
على قبل الموتى وكفنهم وحملهم ودفنهم والصلوة عليهم وعلى الاذان والاقامه والادب
والافتاء وعلم الشرع والمعارف وكفنه العباد ولا يجوز على الخمر وعلمه وتعلمه
والعقافه والكيانه والشعبه ويجوز استجار الطير باجره معلومه مد معلومه
ومشاهد الصي ويجوز ان يستاجر زوجته لوضاع ولده وتوخر نفسها لوضاع ولده
غير باذنه فلا يبيع استجارها لمكوثها وطعامها لغيرها له وليس لسيار الطير منع نذرها

من

من يطها فان رضعته المدة بغير شاة او اوراق غيرها فلا اجر لها وان شوط
على الصانع العمل نفسه لغس وان اطلق جاز نفسه وغيره فان لم يطل في التوب غير
الحطه باذن صاعبه فلا ضمان ويغفر اذنه بغيره ويجوز ان يوجر ما استاجرته قبل ما
استاجرته واكثر منه ودونه من جنسه اذا عمل به على اصله او بعضه ببعضها
او كلها وصرف في الباقي ملكه من دونه اجارته واكثر منه من جنسه فان لم يملك
لم يكن ولكن اذا استوجر لعل ثوب ملكه لان مساجره عمر مدونه الا ان يعمل فيه
علاما وان اخلف صاحب الموبس والمناط في الاذن فانقول لول صاحب التوب وانك
في صفه الاذن كالقبأ وان لم يجره ان يوجر دان استاجرها قبل قبضها ما اذا كانت
الاجر معقنه فلف قبل قبض بطلت الجارة وان اهدمت الدار واخرت
الارض تحتها لم يساجر ما اجاره كما اجاره عليه فانما احدث ولا يبيع استجار الارض
للزراعة ما خرج منها لانه غير موقوف وهي الجارة المني عنها ويجوز بيعها او قصه
وغرهايا والاجار لازم فاستاجر ما ان يلف المفعلة بالافاقه ولكن ان يساجر
احدا حتى تقاطعه على اجرة فان لم يفعل فله اجر المثل واذا لم ياتي بالاجر المساجر
على الاجر فتركه عند عدل فله في يده ومنه ضمان الاجر من حشد في يده
واذا استاجر اجرا محزب بر عشر قامة باجره معلومه فمقر قامة ثم عجز عن الاجر
على غيبه وخمس جزا فلقامة الاولى فجز منها وللسان جزا وبجز الاول للسانه
بله اجرا ما لا جز الاول وعلى هذا ما له صان الزمان على هذا وكونه ان يوجر
الانسان نفسه فان فعل ذلك فقد حفر عليها الذوق وما احاطت من شيء
لما ساجر وليس لاحد الشربلن الاستبداد سكنى المشترك باجارته ولكل منهما ان

ربح حصته لشريكه أو لغيره فإن شأها ساد بابتداء من الزمان بحاصل التركة
 أن يعطى الأجر أجره قبل جفاف عرقه ويجوز أن يساجر لغيره فخر خطه بكونه ماله
 انشئت بالبيعة فعمل المتاجر فعليه مقتضاها أن استاجرها وهي مستودن فعلى
 المجر مقتضاها ويجوز أن يجرها ببيعها ويجوز أن يساجر رجلان جلا للعب
 على المقادير والتخل على المتاجر لا الكليات ما في المزارع
والمساقاة المزارعة عقد لازم من الطرفين شرط صحتها ذكر الأجل المعلوم
 نصيب العامل بالجزء المتاع من الكل وإذا اذكر الأجل اذكر مجموعا أو الحصة بمجمله أو
 مقدما بالاطال أو ما على موضع مخصوص من الزرع أو شرط أحدهما صاحبه منه مقدما
 قبل القسمة أو إخراج البذر قبلها فهي باسدة بحكمها أجر المثل للعامل والمالك لصاحب
 الزرع فإذا لم يحصل منها شيء وهي صحيحة لم يكن للعامل شيء وإن كانت فاسدة فلا أجر
 وقيل لا شيء له لأنه دخل على ذلك فان شرط في المزارعة على العامل العلف فيه أو
 نزع شيء بعينه لم تنعقد وإن شرط على العامل على صاحب الأصل شيئا معلوما من ذهب
 وشبهها جاز ولو لم يكن ان شرط ذلك على العامل ولا فرق في صحة المزارعة من أن يكون
 الأرض والبذر للحقير والعلف والبقر لأفراد الأرض لصاحبها والباقى لأفراد العلفين
 والباقى لأفراد الأرض والبقر لأفراد العلفين أو إذا كانت فاسدة والبذر للعالم
 أحداه فمأه ولعل رب الأرض أجرها ولا تبطل المزارعة بالموت ففخرج من الشخص ولا يخرج
 انما يدعى على كل منها ذكر حصته إن بلغت الخراب والآفلا فإن انقضت مدة المزارعة
 قبل ادراك الزرع لم تطلع الزرع وعلى كل واحد منهما العمام في حصته ونصيبه الزرع
 أجره ما قبل حصته الزرع وعلى العامل فماله العمام في الكل والله العليم بالله

العامل في شأنا المدة أخذ من ماله ما فعل به ما فعله أو فعله الوارث والمساقاة
 عقد لازم من الطرفين بشرطها ذكر المدة المعلومه والحصة المتاعه وإن كان على أصل
 ما يبيح شئ كالنخل والكرم والتجر والبياض جاز ويجوز أن شرط بعض ما على العامل
 على رب الأصل في المزارعة والمساقاة وإقليم بغير عملا أصلا لم يرد وللخارج في الصحة
 منها على الشوط كالزراعة والركاه على ما ذكرنا في المزارعة والمرتبلا بطلها للعالم
 أجر المثل في الفاسدة وإن لم يخرج الأصول شيئا فعلى ما ذكرنا فإن خرجت ففقدت فعلى
 ذلك إذا شرط للعامل ثم خلايت بعينها أو شرط أن يعمل رب الأرض معه
 بنفسه بطلت المساقاة والمزارعة وأما رب العامل أو مات في المزارعة والمساقاة
 فلم يحكم عليه وأخذ من ماله للعلف فإن لم يكن له مال وقطع عنه بالعلف جازة إلا
 فله حكم إن أخذ له في أرضه فإنه لم يفعل ولم يكن له ثمرة ظاهرة جاز له النسخ لمعذور
 العلف وقيل لا نسخ وإن كانت ظاهرة وأما ربها جاز وصق من حصته العامل
 ما أخذ عليه فإن لم يكن حاكمه وانفق هو لم يرجع لبرهه أشهد على الاتفاق أم لم أشهد إلا
 أن شهدانه يرجع مقبل يرجع وقيل لا يرجع وكل ما فيه مستتر ادنى الثمن فعلى العامل
 كالنمو وصرف المريد ووضع الثمر على السقيف موطونا وإن رده ففقد ما صلاح حرمه
 ويبدل ما صلاح الإجازة وطلع النبات المضرب وكوى الساقية وعلى صاحب الأصل
 أن الأثمار والمجنون والبقرا التي يدبرها وطلع النخل والمرايح على ربها ففقد
 وعلى رب الأرض في المزارعة ويجوز أن يقبل الإنسان من المظان الصفة مذيب
 أو فضة ويزارها غرة بالثلث والرابع وشبهه ويجوز أن يقبل ربح غرة على الثلث
 والرابع مقبلا غرة بما يفضل معه شيء منه ما في الضمان

عالم الكفالة والحال له ان الغنائ عقد لازم من الطرفين وسقرا الى رضا المحق له ان الغنائ
تدون المحق عنه ويجوز على دين ما يتفي في الذمة كالمسلم بعد السلم والمهر بعد الدخول
ونفقة الزوجية الباقية على الزوجين للزوج كالثمن قبل تسليم المسع والمهر قبل الدخول
فانه بعد الترتيب او تلف المسع بطل الغنائ لبطان اصله ولا يجوز ضمان مال الكتاب
المشروط لان العبد ان يخرجه فان اذاه عتق ولا ضمان له لبعاله قبل الرد والبال
المساقمة قبل السبق والعقد المستقبل ويقع ضمان عقد السلم لانها تحت يديه ولا يحل
الضمان بالتعويض ويقع ضمان العود عن البائع ويضمن المبيع بعد قبضه فاذا اظهر
مستحقا رجع عليه بالمسع ويضمن في الحقيقة ضمان ما وجب فان ظهريه عيب ففتح المشتري
لم يضمن الضامن الثمن والبائع ضمان في الحالين بخلاف السع ولا يضمن ضمان الخلاص لان المالك
يجوز على السع وما يضمن بقتل الدين الى ذمة الضامن وبراء المحق عنه فاذا ادعى الضامن
رجوع على المحق عنه الا ان يضمن باذنه او ياذنه او يقر اذنه ويقع الضمان حال الاصل
ويقع ضمان الدين الحال بوجلا والموجب حال الاصل لا يقع واذا ادعى الضامن الرجل حل
ويضمن ان يضمن عن الضامن ضمان سنة في الدين اليه وعلى هذا فان ابرأ صاحب الدين
يؤثر بالاباء ويؤثر بالاصل الضامن وان ابرأ المحق عنه لم يقع ان الحق اسقط عنه فان ابرأ
المحق له الضامن ارضا له على بعض الدين يرد ولم يرجع على الاصل الا بما غرم واذا
ضمن عنه باذنه فله ان يلزمه بما فيه وان ضمن بغيره لم يكن له ان يراه ذلك
كان له على شخص دينار بالسنة فضمن كل منهما في صاحبه صار ما كان على الواحد
على الآخر فلم يزد على النصف لكنه كان ديناً بغير منه وصار عليه مثله بالضامن واذا
ضمن ديناراً ما على المحق له ثوباً ورضي به رجوع على المحق عنه باقل الارش من ثوبه

الحق وقيمة الثوب لا يقع ضمان المحق وقيل يقع بغير ما يثبت منه الا ما خرج به الحساب
في كتاب وصح ضمان الدين عن المشت خلت وقام لم يخلط بالبائع ضمان العبد بغير
الكتاب فان اذن له السيد نكاحاً اذله في الدار والخرج ان شحاً على المحق عنه
في دين او قيل او جراح ضمن ما عليه من ايداعه في القل والجراح الا ان يحضر وان
قال الضامن على الفرد دينار وهو الدين ان لم يحضر فعليه المال الا ان يحضر فان مال
على احضاره فان لم يحضر فعلى دينه اخلو من فله عليه الا احضاره فان لم يحضر حتى
معه ويقع الكفالة بالدين على من علمه دين او دعوى يحضر فيها وهو حابة ووجهه
الى اجل معلوم فان كان مجهولاً لم يقع الكفالة ويقع ضمان دين العبد لانه كالمهر المعسر
ويقع ضمان الاخرى بالاشارة والكتابة ويقع ضمان نراه ولا يقع ضمان المصون
والكفالة واذا اقبل بيد شخص وجب احضاره وتسلمه الى المكول منه على مناهات
شرطاً احضاره في موضع معين لم يبرأ في غيره وان اقبله من شخص فسلمه الى احدهما
لم يبرأ من الاخر واذا اقبل المكول له الكفيل برى واذا مات المكول بطلت الكفالة
فاذا ادعى الضامن اموال الكفيل فسادها حلف المكول له بالمحق له وان كان كلفت
زينة فان لم اجب به ما كلفه عزم لم يقع ويجوز ان يكفل الكفيل كفيل آخر على هذا
واذا كلف بيد الكتاب سنة لم يقع فاذا كلف براس رجل صح الكفالة ويقع
بقتل احضار العبيد المقوم باذنه ولهما ويقع الضامن عنها اذا ضمن عن غيره دسماً
ثم ضمنه المحق عنه عن الضامن صح فاذا ضمن عن غيره دسماً كان موصراً به او مرسماً
وعمل المحق له حاله فلا خيار له فان كان مرسماً او جهلاً حاله فله الفسخ وما لا يخفى له
نعتك حاج منه الى دفع الجبل والحمار والحمار له وان يكون للحمال دين على الحمل

فان لم يكن له علمه دين فهو كليل فلو مات محله بطلت كاليه ولا فرق بين ان يجلس على من
 عليه دين او من لا دين له عليه ويقع الحواله واسبقا لانه تمامه مثل كالا وهان كالا
 او لا مثل له كالا باب الحيات وبغيره او في الحقيقة في الجنس من النوع والصنف وقبول الحواله
 مستغنى عنه واجيب قاذ الحق الحواله وكان المحال عليه ملما او معترافا بمالك الحان لا مع
 ليل السد مال الكابيه على عبده لانه ليس دين لانهم وقع حواله المكاتب سد به
 على من له علمه دين ويقع ان يجلس السد على المكاتب بما يثبت له علمه من معاملته وعمره
 ويقع الحواله بالدين من الممارد بالدين بعد الفرق فان رد المسع نعيه سابق بطلت الحواله
 والحواله ليست بيع ولا اجبا يجلس فيها ولو كانت بيعا كانت مع دين من فاذا لم يجل
 عليه المال ومحمد او مات مفلئا او انفس حيا رجح عليه فلا يرجع على المحال للاحوال
 من لفضل الحواله ودين اصحابا انه ان ابرأ المحال الجبل بعد الحواله فلا يرجع له عنه ولا لانه
 الرجوع واذا ادعى من له الدين انه احواله غريمه يدعيه على غريمه وقبل الحواله فالمرسل
 المدعي انفسه فان بعد ما حلف صاحب الدين فان ادعى من له الدين على غريمه احواله
 عليه يدعيه وقبل فابكر على من له الدين انفسه فان فتدها على المدعي عليه الدين فان حلف
 المدعي عن نفسه وسقط الدين عن الغريم ما عترف صاحب الدين فان كذبه انعم لم تسقط
 عن الخائف وان بكل غريمه لزمه ذلك وان كذبه فله مطالبه المائل يدعيه فلو كان
 مريضا وجاز ليل المحال عليه المحال على آخر وعلى هذا اذا اعتقل على لفظه مع احليل على
 مال عليه وادعى المبلغ الركا له والآخر الحواله لم يحلم بوجوب اللفظ وهو دعوى بخلاف الحواله
 على غريمه ثم جاء بغير القضاء ورجع به على المال عنه لشرعه به وان ادعى من عليه
 ان شرعه احواله شخصه ابيه فابكر خلف واحد حقه وان امام المدعي منه سقطت يده

مختص بكتبا بخانه مسجد اعظم - قم

قدم الغائب فلا شبهة عليه لا فروع صاحبه وان ادعى على الغائب انه حاكم مدعيه عن من له
 علمه دين فامام المدعي تقضي بطلت الغائبه ما الصلح
 الصلح عند لازم من الطرفين وموافق فامام نفسه ولا يدخله خلاف المجلس ويقع فهو حار
 الشوط فيه ويصح على الاقرار اجماعا على الاكراه السلوك لا على الاقرار اما اقراره حلا لا
 وان كان لكل واحد من الشخصين ضمانا لصاحبه لا بد ان يثبت في الاقرار ان يوافق الصلح
 وان اشركا في البيع فالحال وان كان من يابله من مضمون فامام على ان يوافق فامام
 ماله بالرجوع وان يرضى على الاقرار وان كان علمه دين لم يفسد صلح وشره على شيء ولم
 علمه دين فماد يصل اليهم مريضة والباقي في ذمته ولو كان المستهددا وبضرايا
 ودينه الحق من غريمه عدا له في الرجل يرضعه الرجل لم يرضه في ذمته وسقطه
 اخر عشرين يوما في ذمته ثم ان يترادها من الاقرار والبيع الثوبان يعطى صاحب الدين
 له اقراره الثوب والآخر غريمه فان قال صاحب الغريم لصاحب الدين اقرارا بها شئت
 قد انصفه ودينه السلوكي عن جعفر عن ابيه في رجل استودع رجلا دينارا سودعه
 اخر دينارا فضاع دينارا وال بعض صاحب الدين دينار وسفطان الدينار الثاني منها
 ضمن وقول المكر المدعي يعني هذا او ملكته اقراره وقوله صالحه به على كذا المولى
 واذا صلح رجل غريمه بشي في دين صلح ما كان مال غريمه ماذ به رجوع عليه
 وان كان غريمه به لم يرجع وان صلح لنفسه بان يدينه في دينه حاز وان كان غريبا
 فصلح عنه ماذ به رجوع عنه وان كان غريمه لم يرجع بان صلح لنفسه حاز
 ان شرع جناحه لا يضرب الجان الى طريق نافذ فان اعرضه مسلم لم يفسد صلحه وقيل
 فان اضربهم لم يفسد وجب اذ الله ولا يجوز ان صلح عليه بشي وان اظهر به الطريق سيرا

لم يوافق ما إذا اشترع جناحاً في النافذة لم يناد به اعتراضه ما إذا خرج المحاذي منه
 لم يقرضه إلا أن يفسد سقط خبث فخرج جاء جناحاً لم يكن له منعه والدور المرفوع
 ملك أهله وإن أراد من ظهريه أنه انشروع جناحاً أو باماً لم يجر إلا بآذن أصحابه وإذا
 أذن بغيره في وضع خبثه على حائطه جاز فافسقط احتاج إلى إذن جديده وإذا ادعى صحاح
 حائل نسباً ملكها إلى الزوج المشترك كاللارث فافترس هي في ذمة واحد ما ينصفها شارك
 فيه صاحبه فإن صاحبه منه على شيء ما ذن تركه صح وان لم ياذن بتعقيب الصنف وان لم
 ينسب الملك إلى شيء فافترسهما لم يكن قراراً إلا آخر فإن أقر لأحدهما بالكل وصدقه فيه
 تسلمها وحده ان لم يكن أقر لأحدهما بالنصف الآخر وان كذب به بقي النصف في يد المقر لطلان
 افتراس بتكليف آية نان صالحة على دار عبيد بغير العبد مسحقاً جع إلى العار فان
 منها على سكتها فاسنة بغير جاز وان صاحبه على سكتها فاسنة منه جاز وقيل يكون عاربه
 له ان يفرغ منها والآخر العبد شر كمن في حائطه ان منى عليه او سددت بها او فتح نوع الاباد
 الآخر وإذا رجع خبث هذا اثر يكثر على الحائط المشترك او خبث الجار على حائطه فافترس
 فله رد الخشب إلا ان ثبت انه عاربه واذا اهدم الجاحد المشترك بمرسته فافترسها
 طولا أو عرضاً أو ما كان من ايد القسمة اهدمها طولا أو عرضاً أو ما كان من ايد القسمة فافترسها
 ولو اصطفا بحد مدمعه على ان يكون له عدها ملية ولا آخر ملية على ان يملكه كل واحد منهما
 شأ اذا جاء لم يجر والحائط من شخص اذا اهدم لم يجر على اعدائه يملك اذا كان بينهما
 اونا عونه بطلان لهما بالانفاق عليه لم يجر فملك اذا كان لهما واحد الفل الآخر
 فاندم السقف او حيطان الفل او كان له وضع خبث على حائطه جاز فاندم
 هدم السقف صاحبه بعد الغرة عليه او على ان يبنيه اجبر على البناء وان كان سطح احد الجدار

أعلام من الآخر لم يجر ان جعل سقوه واذا عملهما من الدعاء ومختر من العطارين او
 مقسمة لم يمنع ولا منع من الآخر الجرح في داره وانما منعنا من ابناء اللطاف في ملكه على وجه
 إلى جاره لانه اسال له في ملكه غيره واذا كان له داران فخر من غير ان يفرق بينهما
 إلى ديب غير ما يفرق لغيره جاز وان كان له دارين فخر من غير ان يفرق بينهما
 فيها بآب لم تستطع جاز منعه لانه يودي إلى ان يشهد به اذا كان له في ديب غير ما يفرق
 ملك فافترس احد اثايب آخر إلى اول الدور جاز وان اراد احد ان يهدم الى صدره لم يجر
 وان اراد ان يشرع جناحاً جاز لهم منعه فان كان بابه إلى صدره ومنه ومن باب
 مسافة احصى بها فعل فيها ماشاً بافتتاحاً مالا فيضاحه منه على مسيل آية في
 انضه معقنا الموضع طولا وعرضاً جاز ولا اعتبار بالتي لانه اذا ملك الموضع جاز له
 التذلل منه ماشاً واذا اثر من علوت على ان من على جداره جاز ان يهدم حتى البنا
 خلاف الارض اذا ادعى شيئاً فاصطالح على ان يهدم على منى على جداره بناء علوماً
 جاز وان اصابه على محول لم يصح وان صاحبه على درهم يده من الجار لانه احل حرأما ولو
 صلحه على ثوب البقعة عليه مئة درهم يده من الجار ان ادعى عليه مالا نحو ولا صلحه منه
 على معلوم صح الصلح واذا خرجت انحصار الجار إلى دار الجار فله الزام صاحبها بالارهاق
 فان لم يرها جاز له ان يهدمها **باب** **الشركة**
 ما رجع من محله عليها السلام لا سفي الرجل ان يشا ذلك الذي لا ينفقه ضاعة ولا
 سدي ردة ورافقه اوله وروى السكوني عنه ان امرأته من عنده سلم كس
 مشاركة اليهودي يفرق في بخوصي الا ان يكون بينهما حاضر في بيعها وان ملكه لغير
 اشتراكه في ضعتها ففعل فالزوج منها والخزانة لهما ما اشركت في شركه في نفس المثلث

ما لم يشر بهما الشريك والوصية وشركه في المانع كالشركة في البجان وشركه في
 كالشركة في اتصاف من حد القذف وحماها له وطما يحب ورأفتا الطرق والمقصود
 ما هنا من شركة الايمان شركة العار وهي عقد جاز من الطرفين وانما يقع باخلاط
 المالين غير الميزين بعد الخلطة كالاتان مع الممثل من العرض اذا اتحد في جسر
 ويجوز ان تساوي المالان في التدوين فاضلان في الوسخ والوصفة بحسب المال
 والتصرف موقوف على الاذن فان شرط مع التصادي في المال فاضلا في الوسخ والعكس
 لم يقع الشوطا وقسم الوسخ على المال لصاحب الأقل اجرة عمله في نصفه فاضل فان اعطى
 غير مال او ضمنه صفة وعمله متبرعا فخرج بهما والصفة كذلك فان اشترى
 مال لاصدقهما اثر من صاحبه على ان يعمل فيه صاحبا الاكثر والوسخ بالسوا لم يقع قسم
 بالحساب وان شرط على صاحب الأقل كاشت شركة قراضا لابس بها ولا يقع الشراكة
 لامتثل له من العرض وطرق الصفة ان بيع احداهما حصة مشاعة من عرضة كعهده
 صاحبه او شترى بالمال في ذمتها وانما خلاط المال فان اجاز التصرف لكل منهما جاز او
 لو اذن من عالم تصرفا للعرض واذا رجع الاذن عن الاذن لم يلزم لصاحبه التصرف حتى
 ولطال اما لا يضمن الا باللفظ وكذا لو شرط عليه التصرف في جهة او متاع بعينه
 ضمن فان اطلق اذن جاز فانما يتصدق بها انفتح اذنه ورجع فيه الى اوارث او دية
 ان كان مجرعا عليه فاما قاسم واما اذن فان كان المال تقدا او عوضا اقتسمه ولم يجز على
 بيعه لصرف تقدا ولا يقع سهمه دين لهما والشريك دليل في الشراء والبيع فلا يقع
 من المل وتقد بالبدع لا ولا شترى بالاسفان الناس مثله فان فعل وقع الشراكة
 في حقه صاحبه على اجازته واذا ادعى التصرف انه اشترى هذه السلعة منها

هذه السلعة اشترىها لنفسه فالتقول قوله مع مضمونه لانه اعرف نفسه فان ادعى
 ان السلعة التي في يد الآخر من مال الشركة فالتقول قول صاحبه ليرفع يده واذا
 اشترى الشريك الذي خيرا او خيرا مال الشركة صح في حصته وطل في حصة المسلم
 وان اشترى الشريك من يفتق على شركه فذلك كان اشترى من يفتق على سهم
 نصيبه وقوم عليه فان كان معصرا سقى العبد فاذا ادعى احدهما على صاحبه حيا به
 وحدها ولائته له حلف حصة فان لم يحرمها لم تمنع دعواه والتقول قول الشريك
 في دعوى التمسك وان كان الفريط مع مضمونه فاذا اشترى متاعا صفة ثم غرأ على
 فقد قيل ان لهما ان يردا او يسكا بالادش او يردا احدهما وسكا الآخر فالعرض من
 يردا او يسكا بالادش ولا يخلقا فان اشترى واحد نصفه ثم اشترى الآخر النصف الآخر
 فعلا ما شاء فان كان لكل منهما عيدا فباعاها بالصفقة واحدة بطل لهما
 الشراكة ولو وكل احدهما الآخر في البيع فباعه لشخص مع عبده بالصفقة لانه
 حكم عقد بين ولو كانا الواحد صح لانه عند واحد فان كانا عدا فباعاه صفقة او
 وكل احدهما صاحبه فباعه صفقة صح للعالم من الحصة ويكفيهما بقض حقه
 من التمسك لانه شركة فيه لانه ليس بواحد بل في قرض حقه فذلك للشركة
 فان كان بعد من شركه او احدهما الآخر مع حصته فباعه بدينه او بدينه او بدينه
 ان المأمور بقض الشئ فانما يكون من الشري من حصته المتبرع بها لبيع لغيره بقض
 وكيله فان اقر بالبيع ان شركه بقض الشئ فانما يكون وكيله في القبض فذلك
 وان لم وكله لم يبر الشري من حصته المبيع وان حصته شركه ولا يقع شركة المزارع
 والوجع واذا اشترى احدهما او قرض له ولصاحبه جاز الاذنه له على شروط

او كاليه فاذا غصب احد هاشم شاربك الآخرون ولا ينج شركه الايمان وكل من هاجر
 عملا استغنى الصنفان واختلفا لثقتهم احرارهما او اختلفا فان اختلفا لم ينج
 اصطلاحا فانما اشرك جماعة لو اجد بفعل الآخرة كان ولا خرد حاد لاخر عمل من
 فانما استاجر شخص من كل واحد ماله ومن الآخر عمله باجر واحد في فاسد وكل من عمل
 اجره مثله وان استاجر انكل للغير باجر معلوم تحت موجهة اسمه تدفع كل سهم على
 اصحابه ثلث ارباع اجر ماله والاجر على احواله ثلثه ارباع اجر عمله فان اشرك من غيره
 فنان من شخص عمل ومن شخص اخر ومن شخص ثلث ماله فاسد والزوج له احدى
 ورجوع صاحب الارض والعدان بالعدل عليه ما جودهم ولذا كان من تحقق جلد من الآخر
 يستحق الناس من ما هو مملوك فتمت له وعمله صاحبه اجر الجود والمراد وان استحق من
 نقل لملك الله انما يملكه للجنان ولم يحرمه سواء وقيل يكون منهم لئلا يانه جاز من المباح
 منه انه له ولها ولذا الخلاف اذا اخطا او احتسرا واحتطبت لغيره من مال الايمان
 قال يجمع كل منهم على الآخرة باجر يلقى ما كان من جهة وشرط الما جلد في الشريك غير
 اها لصدا الشريك الآخرة له ان يقر ثلثه باب المضاربة
 وهي التراض و المضاربة عقد جاز من الطرفين فانما يقع بالامان الخاص من
 النفس شرط اذ حصه مشاعه من الرخ معلوم فان دفع له حرا فاقع والتواحد
 للعامل في عذره مع نفسه وكذلك من السع والسلم والاجر وقيل لا يقع وان لم اليه
 عرضا وقال اذا بعته فقد مضى عليك على نفسه لم يقع فان عارضه على ما به
 في يد او غصبه بهذا ضمان الغصب قبل الاذول فان قال له عن النسيان عندك
 فاقضه من نفسك مضاربة لم يقع فان تصرف على هذا فالرخ له دون من له الدين

الذي ان يهاض مال المولى عليه لخطه فيه ويقع بالربح في يد العالم والام لم يقع
 الحصة او قدرها من ارباع او درهم او مال على ان تصف الرخ لك لا دنانا منه لم
 فان قال سدب المال على ان لك الما لى المصنفه وكان اطلاق الربا على ان قال
 على ان لك المصنفه والباقي لربا على ان قال على المصنفه كان ماطلا ما بال
 الرخ متنازع وكان اسوا وقيل بطلان كما اذا باع راحة ماله مطلقا فبيده
 وان تانت ترضك على ان لك المصنفه لانه قد نصت العامل وان اعطى شخصان
 منها شخصا على ان لك نصف الرخ من بعد اعداها الا ان ترضى لآخر المصنفه
 الرخ منها سوا لم يقع وان قال فاضتك على ان يرخ هذا الا ان يرخ هذا الرخ
 لك لم يقع فان قال على ان لك الرخ المصنفه وقيل لم يقع واعطى الغير الا ليجفقه
 ودفعه وليكون الرخ لله ام لغيره وليكون الرخ لربيه بضاعته وليكون ربح بينهما
 تراض والمضاربة بين لاهن ولا بالقرينة والقول قوله مع منعه في عوى الملق
 القريب ولذلك اذا اشترى شيئا من مالك لم يملكه حتى يراه الا ان اصل
 الامانة فان ادعى الرخ حلف صاحبه ماله وكفاني الشريك وقيل يملك المضارب
 والشريك فان اختلفا في تقدير الما حلفا يحيل بعدم الشك فان اختلفا في
 الرخ بدم صاحبه الله فان لم يكن منه تخالف في العقد وجه باجره وقيل
 يملك صاحبه المال فان اقاما يثبتن الرخ وان كان عامل الم ذميا اشترى المال
 غمرا او خسر لم يقع وان اشترى عامل مولى على ربه مال باذنه عن دفع
 القراض فان كان كل ما لم يرجع العامل عليه حصته من الرخ فان قيل لا يقع
 مذكور حصه من ربح لانه المكلف يظن رواته فان بعضه انسخ تعدد وحبس على

وبالمال بان اشراه عبده المأذونه في التجاره باذنه عتق فانها لم ياذن
 له بها فاذ اشترى العامل من يعتق على نفسه ولا يرخ لم يعتق فان بيع مما تعدد كاست
 تعدد عتق وان كانت بعضه عتق البعض وقسم عليه الباقي فان كان مضافا فانه
 وان فتح القراض بعد العمل والمال يبيع باعها العامل الا ان اخطأ رتب المال
 نعمتها فله جبرها جبره على بيعها لياخذها له فاضا وقول الجبر بان كان المازدينا
 جبا العامل بان لم يكن فيه ربح وان انفق على نفسه الربح وعتق المضاربة باق
 عاز فان خسر فما بعدد العامل اقل الامرين من حصته في الخسارة او ما اخذ
 الربح وان طالها احد فها لم يجز المتع وموت كل منهما بطلها فان ماتت المازدي
 عروضا للعامل طلب البيع او السوم والوارث التامه بينهما ما قضي من الربح حصته
 ان كان ربح وان طلبت العامل اقراره على المضاربة حاز لان راس المال من ثمنه باق
 لان للعامل مع السلع لانها راس المال وقسم باق بعه وقيل لا يبيع لانه استأجر قراض
 على عرض فان مات العامل والمال باق اخرج فان كان سلعة لم يبعه وارثه ورواه
 ولم يكن لست للمال فصار حصته عليها وان على نفسه موقوف من ثمنه وعنده مال
 ان شاء بعته قبل موته فقال هذا لفلان فهو له وان لم يذوق فهو اسوة القراض
 بلغ نصيب العامل من الربح انما كان نظيره وهو له ربح المال الاصل وحب
 من الربح فان عارضه الى سنيه شرط الا يشرى او على الا يفتح العقد الى سني
 القراض وقد شرط فان شرط الا يشرى بعد السنين فتح القراض بالشرط
 وتجوز في القراض الفاسد للعامل اجزى المثل ورجح المازن وخسر وقيل ان خسر فلان
 شيء لم يكن مخرجه صحيحا بالاذن وكذا في الوكالة الفاسدة ونفقة المضاربة

٩٤
 المضرب من مال نفسه وفي السر من مال المضاربة وقيل لما سبق العقد انما يبيع
 المضرب فان خرج بماله ومال المضاربة انفق الخاب في الماكل والمليين ومحمدان شري
 المعقب للربح فان اشترى على السجدة وطهر عبثا فله الربح ولا مال بالارش على اراء
 الا على فان مضرب المال ساعا خلفا بنظر الحاكم ثمانية الف درهم ولا على الداعي اليه
 ولا مع المضاربة لاحالا ثمن المثل ويقدر البلد لان يفرض اليه مائتا الف درهم
 وبالمال في السفر الى موضع او شر اجنير ضمن والربح منها على الشرط فان قارض
 العامل النصف باخذ صاحب المال غيره على ذلك مع القراض ولا شيء للعامل الا ان
 وان مال العامل الماني لك ماله ولى ماله ورب المال ثلثه بطل القراض والعامل
 الثاني اجر عام والربح لها جبر للمال على العامل الاول وان قارض بغير اذنه
 مثل الخصوم على الحاسن ومما ضامان وان دخل في الشرط بان قاضه على
 ان النصف لرب المال والنصف الاخر منها غير قسم على ذلك ومما ظله رب المال
 للعامل نفسه في العمل بطلها ويكون الربح ورب المال والاجر للعامل ويؤلى العامل
 ما تولاه رب المال مسيبه وسائر غيره كعمل الاعمال بالانفاق والنفق
 على السلع فان تعلق ذلك بنفسه فلا اجر له وان تعلق غيره ما تولاه مؤتمن الاجر
 ان كان فعله ويجوز طام من اعطى غيره مال يسم مضاربة ولم يكن ملصقا او لم يكن
 وليا له فاختاره والربح للبيتم وان لم يعلم العامل للمال لم يقبل قوله للمعطي واحد العامل
 ما شرط له فان اعطى غيره ما لا مضاربه لشري التخل والتجر والعقد يستعملها
 ولا مع الاصل لم يجر وان اعطاه شيئا ليصطاد بها بالنصف لم يجر والصيد لصايد
 وعلى اجر الشبكه فان اعطاه بغلا يستقي عليه منها نصف المال لم يجر عليه

اجرة بفعل ما سلم اليه أرضا لغرضها من ماله على ان لكل واحد نصف مال الآخر من
 ثوبها والغراس يريه ولرب الأرض ان يقر في أرضه ما جمع او تقاعه ويضربه او يقر
 فردقته فان استقام على شيء فلا كلام وان اختلفا فطلب ربي الأرض قلع بالأرض
 لا بقران بالاجر قتل من ربه الأرض ما طلب الغراس قلع بالأرض وربي الأرض قلع بالأرض
 والغراس لا بقران بالاجر قتل من ربه الأرض ما طلب الغراس قلع بالأرض وربي الأرض قلع بالأرض
 بالاجر قبل من الغراس وهذا لو طلب ربه الأرض قتل من ربه الأرض قلع بالأرض وربي الأرض قلع بالأرض
 فان طلب الغراس ربه الأرض قتل من ربه الأرض قلع بالأرض وربي الأرض قلع بالأرض
 بدل القيمة والغراس لا بقران بالاجر او العاقل القيمة وربي الأرض قتل من ربه الأرض قلع بالأرض
 أحدهما على مراد الآخر فان كانت الأرض والغراس تخفى فله الاجر يعلم بكل ما له وان
 اعطاه ايضا قراضا على ان يأخذ منه الفاضلة حاز ولم يلزم الوفاء فان اختلفت
 من المال وكان بعض عشرة بعد ان خسر عشرة ثم ربح استقر البقايا في الربح الذي اختلف
 وفيما يخصه من الخسائر استقر في اربع وثلث الربح وان اشترى بمالك لقراض عمد قبل
 فاستدسته كات قراضا وان كان فيه ربح فما شربان بالحساب فان كان مستدرا
 استقام عليه ليقول حتما به فان اشترى بغيره لم يملكها فلها مال قبل اقباضه
 في الوكالة لزم المضارب الوكيل بدلهما وقيل يلزم صاحب المال الوكيل

باب في الوكالة

هي عقد جاز من الطرفين يقبل بالمرتب منها والجزء المطبق ويؤد بها من فروعها
 بالتمتع المعتاد لتمامه ولا يجوز ان يتوكل فيما لا يجوز له مباشرة فلا يتوكل الذي سلم
 في قبح مسلم ويجوز الوكيل في البيع وسائر العقود ويجب ذلك الموكل في البيع

عن الدم ولا يلزم ذلك في الباقي ولا يقع الوكيل في الغيب ان لم يكن له مال ولا يباين
 بالتمتع من الزوجات والاختطاب بالاحتشاش والاصطاد والحيات الموات
 بكونه مولا للمالك لها او للزوجة له احكامها ويجوز ان يوكّل في قامة محد على محدد
 وقيل المعاد وفي فرق الزكاة والتفاريق والتعق والطلاق والمهر والوكالة
 بين الخصم ان اذن الموكل ولا امام او كانا تعلمد سبعا او لا يمكن الا لغيره ولا
 توكل في الايلاء والمذمة والظهار لانه كذب في الدعاء لانه ممن ولا في الرضاع
 والعدو ولا يقع الوكيل في الصلاة والصوم حادق بعد الموت ولا يقع في ائمة فان
 لم يكن حاز وموكل به يقع الوكيل في الحج ودوى اعماليا جواز ان يعطى غيره بما جاهد
 ويخلف الا ان يدعو الامام ويجوز الوكيل في استيفاء القصاص ومطالبة العرق
 محضر الموكل وغيبته ويجوز لكل ان يوجه في طلاق زوجته ونفسها ونفقته للموكل
 في الخصومة وتبلى شرا الخادم والذات والضعف بالنسبة ولا يجوز الوكيل في اقرار
 ولا يوزن ذلك اقرا منه وقيل يكون اقرار ويجوز كل ان يحد غيره في طلاق زوجته
 وظلها والمعاينة في البيع والشراء بغير حقل ولا يوزن الوكيل بالغير في ائمة
 اياه يملك من ائمة ام لم يملك استلام لم يشهد فان اختلفا حلف الوكيل انه لم يعمل
 ان لم يكن للوكيل منه بالعلم فان وكله في امعاء ثم عرله على قول او عفا ولم
 تعلمه فاقص خلاصا على الاول وقيل يخرج عاقبة وقيل يفسد ويبيع على الموكل
 به فانه وكله في بيع بما ساءبانه ان وكله في البيع باع سقلا ببلد حال لا يملك
 او بما ساءبانه ان يصر له فان خالفه ذلك دفع على اياه الموكل وقيل يكون
 لاطلاقه ذنب ولا يشترى الوكيل لوكله ما يقين العاقر ويصح الوكالة العامة

ما يخصه ويقع في الدعوى فالحاكم اقامه وكل للسفينة خاصه اولى ولا يقرض
 فله في علمه وكل احدهما فان حضر واذا وكل اشترى فحق الا اما اجتماعه الا ان
 على المأزاد وللخز بركة العبد غرسه في العتق وكذا المديون المالكين لبعض
 او اذنا السيد في الكل ولا يجر المالكين من السيد بذلك قبل المخرج للعبد ذلك
 لا ينعى حق السيد لا يباح له اذنه ولا يبيع وكذا يصح والمعتق في العتق
 المجلس والود بالعبد ولو وكل في البيع ولو صار بالوكيل ثم قام من المجلس قبل القبض فاشترى
 بعد لم يقع العقد ولا يملك الوكيل المبيع ثم يملكه الموكل ولا يبيع ان يرى المشتري من غيره
 يجوز للمشتري منع الوكيل من المبيع الا ان ياذن له الموكل فان وكل في شراي لم يسهل
 كالجوان لم يبيع فان وكله في بيع كعبد او شاة وبن النيران من شاة لم يجر واذ
 وكل في الشرا فاقبض الثمن من نفسه لم يرجع على بوكله لبرعه فان كان اذنه
 ويقع ان يبيع الوكيل الوكالة محضه الوكيل وعينته فاذا وكل في شراي فقبض
 الدار وهذا العبد لم يبعه فان تعدى ازمته ولم يلزم بوكله وان اذنه في ان كان
 امراه بعثها ففعل وانكر الموكل ولا يسهل فعل الموكل الثمن وعلى الوكيل نصف مهرها
 فان عتق له المراه فمردجه غيرها فعليه نصف مهرها ولا امرات عنها ولا يسهل
 في المثلث واذا اشترى الوكيل ما وكل في شرايه نفسه جاز ما ذكرنا والوكيل
 يقبل قوله في التلقه ببيع ما ولي بعه وقبض منه وفي الود ان كان للاحق والوكيل
 حلف الموكل انه لم يرد ومن حلف الوكيل فان ادعى الموكل المزبط ولا يسهل حلف الوكيل
 ومن وكل في البيع لم يبيع نفسه ولا يعه ولا يملكه واذا وكل في بيع عبد فباع
 لم يجر وان وكل في شرايه فاشترى نفسه وقبض على شراي النصف الاخر فان شرا

بطل ما اذا وكل في الخصومه لم يقبل الا باذنه واذا وكل في شراي فاشترى
 بغيرهم فاشترى بغير عشره ونصفا جاز وكذا لو اشترى عشرين بالدرهم مائة
 عشره بغيرهم واذا وكله في بيعه لم يملك الخصومه وكذا في بيع العتق وان كان
 وكل على بوكله فليعلم ان له ولا يبيع الحاكم دعواه لو وكله قبل يوفد كالمه وبيع
 وقاله من غير حضور خيم الوكيل ولا اشترى الوكيل لم يملكه المبيع الا ان يقبض له وفي
 نقض الوكيل ما رسم له ضمن وبطل الوكالة ما انبأ عنها من لفظ والقبول بالبول او
 بالفعل كالصرف ويجوز ان يوكله لعله في اذن على مثله او دونه واذا وكل في
 فقبل في الحال او بعد جاز لقيام الاذن وان اذنه الغائب ثم يوفد جاز والمأزاد
 في هذا الوكيل ولو ادع لا يلزمها وقد لا يعد طلبه فان طلبه فمعه من غير ثبوت
 في الحمام او اكل طعام او صلاه لم يضر فان منعه بخلافه فان ادعى ان كان
 قبل الميع لم يصدق فان اقام منه لم يسمع لانه كذبها واذا طلبه ولو خشي حلفه
 طلبه فالحق حقه من مهر عليه او عند ما يخي تشهد له بفسخه فان كان مالاً
 قوله في يده وكان عليه شهادة جاز له ذلك ولا ضمان عليه وان لم يكن مشهودا
 به عليه اذ كان ما لا يقبل قوله في يده كان ضامناً ولو ادعى من له الامانة في
 انه طلبها ومعه مخارط ولا يسهل له كان على المدعي عنه السن ولا ضمان عليه ان كان
 ولا تتر الامانة ثم جردها او بالفسخ ضمنها وان عدها لم اقام بها رياء لغيره
 فقال صدقت كسك بدد ما او يفسق قبل الخدم لا قبل قوله وان اقام منه بد
 لم يسمع فان لم يمد لكته قال لا يسمع حق على ثبوت قوله مع منه لانه لم يثبتها واذا
 امر بالدفع الى ذم من دونه فامر من الدونه ولا يسهل قول المدعي عليه

ورجع على الموكل بجمع الوكيل على الوكيل لم يظلمه في تركه لاشهاد لا ان يكون
 الموكل وان امره بالبيع عين لفلان فابكر فلان فبلاسته فله ضمان على الوكيل والوكيل
 قول فلان بالوكيل مع غيرها يضيع المال واذا وكل في الشراء بالعين فاشترى في النقص
 له دون موكله وان وكله في الشراء في الذمة فاشترى بالعين لم يضر موكله واذا وكل
 الوكيل بطلب الثوب او ركب الدابة ضمن فان باعه وسلمه الى المشتري من ضمانه لان
 اقتضاها منه وتقرر ما ادبه فاذا بطلت امانته على الاذن ولو وكل في الشراء فاشترى
 ثم شري به وسلمه بربي فان اذن الموكل لوكيله ان يبيع من نفسه جاز وقيل يجوز اذا
 تضمن مع الثوب ما اخر في شرايه لم يضر ولو وكل للضمان واحدا بينهما لم يضر وهذا اذا
 وارث من الميت لاسراء فاعترف من علمه الذي بذلك لزمه الدفع اليه لا وان اذن
 بربي فان ادعى الجماله عليه بالدين واعترف بذلك فمما احتمل الجواز ان يحد الموكل فله
 اضاقة للدين وان ادعى وكل ذي حق له في قبضه فاعترف للغير بالركانه ان يضر
 واعترف له دعي بالاذن لم يضر على السلم في الموضع وقيل خرفها وقيل خرف في الدين دون
 فاذا قدم الغائب ما لم يرضه الغريم ولا يرضه الغريم مضاعف الدين على مدي الركابه الزم
 كانت عساً فله في مدي الوكاله رجع على ابيها شأفا اذا ادعى الموكل ان الوكيل
 شري السلعة له فابكر الوكيل فالتول قوله مع منبه والبيع لو نذر داهم الموكل في السلعة
 ومثل الوكاله شاهدان ثابتان هيدوا رأيت لاشهاد او ارايت مع المدين
 فاذا شهد شاهدان وكله يوم الخميس باخرانه وكله يوم الجمعة لم يضر الله والشاهد
 انه اذن له في التصرف باخرانه وكله حاز لانها لم يحلوا لعهده ولو شهدا باخرانه
 في نفس جاز وقيل سهران الوكيل على موكله وكله في غير ما وكله فهو فان شهد

بعد غزله فيما كان وكل و خاصه فيه لم يقبل بان لم يكن خاصه قبله فاشهد ما
 في الغائب مكله مقال الختم اختلف مع ما لم يكتف به من ان قال لطف له لم يضر
 حاكم فعله من قبل فان ادعى الغريم ان الموكل اراه خروفا لم يضر دعواه
 منه فان ادعى على الوكيل العلم بخلفه من على ولنا وكل من له الحق من موكله في
 رآه نفسه صح فانه وكله في ابرأ من ماله وكان منهم قتل الجوز او اوق نفسه كما لو
 وكله في مخرقة بلمه في القراءه ومنهم وروى اصحابنا جواز اخذ معهم ويجوز ان يشري
 العبد نفسه من مولاه وان موكل المصدق لغيره في شرا نفسه من مولاه ومن وكله عن
 عقيدته اقباع فاسد من ملك السامه عنه في الصحيحين

باب الجماله

الجماله عقد حارث من الطرفين وهي ان تقول لثوب او ثوب عبيدي آلبان او مري
 وشبه ذلك فلك درهم او دينار او هذا الثوب او ثوب يوصف في ملكه او ذمته
 فان جاء به غريم لم يحس له شيء ويجوز ان يقول من جاء بعبيدي فله ذلك فان جاءه الواحد
 فله ذلك وان جاء به جماعة فذلك منهم فان قال من جاء به فله شيء فأي به يرضى بنا
 في العبد ثوب من المرد سار اتمته عشر دراهم ومن خارجه اربعة دراهم
 بعضهم يرون ذلك الظاهر يقتضي جريده كسواقي على القيمة ورجع في غير ذلك الى
 اجرة المملوك وجا به مترها لم يكن له شيء ولو قال لواحدان حلت به فلك دينار
 فروع مبر و آخر معه ماعده له اسحق الجوز له فقط الدينار فان مال يذره
 لاخذ العوض فصف الدينار للجوز له ولا شيء الاخر وان شوط شيئا به ولا يرجع في
 الاجر ولو اخذ العبد وشبهه من وجهه وجب رد على صاحبه بغير ائنه فان

عنه على ان يكون مرفوعا له ووجه الحسن في هذا من غير عن اسم على
 انه ما تقول في الضالة بجرها الرجل ونحوه ان اخذ لها حطلا فتتوقل مرفوعا
 فان لم يتوان اخذ لها حطلا ورسفت فلا ضمان عليه فان وجد عبدا فابق من عند
 فان ادعى عليه صاحبه انه ارسله والله له حلف ارسله واداه في راسه لو
 حتى جاء به من موضع كذا فله كذا فاجابه من نصف الموضع فله النصف على هذا
 لو احدى كذا ولاخر كذا فاجابه بعد منهم فله ما سمي له فان جاء اشان به فكلوا
 سمي له وعلى هذا ما كان **الودعة**
 الودعة امانة سقر الى الجاني بقول رقبس بالقول ان ابا عن معناه والقول ان
 او التضييع هي منجبه للمسلم القاعد على الحفظ لانه قضا حاجه ويحفظها
 والعين في صندوق او خزانة والفرس على المنقذ في امطيل ولا ضمان على الودعي
 ولا يمتنع عليه في دعوى الهلاك فان اخلقا في الفريط فعلى الشئ وعلى الودعي المرفوع
 ادعى الودع حلفا وان شال المرفوط فاخلقا في القمه فالقول في اصحابها مرفوع
 الا ان يكون احد عمامته وقد ذكرنا بعض مسائلها في الوكالة فان ادعى ردها على
 من لم يودعه اياها كودته صاحبها فعليه الشئ والآفة على الوارث لمن وكله ان
 اطارق الريح ثوب غير الى داره نادى رده عليه او ادعى الى العلم ردها عليه
 بعد الرشيد فان ادعى معصويا يعرفه وجب رده عليه فان لم يفعل
 ضمن له فان لم يملكه فلا ضمان عليه فان لم يعرفه عرفه هولا فان جاء صاحبها
 والا تصدق به فاذا جاء صاحبها خرم من الاجر والعزم فان كان مخلصا بالبيع
 وشبهه رده على المودع والودعة عقد جاز من الطرفين واما ان يرد الباقي

مرفوعا

شرط ضمانها لم يضمن فان تصرف فيها كليس الرب ويكوب اللابيه او تزكيا
 منها او امن عليها غيره بفراخه صاحبها من غير ضمانها لهما ثم تعنى
 بغير ضمانها الا بربها الى صاحبها او وكله فان اربح صاحبها من ضمانها
 تدبري وقيل لا يرى فانددها الى موضعها لم يربا فان سرقه على موضع ضمانها
 فله من غرق ضمانها فان اخرجها من كسبها منه الترف فيها او هل وكاها
 فاخذ بعضها ضمن كلها لهتكها فان غرق الكسب من فوق السلام ضمن خرقه ودونها
 وان غرق دون الشد ضمنها لهتكها وان لم يخذ وان كانت ظاهرا فاخذ منها
 للتصرف منه فقط فان رده او دعه له يقرم بزلعه ضمانه فان دعه له
 ولم يضمن اكل لانه خاطا ماله بالودعه فان غرم على التصرف فيها ولم يرد شيئا
 لم يضمن فان سافر بها ودعها على صاحبها او وكله او الخالم عند مقدمها كل او
 اذ لم يات بعد ضمانها فاذا اودعه شخصان ودعه وحضر اتماما فان حضرا احدهما
 رسلها الله واذا اودع واحد شخص احتقاعا على الحفظ لانه لم يرض بامانة احدهما
 فان دعى الودعه ولم يعلم احداهما سافر ضمانها واذا حضر الموت ردها على صاحبها
 او وكله فان تعذر فعلى الخالة فان عتدا ودعها ثمة فان لم تفعل ضمن وان اودعها
 غيره من غير عدي ضمانها واذا اودع صيدا ودعه فليس له ان يبيعها حتى
 يوافقها فلا ابيع فان اودعها ابيض ودعه ضمانها الى ان يسلها الى ولته وان ادع
 العبد فالتف علقه وقيمه فان اودعه دابة وامر ببيعها وسبقها لم يفعل
 ضمانا وله فعل ذلك لنفسه وبغلامه للعلاء ويرجع بذلك على صاحبها وان لم
 يامر ولم يمتنه وجب ان اذنه بالحفظ ضمن ذلك وسبق صاحبها او وكله

فان لم يكن العالم يتفق عليها من مال صاحبها الا اقرضه عليه او امر الودعي باقراضه
 ايضا يتفق فاذ اجاب صاحبها برفع عليه فان اختلفا في المدة حلف صاحبها وفي غير
 تلك المدة فان لم يكن حلفه بترفع ما لمعه الودعي لم يرجع وانما يهدانه يرجع
 فذلك وقيل يرجع فان نفاه وبها عن الاتفاق فلم يتفق حتى يفسد فلا ضمان
 قال الودعي امرني بتسليم الوديعه الى زيد فتعلته فامر الازد ولائته حلفه
 ورغم انها تسلمها ولم يرجع يدنها على صاحبه وان كانت ماقبه اخذها من
 من حريظه الى اخرى والحريظه لصاحبها فمن ولز خاسته عليها المبيع فتبها ان
 في الحريظه فان اخذت منه قهرا لم يضمن فان اراد على اخرجها لم يضمن وقيل يضمن
 له وضع الحاف في الحضر فوضعه في البصر او وضع الوديعه في حفرها في حبه او
 على الصديق فمقدت لاها حفظا ما اذا مات الودعي ودبت الوديعه
 وان كان اقربها او اقربها وارثه او قامت بها منه فان لم توجد عنها حاف
 انوما فان ادعى ضمان الوديعه فقال هي لهذا ثم قال بل لهذا سلمت الي
 الثاني فان قال هي لما سلمت اليها ثم تدعيان ان قال هي اخذها وادعت
 لم يضمن وان كذبا حلفه لا يعمل لمن هي مما ساء وادع فان لم يحلف اليها
 ما

العارية

تصح اعارة ما سفع بغير نكاحه وهي عقد على منعه بلا عوض وهي حارة
 ما عارته امانة لا يضمن الا بالنسيب فان ادعى عليه النسيب ولائته طمعه ان
 النسيب ضمن القيمة مذمومة فتدعي فان اختلفا في القيمة ولائته حلف صاحبها
 منهاهاضتها الا الذنب والنقبة فانها مضمونة شرط ضمان ام لم شرطه فان

بقا العارية ولائته له فعلى صاحبها التزم به الامناع بالعارية بحري العارة
 فان اذ حلف المستعير الجديتها او حمل الحنفية لم يضمنه لان الاذيق يستد
 يضمنه فان لم يستعمل الحنفية في نقل الاجر ضمنها باجرها وان شرط ضمان المثل
 ضمنه فقط وان شرط ضمان الاصل او تعدى فيها ولم يكتل بيقان الاخر ضمنها
 اجرها بان لم يعد البقيان ضمنها بقيتها نعم التفت برأس الضمان بوجهها الى
 صاحبها او وكيله ولا يراد بها الى اصطلح صاحبها او داره ويجوز الرجوع في العارة
 وان كانت موقوفة راسا بجمع منها وكان استعارها لثنا او غير اس فتم عليه
 ذلك اضمن ارض الفلع او احاد لا لثنا بالاجر فان ادا صاحبها الغراس مع الغرس
 حان عند من قال له حق الدخول للسقي فان فيه خلافا وان كان المذبح لا يابى صبر
 حتى يملح ما لاجر وشرفه كالاول وان ادعى راكب الدابة الاعان وصاحبها
 الاعان بعد مضي يده لم يملكها اجره ولائته حلف الراكب انه لم يستاجر الصلح
 لم يبرأ حتى يعاها اجر المثل وان اختلفا عتس السلم حلف الراكب وادعاه فان
 كانت امانة لم يضمن الا حلفا فاعني بطلان الاعان والاعان وهي امانة فليضمن وان
 قال شرط ضمانها فان الراكب يقر لصاحبها نعمتها وهو لا يدعي ان يضمنها لم يملكها
 اجره بخالفها وهي ضمنه فعليه اجر مثل المدة وهو يقر بقيتها لمن لا يدعيها وان
 المعنى والى به قاضه عقد السلم حلف صاحبها واخذها وان مضى لثنا استرجعها
 والراكب يقر له بالاجر وهو لا يدعيها ولا معنى لثنا فاعني ان يضمن يده الراكب
 يقر له بالاجر وهو لا يدعيها وان كانت امانة فاعني القرض فلا اجر ولا ضمان
 لان العارية امانة وان كان بعد مضي بعض المدة فالراكب يقر له بالاجر وهو لا يدعيها

فان ايجاز حاطه لضع عليه مبدوعه حاز فان رجع للمعرب قبل الوضع او بعد
عليه فله وعلى اضعه رفعه وان رجع بعد البناء عليه لم يجر لان عليه خزانة
اشي المقول لم يكن له لان في فعلها قطع ما منها في تلك المستعير ليس له قطع شي في ذلك
فان تمت فان سرت المندوع لم يندفعها الا باذن مجرود فلما اذن له في غير مجرود
ما قلعت لم يندفعها الا باذن وان حمل السيل جت رجل الى ارض غيره فبذل
الارض فله من عرضان نقصه ما اذا ملعه صاحبه فعليه تسوية الجوز لانه خلو
واذا استعار دابة ليسير بها موضعاً مخصوصاً فتجاوز عنها واجرها لم يزل
الضمان يدها الى الموضع والجوز المستعرا عان العارية ولا الحاقها ولا الخيل
عمر من يحمل صيد الحمار الوحش ونحوه لله بجزائه فان كان استعار شرط الضمان
نعمته ايضا وان استعان المحامي لم نعمته المحل ونحوه الحرم لانه امر بالسلب وان
منه دابة فثبت انها مقبضية وجهددها على صاحبها وله الرجوع باجره
على اتماشا فالعاصب للتعليق المستعرا لانه منافع غيره باجره مله بقرانه
على المستعير لم يرجع على المعير لانه المنافع منه كما لو تلف فمده فتمت بهما لم
يها على المعير وان رجع على المعير بالجره رجع على المستعير وكذلك لو رجع على المعير
اعان الشاة لعلبه قبل الجوز ما السبق والري
وهو عقد جائز من الفرق كالجعله وقيل لازم كالجاره ولو ان السبق في النقل
ملحق بالخاف وما عدا ذلك فمجاز فاصل يقع على السهم والثابت باليقين
والخف تقع على الابل والبقرة والحائز على الخيل والبغال والحمير ولا يجوز على الابل
ورفع الاحجار ودموها والفرار والسرقة وشبه ذلك ومن شرطه اول المدة

وان قال احد الاشياء انما سبق بغيره الى كذا فله دويم فتح فان قال انما حاز
اليها فله كذا لم يجر فان قال انما سبق فله كذا او على كذا مثله لم يجر فان قال
للملايه انما سبق اوصلى فله كذا حاز الخوف من ان يكون الملايان قال السابق عشر
والصلى خمسة وللملايه دهان حاز الملايان والرقعة في ذلك سواء ان قال الصلح
ان سبق فلنكننا وان سبقنا فاملاي عليك حاز وان اخرج كل واحد عشر درهم
وقالين سبق فله العشرة حاز ان ادخلتهما اخر بغير سبق لغيرهما وان لم
يدخله كذلك لم يقع وان لم يخرج شيئا وقال ان سبقنا فلك السبقان معا
حاز والسبق ما يلدوا والهادي مع تادى الحلقة فان سبق الغول القصر سدد
في الحلقة لم ينسأ انما انصالة الما صلة في الرمي والرقعة لا يخل فدمه ملاي
بعض الرمي فانما تعلقا بدل له ولا تخارج الضال الى قبس القوس فان المهر حاز
بذلها لان القضا الاصابه وفهم الما ذوق في سبق معرفة السابق ومن شرط
الما صلة كون الرشق كمرانما وهو العدد الذي يرمي به وعدد الاصابه المصادف
والغرض بالسبق معلوما والغرض الذي يقبض في الهدف هو الرابح المحرر والسبق
المال المخرج في الما صلة نفع ابا ومنها اذ غرهما في يقول المحل منها كالمال
والطلاق العتيد يرجع الى ان الاصابه في التعارف بالقرع وقيل من شرطه ذكر صفة
الاصابه من فرق وهو ان يقبل الشئ او خشق وهو شوته منه مع فرقته او فرق
وهو ان ينفذه او خرم وهو ان يقطع طرفه وبعضه خارج منه وبعضه داخل
الطلاق ويرجع الى التعارف وهو الما صلة وقيل بطل الا ان من مبادىء
علم من يده الى اصابه عدي معلوم مع تساويهما في الرمي فضل ارحاطه رعيها

توابعه من عدد الاصابه ونفضل لاحدهما عدد الاصابه ونكون ناضلا او
 زهيا ان شرط اصابه عدد على اسقاط ما قريب من اصابه احدها ما بعد من اصابه
 ثم فعل له بعد ذلك ان شرط عليه من العبد وقد فعل واذا ثبت بالنقل فنقل
 باصابه لم يجز ان تولد المفضل المخرج لفضل يدنا وحشي نصير سوا

باب الاقراء

اقراء العاقل من المجور عليه صحه ولا وفاسدا مرضا وصحفا لا حتى ووارث
 الصحه كذا المرض ولا يصح اقراء الصبي والمائم والمجنون والمكروه والسكان ولا حتى
 المجور عليه لسفوه بالمالك يقع في الظلمه والحدود العاصيه صحه اقراء المجور عليه
 والعاص من اقراء بالمال والمال في المال قتل المجور المجور اقراء العبد بعد
 قصاصه بلاما لا يجوز له ان يقع بالمال بعد الحق وقيل اقراء المولى عليه عناه
 الخطأ ولا يقبل في الحد ما عاصه والطلاق فان اقراء عيدا بالطلاق ولو اصابه بطل
 ويقع الاقراء اهل مطلما ومعروا الى ارب او وصيه فان سقطت بطل وان البتة
 معا ثم مات وثبت ذلك بدارته وان العتيا بطل ما لم يمت اذ لم يكن له كان
 بائنه ولا يستلحقه وعلى المقر له المهر ويقع الاقراء باعتراف من الاعلى وباطل فان
 انها لم يعرفها من مع المهر اذا اقراء لم يمتى ثم رجع لم يقبل صحه وان اقراء
 فيه القتل ثم رجع قبل وان اقراء لم يمتى حتى فلكذبه بورك في كذبه وان قال عتيا
 اما يقرب عتيا او لا انكر ما يدعيه لزمه وان قال اما يقرب او لا اقرب عتيا لزمه
 وان قال له على درهم ان سا الله او شئت او سا زيدا او اذا دخل الشهر اقبل
 اذا فعل الشتر لم يلزمه فان اقراء له يتي ونسب ما تولى في العان يسله وان

نشره ما الاقراء في العان كقشر جوب او جمر او جمر يري يقبل وان نشره في شبعه
 او قد قذف قبل وان اقربا الى عظيم وجليل وحطير نشره ما قبل او كثر ما ان
 درهم عذالم سكر فان غراكل درهم الى سبيل لزمه درهمان فان قال له على درهم
 من درهم اثم درهم او درهم لزمه درهمان وان قال درهم قبل درهم او درهم قبل
 فان قال درهم على درهم او فزقه فواحد فان قال درهم في عشرة درهم الا ان يد
 له ان يمان قال درهم او دينار فاحدهما وكلف العتس فان قال له على عمل
 في ظرف لم يلزمه الطرف وان قال على عمله وثبت غالري لصاحب العبد فان قال
 همه عليه قبل لم يدخل المال في الاقراء فان قال له درهم بل دينار لزمه فان قال
 درهم لابل درهمان نذرهما فان سارا الى الملاه لزمته وان قال له على الف
 نذرهما او الف مضتها لزمته ذلك فان قال الف عوجه الى سنيه لزمته مائة قبل
 لزمته حالا لان التاجيل دعوى لصفه فان قال له الف من ثم مع لم يقضه لزمته
 حتى نقضه والطلاق اقراء بالدرهم رجع الى داهم البلد الذي اقرب فان اختلف
 معاهما ما نزلت وتكلفت بغيرها فان قال ان شهد على شاهدان له بانف
 فها صادق ان لزمته في الحال فان قال ان شهد شاهدان فعلى الف لم يلزمه
 في الحال فان قال له كذا درهم بالرفع مذكرهم وبالقض ذواته وقيل درهم وقيل ما به
 فان نصبه فذمهم وان قال كذا كذا درهم فذمهم او كذا كذا درهم فذمهم وان قال
 بعض النعمان او قال كذا درهم ومثرون فان قال كذا كذا فاحد عشر وان
 قال كذا كذا فاحد وعشرون والعلم هو الرجوع في ذلك الى نفس افران وان قال
 مال كذا في مائة وان قال له على عشرة الادره او الا درهم فاحد عشر وان قال

اسأته على هذا قوله تعالى لا اله الا انت فاما ان كان كورا لاسما ما
 في كل خط وان قال له على عشر الا عشر فعليه عشر وان قال له الف الا ثوبان
 دون الف قبل منه وقبل لا يبع الا شيئا فان قال له على الف فدونهم فشر الا
 فان قال الف خمسون درهما فاكل كل واحد درهم فان قال له على الف فدونهم فشر الا
 عند لم يقبل لان على اللجاء وعند الامام فان قال هذه داري لزيد لم يقبل
 امر لزيد ما لم قال بل لعمري ارباع ملكا اربع لغيره فعليه الغرم الثاني وكذا
 اسما اكثر الخاية فاما قول له على بابه الا تسع ومائة الا واحد وان قال
 له على درهم لم يكن اقرا لانه لو قال عند الحاكم كان له على درهم لم تسع الدعوى
 يكون اقرا لو قال لغيره لي عليك الف درهم فقال نعم فان قرأها ولو قال اني
 عليك الف درهم فقال نعم لم يكن مقرا ولو قال لي لكان مقرا ولو قال انا ما لي زيد
 او قال زيد انا انضيم لكون مقرا لو قال لي بالقتل وان ادعى على ميتي فانكر المخلع
 فان لمع هذا لم يكن بلوغه فادعى البلوغ قبل منه فان لم يبلغه لم يسئل منه واذا اقر
 وولد من ستة اشهر مذوق لمران صح الاثر وان ولد اكثر من ستة اشهر وان
 ولد اكثر من ستة اشهر دون تسعة اشهر ولها زوج او ولي صح الاثر وان لم يولد
 حاله الاثر وان لم يكن لها زوج ولا ولي صح وبصح الاثر بالجل فانه قال له على مائة
 الا درهمين فثمانه وتسعون وان دفعها فمائة فان قال له عشر الا درهمين فثمانه
 لم يكن مقرا وان دفعه مقدار درهم وعلى احد من الزوجين ان يرضى بالباب بلزمة
 درهم ايضا ولا فرق بين قتله هذه الدار له الا هذه الستة من قوله هي له
 الست منها وانما يكون الاستحاکم اذا كان مصلحا المستثنى منه ارضى حكم القتل

وان اقر له بما ليس اكثر من بالذيد فعليه مثل ما لو وبشر انان فان اقره
 بدينهم لزمه مائة فان قال له على ما بين درهم والعشر لزمه ثمانية فان
 من درهم الى عشر لزمه تسعة وقل عشر وقل ثمان وان قال عشر بل تسعة
 لزمه عشرة فاذا اقر بدين الميت وان هذا الطفل ولد وهذا وصته لم يلزمه
 تسعة الى الرضى لانه لا ما من ان يبلغ فيجر الوصية ولا تسعة له وان شهد ان
 هذا العبد هو فزدت شهادته ثم اشراه فخر ولو قال هذه احق ثم تزوجها
 فكلنا صادقا كما هو واذا اقر بالقط بعد بلوغه انه عبد لولدين صح وان ادعى
 عليه حتى وقال اني اواجهه على او قضته اياه فهو اقرار به فان اقر له بالست
 الابناء فله العصبة والبنات يجوز له في امران بالمعنى والاستسما يقع في الملقوط
فصل اذا اقر على نفسه بنسب ثمان يقر بان له وكان صغيرا اذكر ايجزا
 او مسامكان تحت ملك ان يكون ولدا والابن بمول السيد تزدد دعوى ثبت
 نسبه فان لم يكن لونه ولده بان يكون المقر ستة عشر سنة والمقرية عشر سنين
 او كان نسبه معلوما او مانعة منه عمر لم يثبت نسبه ويحتاج عند منازعه
 غيره الى شبه فاذا كبر الولد فامكراد محدة المقر بعد اقرار به لم يقبل منها وقال
 انه يثبت في استحقاقه بعد موته للادب الذي خلقه قد يكون في الحياة اذ كان الولد
 مؤسرا بالمال لا بغيره فان ولد كسرا عاقلا اعتبر مع هذه الشبهة
 وكذلك قورا ببا د والدة بامر ان في جمع ما ذكرناه في صحة مرضه سواء
 فان اقر على غيره بنسب كان نقول هذا في فعل الشرط عند كون فان مات
 فاقر دارته بوارث مثله فان كان المقر ذلك ذكرين على ثبت نسبه

دونه وجده في موضع باد اهل لثقة من غير تعريف وان وجد في غير ذلك
 في الخل في يدهم فان وجد في الخل عرفه حولا في النهار الذي وجد فيه والاسم
 الاسواق وابواب المساجد والجوامع والاشجار في السور بحوزة غيره ونحوها
 تتاجر والاجر من ماله لان التعريف عليه وتول عن ضاع له ذهباً ونقصة او
 ان كان ولا يزيد على ذلك فان جاء صاحبها في الحولية وصف عفاها ودكاها
 فعتقها حاز له ان يعطيه اياها وان اقام الله وجب ان يعطيه اياها وقبل
 يعطيه اياها بالصفه لقوله عليه السلام اعرف عفاها ودكاها وليس
 ان يكون امن بذلك استحقاقا بل لان العاد ان يدين او يمتنعها على حفظها لانه لا
 في طوعها فكون في اولى الحفظ او لست من ماله اوله عفاها طالبا ان يصفى كماله
 وقيل في اعتدائه بذلك وحقق المروق وانقص يده في امانه في الحولية
 بما هو الفصل والنقل ولا يضمن الا بالزبط او اخذها على لا يعرفها والتول في المدة
 في اهلها وان كان الزبط فيها مع المهر وان ادعى ردها اهاج الى ماله والا طلت
 فان تصرف فيها قبل التعريف فمما ستمها مذموم حتى فان اخبرها ببيعها فاعلم
 وان عرفها حولا ثم جاء صاحبها ردها فمما ستمها المقتل دور الفصل و دخل في ملكه
 وعليه ضمانها فان تصدق بها ضمانها لصاحبها الا ان يشأ صاحبها ان يكون النجاسة
 يكون امانة بعد حوله التعريف ومضى جأ صاحبها وعنه امانة استرجعها فان كان
 اشترى بعد الحول بها جارية فخرجت متصاحبا لم يرد عليه وكان له بطل اللال
 اشتراها منه عتق عليه وان وجدها في لزم لم يرد اخذها الا انه التعريف
 الملك و عرفها حولا ثم هي كما كانت امانة لاض الامتزيط وان شأ صدق

صاحبها ولا ضمان عليه الا ان يتبع ما خسر الا بر نفسه وقيل اذا لم يرض صاحبها
 اذا عرف للقطعة منه اشهرهم قطع نبي على نفسه لقطعة ماله جذا وان
 سبي او غنوا وسفنه والى القاضي بليته ابرها وتعرفت ملكها الملقط بعد وقبل
 الا ان مال العبد واللبغا لا يقطا اذا عرفها ماله او سب ملكها السد بعد والام
 لم لا يخذ لهم الله اهلها فان لم يقطر ما للسان بر او لم يقطر ما لغيره
 بهم فاعلم ضمانها وبيع عليهم اذا عيونا وانما العتقها ضمانا او سبيها
 ثم ملكها فمما عفاها اذا ضاعت من الملقط وجدها غيره واقام الاول السنة ملكه
 ولا يشهد على الملقط غيره اذا وجد من نفسه عتقه بصفه حر لقطعة دون
 نفسه ومن سدد ما كان منها ماله ووجدها في يومه فبطلت له وقيل ان
 كالمزلفه وملكه بالفاستق اذا الملقط فتم احكام الله امانا وعرفها الفاسق وشرب
 عليه ثقة وملكها ما الذي يلقط في ان الاسلام ويعرف وملكه وان وجد طلعها
 فيرقبته على نفسه واكده ورد على صاحبه مائة وروي من شخص فاسق فوجد
 من ماله ومولا يعرفه بالملك تصدق به عنه على اهل الزانية واذا وجد في
 صندوقه وهو مفرد ما تصرف فيها شأ فبطل ما كان مشاركة في الخول او
 الوضع في الصندوق غيره فهو لقطعة وان وجد كذا في ملك يوم مرثا فله ثلثه
 غيره كان له ولشركائه في الارث فان كان ما اشراه عرف البائع فان عرفه ولا حجة
 ان كان لمع ضا بلعنى اما الورق والباقي له فان لم يبلغ ناكل له اذا كان من ذلك
 فان كان من ذلك لاسلم فلقطه وان اشترى حوايا كالمزلف والغم والليل والليل
 فوجد في جوفه جوهرا او مالا عرف ما عده فان عرفه ردا فبطله واذا وجد في

يعرف صاحبه وجب دية عليه وان لم يعرفه صاحبا فهو له اذا ملك خلد
يدى اذا جازت لاسمه بدته واذا مات الملقط به والعرف ودتها وادته
جاءها رده اعليه اذا دفع الملقط اللقطة الى صاحبها بلائيه ثم جاء عرف
وهي ياقته ردت عليه فان كانت بالقه فعلى انها شأ رجع سميها فان رجع على
رجع على الواصف لان مع منه انها الواصف وان كان سلمها بعينها الى الواصف
علم حاكم رجع صاحبها على الواصف لان الدافع لم يفرط في اللقطة والمنبوع
الطفل يوجد واخذ فاجت على الكفاء وما ثم الكل تركه ويخرج من كسبه وان
وما جعل منه كاسر واللفظ ورافيه من خروشه وعين فاما ثوبه من دايه اوده
فيه كالفه والدايد الحق ملك ما من منه من ثوبه موضوع او ذبيح موضوع وقيل
لقطة ولكن اشد من عته لانه ليس في يد فان القطة غير النقة رده الى
الى النقة وما من العالم بالاغاق على الميود تمانى يدى بالمعرف فان اتق عليه من
اذنه من فان لم يكن حاكم لم يحضره وقيل نعم اذا اتق ما ذنه رجع الطفل
الاغاق او خالفه في يد النقة حلف لانه امن ما تم كن مع للبيود مال من سائر
فان لم يكن في بيت المال شي استعان بالمسلم فان اتق من نفسه عليه لم يرجع منه
لم يجد من بعته اتق واشهد رجوع عليه اذا بلغ وائسر وان وجد شخصان
اخرج منها الا ان يكون احدهما كافرا او قد حكم بالنقض بالاسلم فالمسلم الذي به فان
عند اخرج منه الا ان يكون اللقطة باذن سيده فان وجد حر وعبد ما دون
فما سوا را الرجل والمرأة منه سوا وعلم بالاسلم العبي بابويه فان لم يكونا ابائا
فان لم يكن فبالدايد ارا الاسلام كعقد او اللقطة والبصر وان كان فيها اهل الدنيا
الى

التي فيها المسلمون فاقروهم بالجزية وملكوها او لم يملكوها مدعوها بالجزية
سلط بالاسلام ان كان فيها مسلم واحد وان لم يكن حكم كفره ما كان دارا للمسلمين
فان يكون عليها لملك عددا بالكفر حكم للمعطيها بالكفر وان كان فيها مسلم ومن قبل الملاء
البلغ فاذا بالكفر لم يقر عليه ومعنى الحكم بالاسلام هو طفل دقته في سائر المسلمين
ورشه من المسلم وقيل والله والصلو عليه فان لنا حكم بالاسلام بالدار فاذا بالكفر
لم يقبل ولم يجز على الاسلام لانه اما حكم بالاسلام يظهر او ادعاء دمي سلم الله
ولو تر الرق قبل منه وقيل يقبل ويجزى على الاسلام واذا سلم وموصى اجنوب لا يبر
كن الظالم حكم بان اسلم وموصى فخر عاقل حكم بالاسلام لانه مكنه معرفه اليه حكم
بالادله وتوقف قطعه الشرعات على بلوغه وقيل الحكم بالاسلام لكن يعرف منه
اوه الملاء من عنده ولا انقضت المال بخطاء عليه وعبد كالحط ان كان
طفلا او محنونا فان قيل عدا فلان الم القصاص والعنوة على دية وان قيل خطا
على عادله الجاني فان خرج وموصى عاقل بلوغه وكذا قاذف اللقطة البالغ ذمه
ان ادعاء شخصان مصفا حدها شامة في ظهره او خالا على بدنه لم تقدم ديواة
وان القطة شخصان متساويان اربع منها وان كان في يد شخص فادعى غره انه القطة
فله وله منه سلم اليه وان لم يكن له منه حلف هذا او تربي يد وان باع او ربح
اما شري ثم امرانه عندم يقبل فماله وقيل فماله وقيل لا يقبل مطلقا وقيل يقبل
مطلقا ما

الحجر

وممنع من مال الحرق منه اما الصغار والسفهاء اجنوب اما فلا يقر الحق من او
كناه الحق سيده او مرضي الحق الوارث عند بعض اصحابنا واما صغر المجلس السفه

مخرجاً عنها بحكم الحاكم والنظر في ما لها اليه وفي مال الطفل والمجنون الى الاب والجد
فمنه ومنه من الميراث العتيق رشتاً وهو المصلح للماله وتدفع اليه ولا تعتبر زوج الا
وتصرف المراه الرشيد في مالها وان كان الزوج والا فضل الا تصرف الا اذنه
صدقة وبر الاول واجه وصيه في ردها ولا يخرج عليه بعد شدة اصله
أفدته بخبر قبل بلوغه للاه اختبار مثله فان بلغ مفداً للماله فالجور باق وان
شخاً ما بلغ مطلقاً للماله ثم أفدته بعد الجور عليه وبإفادته المجنون صلاح نفسه
المفسدات والمكاتب عليه وصحة الميراث من أصل ماله وقد
بأن يورث ويورث العائنه ما ينقل الى الخلق والنقل في الرجل والمرأة
تتم سنين الى عشر في المراه وفي الرجل خمس سنه وقيل الميراث على البلوغ انما
يملك حتى يحسن والحيه ليست بمرغاً وقيل انها لاله عليه وان لم يمت حتى يحد الميراث
حاشاً من احد عالم حكم بلوغه لجواز كونه من الخلقة رايه وان اسي منها الا في
ما من من الا في حكم بلوغه يقع ملاك السنه خلقة والمرأه تسلم اعرضه
ولته ولا يقع منه ما اذا ذل له بليه تقع بكاحه باده ووقع امره ما في
وسق اعلان الجور عليه بالاشهاد لتعرف حاله فان باع بعد او اشترى قبل وان
اشترى المالك وان كان تافلاً لم يضمنه لانه سيطر على الماده جهل بالبيع حاله
لانه باع من لا عرف حاله وان تلف على شخص ما تضمنه وكذا لو ادب ببيعته
وان احم الجواب لم يملك اليه منه الحق بان اخلج الى اياه لم يضمن له
يكن له كسب قتل لعله الذي كالحمر والصوم دون الهدى فان حشيت منه المراه
دون الهدى فان حشيت عليه ما وجب القصاص اقل او عفا على مال بالميراث في اشترى

من علمه دون حاله وماله لا يفي بها وطالبه الغرماء يطالبون الحاكم بمخرج
آه ذلك ما اذا فعل بعلقة حرمه بعض ماله يمنع الترخف فيها وان صرف لم
عزوه فمن وجد مثله بعينه فورا حتى يبر وان شأ آخره يضرب عنه الغرماء
واخذها به انها المصلح كالميراث والمفضل وان مات قبل الجور وفده حاله ملك
انه يدرى انما ياتي المصالح صاحب الميراث بها ان كان فيما بقي وما لا يملك
وجد عن المالا ناقصة بقا سقط عليه الميراث كالا ثوب من ثوب فله الرجوع فيما
وسق والضرب بحكمه مالم يجد مع الغرماء وان كان ناقصاً لا يسقط عليه الميراث اب
اصبح يملك الميراث او الميراث فاما احدها كذا من غرضي وان كان بفعل حتى يملك
لكل الميراث فله اخذ والضرب بحكمه التقوي اذا اشترى ضا صاعده فوجا
او حاشاً فذعه ثم اقلس لم يرجع الباع في الرجوع وان منع لانه ليس بماله ولو باعه
شتر ثم اشترى اقلس يرجع البائع في اقل ولم يضمنه الميراث ايرام لم يبر ولو كان في شتر
كانت حدان او ارضاً فبني اعرس فيها ثم اقلس فان باع بدار قيمه الغرماء وان باع
لخام الا يبيع ويبلغ ما فيها للغرماء وان باع الميراث ما يبيع ذلك ضمان ارضه
وان اشترى ارضاً من شخص غير اسان او غرضه فيها ثم اقلس لهما احتياهما
لم يخرج احدهما على مع حقه الميراث ان ذلك صاحب الاخر صاحب الميراث
بالعلم او لم يبدل فله ولو كان الميراث من الميراث لم يخرج على بعه خراش لانه وضعت
ولس كذلك اذا كانت الميراث من غرضه لانه اخذ منه معلوماً فان آخره ارضاً وقداً
تقليس في الحال فتح الميراث الاجارة وان مضى بعه ففتح فمات في وجه باع الميراث
الغرماء ان قصر الثوب اشترى او طعن الجسيم اقلس يرجع البائع منها رد الباقي

في المفسر ليس بالانفصال من عقيدته كانت الشاه تسمى بالزعم او الجارية على يد
 شترها انما لا ذلك ليس من فعل المفسر فداشع الرهن للمفسر يضرب ياعى كمن
 ما افضل عليهم وان كان العزم المرفوع حتى قدم الجاه على من الرهن وداشقة المفسر
 تقسم المال ومن حق عليه نفعه فكيفه وكمن من حق عليه نفعه ان ماتت خذ الشاه
 العزم ولو كان له حق على غيره لم يلاساياه منه ولا اخذت دون صسته الا ان رضى الع
 ولو ان ترى دابة بعينها اربها شرا ثم انفس المولى بالمولى احق بها وان ترى منه دابة
 شاك العزم وان قسم الحاكم من العزم ثم ظهر غرم آخر رده عليه بالمصغر ما صاع
 قبل دفعه الى العزم من مال المفسر واذا كان المحقق في ماله بدونه باء سب وروا
 فان لم يفعل باعه الحاكم عليه فان اقر بدين ضيقه الى ما قبل المخرج وشاك العزم
 وقيل بفسخ ذمته ولاشركهم ولو اقر بعين في يد صح وقيل لا صح فان ضيق
 العزم بضمها على المفسر فما بعد وان دلكه من بعد المخرج باخبار صاحب بيع او
 نفي ذمته لا يضرب مع العزم وان ابلغ ما لا اوجب ضامه شاك صاحبها العزم وان
 ادعى عليه ما لم يحد ولا منه عليه فعليه الحق فان نكل فكلوا قروا للقول على
 المجر ولا يلزم المفسر اخسا للمالك ان حق عليه ما منه قصاص من المبيع عليه دارسكاه فانه
 ولو كان له شاهد واحد ما لا يد له حلفا حلفا العزم والدارسكاه ذلك لانه سب
 لنفسه ولو اكل حلف مع الشاهد في العقد لعلة به ولو اكل فوكله ضمان العزم
 مال المفسر عليه خاصة والحليم في اذكيل ولا يبد الجحد والحاكم بامنه ما يرضى به ولو
 قرض وكل الحاكم ثم مع المفسر فملك في يده واستحق المبيع فالحق على المفسر ان
 في يد من عليه دين بالظاهر وجب عليه سعة ما ساعد به فان لم يكن له مال ظاهر

المفسر ولذبه العزم والدين باتباع اصل مال او عن المالك وعمل له اصل مال وادى
 له نفعه له حلف العزم وحسن نفع الشهادة على العزم على سبيله حتى ورد
 شاهد من اصل الجرح الباهنه والمخالطة وقال بعض الفقهاء في نفع العزم من
 لانه والا فها جمع في هذا الجرح طلب العزم من نفع هذه الشهادة فله من قبل المفسر
 فان لم يكن له منه ما اذ لم يزل الحق اصل ما لا يعرفه ذلك حلفا على
 واطلق حتى يفسد الا ولس لهم ملازمته ولبعض نفع العزم من القولين موافق
 فان ان يرد على من الجاه ما اذ باب في الهبة والصدقة
في سكنى وامرؤ والرقى والحبس

الهبة وان حله واحد سمي عقد على مال غرضه بشرط صحتها الاجاب والقبول
 ما قبض الموهوب له او له كالمعقود الا بعد اذ فانه عند ذلك الاصل في الهبة
 لانه القابض منه ولا يقع القبض الا باذن الوهب فان قبض بغير اذنه لم يقع فان
 وهبه ما في يده فاخذ له في ماله وفي زمانه من القبض منه في الهبة وقيل
 يقع في الحال لانه قابض وان لم ياذر ويقع هبة المبيع مما يشتر وما لا يقسم كالمبيع
 ويقع هبة الواحد لشخص وبالعس فان قبض احد ما مع في الحقة مع لفظ
 الهبة وان حله ما في المعقود لا يقع هبة للمعدوم والحمل ولا ما في ذمته والوهب
 له ولا الجحول كسائر قبض فان وهبه ما في ذمته مع وكان ارا ولا يفرق بين
 للبراء فانه مع ولا يقع هبة ما لا يقد على تسليمه كالطريق في العزم او المسمى للماء
 والوهب في التمس ولو وهب لصغير فقبضته او من يرضيه او قبض موافق فان
 مات الواهب قبل القبض في مرضه او ربه فاذا وهبه هبة وليس في الوهب

انه ما سحتت فزجعه له بقتها ارشدها المرجع على الواهب لانه مبرع واذا وهبه
والماله اهلها حتى الهبه للملك خارج عنها والواهب الرجوع في هبته على كراهته
وخاصه في هبه احد النسخ من نذجه اذا كانت عنهما ماله وان كانت بالغه او
الموهوب له كغير الوهب ودكوب الدايه وتقبل الجارية فلا رجوع محبان عن غيبها
رجوع وان لم شرط العرض لم يلزم بان شرطه مجهول لم يجر وان عني له العرض
اما فله الرجوع وان فعل بيان العرض مبرعا او نفعه كذلك ان كانت الموهوبه
فلا رجوع وماله وانته وكذلك الواهب على ما قل وان غيب خارج له وان
رجوع اذا مقدسنا الله بقر في السع وان غيب حقه في دايه القدر الله فان كان
تقبل كالعبد لم يجر اقباضه الا اذا اذن الشريك ان يرضى الشريك ان يسلم الى الوهب
له نصفه عن الهبه ونصفه وادعه له او يرضى الموهوب له ان يكون الشريك في
جاز مانا باضبط المالك ما في النخل نصفه من هبه ونصفه عن امانه الشريك في
للمرضى ان سوي من اولاد في العطي فان فاضل جاز ولا يسب ان كان جميعا او
مريرا ورجع في الهبه في الموضع المجوز رجوعه ان كانت لها او وقعت وبهاها
المفصل كالعين والصنع دون المفصل لانه على ملك الموهوب له ومنه في
المفصول حتى الهبه بالاذن له في القرض وفي بيان ملك قبضها ومنه في القرض
فان نفعه غره لم يجر لانه لم يقضه فان اذن له في قبضه وكان اذن له في
قبضها حتى الهبه ونفع هبه الجارده لم يقضه بها على الشرط وغيره اذ في
ولم يجر للمنفرد الاسراع بها ونفعه اذ ارا المتاجر المتاجر بها وغره ان كانت
المتاجر منها ولا يجل الجار واذا وهب في مرضه ما يقضه الهبه

وربما تفي مرضه حتى من الملك عن تقويم وعند آخر من فاضل المال اذا كان
الشئ واقضه علم حتى اقره وان قال هبته له مطلقه من غراما من الموهوب
وقد قد ادرهم ما اذن له في القرض ثم رجع قبل القرض لم يجر الهبه فان رجع بعد
الهبه فان باعها بعد القرض لم يجر السع وان باعها قبله واذا وهبته فاسد
مقدورها فباعها صح السع لانه مطلقه وقيل لا يجر ملكا او باع ملكا لا يعلم به
مساو له قال اذا جاز يد بقدر جفت في الهبه مبرع الرجوع او مقدوره هبه كذا
مرفوع الهبه ويجوز ان يخرق قول الهبه وقبضها في الجواب شرط الصدقه لبيان
والصور ما القرض اذا المصدوق لا رجوع فيها لانه الله ودر جعل ثابها مبرع
الصدقه ما ينفذ ابا عنها كالهبة ومن غر لغيره وحرق القرض فيها واذا جعل
سكنى دار او عماره لغره ولم يدر كسشا فله اخراجه منه متى شا وان اسكنه حياه
فلم يخرج منها حتى يموت مسكنه فان مات الساكن سلكها وارثه فان اسكنه حياه
الساكن حتى يموت الساكن واذا قد نكح وجهه الله فان لم يصدق فله اخراجه
متى شا ويجوز ان مع الدار ما نكحها ووارثه بعد موته ولا يجل السكنى بذلك اذا
كانت مدينه معلومه والعمر كان مستند ذلك فخر ساكنه وعمر الساكن والوقى ان بعد
ذلك وقبضه اذ قد ساكن وبها علم السكنى وان احسن فريسا او عدا او جاريه
في سبيل الله او اخذه محمد او عرا في معونه الحاج او النذر او المجاهد من صرف في ذلك
فان غرت الدايه او كبرت او مرض العبد او الجارده حتى يقع وتقدره لا فاق عليها
لسبها فان لم يكن لها من ماله قال بعض اصحابنا لا يجر للملك السكنى
ولا سكنى غره ولا معه سوي عليه ولو له واذا احسن على تخم حياه ثم مات المحسن

عليه من نفسه جاز فان لم يذكر داليا وله العالم ان كان الوقت عامًا كالوقت على
 منع او الفتر وان كان على معين او اياه هو مستند في نفسه والاوليه فان عثر على
 نعه جلتا مع ولا عثر على شيء عاجز اخرهم الله آخر فان عثر على شيء بطلت نعتة وان عثر
 جماعة من شرهم في البلاد فليس حصر وان قدم غيرهم شأنهم فان وقت على يوله فهو المولى
 على اسه وان لم يكن له مولى موله كان له وان ذكر ماله دخل الزمان فان تيسر في الزمان
 على طبقه لم يشتر لو كان ذكرهم بواو العطف اشركوا المانع مع الوقف والموافق
 وسبله التي نص عليها الواقف فان خفف غرايه وكان لهم حاجة شدة او خفف
 منهم تجايع فمما الانفس حابسة وان شرط فيه خيار النفس او غير بطل بطلت
 الموقوف عليهم منه ودخل غيرهم بطل فان شرط ان ينقل بعضهم على بعض ليس كذلك
 ان يدخل في الوقف ما بعد من يولد له او من كان جاز فان وقف عليه من موثق عليه
 وللجوز له وطا الجارية الموقوفة عليه فان لم يولد له لم يولد له ولا يورثه
 فان عيها الواقف وكالاخي يجوز الموقوف عليه توريثها والميراث وقيل يجوز ان يورث
 وخاف من الجبل يورثها فنقل حق الطن الثاني وان قبل العبد الموقوف عليه عدا للموقوف
 القصاص والعفو على باليد ان قبل خطا فالدية وقيل خص به وقيل شريته فلو
 وقفا ولو وطع بدينه فبصرف ماله او شريته ما شقق من عيب يكون وقتا وهو
 كالبيعه والصدقة وقصصه مع صاحب الطلق ولا يرد صاحب الطلق لاصح فيه الوقف
 من الموقوف عليهم لانها لغوي وازعمني العبد الموقوف عدا اقص منه وجعل الوقف
 كان نصيا وان خفي خطا اربشه لم يعلق بوقته لانه لا يقع بيعه وقيل يكون على المال
 وقيل في كسبه وقيل على الواقف قتل على الموقوف عليه وهو صفيق فان ش

مع الوقف متى شاء لم يمنع الوقف بيع الوقف على الواثقة لا يمتنع في الوقف
 اقبته ويكون من اصل المال فان ادعى بالوقف مع من المالك يمنع وقفه في الوقف
 اهل دينه وعلى المسلمين وعلى مواضع عبادتهم ولذا وقف على القضاة امر والى من
 اهل دينه واذا وقف وقفًا عامًا جاز له ان يمنع به غيره واذا كان متجدا ما ذن
 بالملك فيه لم يزل ملكه حتى يسلطه بعض النفاذ الوقف فان عثر لم ينفذ في ملكه

باب احياء الموات

روى السكوني ما ساد عن النبي صلى الله عليه وآله من غرس شجرة او حفروا بياضيا
 لم يرد الله احدا واحدا ارضا منه فمولا قضاء من الله ورسوله والموات لا يمنع
 من الاصل اصطاع المالك عنه او غلبته عليه رتبة ذلك لا يضره ان عامر وغامر باحا
 ملك الاسلام ودار القوم وما لا يملك منه من الغامر كالطريق والشرب وشبه ذلك
 وملك بالفتح عامر دار القوم والغامر في دار الاسلام فما جرى عليه ملك فليس ملك
 بالاحياء وان لم يكن معسما ملك بالاحياء وما كان منه مدارا لشركه له صاحب مقص
 ملكا عامرا لم يكن له ريب معن فلا عام ولا ملك بالاحياء ما به يكون الاحكام ورد
 مانه الشرع فرجع منه الى العرف كالعرف املا السعي فاحا الموات للداران
 عليها حاط من احياء واجزا او حشيش حسب العادة وسقف لا يحيط ان الحاط عليها
 والمراد ان يجعل عليها حاطا وللنذاعه ان يجعل عليها ما من غيرها كراعيها
 او نصب او شوله وتسا لما عليها ماقه كغرها من غيرها ادير بالقراس
 فيها ملكها لم ينفذها كالطريق والشرب ومع اصطاع الموات في الامام هو كالحجر
 وموان شرع في الاحياء كالحايط الدار والسر لا يجدان يدخل عليه فان مات فمدره

... من جنس منع التوتش في قتل الخلق وموضبان صيد في صيد
 ... الطبا والحايز والادغال والاراضي والجر والقر والنعام ومعد السباع
 ... ديات المايك السبع والعيد والتمر والطيب والخرير والاراب والقلب والذئب
 ... والفعل والسبع وابن ادي قشها والسوخ وروهل من الطير الدجاج والعصفور
 ... والاوز والحمام وكلما دفار غلبه فقه صفقه ولا وكل منه ما صف افعل صفقه
 ... وكل مباع الطير كالنسر والعقاب والهداة والرخم ذي الجنب لكل اللحم والفران الخمر
 ... والبقر اوق والظفر والخفاف والتركوا السقوا السحما والضب والور والاربع
 ... والعقد والندد والحيات والعمارب والارناغ والصفادع والسرطان والسمك
 ... والبرودس والحيات ولا باس باكل طيرنا ولا ناكل السمك اذا كان من صنف
 ... صنفه فان اعتد معرفته كما يذبح اكله والاصيص والموصلة والقاصه فقه
 ... الصرد والصولم والخياري والقبر والهدد ومحم جلاله الطير ومما اكل العبد
 ... حتى يستبرئ لقطه من ايام واندرجهاه وشبهها سلمه امام له والقر والذك السبحان
 ... والموذ حر لم ولا يحل زجسد العرسى السمك بعد قتل فيه مثل كل ما في البر والسمك
 ... الا ذوالفلس ولا يحل اكل الطافي وليت في الماء الجاريد البارد والمندوق على شاطئ
 ... نضغه الماء واوشه منه على الساحل ولم يدرك بالاحد حتى مات وعن جعفر
 ... كان في البحر ما وكل في البر مثله فحاز اكله وكل ما كان في البحر مما لا يجوز اكله في البر
 ... ولا يحل الجريد والمارماي والزنا ناع الزهو ولا ما كان منه جلا لا حتى يستبرأ من اكله
 ... طاهرا يحل اللغف والوعثا لان لها فشا والارسان واليعر والبراري والبلابي من السمك
 ... واذا شق جوف سمكه فوجد فيها اخرى فاحل حلتا في جوف حية فالله اعلم

فان سلمه قتل واما حيوان البحر فانما يلد ويكبر والعقم فانما يباحه فان
 ... اكل العبد خالصة ومما اجمع لم يحل لحمها ولشها حتى تستبرأ طاهرا لا يلد
 ... ويكبر عشرين يوما والشاء عشرة ايام فان خلط كره ولم يدرى ان شربها حراما
 ... فمجانا اكله بعد غسله ولا وكل ما في بطنه لا سئل فان شربها لا اكله بعد
 ... ما في بطنه فانه لو كل بعد غسله فانه منع شربها حراما حتى استبرأ من
 ... بلانسه فان شرب منها دفعة او دفعتل شربها سبع ايام بعد غسلها
 ... او ثلثا طاهرا سبعة ايام ان كان ما شربها حراما فان شربها من ايام حتى
 ... كره ولم يدرى لم ياكل البقال والخير والمير ولم يغسل اشده كراهه من لم يفرط في
 ... اشده كراهه من الغسل بالليل اذ من كراهه والغسل اكل الفيل و طوى ادى زسما
 ... ولشها وتحرق بالنار فان لم يسلط غيرها افرح حتى لا يبقى الا واحدة وكل ما كان اكل
 ... المعلم ومما اكل اذا بعث بعد شعا اذا زجره لم ياكل من صيد الاما د اول
 ... شرب من دم وحل ورسله المعلم او من حكمه وسمى عند رساله فانما له طبت
 ... عن معلم او معلم اسم صاحبه او طيب محب لم يحل اكله مكفى بذلك الا ان
 ... لم يحل فان لم يكن ثكاته وجب تركته فان لم يغسل لم يحل وادى ما لمحو بالدماء او
 ... طرفه او عرك ذنبه او تركض وجهه واسك ما سعا وان لم يكن معه ما يذره
 ... تركه الكلب لفسقه ولا يجوز الاصطباذ بغر الكلب من الجراح كالباري والحق
 ... فان اكله ذكاته ذكته فان لم تكن ذكته فموسنة ولكن ما صيد باله حديث السهم
 ... والسائب السيف والرمح اذا كان الصائد مسلما اكله وسمى وان اذ ذكاته
 ... ذكاه وان صان بغيره يدور فارق حل وان اغرضه لم يحل وان سقط في الماء

من قبله حله واما في المنبوع قالوا اذا اُحيا ذنبا لم تقص في الماء من الجوز
 انما اصاب الصدسهم وجاء من الغد فوجد سهمه فيه وليس به او غير سهمه
 غره لم يقتله حل واذا ارسل الكلب فاصاب صدئا ثم غاب عن عينه لم ياكله فان دمي
 ما كبر منه لم يزل ولا ياكل صيد الجوزي المرقع الوشي لان السهم لا يوجد منهم ولا ياكل في
 اللباب وقال بعض اصحابنا ياكل ويذوق في الجوزي وكل ذئبة اذا سمي واذا نبت
 نصفين وتحركا اولم تحركا اكله فان تحرك احد هما دون الآخر فان كان احد الضفر
 اكله دمنه الآخر فان ضرب صدئا فابانه اكل مما على الارض ترك النسيب وكما
 ما لول اللحم وغرما ياكله واذا قطع عضو من الصيد اكل الصيد دون ذئبه
 اياه كالجوزي واذا اكلت كلبا لم يغرر بالكل حتى صدق وكذا اذا لم يكن
 الا ما ادلك ذكاته واذا اخذ الصد جماعة فتوزعوا ببل موته فطعمه فطعمه
 حان واذا ارسل كلبه على صيد او قصدا الى صدئا فمات صدئا فمات صدئا
 في غره فمحل وان قصده غره صيد فبان صيد الم محل وقيل محل وان عضة الشئ في
 الموضع وغيل فبان حتى الرامي والميسر فلو ارسل شخص الكلب سمي غره
 واذا رمى صدئا بهم فاشبه اذ نصب شدة فامسكتا ونجا فحصل فيها صدئا
 ولم يخل بغيره اذ ذاب وبيت صدئا منه سهم وهو ميت لا يد من قبله فلا ياكل
 ما ندمى شخص صدئا فاحنه فربما آخر ميتة وميه لم ياكل اكله لانه صار ميتا
 كالشاء وخرج من صدئا وضئ بمته ثخا وان لم ثخه الاول فمحل ولا ياكل
 الثاني لانه الصائد واذا رمى الصد فوقع على الارض اسدا اكل لانه بعد فيه
 قطعاً ولا ياكل الميت حتى يموت او ماء وما ضرب في داسه وهو المارود حتى مات المارود

من قبله شبهه وما نطق حيوانا اخذ ما اكله سبع اذ ان مسلده دابة
 وثي لغير اذنيهم وما ترك اليتمية عليه عدا حرام فان كان ثانيا حل
 حل الحل والنمل والصفدع والصرور والهدد والخطاف وحرم الاستقام اذ
 كانا في الجذير بشر من جوفه ثم خلون بهام اليسر وهي عشرة تقع غره ثم يحسب
 خرج منها ويطعم الفقرا مكره الذبابة والصد بالليل ويمن الجوز قبل الصلاة مالم
 غفرت الذئبة وذبح الجوزان جيرا او حان ذئبه ويوان اخر سطر واحد الفوخ
 من ثمة وذبح ما ربا وحل صد المسلم كلب الجوزي المعلم على كواهي واذا رمى الصد
 فلم يدر سمي ام لا حل واذا ارسل مسلم ومحمي كابتين لم يد رما قله منها ام لا الصد
 لم يصاد لان ذئبه فان ارسل الكلب يفتيه فوالصد فلو اصابه صاحب الحل وان
 اكلت منه صدئا فمحل ملكه فمحل ملكه ان لم ياكله اثنان صدئا فهو
 فيها نصفين ومي نذرتا شاة ادهما فله تقدم او تاخر فان كانا متاعه وحله
 وجباه كالساج فلكر واحد وحله واخر جناحه منها وقيل الثاني ملكهما مكي
 واذا رمى اثنان صدئا فوجاه الاول ثم حرجه الثاني او امته الاول فقط كان لسر
 رجل البطل اذ جناح الصار له كلهما في اليد حرجا الثاني اولم رجعه لو حرجه الاول
 ولم يثبت وجاه الثاني فمحل الاول ملكه حل وعلى الثاني ان يرفع الحلة
 ان وجاه الثاني بالذئبة فمحل ما يقع بالذئبة وان وجاه بغير الذئبة حرم فمحل
 وبه الخرج وسأله ان ذاب الاول حل وضئ الثاني ارش حرج مخرج فقط كان
 لم يذكه حرم وليس على الثاني كمال القمه لانها سرى الى نفسه بل فرض جناح الاول
 ومته عشرة دراهم وارشادهم وجناحه الثاني ارشادهم فالاصح دخول

في ذلك من بعض احدى القمم الى الغري كان كلاهما فردا بقوله
فيه فبصر تسعة عشر فسقط الاول عشر اجزاء من اصل تسعة عشر
عشر ورجع على الماء تسعة اجزاء من اصل تسعة عشر جراً وهذا اصل في الماء
لثاني ملك خيل ولا اثر على الاول ولا ادى شيئاً ما صاب طائراً وفرضه الغري لم يصر
اكل الطائر وحرم الفرج لانه ليس صيداً وفيه الكس صيداً وان لم تقطع
براعى فيه القصة ولو كان مجوسى حل الا انه لا يؤمن على انه اخرج حياً اذا فرغ
وان احده منه حياً او شاهدة اخرج حياً ولو اذات السمك في الماء
لم يخل واذا نصب شبكة فاجتمع فيها سمك جاز اكله فان علم ان فيه سمك
التي ذلك في الماء فان طفا على طرفه لم يكل وان طفا على وجهه لم يكل كذلك في
والطائر اذا لم تعرفه رب فان عرفه رب رده عليه وان ساء في ذهابه
وحدثا الجراد صيداً كالسمك والخل اكل الدابة والامات في الصحراء والماء والورق
ومو عليه لم يكل لانه لم يصد ولا باس بالسلاحه وشبهه شئ السمك حياً بعد صيد
والسمك في صيد سوا ما قلنا في السمك والنجث والغراب من الابل والحمام والورق
سوا في الخيل واذا اخلط اللحم الذي باليت مع على شحم الميت منه جلال اذا اكل
لاكل القاء على النار فان نقص فهو ذكي وان ابقا فهو ميت وقيل الذكاة على
من حديثه وصير او خشب او مريد او جاج مع تعذد الحدد وكره باليس والغزير
والمفطيس والغزير لابل في اللبى واللحخ لغزها في الخلق فان لم يذبح او ذبح
مع اللحم حرم الا ان تذك ذكاته باذا استعصى الثور اذا علم الغزير او روى
احد بالسيف والسمك كالصيد يحل ونقض قطع الخلقوم والمرى والورق اما في

عند من سئل اذ كره والمرأه والرجل الطاهران والجنب والمجانين والحيوان
خلف ذبى المجوس والمرءى والنسي واهل الكتاب وقال بعض اصحابنا حله في اهل
كتاب فان سها عن التمسك حل وان ترك استقبال القبلة مع القدر لم يخل فان
ما جهل فلا باس بان ذبح او فرج الدم تحت ارجل يمينه اعضاء حلال
فلا يخل وان خرج الدم مثلاً ولا حركه لم يخل ولا شفع الذبيح ولا شحمها ولا
قطع شيئاها حتى يبرد فان سقته تسكين ما بان الراس فلا باس اذا فرج الدم
سبب كمن فذبح الى فوق بل من فوق الى اسفل بالنسبة في الغنم عقل يدين
وامدى اربعين والايساك على احدى ارجلها حتى يرد دون الفضايا رضى النفس
عقل الدين وارجس واطلاق النسي وفي الابل جعل الدين كاحده بالقتال
والطلاق الجهل ولكن قامة ولا امساك ولا عقل في الطير وان اقل فهو كالصبي
بالهم وشبهه فان لحقه ذكاه ودفن ان يذبحه الانعام البهنة فان كانت تامة و
ان شعرا او ثوباً خرجت اذبح فيها فذكاه ذكاه امها وان خرجت في هاتين
نفسا وان لم تكن تامة فهي حرام وقالوا من المصنوع عليه السلام لا يذبح
نصاى يغلب فاهم ليقوا امها كيا بد عن جعفر بن محمد انهم سئلوا عن الغزير
ذكر بان آدم قال قال والحراى اى اهل غنم ذكاه كل ما كان على ذك الذي عليه
واما ما لا في ذك الصرود اليه وعن ابي بصير عن جعفر انه قال الحراى
الغزير وندى محمد بن قيس عن ابو جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي
الاسلم بن سالم عن ابي الحسن اذا ذكاه اسماء عليه ولا باس بشئ من سائر
المسلمين ولا تسال عنه وعمر من الابل والبقرة والغنم وما اشبهها القربى بالذبح

لانه يحقن الدم الفاسد في الفاع والعليا ما اقتدوا الفضة الاسنان
 والمران والشمه والممانه والخلق والحره التي في الدماغ ما اذا جعل حاله
 لم يستف اكل ما حته وان يقيد جعل فوق اللحم لم ياكل اللحم بل حته من جردل وان
 اكل اللحم لا ما حته واذا جعل حته فكل مع سمكه لا ياكل في سمكه وما وكل فوق حله
 لم ياكل ولكن الخيلان والحمم يغفل من الميتة ما لا يكون مشا الشقر والوبر والصوف
 والحافر والظلف والقرن والسن والبيض عليه الجلد العليط والافخه واللبس في كل
 بالان اللحم يخذ منها حته ويكل من يجهول السفر مخلفا الطريق فقط ومن يجهول
 السمك الحسن لا الاكل ولا ياكل اكل الميتة والدم وشرب الخمر لا ياكل من
 التلق ولا يجد سواها ويناول ما سد الرق بلان ياده الا الباغى على الامام طالب
 لهوا وبطرا والعاين تقطع الطريق فانهم كالمخار في ذلك عاندا وقت دابة السلم في
 ذبحها ولم يعرفها ودوى حوان استعمال شمر الخمر وعند الضرر ما ليس فيه دم
 دة عند الصلاه واذا ما سافرة في قد يطفح فيها اريق المرق فيسئل اللحم فان
 اوقته دم فلا باس لانه لما تخيله فان كان كثيرا فخره اذا حصل الفاسه في
 فان كان دهننا استصبح به فحب السما خاصه ويبيع واعلم شره وان كان جالدا في
 حوله وطهر فان وقع في القندصر او مقام النقي المرق او اطعم النقي او اكلت
 ما كلفان وقع حمر او مقام اودم في عجن فسد ويبيع من الذي وعده لا ياكل
 المشرك واهل الكتاب ولا شرب في اوانهم وفسر الصائغ جعفر بن محمد
 فالعديس وشبه ذلك يدوي لا باس لواء كاله اليهود والخاص اذا كان من طعم
 المجوس من وضاعه غلبه ولا ياكل اكل الطير الا اليسر من طين قبل
 الحين

احسن من علي بن ابي طالب علما السلام لا يشفاهم فوالله الا البرد واحد
 خقه على عنبه عندنا وله يدعوا وتقام القرائن بالماثور ولا ياكل استعمال اذن
 ان بعد الفضة لو قيل او اقره ويوضع الفضة من المذبح والذبح واللبس وحره
 ذلك فلا باس من اللحم من الفضة ولا باس ما عدا الذهب والفضه من اكله وكل ما اكل
 في القلب جوف العقل بلعقيه وما على غيره من سمه الصنف والطعام الحار ما دعي
 له الاغتسا واكل ما تحمل النمل فيها وقولها والشرب من ثلمه الكون عروته والاكل على
 شمع قد سلق الحنوط ورفع الجثا الى السما واليسار والشرب بالناول عاروني بكل
 بدر الامام عس واذ دعي انسان الى طعام لم يدخل ولده معه ولا اكل لم يذبح اليه ولا
 ياتن بالجلوس على المائدة مزبعا ولا اكل والشرب شيئا وتكيا ما تقون فضل من حجب
 ان يجالس دعوه اخيه ولو على فحمه ابياب ودي حيان ويومه لا في خفق بخاره ويكون
 الشرب عينا بالليل وما يسه به بانها وشرب في السانفاس وان كان ساو في
 واحد وما ياكل من ثمن ذلوه لله تعالى في كتابه ما لم يينه عنه من ثمره ما دهم من عر فساد
 ولا ياكل بالمرأه من شذبهما شذبه وصدق منه الا ان شئ او محو في رجل ما
 وقوله او ما ملكتم مفاتيح بعض وكيل التحق العالم في امره ولا باس ان ياكل الصدق في
 حديثه وصدق ويكره اكل الثوم والبصل وشبههما لم يدر في خوف الايد واستحب
 سمه لله تعالى عند الاكل والشرب ومخا ان يعرف ما اكل وشمر ومخا ان اختلف
 في اكل فكل كل لوز وان تما بعض الجماعة اجرا عن الماقي فان لم يسمهم ذر مال
 سم الله على اوله واخره وجلس على دركه الايسر وما اكل مثل اصابع وماله ومخا
 وتقي البندق فيها البركه وتقل النظر في وجه الناس ونه

فيه وحباه في سانه وبعد فراغه يغسل يده قبل الطعام وبعد اصابه
بالاكل وحمم به ويجمع غساله الاكل في آنا واحد وسلا سقي من عن يمينه وغسل يده
اليه ويكلم صيفه ولا يخلو عنده اتصاله على اخراج متابعه ويغوا لمن اكل طيله
منقى ان يستد يد غمره ولا يسل القمامه في التحتى يخرجها اذا وجد سعة منها لم يجر
وسق قوتها على نفسه وغمر ممتها لصاحبها ولا يابس اكلها وان جازان كحل لم او يجر
في سديه قما لا يعل اذا حضر الطعام والصلوة ولم يغلبه الجوع بدا بالصلوة وان غلبه
منطق بدا بالطعام في اول وقتها وبها اذا ضاق وسقى اذا اكل ان سلقى على قفاه
رجله التي على اليسر ولا يابس ان ياكل القديد الاستغابا بوال ابل والباشا ان
وعلى شربها والخل الجوز على مائد شرب او يكل عليها حمم الا الصرور وحمم الكفاح
والنجات قبل التطير والكل السموم القابل كرفا منه وقيلها ويكن اكل وشرب يابس
الجنبه الخاضع غير الماوتس وما اسباب الفار او ابقى من طعام وسباع الطير ومن اصفر
طعام غمر لم يحم عليه بذله له فان لم يكن صاحبه محتاحا اليه وذلك كمنه وحمم
سعة والخمر والفقاع والنذال شديد حرلم والمز والجمعة والبقع والبع حرلم وما اسلم
كسرة فالجمعة من حرلم صرقا ومنزجا يفر وسعة وشراة والصرف فيه والعصر
حتى يغلي ويوان بصرا سفله اعلاه معوم حتى يذهب طلاه او يطبخ خلا ولا يابس عليه
وي خرمته الى ان يذهب طلاه وان اجز من حله من حوز ذهاب خلك سباع يابس
ولا يابس ان يجمع من عشر اوطال عصيرا ومن عشر رطلا ما ثم يغلي حتى ينفى عشره
محمد بن علي بن عيسى الى علي بن محمد الهادي جعلت هذا طبعه فيكون له الحزم
الحزم وطبخ به وقد روي عنهم في العصر انما جعل على

الحكمة في السور والذرية

من ربي حتى يذهب طلاه وسقى له فان الذي يحل في القدر من البعير منك فخره
قد اجنت ذلك الى ان ساند من ان في ذلك فكتب عليه لابس وذلك ما خاف
ان النفس جاز ان يداول من الخمر ما يسكده منه ولا يجوز الداء يسكره في حران
الصرور في العس وشربها لا يجوز على كل حال ويجوز ان يترى ما يفسد في شربها
من ان سقى الدواب الخمر فان شرب خمر اثم بصور يوشا به فهو نجس ولا يلام ومنع
حمم في خل يجر نعمهم وان ضايد لك الخمر خلا ولا يابس ما لا سكر كسرة وان شرب منه راحة
خمره اذا اقبلت الخمر خلا حلت بعلاج وبشها وترا ابلح افضل ويجوز ان يابس الحلال
والحلال ولا يعل ليس الخمر من الخمر للرجال الاحال الرب كحل النساء وروى انه لا يابس للزهر
والانكا عليه للرجال باليند والعلم والجوز للرجال التحل بالذبح ويجوز للنساء ولا يابس ما
سداه ولحمه طهر او يابس ما ياتي ارسم وتحت رجل بالنضه خاما ومنطق وحله سيف
منه وغيره ويجوز ان يابس القبي الخمر والذهب لا يجوز ان سقى مكل او يملق القبي في
المعنى لانه لم يكن ولا يابس محضا اليه نام وتقبل قول القبي في الذهب والاند وارسب
الظاهر الوجه واللاقان مسطور ذلك لصرف الاشهاد لاخذ الاعطاء والقاضي الحكم
عليها ويجوز لم يورثا الطرا الى العون للشهاد ما نصت الشرع ولا يابس من روي
القواعد من النساء عن الحضر الميرود لهما وجهها وان كشف منك من من الطبع في
الدعد لابس من طرا شابة في غير ياب من الرجال ونظر الله ما رغب الرجل الى رجل
لا العون والمرأة الى المرأة كذلك مسطور النرج وماكد الجارية الى زوجها وسطور د لزم
من ذات محرمه الى الوجه واليد والرأس والصدر والساق والعصير لقوله لا يابس
نفسه لا يعرف لثمن لانه والمراد موضع الزينة الذي وضع السوايد العنق والذراع

للقلادة والرأس مريض القفاص والياق الخلى الى عرس ما جان نظره الله واذا بقل
 سن لم يجر ليغردى بمومها قبلتها ولاضها الله واذا اراد شرا اميه نظره جهها بحاسنا وشرا
 وشها الغرلذي والذاتة كيا لامي ولم يرد تودع امرأه واجاسه ان يطرد جهها روى
 وما شدة في ثوبه يقين ولا للمراة والحقى كالنخل وليس للملك ان يطرد من سيده الا
 سراجته منها رستما النظر الى الكعبه والعالم والحق في المصنف فان ذلك عباده والله
 المراء الحسناء والمصره تشرة ولمن النظر في اديان النساء ومعنى لرجل ان شي امانها والعل
 الزدوان طريح والسلام على اللاعب بها ولكن ان ركب ذات فخرج مروجاً وان جلس الرجل على
 عند قباها منه حتى يردوا ان يصاغ عزرات محرم الا من ورأ التوب العجز ان يخلوا اني
 وينفي الاكثها فوق خمس كلمات ولمن السلام على الشابة الاجتبه والمصلح ومن يفتي
 او غايط وتحدث المراء ما يخلوا به مع ندها وحرم اللاعب الزدوان الشطرح وعلمه وعلمه
 والاربعة عشر والمراء بالورد والكوبه والعرويه والعبا وعلمه وعلمه واستماعه
 وشبهه والسمير بالذوب واليقص المزعجه والمربعها ولكن بغير ذلك للماء آخر الله
 اللند سطر المرد ومباشرتهم وزنتهم زينة النساء اياك وضرب الصوب وهي غي الخرس من
 الا الكلابد الزوج بالباطل والذبح والعبا عله والقدق والقافه والشقذه واللبا
 وتعلم ذلك وتعلمه والغيبة والتممة واستماعها كله محرم محظور ومن السنة العظمى
 وجعل الفصد دخل الف ويبدل الى الختم بالعصق ولو بصفر وحديد وما علمه صون الله
 العاطس بمداينه وسجته ودعاه لسمته اذا كان العاطس اما ما قيل له صلى الله عليه وسلم
 والسلام على الصان وحمل حاجته منه وحلبه شانه مده وحسنه نعله ورفعته في
 واكده مع عسده وركوبه رديف لا رديف وركوبه الخمار عاراً بالذل نفسه ويجوز له ضرب

ان يقر من مثل سيرها الى مبدد رها ولا يضرب جهها ومعنى ان يرفعها في غضب
 وليس لها في الخصب ان مداها قبل نفسه ويجوز له ضربها عند القمار والقدح ولو ان
 قد ظهرها مجلساً ذا استعصفا عليها انه اسلم موى الله استداه من طوعا وكرها
 وجعوت وآية الشجرة فان خاف ساعرا او شيطانا فراه الله الحرام باذا رها فاسوة القدر
 لما قال سبحانه الذي نزلنا هذا وآياته فمن على الجالس في الزقاق قد اسلم واحد
 لمنى للباقي وارشاد الضال غرض الطرف اذا وجد من نفسه من امره تمويه شامنا
 اهله ويصل في ثوبه بعد عذابه وكفى وتول المحدث الذي نزل في الزقاق بالودى به
 يرفضه واستر به عودق ولمن النعم من العباس بعد العجوة الى طلوع الشمس فانه نعم لوق
 فها وان يكلم محمد ما الاود منها قد دد راع وان دخل صا مظلما لا سراج ومنه من على
 الامن مسجل القتل ولا نام على وجهه وعلى سطح غير محرم في سبحة قد

كَمَا نُسَبِّحُ

اناس كلام احمر ان الامن اقامت السنة على عودته او اقر بها بالغاً علواً محمداً من
 ولا يقتل دعوى العبد الحرمة في السوق الاسنة والعق منه ثواب حرمل ومن اعق بوز العن
 بكل عيونه عتوا منه من النار من اعق امه اعق الله بكل عيونه منها عتوا منه من النار
 ومن في امام الخدس من الصدقة وفي امام الخصب افضل منها ما كذا سخاية ثم عرفة ويجوز
 سبي نساء اصناف الفقار مذونتهم الا اليهود والنصارى والمجوس ذوى الذمة ومن عذله ان
 ومن عزم ذلك المسلم من سوقه وما سوقه من كفا الحوب وشري من ارجحهم واداهم ما
 واوا ادهم وذو قرايتهم ومن سباهم وان كان كافراً اذا ملك الرجل اباه وامهاته وان
 علوا اولان وان سفلوا ان المحرمات عليه نسياناً عتوا او لعق على المرأة عودان

والاولاد لا غرض في اعيانهم من ملكه من لا يملكه من ذريته ما اذا نكح له او اشترى
 يدعي امتواه على او جازم او ابيد عتيق عليه وهو سايه ولا عتيق قبل ملك ما انما اذا ملكه
 اشترى او شرط عليه اعيان وجه اعيانها فان نكح اعيان اوله عتيق عليه ملكه فاعني في
 اقترع واعني من تزوج او اعني انهم شأ فان نكح اعيان كل عتيق في ملكه اعني كل من كان في
 ستم اشترى فان نكح اعيان رقيقه مضمونه لم يحررها والعبد المومن اذا اتى عليه سبع سنين
 استحب له اعتاقه واذا اعني من لا يعنى نفسه كالصبي والعاجز استحب له الا نكاح عليه ويجوز
 الكافر والاطفل يعلو عاوي القدر اس الا القتل فانه لا يجوز الا نكاحه بالاسلم بلع الحث بغير
 المومن المستبصر وملكه اعيان الخالف ويجوز اعيان المضعف ولا انكاحه الا بعد اتمام
 والعقود والكرار والبيعه والبقي الا ان يبلغ عشرين سنين ويشد افع اعيانها والاعني
 بصره وموت حر ومحرور هذه حر وموت وعق واعني ك ما عجز جازم عاوي
 والايمان من الاخرى ولو قيل لم يملك اعيان فلا تا فاشا راسه ان نعم مع وان يقصد
 اقربه الى الله تعالى ولا مع عتيق بشرط ولا صفيه ومن اعني بعض جماع سري العتيق في باب
 فان اعني حصة من عبيد وهو موزر الزم فقه حصة شره يوم العتيق ويعني كله وان كان
 سعي العبد في نكاح رقبته فان لم يحر ذلك فبعضه حره ونقصه يرق ولا بد ان يقال ان
 مضان وهو موزر وجب بقومته عليه وان كان موزر اقبل عتيقه وان ورث ثقتا من
 لم يترجم عليه باقيه فان اشراه او استوهبه موزر عليه وان اعني عبيد وذرية امته وبشرط
 اغارها رده في الرق وقال اعني على ان انكحك عتيق فان زوجت عليها او تبرعت
 ما به دينار فله شرطه وان اعني خادمة وشرط اخذها مائة معلومة فابقيت في ملكه
 استدامها فان اعني عبيد وله مال فمال المولاة وشيخا لم يستسه مع العلم به تركه وروى

سنة ما قبل الضربة وارش الحماة على بدنه صدق منها وتري وصدق وادلا على
 معقوه ويتوالى من احب ولو ضمت العبد جبروته لم يجر له على العبد كذا وذاك وروى
 انه اذا ذل الحول لامتة في الزوج وجعل على انكحها منه حره بوجوه لم يكن شرطه
 وذل ان كان زوجها عرقا لولد خمدان نكحها بعد ملكها والشرط باطل وروى عنه
 عن جماعة قال ساله عن رجل قال لثمة ما ملكه اسم لحرار وله ابنة قال له رجل اعني
 ما الملك فقال نعم يجب ان يعنى الابنة من اجلهم او مولد له فقال انما العتيق من
 وان امرها شرمعة عند فسال عنهم فقال هم احرار وحلفانهم احرار لم يعقروا من
 والمؤذنة لا ولا للمفظة عليه ولا ولا له على من اسلم على يده الا ان يواثا الهما فان عتيق
 له او جازمه عند موته لا ملك عرقه عتيق بملكه وسعى في بلى مته ولو تزوج امته ولا ركه له في
 نكحها الوقى سعت في مته ثمتا بعد ما نكحها اصابها من عتيق ودفق عتيق على ردها من
 وحصل عليه عتق رقبته اجزاء الصغر والكبر والذكور والانثى والشيخ الكرام فليس ثابته اذا
 اعسا نفسها وان نكح ان اعني جازمه متى وطئها فباعها ثم اشراها وضمها لم يعق منها
 وشرط حرته اول ولد فولدت لزوج اس عتيقا ولا يجوز ان يخذ من مولاة غير ما لا يشترط
 به ويجب رده على مولاة ومن اشترى حرة فاعقها ولم يعد منها ثم ماتت لا تزوجه له
 عتيق وولدها منه يرق كهي لها بها فان خلفت بعضه لم يملكها فلا سئل عليها ولا عتيق
 وان اعني مولاة عند موته وعلية من مته ضعفا مع العتيق وسعى بعد في نكح
 الدية وان كان اقل من ضعفه بطل العتيق وان اوصى احد سلب له دية عند
 افاقل منه عتيق واخذ الباقي وان كان اكثر منه اعني مدينه منه وسعى باقى لورثته ثم يبلغ
 صدقة الثلث فسطل من رضى عتيق لثمة عليه وهم جماعة اعني لهم ما تزوجه من رضى

يعق عبد من عبده اعتق الله واحدا منهم واذا اقر بعض الورثة ان مورثا اعتق
 لزم في حصته وسعى العبد فيما بقي لباقي الورثة فان كانا اثنين عدل عن كلهم والتمه الرقبة
 ثم على الذكوة الا شي والحمل يدخل في سهم الى امر ولا يقع استيفاء ولا تغلس وضع اعانة من ذوات
 اسلم احد الابوين معه صغير ولد فان بلغوا فذكروا قهر واعلى الاسلام فان اباؤا قبلوا
 المالك عبيدا ساعه فان لم يامله بالمعروف انهم سعة ويعق الاب في الواجب المملوك
 ومن علوق عتق عبده موته فماتت عليه رقة واجبة لم عمر عنه وان اعتق بغير مملوك
 امثاله فان اعتق مملوكه على ان عليه عماله كذا وكذا سنة فماتت عليه عماله وان شرط العبد
 ان اعقته ان نعته مالا فان كان ذلك الشرط له مال اعطاه ولا فلاحا من شرط في الميراث
 على السلم في شئ من العبد في النجاة ملكه دين ثم باعه ان الدين على النافع والاولا منه
 ولا يصح سعة ولا هبة وهو واجب في العتق المطروح به الا ان يترافقه من حره وشهد فاما
 ما نذر باللفظ او ما اشترى السكيل والتميل والاطلاق للمنفقة فلا رقة عليه فاما ما ارث الميراث
 المتبق فاسي ان يحد ويحد فمرا ان الدين فان شرط النافع على مسمى الرقبة عنه واولا
 ما شرط العتق بالاولا لم يعتق والكافر بالاولا ما عتق العبد المسلم والكافر بالاولا لا
 حال كذا وان لم يعتق الكافر المسلم يبرئهما ورث الرجل والمرأة عتقها يعق عتقها على
 هذا ومن اخرج ولاؤه النكاح والارث امرأ بالاولا فعز ذلك فان مات الرجل وله اولاد فلا عتق
 لذكورهم خاصة فان لم يكن له ذكور فلعصبته فان لم يكن له عصبه فلعقبه فان لم يكن له عصبه
 وعلى هذا فان لم يكن له المال فان مات المرأة مولا عتقها لعصبته بكل حال عند بعض
 الاولاد هما الذكور كالرجل واذا ابرغ عتق عتق عنه رقة في حياته او بعد وفاته فعلى الاولاد
 انهم اذا لم يكن عن واجب فان كان عن واجب فهو ساسه بولي من شأه فان لم يفعل يارثه الميراث

ويرتج بالاعتاق عنه في غير واحد فالاولا للمعق واذا اقر بعض الورثة ان مورثا اعتق
 اخر من لعقبه احدهما لا يبرأ وأما والآخرة ورثة دون الاخ لانه ورث المعق عتق
 عتق وبشأن التلا على المديون اما المكتبة من اشترى نفسه من لاه فلا ولا عتقها الا بالشرط
 واذا وكل المعق بولي احدهما عتق والآخرة اعق اياه اطعن من اعقته ورثة من اعقته حصة
 غير الاولاد جميع فانما زوج امه يعيدتم اعقها فحاسبه بوليها فموتها اجلها واولادها لم يمل
 اعق العبد جبر الاولاد في بولي نفسه بغير جبر جميع فانما اعقوا ولا يبرأ ولا ولد له من عتق
 امه فان اعق العبد بعد جبر الاولاد الى العبد وعلى هذا فان ما شرط عتق شخص بغير الاولاد
 الى غيره ولا يفي على ما ذهبنا ان يجمع مع النسب ولا يبرأ عتق شخص اياه اعق ورثه ولو عتق
 لا الاولاد لو كان المعق منه واما والآخرة الميراث فان تولى المعق الذي لا رقة له من ميراث
 للميراث الى من يرضى من ميراثه فانما الله تعالى يصير مولى له ولصغار ولديه دون كبارهم فان
 الميراث لم يرثه بدارته ان لا يورثه المولى هو الا المسلم ولا يجوز العكس فانما الميراث بالاولاد الذين
 الاولاد مام بولي اهل عنه حياته وانما ورثه الصغار اذا خلف ذرية ورثا في بغير ميراث
 فانما استولدا في ملكه امامته غيره مكاح او شبهه نكاح او شبهه بولي ثم ملكها فوام ولديه
 فان لم ينطقه واستنطقه ان لم يولد وقام ذلك ما بقدر اربعة اشهر وعشر الا انها
 المولى بعد اسقاطها فانما لم يزوج عند من ذليل ان الله بعد لو قام الزوج نصف عتق
 ومن ذق مستخدم وتبرج وتعتق في الكفار وتوطا ملك المعق بغير عتق المكاح فانما ماتت
 في عتقها وعقبها فانما في ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها
 مادام ولدها ماما وبجوز ميراثها ان كان ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها
 وبعد موته فان ماتت استمد وعقبها في ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها ميراثها

فان كان صغيرا اسطر بلوغه فاذا بلغ اخر على اذنه وعقب فان مات قبل البلوغ فمعه
 العبد الكافر وسده كافر مع عليه وعلى عنه فان كانت ام ولد له حل منها ولم مع ما بين العبد
 وقيل ثانيا فاذا ماتت الولد حيا السيد معها واخراجها كسوا لاسا فان خفي عليها في ظرفها
 لمستدها الفقه والارث وان ثبتت عندا اتفق منها وان جبت خطأ فقد دوى الحرس وعمرى
 بن نعم الا ترى عن منع عن ابي عدا له اما الولد حيايتها في حقوق الناس على سيدها واما ان حيا
 عمر جلي دنها ك ما بين الندى

التدرع على موت المالك لموت غيره وشروطه شرط العلق ونقطة استخر او علق فخر او
 اعقبك بعد موتى وان مت في سفرى هذا ان سئى هذه وشبه ذلك فاستخر وسئى الى ما بين
 قال العجب السيد بالجوهر الرجوع منه فالنبي يجوز الرجوع فيه والعق من المالك فان لم يرد
 ما معه منه وسعى في الباقي فاذا دبر حافة دفعة ولم يخرج من المالك في المالك فانه يرد
 واحدا بعد واحد يردى الاول فالاول سقط من حافة الله وان اشبهه اخرج منهم الى الملك والاولاد
 المدير المدرة الحادثون بعد التدرع يردون المالك لا يدخل في تدرع الحامل اذ لم يعلم فان علم
 ومع دبر احدها دفن الاخر وله الرجوع في دبر الاصل دون الحمل والولد عن الكل من الملك
 للمدبر بطل يدرع وان دبرق ما لا اولاد احوال ابايات منها المولود فان مات فلو شه وان جعل
 سده لغره حيا فاذا مات فهو مخرج ذلك فان ابوت ولم يرجع الا بعد موت المحولة فانه
 سبل عليه وهو مخرج والمدير عبد سخدم نوجر والندى نطاها مولاها بمكان عند العبد
 فان مات الا بى وسيد حتى خلف ما لا مسيد واولان باقون على التدرع حتى يولد السيد
 فليس مع المدير رجوعا في دبره ولا هبته ولا جعله مولا مام مع دبره بالتدري فاذا لا رجوع
 من دون يفتى دبره العمل المشرى انه معه خدمته فانه اذا مات تحرر فان ماله ولم يعلم فله

ارجوع بالنسب والرضايه ولا يصح التدرع من لا يقع من العلق ومع من يقع من لا يقع
 ويعبر فيه القصد والقربة واذا دبر احد الشريكين حصته ثم علمه نصيب شريكه فاذا
 معن عبد سري في باقته واذا دبر احدها ما عتق الاخر ثم علمه المدير هو على طر
 في ذلك عاذا وطى بغيره غفلت عارت ام ولد والد على حاله فاذا مات غفلت
 فان بقي منها شى علق من نصيب الولد فاذا دبر عدة ثم كاتبه او كاتبه ثم دبره فان
 علق بالاداء وان مات سده قبل الاداء مخرج من الملعوق وان خرج بعضه من
 والباقي مكاتب فان اتى ما علمه والا فلم استرقاة ان كان مشرطا عليه فاذا ارتد بغير
 لم يطل يد من وان حل او لحق بالالحاق بطل وكسب المدير حيا سده لسده وقاية
 ان خرج من الملعوق والعق وان خرج بعضه فله منه بحسبه وان قبل المدير منه
 واللمزعة ان شريها عدا يكون مدرا فان خفي على بعضه بلسده وان جنى المدير عدا
 منه في العضو والتدرع حاله وان قتل بطل وان خفي خطا بعلق بوقية وسده ان غلبه
 فان فعل فالتدرع حاله وان سلمه فبسع ثم مات السيد علق وسعى في الله ولا يصح عن المدير
 في كفاه وغيرها مالم يقص يد من وان دبر عبيد وعلمه من فرار من المدير مع مدرة
 دبره في حجة منه وسلامية فلا سبيل للغرما عليه وان كان المدير منذ علق من اصل
 امال قاله المرفى رضى الله عنه وان دبر عدة ثم ارتد عن فطري علق في الحال من المالك
 ارتد عن فطري اسطر به الوفاء وان ارتد عن فطري ثم دبر فلا سبيل لاساقه الى
 فان ارتد عن فطري صح ك ما بين

المكاتب
 المكاتب عند معتق الى الجارية ومولى وعوم من مولى من الامان او عوم من مولى من مولى
 التصرف للرقى العامل النافع وصح حاله وموعدة باجل واحد وباجل قضاء وان كان

التبتدأ في العقد لا كان من بقا البدن فان اختلف فرغ اليه فان ساقى بطل
 واذا حلف في غيره كمن انصوم ولا حلف عليه الكفر بالمال فان فعله لم يجز وان لم يكن
 من المال بغير عتق والمريد عن العتق لا يصح ان يكتب عبدا لانه اسفل الى العتق فان
 عن فطره فحلت كتابته فان قيل يرد في فطره فلو لم يرد فلو لم يرد فلو لم يرد فلو لم يرد
 قوله وان جبا على طرفه اسقى السد منه والكتاب بها فان عفا على مال له كان خطا
 وله فدا نفسه بالارث ما بلغ وان في مال الارث والكتاب والارث لا يملك فخره
 وان جنى على اجنى عتقا او على طرفه قبل او اسقى منه فان جبا عليه خطا او عتقا او على
 تعلق بيبته وله ان يفتي نفسه ما قل الامر لانه شري منه فلا شريها بالثمن فبها
 كانت السلم عتقا انما اصح كالعق وان شرط عليه الاصح واذا كانت الكافر عبدا
 خمر او خمر لم تقاضا لم اسلم فله فقه ذلك عند مستحله ولا عتق حتى يوفيه لا عتق
 ولا يح ان يشتري المكاتب من يفتق عليه الا بادن سقته وان جنى على المكاتب في النفس قبل اداء
 امانه بالكتاب مطلقه او بعد اداء بعضه والكتاب مشروطه فليس له التصاص في العهد وان
 اهار المال اذ كان الجاني حرا او اجماعا خطا فاما السيد وان كان عبدا او بعض المال
 مطلقه شريك السيد اية الحر او الولد ان يعضه فخره وان لم يست ما قبل رقه ولان
 الباقي يردى منه ما في الكتاب الى السيد فان جنى على طرفه عتقا او غيره ما جاز سقته وان كان
 وكانت خطا فانتسابها لواء الشر كانه ليس له العتق عن المال اذ ينسب المكاتب الى
 ولول الخيم لم يلزم بولاه يقول فان قبله جاز وعق بالجوهر المستودع ما كانه فان فعله
 علمه وان كان يحرر من شئ حلا عساه الا ان سكرها فله فخره من ماله المستودع
 ومن المعنوي بقر الرق والكتاب عاها فان ادت عتقه فخرته فله ردها وهي لم تلت

فان اجعلها وان اوصى كتابه عبدا جازا اذا خرج العبد من المملوك حرج بعضه كوكب
 وكاتب ما اعتاد لمثله فان ادعى الى الوارث ان كان رشدا فاما لا عتق وان عجزه لسانه
 وان فعل مال كتابته في شراش ويكون خالصا للوارث كمن اوصى بشرة فامر بعد
 بوبه **كتاب** **الايمان والكفارات**
 يعتقد من العتق والمعتق والنام بالكران والذو والنام بالطلاق وهو ان سبق لسانه
 لان يقول لا والله ثم يستدرك على لسانه او يرد اليمين على شئ يسبق لسانه الى غيره ولا على لسانه
 فان اذبح فعليه الاثم الكفر فقط ولا على ما لا يطقه كعبود السما ولا على ان يفعل شيئا
 واجبا واثم باليمين وجب حلتها ولا كفارة ولا على ان يفعل بغيرها او ترك ذبا فان حلف على
 فعل مباح وفعله الى اذنا او فعله وتركه فله فخره حشا على تركه وتركه الى اذنا
 فعله وتركه فله فخره حشا فان حلف على فعله وتركه الى اذنا او فعله وتركه فله فخره
 كفارة فان حلف على فعل الواجب او الذبي او ترك الصبح والكفارة اعتدت بحسنه فان حلف
 فعليه الكفارة فان خالف غيرها او ناسا لم يحش ولا من يتولى فهو يردى او يردى من يردى
 او ذبحته طالق او عتق فخره او من السعة بلونه او حلاله حرام او حلف على غير فعله
 عنه او حلف على غيره لم يكن لذلك حكم ودوى في البراء ان كذب كفارة فخره ووردي كفارة
 واليمين الا بانه واسماه وصفاية الخاصة كالرحمان وباري القوم وغائق الخلق فان حلف
 بالحق الموجود لم يكن يمينا وان حلف بالكعبة والبي والمجدات لم يعتقد كذبا وكذلك
 المحلوقات فان قال فتمت او اتممت او اعزمت او احلف بقط لم يكن يمينا فان قال اتممت بالله
 او اتممت بالله كان يمينا ان تسمى في المال فان قال فخره كان يمينا فان قال على عتقه
 كان يمينا فمسا فان مال عليه لا على ما اراد بالله اسعفت لم يكن يمينا فان مال عليه وانه كان يمينا

فان قال على كفاية الله وامامه لم يكن ندا ولا نداء والاستثناء منه في المنع كقوله ولا حلف
 ويدخل في الاقرار والعق والطلاق والحلف في المنع وقيل الحلف قوله ولا تقول شيئا فاعلم
 ذلك خدا الا ان شاء الله ولا يكون له حكم حتى يقبل فان انقطع نطقه بغير او نطقه
 وحكم المقيل وانما نطقه بالحق لا اعتقادا فان حلف لغيره عند ما به سوي فغيره
 فيه ما به شراخ بترهان حلف لغيره عند ما به سوي فغيره فيه ما به شراخ بترهان حلف لغيره
 لنفعل فلم نفعل او لا نفعل فنقول ان على الحالف في الحلف قوله كفارة وان حلف على
 بغير استثنى فذلك الحلف باثم لانهم لا يابون تعالى وامامه وصفاية شاصه والحلفه بغير
 والبي والوزنه وبسبها ولا اطلاقه بغير حليم والنية فيها نية المطالب من الخصم دون الله
 له ان حلف على التلذذ والانتفاء حمله طائلا والاحلاف عليه ولا من بعد مع سببه ولا امر
 مع نذرها ولا بدع واليه في غروا حية ترك فتح ولا حلف عليهم فيه وان حلف على ما صدق
 بغيره وبالله او غيره من ظالم وورى في نفسه اجر ولا كفارة عليه وكذلك الحلف على نفسه
 وهو مفسر محذوف وقيل وانظر على الاداسع اشك ولا شيء عليه وكذلك الحلف له وند
 او تصدق عليه في مرضه وخاف تافى جوري بعده فكتب بكتاب شراى وقيل الورثه
 على الشرا حلفه وندى ان امكنه ولا مانع عليه وان حلفه ان يترك للبا حاب كالتبى كل
 والترجيع على نذجه ثم نذنه ذلك لنفعل ولا كفارة عليه ولو حلفت الا ترجع بعدة
 ولو حلف الا اشترى لاهله شيا او لا شرب من لبن هذه الشاء او لا اكل من لحمها وكان الزوى
 ان نفعل فعل ولا كفارة فان حلف عندكم على مال مسلم ارضى دين او عنى كاذبا انتم في الدين
 ولا كفارة ومع منى الكافر وحلف عليه الكفار بالحق سوا حث حال كثره او بعد سلمه
 الكفر حال كثره ولا على الكفار الا الحث فان قدما عليه لم يجر وعلمه الاعان وذلك

٥

مسكن او حفيد او مومحرم فلف قبل موته لم يجر وكفارة المنع عن رقبه او اقطاع عشر
 وكسوتهم محررا في ذلك فان لم يجد عدله الا فضل عن قوته وقوت عياله لوموه وللمتة
 التزبيح ولا تعدد شلناه وخادمه في ذلك ما كسوت ثوبا او ثوبا ولا اطعام مسكن
 او اقطاع من اقطاع ما يطعم اهله فان كسا حمة واطعم كسا ائمة اهداهما وحول
 يلجمهم ذلك في وقت واحد سبب ان يدم يلجم او يملح او يملح ما يمكن هو المحاج وهو
 من اذ حكه فان عدله مسضعف المخالف لا يطعم المصاب ولا اهل الذمة فان كان
 صبيا نا حسب كل اشى واحد فان كان منهم صبى فلا باس وان كثر على الواحد عشر اشى عشر
 امام لم يجر فان عدله فردى جوارا فالصوم عليه امام مواله فان فرق لسانه فاحسن من
 عني عليه كما لا عني به لاجرم ولا تعدد من كل يوم ويجزى الاغور والاشل فان عني ولا قطع
 والمدبر بعد نقص مدره وام الولد الحقيق والحوبه الثوب والى الجسد ولا يجرى حلف
 ونيل يجرى السراويل وقيل لا يجرى من نذ صوم يوم فجزى صدق عني من طعمه على مسكن
 فاجراه ومن يزوج امرأة لها زوج او نى عدها فادفعها كز نعمة اموع دفعها دى ام
 عن صلاه العت الاخره بعد احتى محاذ نصف الليل اصبح صائما ولا يجوز للرجل شى ثوبه
 لموت له ونذجه فان فعل فعله التوبة وان كان منى ونى جز المراء شعرها الى المصاب
 عني رقبه او صوم شهرين متتابعين او اطعام مسكنا وكذلك في قتل عبد عددا
 لدى في قتل عبد احدا او اودى ونى بغير المراء فذها حتى تدعيه كفارة عن رقبى
 المراء شعرها فان منى في نذها بلا ادماء التوبة ولا باس شى الانسان بوجه
 لموت اخيه ووالديه وقريبه والمراء لموت نذجهما ومن وجبت عليه كفارة مرتبة ما نقل
 الى الصوم ثم وجد الرقبه نى على صوميه والافضل الاعاق فان محاذ نذجهما لم يجر

مكفاته اعماده وكفان الحالف باسمه قول شهدان لا اله الا الله والعبد لله عليه في
الصوم فكفان اليمن بسما نام وفي الظهار شهر واحد فان كفر بالمال ياخذ المولى اجزاء ويكن
يشترى المكفر ما كثر به او مستوهبه ويجوز ان يعطى النصف من وجهها من المكفان ولا يعطى العبد
المكفان والمدير ولم يولد له ولا يورثه ولا غنى فان اعطى المكفر على الظاهر فيان كافر اذا
فلا اعمان عليه ويجزى في المكفان غالب القوت من خطه او شعر اذ ذبحه او دخرى او لسانه
والجث والاقوى الجزسوا وحبس الله في المكفان حتى الاخراج وان كان عليه كفاريان من جنس
كفاري من فاعق رقبته او واحد عن احدهما ما طعم عن احدهما معناه ان اسلم
كحيث وظهرا باجزاء ومن كفر عنه غيره في حياته اذ غرأه بالمال اجزاء واذا مات عليه المكفان
موتيه لم يورثه فان لم يخلع سعيها كثر بالصوم عنه ولله ان ياتى بحجة ولو اراد ان يطعم
من المثلث فان احب الصوم كان المال مرأيا وبغير حال من وجبت عليه المكفان وقت الاخراج
او ميراثا اشتري من يورث عليه المكفان لم يورثه فان قتل بحرية فاذا احش من صفة حرة صفة
وكان موثرا ما منه من الموتية صح بغيره بالعتق والاطعام والكسوة ولا يقع منه الصيام فاذا طعم
باذن سيده وحش ياقه لم يخرجه من الصوم فان كان غرأه فله منفعه وان حلف بانه ينفق
اذنه فكذلك ان حلف بقرأه وحش ياقه ليس له منفعه لان المنفعة بالحس اذا منعه
نفعل لم يقع موقعه وكذا الخ وان صام بطوعا في ذنابا اشتراكه فله منفعه وعند قول المنفعة

باب جامع في الأيمان

انما كان في ديار فحلف لا سكتها فخرج عتق اليمن فان رجع او اقام لاخراج متاعه اخرج
دون ماله وعنا له لم يحش فان اقام عقيب منه مئة ملكه المخرج منها حش فان حلف لا
فصعد سطره لم يحش فان كان فيها لم يحش باستدائه ففروها فان حلف لا دخل ثابته

ست سحر او مباد وحر حش فان حلف لا اكل من طعام شراه زنا شراه مع غيره لم يحش ولو
تساه فاكل من نصف زنا لم يحش وان اشتريه من شريه من غيره ثم خلطه فان اكل
من النصف حش فان حلف لا دخل دار زنا لم يحش وان حلف لا يشرب من خمره لم يحش
ويخرج ذلك الى صاحب الخمر لم يحش فان حلف لا دخل هذه الدار فحش به صارت باحشا
لها لم يحش وكذلك لو جعلها حاشا او سائا او حلف لا يشرب من خمره لم يحش وان حلف
ان يشرب من خمره لم يحش بل يشرب فان قال لا يشرب من خمره لم يحش وان حلف لا يشرب
ماكل من طعامه او ليس ثابته لم يحش واذا حلف لا دخل داره فان كان ساكنها باجره لم يحش
واذا دخل الدار المحلوف عليها او كل المحلوف على ان لا يملكه ناسا او مكرها او جاهلا لم يحش
فان حلف لا يدخل على زنديك فدخلها وهو غرة فيها من غرة لم يحش فان حلف لا يشرب
بان ينفذ لا يدخل على غيره ودونه حش فان حلف لا ينفذ على غيره لم يحش وان حلف
بقلبه لم يحش لان السلم لغيره عام يخص بالصدق والفعل واحد لا يخصصه فان حلف
على زيد ساقط فدخل زيدا عليه في ستم حش فان حلف لا اكل من هذا الطعام غدا فاكله منه
حش فان هلك من حشته في اليوم لم يحش فان هلك في الغد لم يحش وان كان
فيه اكل حش وقبلة الحش فان حلف لا اكل من قريب او بعيدا حش فلا حله فان
حلف لا اشترى ولا ضربت فامر من فعلها لم يحش فان حلف لا اكل الرغيف فاكل كل واحد
لم يحش فان حلف لا دخل الدار فدخل حله لم يحش فان حلف لا يدخلها فدخل حله لم
يبر فان حلف لا ضربت من دجلة فشرى منها نساء او مائة او سدة حش والكافح شارب
من فيه كالتفح فان حلف لا يارقه ذرا حش حقه وان كان عليه درهم فاحد منها فويا
او سائا حش وان حلف لا اكل الرود فاكل روي العصار او السكلم حش وقيل حش

لا تأكل لحما كل كبد أو قلبا أو سمكا أو إليه لم يحث فان حلف لا ذاق فاخذ نفسه وضع
 حث فان حلف لا اكل من هذه الخطة ففعلها سوفا أو ذقفا ما كل من حث فان حلف
 فحزم لم يحث فان حلف على الله فاكل الاله او الحما لم يحث اذا حلف على الرطب او البز أو
 حث فان حلف على اللبن فاكل الزبد او اللبن لم يحث فان حلف لا كرم زدا فسلم عليه حث فان
 اليه رسولا أو ما الله آمنا يد أو غيره لم يحث اذا حلف لا كرم زدا فسلم عليه حث
 الله رسولا وهلكه فتصدق عليها والعلم ما هدى له حث فان حلف لا كرم زدا فسلم
 لم يحث فان حلف لا استخذه فخدمه من عند نفسه لم يحث فان حلف على الغالة ما كل الحث
 او الرطب حث فان حلف لا شتم الورد فشم ذقنه لم يحث فان حلف لا ضربه فغضه لم يحث
 حلف لا اكل ارضا فاكل لحما مشوما او مطبوخا حث فان حلف لا سكر فسكر الحث لا اكل
 لا بعث عبدا ولا واهبه ما حث لم يقبل الاخر لم يحث اذا حلف لا دخل هذه المدايد
 ثم اعدت بالثأر فدخلها حث وقل لا حث فان حث لا كرم زدا فسلم عليه حث فان حث
 أمه وضدها ووطها حث فان حلف لا اكل من التمر فزقته على اب كرم فاكله الا واحد لم يحث

كتاب النذر والعهود

لا يقع النذر الا في طاعة ما لا بعد لله به في الشرع او محرمه او تركه او مكره فاجعل
 بلوع مع كان نقول ان نذرنا لله فله على صدقة لنا على سبيل الشكر بالظفر لرفع النذر
 فان قصد ذلك للاسراع منه مع فان جعل الشرط فعل مباح او طاعة او دفع حق او جحد
 نفع مع ولا يقع نذر القبح والمكروه وترك الواجب والمباح فاعقد الا نقوله لله على ذلك
 الله وملكنا او مشروطا فان لم نقل لله كان بالخيار والوفا افضل فان جرد عن التعليل فان
 قال على عهد الله ومصادقه او عاهدت الله ان افعل كذا من طاعة ابارك من حث او مكره ما كان

في النذر في النذر او صدقة او صوما معينا او في مسجد معين او على شخص معين
 في عين لم يحث غنة وعلة الاعلاء فان حث ما نذر عدا مع مكره منه فان كان في وقت
 نذر ففعله مثل كيان افطار شهر رمضان فان حث ففعله كان من فان لم يكن له وقت معين
 منه اخراؤه وحث لا يخرج من حياته ويلزم من اصل ماله فان حث ففعله مع ماله او ضرب
 كعمل نفسه قوته على نفسه واهله ما خرج شاشا حتى يوفي فان نذر ففعله في
 مسجد معين وجبان سافر اليه فان كان المسجد الحرم وجب ان يدخل حاجا او معتمرا فان
 منه المني الله وجب ذلك الا يخرج فركب فان ركب من غير عذر عاد فركب مشي وبعث فان
 نذر المشي لا يح ولا تفرغ ولا عادي فلا شيء عليه فان نذر المشي الى مسجد النبي عليه السلام او قومه
 عليه السلام او مسجد الاقصى وجب اوقافه فان نذر كرمه او دخل بقره في بيته فاجره
 ونفقه وجب فيها فان اطلق فمكة ونسأ الكعبة منها افضل روى في ما نذر هذا
 النعام والعصفور والذجاج الى البيت اومى لم يقع فان نذر الامام مع فان نذر امرأة
 او رجل صوم ايام معينة فحاضت او نفست بها او سافر او مرض او دق يومه عذر
 وقضيا رقل ان فاقوا العبد عتقيا فان مرضا في خلال الزمان بشرط ساقط او
 او نسي اتمام بعد الظهر والبركة لم يساقا ويساقا لسفر الفقير فاذا نذر صوم شهر
 فواتق شهر رمضان اجزا عن شهر رمضان ولم يقع عن النذر ان فاه عنه وقار نفس
 عن رقبته او صيام شهرين مساعيا او اطعام ستين مسكينا فان نذر صوما حلقا صام
 يوما وان نذر صلاة صلى ركعتين وقيل واحدة فان قال فان السعة لم يفي لم يلزمه سوا
 نوى السعة التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله من الحاخو وعدة في ايام الحج
 او احدث في ايامه من التمن بالمعق والذوق وغيرها فان نذر ذبح ولله من ذبح

الحجبه يسلمك فمقت ظالمك عليه الخ في القابل الا ان سقى على استطاعته العنان فمقت
المرجع في يوم قدومه ويحق في نذر مثله فمقتا فان اهل شهر رمضان فمقتا
مقتا عن المذوق عن شهر رمضان. **كتاب** **الكاح**
باب **من لا اهل العقد عليه من النساء وكيفية العقد من**
س. **المحرمات على الاذن** **جهه النسب** **التم** **والجداق** **من قبل** **العلم** **وان علون** **والنساء** **والب**
وطا **ان نزل** **والاخوات** **مباشرة** **وبناء** **اولاد** **من** **وان سفلن** **واولاد** **الافرن** **والاخوات** **والب**
اولادهم **وان سفلوا** **العمات** **والخالات** **ان علون** **ومحم** **بالسبا** **ابا** **ام** **زوجه** **وبجدها** **نسبا**
وصاعا **وان لم يدخل** **زوجه** **وبتزوجته** **ونسبا** **اطا** **دها** **في** **محم** **وغير** **محم** **نسبا** **وصاعا**
فان لم يدخل **زوجه** **وفارقتا** **حلن** **له** **ومحم** **من** **الوضع** **ما** **حرم** **مثله** **من** **النسب** **ومحم** **له** **من** **طها**
ملك **او** **شبهه** **وبجدها** **ونسبا** **اولادها** **او** **قبلها** **شهر** **او** **نظر** **منها** **الى** **الفضل** **نظر**
الله **ومحم** **عليه** **زوجه** **اسو** **وان لم يدخل** **بها** **ما** **زواج** **آله** **ومن** **طها** **ابو** **وآباء** **ملا** **مين**
او **شبهه** **او** **قبلها** **شهر** **وزوجه** **ولده** **وان لم يدخل** **بها** **ما** **زواج** **ولده** **وان لم يدخل** **بها** **وان** **طها**
ملك **او** **شبهه** **وان** **نزل** **عن** **ذنا** **خاله** **او** **عمته** **عومت** **عليه** **امها** **ونسبا** **ذنا** **وان**
نزل **ابو** **المولود** **من** **ذناه** **والحق** **بمو** **ملكها** **وقل** **له** **كاهها** **وطها** **ملكها** **ذنا** **وان**
زوجه **اسو** **او** **سرسو** **او** **ذنا** **ابن** **زوجه** **اسو** **او** **سرسو** **لم** **عمر** **على** **الاصل** **وقل** **عمر** **من** **ذنا** **بها**
الاب **والابن** **ذنا** **وان** **علت** **منها** **ان** **سفلت** **ومحم** **على** **الفاعل** **اخت** **المفعول** **مع** **والزنا** **ذنا** **وان**
دسته **وان** **كاست** **زوجه** **افتح** **كاهها** **وقل** **لا** **سفل** **ولا** **عمر** **من** **بدن** **الاقايد** **ومحم** **على** **الزنا** **م**
الزنا **بها** **دسته** **قبل** **العقد** **عليها** **نسبا** **وصاعا** **وقل** **لا** **عمر** **ومحم** **للزنا** **والمطلقة** **مع** **طها**
ليعد **سكها** **منها** **رجلان** **والزنا** **بها** **والها** **بعل** **على** **الزنا** **وان** **عمر** **رجعه** **والمعتقة** **طها** **وان**

عليها وان لم يدخلها او جعلها من غير ان يدخلها في اوله ويعدل التزم وان لم يدخلها
 دخلها في وقتها فبطلت عليه وهي صماء او خرسا ما وجب البتة ان عليه هذا التزم وروي ان قد
 نفيها الا في وقتها وان لم يدخلها في وقتها فبطلت عليه في وقتها فانها صماء او خرسا
 ابداء عليه مهرها ودفنها ودفنها وانما يطلق او امسك ان دخلها بعد سبعة اشهر
 لم تحرم ولا شيء عليه ونحوه في الشك في كونه العبد على ان قد قسم المهر ونحوه في حال كونه
 بالمرتد وذات النزع والعقد من نزع عقد رجعة والعقد مائة على غير ما بانها في المطلقة
 واشي في الامه على مطلقها في العقد وعلى غيره وعلى العقد عليه خاصة حتى يكون في العقد
 وبس منه والعقد على المراه في العقد او احرام لم يدخل بها غرا لم يعتد بها الا في العقد
 بعد العقد والطلاق والجمع بين الاخير في نكاح غيبه او متعي نسباً ورضاعاً او في المهر
 منها في العقد اضراراً منها وان عقد على واحد ثم عمل اخيراً فانما الى حل ولو دخل بالآخر فزوجه
 فلم يربط الاولى حتى يخرج هذه من عقد ولو كذلك في المهر ودفنها سراً او اذنت في امرها ثم ما تبعد
 الدخول بها لم تزوج اخيراً الا بعد ان تقاعدتها واذا طلق زوجة طلاقاً او اوجعها لم يحل له
 باخها حتى يخرج عدتها ولو كانت تدعيه فطلقها رجعتاً لم يحل له اخري حتى يقضى العدة والطلاق
 حل له في ذلك في السليق وذلك لو كانت زوجة ولا جمع بين المراه ودفنها المراه في
 في عقيد واحد او يدخل بين الاخ والاض على المهر والطلاق فان فعل ذلك فضاها في المهر
 فان لم تنصا ونحنا عندهما او عتدي انفسهما حازوا واعتقدت عده طلاقاً او بطلاقاً ولو في
 المتعذر وحكم النسب والرضاع في ذلك سراً وحكم الجمع بين الامه والحرم كذلك فان نزع الحرم على
 فالمرء عالمه بذلك فلا حاشا له ان يعلم فني عقد نفسها واعتدت عده طلاقاً او وضعت
 متى وقع الرضا من ذلك فلا حاشا له بعد روي ان نزع امه على حرم اذ كانت على سلك

من وقتها فخالها مكافئاً باطل وان تزوج حرة وامه مقابل عقد امه وجمع على الحرم
 اكثر من اربع حوا او اتمى اربعة وامتنى حتى تنزل احدها وعقد العدة على الرزق اربعاً او
 خمس اربعة وامتنى الزوجان للنفقة كالامتنى الزوجية مما اتمت فان تزوج عليها حرة
 لم يخل ايراسه ودخا بها فلها المهر والبر والراق بعد طلاق وان طلقها في عدتها
 ردها وجمع بين اخي المم ونها بالملك عند العقد الواو فان طلقها في اخر حرم
 حتى يخرج الاول عن حل بكاهو سبع وشبهه او تزوج فان طلق الاخرى من دون ذلك المأخر
 حرمت الاولى حتى يموت النكاح او يخرجها من ملكه لا يرجع الى الاولى فان كان جاهلاً ما لم
 اولى اذا اخرج النكاح عن ملكه بكل حال فان طلق الاخرى لم يكن نزع الاخرى حرم
 المهر وان كان عند المهر لم ينفق بعد على اخي الا في حرمه فخرج الاخرى حرم
 المهر فزوجه منها واعتدت لدخولها وان عقد عليها دعة اضراراً منها سراً ولا يترك
 ولم يزوج الزانية والمولود من ذواتها ملك للمهر فان فعل فليقبل عنها وقيل في نكاح
 الزانية فان ما تبطل فان كان هو الزاني فموتها ان يدعوها الى مثل ذلك على ملك الخازن
 فتابا فان زنتا مائة لم تحرم عليه والفضل طلاقاً او يكونا العقد على النكاح والحالة على من
 الاخر او الاخر من غير رضاهما لا يحل تدخيل البتة ولا المراه بعد نكاح الحرم بحرمه ونحوه
 المحل وبالعكس والنكاح منجب ولكن لم ينفذ عليه ولا شهته ونحوه نكاح الرضوع وقيل ان
 ما تبطل لدخولها فسد نكاحه والعدو وامراتها ولا باس بنوع الاخر ولو تزوج الامه
 المسلمه مع وجود الطول دامن المعتد لا يبطل العقد ولكن تزوج السليطة وغيره من غير
 وغر العنقه والنفق والحسنات في منب السوا حلها بحرمها لعدم ان كانت حليمة والوديعه
 الا التوبة وغر اسود في الاعمار والراي والسية الخلق ونحوه كات مع غر

وقابلته واعتبارها بغيره فبأنه رضا عانا بالنسبة لتردج رجل له ابنه له ابنته غير
وزوج ابنته منها ما لم يزوج ان يكون له رجل كراخ صغيرا فضعفه امرأه لها بنت للكر التزوج
ما لم يجمع من شتى من علقاؤه على الرضا ما لم يزوج ان شاء الله تعالى كاستعجته ودخل
ونزعه بعد فراقه لها فان كان لها قبل عقد عليها لم يكن لانه ولا بأس ان يجمع من امرأه
اسما او سرته اذا لم يكن معها ولحق التزوج ذات الدين والعقل والاصل الطاهر وان لم
ما لم يولد وان كانت حرة او لودودا اليها لغير العنا العجز والرضا الممنوعة العارفة
والكلام والليت الدماء الحصان بخار الماء او لها رجلا ذكرا عفا ورعا اذا امانت عند
من ما يلهو به بغير ما دونه وعياله ولمن ان يزوج شارب غير او مظاهر اسبق بخالها
مرفى الاعتقاد والاصل تروج المسلم بالكاثر والكافر المسلم ويجوز ترويج الكافر بغير
الغنى الكاخر والادما ولا يفي ان تروج المومنة مستضعفة بخزان تروج المولى المستضعف
تروج المومنة والوثقة والعامة وشهنت دائما متعة ووطأ ملك من دون رخصة
بالمجوسه ووطأها ملك النقي ويجوز عذبه من احمائها ان تروج المسلم كائنه دائما وعند
آخر من اقل واحاق كلم متعة وملك من فاق اسير المسلم في الرجم واضطر الى الكاخر
يجوز نكاح مستضعفه احبارا او نكاح غير المستضعفه من اذا اضطر ولم كدحه والامه
ولم يمت من ثرب الخمر وموت الاسلام واذا اسلم يهودي او نصراني ولم يمت زوجه اسلامي
الاول دخل ام لم يدخل فان كان اربعاء فذلك فان كان اربع اسك من اربعاء فان
واعده لراية ان كان دخل من فرق بلا طلاق وسواء كان تروج من دفعه او مريضا فان
احدا من اوطاها منها متداخرا وان اسلمت امرأه دونه لم يجل الكاخر وجيل منها
من الخلو بها ولا من اخراجها الى دار الحرب وان اسلم المجوسي او الوثني او زوجاها بغير النكاح

ويستزوج قبل انقضاء العدة ما لم يزوج كماله وان رجع اذ جبت بعد انقضاء بطل النكاح
وان كان لم يدخل بطل في الحال واذا اسلم الشرك على زوج من اخراجها شامسا فاسلم
عدة العمة والحالة وبنات الاخ والاختان شامسا ان يرضى العمة والحالة فله الجمع
واذا اسلم بعد اربع امانات زوجات اخراجها شامسا وان اسلم معه من زوجاته اربع
له ان يحد من شامس كلهن فان كان قد عدا وعده ثمان دخل من فعل انقضاء العدة
اربع فله اخلاصهن وان اخراجها حتى اسلم الاقرن له اخراجها اربع من شامس ويجوز على اخراج
وعليه بغير حتى يفتن فان مات قبل الاخير فبطل الكل العدة اربع اشهر لعدم تميز الزوج
من التي تخرج نكاحها فان كان هو اهل اعتدق باقى الاجل وقف لغيره اربع مع عدم تولد
فالمن معه لثنا وثن وان كان معه اربع كما سات ولاربع وشات فاسلم ما سلم الوحات فقط
لمرثته للثنا سدا لا وقت لهن شي لانه انما يكون تحت تنقطع باربع واربات بغير اعيان
وقتا بكنهه لحو ان يكون الزوجات من لا رثه من الكساس فلذا اسلم الوثني على اربع
بدخل من ثم تروج في العدة خامسه بطل نكاحها ومن قبضه اذا اسلم ولم تسلم
امرأه بعد الدخول بها فلا نفقة لها وان اسلمت فله نفقة وان مات زوجات
الذي اسلم قبل الاخير ثم مات لم يرثه وسعمل القرعة على النكاح فزوج ورثته
منه الى ورثته وان لم يمت فله اخراج اربع من كان موقى او بعض من ورثته الختان
فان اسلم الوحات معا فالكاخر نحاله لعدم اخلاص الدين فان تروج بها معة في الزك
ثم اسلم امرأه قبل انقضاء مدته واذا اسلم على ثمان واسلم معه ما رده وقبض على انقضاء
العدة فان اخراجها حال رديها لم يجمع فان رجع حتى انقضاء العدة انقضاء فبطل نكاحه
وان رجع قبلها اخراجا لانه اذا اردت الزوجة بعد الدخول وقبض على انقضاء العدة

ولا سعة لها مهرها ما قبل الدخول بطل ولا مهر لها ولا عقد عليها وان ارتد الزوج
موتيه راء مدت هذه الوفاة قبل الدخول وبعد واستقر المهر فلنار تعلق بطل العقد
وقف على انقضاء العقد بعد البعثة والمهر وان ارتد قبل الدخول بطل المكاك قبل
نصفه وقيل كله وان تزوج المهر في احدى المرات ثم لم ينزله بكاح المشركن صحه وان
لمشركه لا يصير فله زوجة اذا طلق المشرک او المسلم زوجة لما فرج بشركه دخل
أهلها الاول ودوى في الوفاة الموقلة لا قبل تزوج احداهما بنت الآخر وان تزوج ا
بها برفق منها وعلية المهر ولت العقد من الاول بعدت من الثاني باو ضاع المهر من وضع
الحولن امرأة زوجة اوشبهه بكاح اذ ملك من عصا من الشريعة ولا يكون بين زوجين
اكثر صفات او خمس عشرة وضعة متواليات كل وضعة شبع البقي لا يصل شي من ضاع
بلين بعد الحولن لن يخل واحد فان اقبل شي من ذلك لم يعم ويحرم منه ما حرم من النسب بطل الوضعة
أمة وابواها حرة ما قبل خالته واخوها خاله وللهما ولان من هذا الفعل وضعة
افناء لاسر امة وللهما ولان من غراخاه لامة وبصر الفعل اباها وابوها جده واخوه عمه
عمة ونفق البقي نسبه دون والده باجداد وامة وجداته واخوته واخواته واهوال
فحل للفول بكاح والده هذا البقي واخوته وجداته ولوالد البقي الزوج بالمرضعة وامها
ودوى اصحابها الحرم اولاد الفعل على والد البقي وذكوا منهم منزله ولديه ومناته واذا وضع
ثم بلغ لها اخلاصا من الرضا ع واللى للفعل جازله بكاحها ما اذا رضع صبا لم يخل
بعد رجلا ورضع صبية لم يخل حل للعالم منها والباس ان تزوج اخا حة من الرضا
وقد صورناهما وان ادعى احدان زوجين بارضع الحوم بالرضا لم يقبل قوله ولان وضع
من تزوج لم يشر لها منها ولورب المراه بلنها جذا وشبهه كرم حة ولم يعم واذا كان له

رضعها فما رضعها او اياه المدخول بها حرمها اذا وان لم يكن دخلا بالشرع حرم المهر
واضح بكاح الرضعة وله اسباب العقد عليها وان رضعها او اياه حرمها الرضعة
الا الى خاصة وان كان له زوجان رضعتا فارضعتا ^{او اياه حرمهما} حرمها على ما
اعتبرناه ولا مهر للكيان ان لم يكن دخل بينهما وان كان دخلا بالشرع وقوى عقد صحاها
زوجه للصغير نصف الصداق على الزوج ويرجع الزوج به على الرضعة وقيل لا يرجع عليها
ان لم ينفذ ذلك فان رضعها الصغير امة ادا حة وشبهه انفسه بكاح الصغير المهر
ما ذكرنا بالاشد الرضا ع الا شاهد عدل ولا يصح المكاك او بعض المهر حة اشارة
نسيه ارضعة فان عقد على واحد من بناته ولم يرضها باسمه ولا صفة وقال في نكاحه
العقد على فلانة وكان الزوج قد اقبل فالتول قول الاب وللمهر ان تزوج بها بعد
باطل وعقد المكاك بالاحباب والقبول بلفظ الماضي في مجلس واحد ومعتز حة فلام او
نكحها بقول هي اذ ولها قبلت او رضيت بشهها او تقول هي لا اله الا الله عداها كحبة
بقول الزوج قبلت المكاك او رضيت او كى اذ تزوجت فلا عقد بلفظ الاستقبال
والاستفهام والامر ولا يصح تعلقه على وقت مستقبل ولا بلفظ العهد المملوك كانه حباب
وكانت له خاصة البني علمه ويحذر ذكر المهر في بكاح الغنط ويحذر في المقعة والحوار
ان يكونا اولاد واحد لهما وان تزوج او كل نفسه ولا يجوز العقد بالهوية والرضعة مملوكة
فان لم يرضعها بعدا لهما الاخرى بالنظر من غير ويحذر المراه ان يلى العقد بينهما اذا كانا
بالقعة بشدة بكرة او شدا ولا يفضل ان توكل اياها او يرضعها فان لم يكن انا حة
او بعض عصبها فان لم يكن فمولاها الذي اعقبا وان كانت صغيرة بيدا او غير كبر وكبر
معتوه زوجها ابوها او جدتها لاسها وليس لها خلاصتها بعد البلوغ وان حضر اخا

شخص فاختار الجدة ثم ماتت الحماها فخص في رقبتي فالاول اخذها وان الحماها
 الجدة اولى فان دخلت بالفرق بينهما ردت الى الاول بعد العقد فان كانها الابن او ابنة
 حال بلوغها ورشدتها وبكها وقف على ما لها والافضل لها اجابته فان دخلت بغير
 فالبادي اولى فان قبلت عن غيرها اقرع بينهما فان عقد دفعه بطل وان وكلها بغيرها صغر
 فمن سبق بالعقد عقد فان دخلت بالفرق فرق بينهما بطل مهرها واعتدت منه ولم تترها
 حتى ينقضي عدها فان حصل العقد دفعه بعد الكسر الى الابن بدخل من عقد الكسر
 الخ ولد له الطفل لزم فان ماتت رثته المراه والابن الرشد عقد المتعة على نفسها وبك
 الانقضائها ولا سقط ولأنه الجدة لا ياب على الصغر من رثته لانه يستحق العقد على الاب
 والاخ الا ان عضلها وموانعها من الاقارب اذا عقد عليها او عليها من غيرها لم يورثها
 وقف على رضاها واذا طلق استدان البكر العاقلة في تزويجها عرضة عليها وانها صاهها فان
 ما لم يرض عنها لسانها واذا عقدت الوالدان على ولدهما الصغر يورثان انما طلقا او كثر
 وان عقد عليها غير الابوين كالتم والى الد شهما رتقا العقد على بلوغ كل واحد منهما ورثته
 ما دامات كل واحد منهما قبل البلوغ والرضا لم رثته الاخر فان ماتت احدهما بعد البلوغ والرضا
 وقدرت حاجته منه حتى يبلغ وكلفانه ما دعاه الى الرضا ميراثه ورثته فان كل امر
 ولا يدخل الكساح في طلاق الرصية وان وكلت شخصاً لزوجها رجلاً معسلاً لم يجر العقد الا
 فعل وقف على رضاها والذي يهد عقد الكساح الابن للخدمة من اوطى ومن ملته امرها
 رشده وليس للعبد والامه والمدرس والمكاتب والمعتق بعضه ومن ابد الربيع الابان
 فان العبد من غراذبه وقف على جازته وعقد صحيح باذنه وله اجابته على الكساح
 لس له والصغر والكسر سوا ان دعاه العبد الى يردعه لم يمس عليه ويصح له وليس اجابته

تزوج

بعضه ولا المكاتب ولا العبد من ابد الربيع الابان
 الكساح فاسد ولا صحته ان اقدم في فاسده والتدا جبار الامه وام الولد والمدرس على
 الكساح صغر وكسر والمهر كسر فنجرت رقبته الله والاسم الحاميه وان دعته الله فخر
 وانقضاء في الكساح الاسلام ما يبار وتقدر مومتها فان كان له عقد عليها الفسخ فان عسر بها
 قد فلا فسخ لها وترفع يده عنها ليكتب وقيل لها الفسخ ولا يرد الجدة وتزوج الصغر وغير
 من الخط كهمافيه ولله تزويج امها والبركل فيه وان لم يرد كله في الكساح واذا اجاب
 ثم ماتت قبل ان يولد لم يورثها كالباع يا المهر
 يقع اطلاق كل ما يجوز كونه ثمناً قبل او ثمن من قبل بيع ودين سلم فيه ومنعه تكرر وعلى
 عمله لها دون غيرها معلوم او باقاً ما عتته ويجوزها الا بدو جلاً بالشرط اجلاً معلوماً
 وهو حال الاطلاق يستحقه لزوج في كساح الدعوى ولا يرد على غيره ما دفع فان اطلاقها
 جازعاً فلهن مهر العظمى بركة وان سخطا قبل الدخول فملكه المراه بالعقد مسقط
 بالدخول والموت من كل منهما ولم يورثها مطالبة اذ لم تكن حالية حياتها وهو من
 الزوج حتى يفضله وليس للموت المله وانما يصح حكم الدخول فان اختلفت دخل بها
 ولأنه حلف المزوج وان طلق فعليه نصف الثمن وعليها العقد لانها لم تراه منع نفسها
 منه حتى يقض مهرها قبل الدخول بها فان كان موثراً بها فالعقد عليه وان لم يكن
 لم يكن لها الاستماع بعد ولها المطالبة بمهرها فان استعفت فلا ينفقه لها وان لم
 صحها امعاً فسخه ارباب العبد حراً او هلك قبل النكاح رعت عليه بقية ذلك
 ما ردت قبل الدخول واشترت زوجها او اشراها او نكحت عده لعينه او مخرج
 عقدتها عيبها ذلك فلا مهر لها وان قبلت قبل الدخول نفسها ما لم يركله لزم واد

طلبها قبل الدخول المهر يسمى نصفه فان كان في ذمته سقط عنه النصف فان كان عينا
 فلها نصفها وان اقبضا به لم ترد ثم سقطت له نصفها ما زاد من نصفه كالنصف
 فان اختلفت بين نصفين بالادب عليه نصف قيمته ثم اقبضا اياه فان كانت متصلة
 والمهر رجع في نصف الاصل والها فان اصدقها اباها حائلا والحق ثم رجع في نصف
 والتمامها كانت مقصد واحدا فادفعها جاز وان اختلفت نصف القيمة فله وان كانت
 باقيا وشبهه رجع نصف القيمة اقل ما كانت مذهب المعتد الى البقي فان كان لها مثل
 عليها وان تزوجها او متع بها فاقبضا الصداق ثم وهبه لها ثم طلق او فلى انتقده قبل
 رجع نصفها لئلا كان كانه في ذمته فابواه منه ثم طلق رجع نصفه فان تزوجها لم يرد
 مزا ذكر على ما يملكه وبسته منه على السلم فالمرحوم ما يرد من ماله من قبل ذلك ولا على
 لها لم يعتد المهر فان مات قبل الدخول فلا مهر لها وعليها العدة ولها المهر وان دخل
 وجسمه المثل بقدر نصيبها في السن والجمال والمال واليكارة او ضد ذلك فان لم يكن فالأثر
 من عتاقها فان لم يكن قبلها من نكاحها لم يرد على غيرها من غيرها فان طلقها قبل
 فلها المهر على قدر حاله المهر متع بالجاربه وشبهها والمتوسط بالمهر والدم المعسر بالدم
 والحام ولها منع نفسها من الدخول حتى يرضى لها ويؤدى ولا يجلب المهر لمن نكحها مع
 ولا المطلقة بعد الدخول حاله وان فرض المهر الى حكمها او فرضته الى حكمه وطلق قبل الدخول
 ما كان به بعد الدخول يكما حكم به الا انها خاصة اذا حكمت بالكر من مهره ودفعت
 حكم دفعه جاز فان ما قبل ان يحكمها فلها المهر ولا مهر لها وان لم يسم لها فاعطاها شيئا
 بها مهرها الا غير الاثر واقع على ان الباقي في ذمته فان اعطاها شيئا فادعته رجع
 مهره لانه قال قول قوله مع يمينه وان كان قد سمى مهرها ما اعطاها منه شيئا فالباقي في ذمته

مختص بكتبة بخانه مسجد اعظم - قم

وموتان تدخل بها والكل في ذمته ونحوه ان يهدى لها شيئا ثم يدخل فان فعل فلا يرجع عليها
 فان عقد على ما لا يملك شرعا كالجزء والخزير مع العقد ولزم مهر المثل فان طلق قبل الدخول
 كالمثل في المهر لآ في الدار والمخادم فانه محض ادخاله في بيتها وان سلم وعنده وبيته
 قبل الدخول فلها نصف المهر وقيل بكافة وان شرط ان يهدى لها مهر في يوم كذا لا يطل بها
 النكاح صحيح وان اخرج عن الوقت ان جعل مهرها الا بزوج فلها مع النكاح ولها المهر
 فان شرط ان النكاح حادثة بطل وقيل بغيره وبطل الشرط وان شرط ما يخالف الكتاب
 كالا بئها ما لا يزوج عليها ولا يزوج بشرط الا بزوج بعد صحة العقد المهر وطلبت الشرط
 فان شرط احدا في الصداق جاز فاذا بطله من له الخيار رجع الى مهر المثل وفي خيرة
 ذمته عن رده على غيره على ما به ابطال شرط ما جيل المهر والزمنه حاله وان جعل المهر
 قرا معلوما او شعرا حنا او اربا جاز فان طلقها قبل الدخول فلها نصف المهر وان
 عليها رجع نصف المهر وان قال لامته تزوجك واعقبك وجعلت عليك هذا وكسح العقد
 ولزم النكاح فان طلقها قبل الدخول رجع نصفها رقا وسقط فيه فان تفرقه بعد نكاحها
 ثم في الحرة فان كان لها ولد فاقبضه ان قدم لفظ الاعاوى على التبع فمقت
 ثات بزوجته وان شاذ لا فان زوجته اعطاها شيئا ولم يرد عتده النكاح البقي
 بعد اطلاق قبل الدخول عن الباقي المهر فان ذكرا صداق في سيرة صداق في العدة
 ما وقع عليه العقد فان شرطها مهر او لا بها شيئا لم يلزم ما شرط الا مهر الا بزوج مع
 والطفل ينفذ من المهر وبالكث وبالثمنه وقيل ان زوجها مدونه منها مهر المثل وان جاز
 بالكثرة سقطت الزيادة واذا اذن السيد لغيره في تزويج فاهري كسبه والعقد كان
 ذاكسبه او دها السيد فان لم يكن ذاكسبه لم يجز كسبه فلي السيد ذاك او تمام فان

أذن له في العقد بغيرها وإنه فالباقي في ذممة العبد إلى أن يعقود عليه أو يملكه
وهناك المكتسب الأساقفة الآن يتم بنيتها وإذا نزع أمته فالمرأة فإن أرسلها المالك
فالنسبة على الزوج إن أرسله إلى المالك في السدة السرية وإذا نزع الأب عنه الصغر
واله قهر هذا وتبرأ منه الزوج فإن كانت عاملة لم يترافقه ما باقى الآية إن كان
من غير أن يكره رجعت على الزوج ورجع الزوج على الآية إذا اختلفت الزمان في مبلغ المهر بعد
وقيله فالتول قول الزوج مع نسبه وإن اختلفا في جنسه ولا شتمت ألقا ووجب مهر المثل
المهر على الزوج بعد الدخول فالتول قول مع نسبه فإن ادعى أنه أبضا آناه كذا على المص
عمل على ما كان معاداً من مهر قبل الدخول فإن شرط في العقد الإخراج من بلدها الزم
شرط الاستصفا أو شرطاً الأورث أو الألف والشرط باطل إلا في المسقة فإن ادعى
حان فان شرط المهر كذا أن يخرجها من بلدها ودونه أن يخرجها فالشرط جائز والشرط
في إخراجها زجر الأهل لها أو فاهما أن يخرجها وإذا خرجها على جارية له أو غيره
نكحها كذلك أطلق قبل الدخول فلها من خدمتها يوم وليلة ثم فإذا ماتت ستدها من غير
طلقة بعد الدخول فماتت فهي لها مائة وإن ماتت المديونة ولها مال من ماله ما إذا كان
في ذممة امرأة فنقل قبل موت الموكل مع الكاخ وإن فعل بعد موته لم ينفع وإذا فرض لها صداقاً
مأطها به عداً انقائم طلقها قبل الدخول وجع عليها خف المفقود عليها عليه طالعها
إن كان ضمن المهر شيئاً لم ضم فاعبد له وعطها من نصف المفقود عليه فإذا بلغها وفاة
نكحها فاعتدت وتزوجت لم يخل بها في الفاسا صدها وأعدت عليها ولا مهر لها على المثل
وإذا تزوجها شرط البكر فماتت مساً انقوى من مهرها والكفا ما إذا كفوها على غير أن خسر
ثم أسل بعد العاقبة من ستهم فإن أسلموا قبله فعلمت قيمه ذلك عند محليته إذا زوج

الأب يملك الفقل ضمن المهر لزمه وإن كانه الابن معسراً كذلك فقل ضمنه ما كان
فعله دون ذلك إلا أن ضمنه فإن طلقها الابن بعد شدة وباقى الآية مهرها
الدخول وجع نصف المهر إلى الولد وإن لم يقبضها فعلى المرأة خف على ما اعتبرناه وإذا
تعد قبل الدخول سقط نصف المهر بقي عليه النقص وهو وإن تزوج بغير إذن السيد
دخل بالمهر في ذمته يطالب بعد العقد وإن تزوجت الأم أيها فأن يطالب المهر على البكر
وإن لم يفعله وإذا تزوجت نفسها بكرى فألقت بعد الأمانة وأباحت معها فلهما زوج
الكاخ صح ولزم على الرواية وإذا تزوجت بنته غرة على أن تزوجه بنته أو أخته ومهر
فاحده يضع المهرى بطلا معاً وإن جعل واحد منهما مهر الآخرى مقطوع كاخ من
لم يجعل مهرها البضع دون حاجتها فالتعاقب بكنى على أن تزوجه بكنى كاخ من
زوج مهر المثل وإذا نكح امرأة سكاخ فاسيداً ونكحها فمهرها أو وطها شبهة عليه مهر
المثل وإن نكحها بغير مهر فله عقرها عشرتها وإذا أسلمت الجارية دون زوجها لم
الدخول فلها نصف المثل وداء السكوة عن غير من أسلمه عن علي عليه السلام
باب أحكام الرقيق في العقد بغير الكاخ
يكره نكح الرقيق مع وجود الطول وهو من الحر وإن أسلمه من الزنا ولا يملك
ولا يكره عند الطول وفوق العتية لا يقع إلا باذن السيد في أيام النكح سواء كان
رجلاً أو امرأة والولد يجمع هو الأبوين في الكاخ ونكاح العبد والامه موقوف على
مالكها فإن علم ولم ينسخ فلا نكح له وإن قال له سده طلقها متداخراً له بالكاخ ولم
لزمه طلاقها والطلاق بعد العتية خراً أو أمه غير فإن تزوج عبداً أمته
كفاه قوله انكحها رضى السيدان يعطها مهر إدرهما ودونه أو نكحها والعقل بعد

فحق العبد يقول له اقر لها او يقول لها اقر لي فربت مكانا اذا حاضت او مضت
 واما للسود طها وان لم يكن يخل بها العبد وطها من ساعتها فان تعلق عتق امه بوجه
 فمات عتقت ما عتقت عتق الوفاء ولا امرائها وان تزوج الحر امرأته على انها حرة فان
 ملة فتتق على العتق فان كان يخل بالعقد فلا شيء لها ورجع عليها بالمهر ان كان عتقها
 رجع عليها به بعد العتق وان كان بعد القول والتقصير رجع بالمهر على من دلها عليه
 لمواها ان كانت بكرا ونصف العشر ان كانت ثيبا واولادها احرار وان عتقها على ان
 تشهد شاهدت بغيرها احرار لا سبيل علمه فان لم يتم لها منه فعلى الاب قتل الولد
 حيا لئلا يخل بسيدتها يقول ذلك فان لم يكن معه مال سعى في ذلك فان لم يسلح
 املاكهم فان زوجها السيد فعلى زوجها عتقها حرة او ابدانها عتقها لا يحضر
 او بعد لستها او غرم فلها الخيار على العتق فان قامت بعد العتق معه فلا حار لها فاذ
 تزوج الحر بالامه مع علمه ان الولي لم ياذن فاولاد منها يرق لسيدتها وعلة العتق
 باذنه والولد حر والطلاق مدلل الا ان شرط المولى في العقد ان يطلق بيده فان
 الحر يملك باذن له الولي عالة بذلك فلا مهر لها والولد رق المولى فان لم يطل فاولاد
 احرار وتعه بالمهر بعد العتق وان اصابه نكاح او مولى لامه المنزله يعز ذنبه النكاح
 لو وقع باذنها في الاصل فان تزوج جماعة يبيح باذن مولى لها ان يولد لها الا ان
 احدها ان يكون الولد له وان تزوجا بغير اذنها ما يولد لهما وان اذن احدهما فالولد
 تزوج المولى او الامه بعد فاعتق لم يكن لها حاد او ابايع الامه المنزله او العبد الزوج
 كان للمهر والخيار من فسخ العقد من مضاه فان تزوج امته غرم وبقي لها مهر المهر
 انقض الزوج من مهرها شيئا معلوما ودخل بها فليس له المطالبة ما في المهر والمهر

العقد وان تزوج مولا حرة ثم باعه قبل الدخول فعلى امه نصف المهر فان باعه بعد
 المهر فليس للخيار في النصف فان باعها بعد المهر فليس له الخيار بطل النكاح
 وان باعها بعد الدخول او بغيره من الدخول او بعد نكاحه او بغيره من النكاح
 مملكتها في الدنيا لانه وان كان له ذبحان ماله احد فله من شخص يخل بها
 وان باعها من شخص فله النسخ والا فانه باع احد ما لم يكن له والمهر على الخيارات
 ان واحد منها بطل العقد فان لم يقام عتقها فلها الخيار فان عتق امه بعد ما كان السيد
 فان رضي الزوجه بالعقد معنى وان سقط بطل وان تزوج عتق امه غرم فاعلى الخيار
 فان اذار امها فليس له امه الخلد فان اذارها بطل النكاح ويجوز طلاق امه المسلمة
 ملك المهر والنكاح دون العتق والوصية والمهر والمهر في المهر في المهر
 ملك المهر وسفل عنها ولا حصر في عدد الا ما على غرمه غرامة ان عتق الاما
 من لا عقد على اسان من غفارة الزنا عليهم ويجوز ان يخل الى الكه اباحة ولا عقد
 ويحل ما حل منها رضا ونقلا ولما كان احل لا يخل وهو الوطء حل ما دونه من احل
 ما دونه لم يخل بغيرها وطها كان خائفا والولد رق لها وعلة غريمها ان كانت بكرا
 ونصف العشر ان كانت ثيبا فان احل له فله المهر سواء كان احل له وطء وحل
 فعلى امه ثمة لستها فان لم يكن له مال يبيع فيها فان شرط حرمة الولد لم يفرم شيئا
 ونكح له ان يطل الجارية بالتحليل الا اشرط حرمة الولد ويجوز ان يخل بعبد جارية
 غرمه منه وسفي القسط بالتحليل بان يقول جعلك في حل من وطئها او اطلقك
 بلفظ العارية والمهر امه على حلها فان جات ولده فمهره بالتحليل كسب طه الله ان
 يوما فمهرها ان مهرها او اخل للمهر كوط امه منها فان احل احدها صاحبه

يوما ودفن جثته واحده والحامل وضع الحمل وان لم شرط فذلك العقد عليها وان شرط
 الميراث لزم بالشرط وان شرط ان سال منها ما يشاء سوى الوط اوها بالايلا او بالعمه
 فان انشده بعد جاز وشر ما ينقض الاجل وان اقصا المهر ومكته من نفسها بغير الله
 وجع عليها بالحساب والامم او فرفلها فان ادا ان عقد في الاجل وهب لها انما لم اساق
 شأ ما وهب لها انما قبل الدخول فلها نصف المهر ولا ينقض من هب بعد مثال المهر
 يجوز منه البكر البائع والاصغر انما ان كانت من اوبها ما اذا لم يكن من اوجها
 شرط الاقضيها الا ان ياذن له وان كانت دون البالغ لم يصح بيعها الا من قبلها
 الاقضيها اليها الا ان شرط عليه وانما يكون للشرط اثر اذا ذكر في العقد لا المقتضى ما ذكر في
 شرطا العقد الى شهر ثم عده ولم يذكر الاجل كان دائما ويجوز ان يقع بامر او رضاء او
 اقتضا اجلها جانا العقد عليها في عدها ولا يجوز له العقد على اختيار حتى يخرج عدها ولا يجوز
 على المي كان يقع ما وحلا اجلها حتى يمتلي عدها فان لم يمتلي عدها جاز ذلك ولا غيره
 وليس على مرد المقتضى انفسه عن حال المراه ولا عليها اقامه السنه على ان لا يزوجها ما كان عقد
 ثم بان لها يزوج بطل العقد لم يلزمه سلم المهر فان كان سلم بعضه رجع به ولم يلزمه الباقي
 المقتضى لا حق بالتمتع فان اكره لا حق بقتل الا لغيره باذا اقبضا المهر او ابرأه منه قبل الدخول
 ثم وقبلها انما رجع عليها بصفه ومن خلف لا يفعلها شي اصابه لمفعولها ولا الفاء عليه
 وفاته المتمع بها في ايامها الحامل بعد الاجل والحامل دخل بها ولم يدخل اربعة اشهر عشر
 وقتل نصف ذلك لانها بمنزله الامه ولا عقد ان كان الاجل يوما او من وعقد ان كان اكثر من ذلك
 ولا تحلل المقتضى المطلقه نذرا مطلقا ولا يحق من خلا بامر او تمتع بها فاني بعد حتى يفعل المقتضى
 ويتاقل العقد **باب** **ادب** **المكاح** وعشره **الفاج** **د** **التميم** **الفا**

ما سألني بذلك كاشي لم يدا المكاح الاسقاء وصلو ركعتي والخطة والاعلان والاشهاد
 ان يكون العقد والرافق ليلدا وان يقول العتيقك على ما يرضى او يرضى باختياره
 بقدر خطبه ليس الولي والاشهاد شرطا في صحته ويجوز بلا شهود وبمحض شاهد من اهل
 الدين فاسر ولها ان تلح نفسها مع ثوبها ورشد هار وفصل اذنها لوها فان عقد بعض المسلمين
 من العقد السابق من حاله مباشرته الكافر من قبل المي في عقد سله وفتح ان توكلا المراه
 غير ما في كتاب المكاح او بولي وتولي يزوج ويقهر ولا يقع ان يكون الواحد موهبا قايلا ولا
 يكون العقد في شواله قد كان في السابق وقع الطلاق فبقي الملاكات لا يكون مكرهه لذلك
 وكمن استمر عقد المكاح ما لم يفرج في برج العتق من فعله لم والحجتي على ما ذكرى وكمن غلغلي
 بحاق الشهر لا سقاط الولد او الولد او الشهد او سبطه وآخره فان لم يولد له لم يبرأ من المكاح
 والديها الا اول ليلة من شهر رمضان فانه مستحق للمهر الحرفه من الكسوف من عماره
 الى طلوع الشمس وبعد العصر الى غروبها ومن الزوال وكل آيه مخوفه وان يفرق اذله لا
 حتى يجمع الا ان يوذنه وليلة يولد السفري ضمنها سيرة فلها ان يذنها فان الولد كره
 للكرام وعمرها ما في السفنة مستقبل القبله مستدرها ومقتضا حتى يقتل منه فان قدر
 خوف جنونا الولد ووطا نذجه الحامل حتى توضح خوف على الولد وتخل به ولا بأس بجمع جماع
 وكمن من الاذان فاقامه للملاحي الولد حرا على اراقة الدماء ولله الاضي للملاحي الولد
 اصابه او اذبح وفي وجهه الشمس فلا زال الولد في فقر لا سيرة وشبه غيرها خشيته خشا الولد الجماع
 والمراه لغريته او في المتغرها وعلى سقوط النساء فان الولد يكون مطلقا بتدعا عت
 بخره ثمرة فان الولد يكون جلالا او قتالا او عرقا او على الجماع ليله الا ان يرضى ليله النساء والشمس
 ولله المهر بعد العتاء اخرة وعند الزوال من الشمس ولله بعد الفجر فان زوال الولد يكون

اول صاعه من السل فان الولد يمسح بها ثم يمسح به النضر الافرغ امرأه وبعثه والنظر انها
 وتكون نظر الزوج حال الجماع والكلام كذلك لا يترك احد من الزوجين النظر عن الآخر
 وتكون جماع المحض المحض من الجماع ما خذ وما مان فان قضى بلدجا او الاعلى الزاوي
 شعبلان جارا ولدجا اذا سلم في وجهه ولا آخر درجة منه اذا بقي منه يومان فان الولد
 او عونا للظلم ملك فقام من الناس على يد من بلغا جامع الرجل امرأته مسح كل منها بخروج فان
 واحد اعقبها عدان تبلغ الفرقه وتكون الجماع تحت السماء من الجماع من دون طاعة
 تمام من الجازس وتكون من الحرين ان جامع حرة او أمه وعند صبي برأها من ابنة
 ولا بأس بجماع المراه في ذبرها عند بعض اصحابنا حرم ولا محل للدخول بالمراه قبل تسع سنين فان
 فجاها ضمنه ويحوز ان يغزل عظم المراه ام رضى والافضل الا يغزل عن الحق الارضاها
 الغزل عن العقم والحسنه التي لا ترضع ولدها والامه والمخونه والسيطة والزيادة والتمتع
 والحكماء ولدا الزنا وادرك الجماع في السفر من الجماع ما يستحب ان يسمى الله تعالى عند الجماع رساله
 ذلك اسوياء يدعو الماثور يستحب ان يكونا النجاس على وضوء من الدخول وان يعل كل منهما
 ويدعو الزوج ويرت من حضر على دعائه ثم يدعو الماثور فانه احرى ان يلقا ويضع يده
 ناصيتها مسبقا قبل القبله يدعو الماثور اذا اجلس فخلع خفيها وغسل رجلها وصب الماء في
 التفت من الباب الى اقضاء ومحبته هي في الاسبوع اللبن والخل وانفاج لاسفوف الزرع
 لها كما يتجمل له فانه احرى ان يفتق ولا يعل الزرع ويحب عليه عقمه لاربعة اشهر لهما فان
 مع كراهتها تركه فهو اثم وتسمى الوليه بالنهار يوما ومن كرمه والدله ربا وسعة ولكن ما
 من جيس او لم وغيره وتسمى الاجابه اليها الا ان يكون فيها منكر لا يمكن اناته ووصي من اجل
 عليه وآله لا وليه الا في خمس في غير يد غير من اعنابا ودارا ودارا فان عرس في الكاح والحر

والعقد في الحجاب والوكار في شرا الدار والوكار في العدم من ملة ولا يضر بالدين ولدها
 المولود له بولده وموان منعة المراجعة وطاها فخر الخيل او متع مولدك فانك
 سمعته وروى اخبار الاجنسه للكاح وعلمه قوله ابعده الى الله لا تضر او تفل بعض اصحابنا
 ان لا يرحم او الى اصلها ما اذا كان عند الرجل ارا ان حرام فله ان يمس عند احد الملة
 عند الاخرى ملة ما ان كان عند ثلاث بات عند ثلثا والاربعة ان ساء ما ان كان ثلثا
 اربعا عند ثلث الا ان تحله بعض من الملة لها الرجوع وضاجه الله بها ولا الملة حلتها
 وسدا في القسه عن فرقت قريتها وسافر من فرقت قريتها ولا تقف في حق الملة وان سافر
 الفرقة تضادان بات بعض الملة عند بعض قضاي حقها وان تزوج بكر افضلها ملك لابل
 ثم عاد الى نسبه ويجوز سقا ونفل القليل قوله وان سيطروا ان يقدوا الى النساء
 يعني في الحجة وان ختموا لا يقدوا معنى في العقد واذا كان له زوجان حرة فامه او ملة كانت
 قسم الحق للكل ما كانت ليله ولا تملك الحق للمعه فاذا حضر الاولان حلت بها النساء
 فان لم يكن فالتزوج او قد محرم فاذا ولد حكمة العايلة بما الزاوية بتره الخير علمه السلام فان
 لما لم يجل فنه عمل او تم واخذ في اذنيه التي واقام في الدنيا ليس في عصره من الشيطان
 الاسماء العروقه مثل عداوه وافضلها اسماء الانسا والاوله عليهم السلام واخبرها اسماء
 بذكره الله اربعة ولم يسم احد من محمد ارا احد فندجناه على اسم وعز الى الحسن لا دخل
 اعترضا فيه اسم محمد واحد على الحسن والحسين جعفر وطالب وعداوه وفاطمة وروى في محمد
 ثم ان ساعه اسم السابع ولا بأس بسميته قبل ولادتها باسم مشرك كطيم وخمر وسفي ان لم يكن
 المولود خوفا للقبه فهو عن التسمية حكم وحكم وخالد بن عمار وشع مالك وعن النبي صلى الله عليه وسلم
 وان ما لك في التسمي والاسم محمد وليطعم النفسا بنى التروا الى امل السجبل والوطير للنفسا

اولا فان لم يكن سبع مرات تدنيه والا سبع من غير الاصابع والعمقة مستحبة ودونها اجرة
لم يقع عنه لم يدع عنه ام اتفق عن نفسه وان كان شحا ولا تقبل الصدقة منها ما ولا ي
لم يجدها والافضل الحق غير المذكور في الاشياء ويجوز بالعسر والسنة ثم ما به طر
وامتنة وكسنة والتصدق منه شعر ذهبا او فضة ولا يوزن بغيره وتقبل ذبته في
ما علا اليسر والقرط في النوى الشف في اليسر وتنهى الدم به بالماء ثوبه القوم
القيم على فقر الميسر وان طخه ما طعمه حانذ اقلهم عشر والزمان افضل ويدعون للفقير
الاخوانه من في عيالها شيئا منها وتقبل القابلة الرجل بالورل فان كانت ذمته في ذلك
فان لم يكن له قابله فلامه ربهما وتقطعه من ثبات فان اكلت امه شيئا لم يرضع
فيها ما جرى في الاضحية وهو الافضل ويجوز دونه ونقص الاعضا ولا كسر العظم ولم
عند ذبحها ويدعو بالماء ثوبه خفف الجارم مكرمه وخشى الرجل ذابح لسر عليها اذا اكل
فان اسلم الكافر اخفى فان كان شحا بالخافضة يشتم ولا ساصل فانه انور الوجه واخفى
للندج ما ذابح في السابع فلا يلق الصبي ولا يلق بعض راسه حتى يعض ويكلى شعر الفرس
من في السابع عن عنه ايضا في السرم السابع افضل واذا بلغ ولم يقع عنه فان ضحك عنه او
عن نفسه اجراه عن العمدة فان مات الصبي قبل الظهر من السابع لم يقع عنه بعد
عنه واذا توفي في الولد ترك رضعا فاجر رضاعه من حصته من اللث من امه وان
ما كان حمله تسعة اشهر او ربع احد عشر شهرا او دونهما جود عليه وان كان تسعة اشهر
حواسه الكامل ولا يواد عليها فان لم يكن اكثر من شهر ولا اجر للزمان ولا
الزوجه رضاع الولد لها اجرة على ما دلل وان كانت ام ولد فله جبرها على رضاعها
طلبت امه اجرة ودجدة مترعة او داضنة بدونها فله استرضاعها الا ان ترضع

تمثل ذلك وكفائه لها بكل حال دون طلقها فكذلك ان كانت امه فاني اولى
ليقائمه فان كانت عددا وهي حرة فواولايه وافضل الايمان بين السبع فان كان احدها
حائرا او ارتدا او فاسقا او فسقا لآخر اولى به فان اسلم امه استعاضة واذن اولى عليه
ولان قابله الحر اولى به فان كانت شاة فالأم اولى بها منه الى ان يبلغ ورشد الا ان
ترجع الام بغيره في الذكر والاشياء فكونا بين اهل بيته فان كان عبدا في اهل بيته
واذا كانت الولد مملوكا استحق تركه مع امه وان ماتت والد الصبي فامه اولى به من الوصي
والنصبه ما جبر رضاع امه او فان ما سلبه ما بين اهل بيته فان كانت ابواه فان كان له مال
فقط او نساقه فالأحق به الا في ما رثته فان كان القليل فالتأ اولى به ان كان ثمة
من الرجال اولى بهم فان كان له نسيان في دجوة سدا فان كان احدها فاسقا
او كافرا او لا اولى به ولم امه اولى من امها وخاله اولى به من خاله ووجه وعمه وليست رضع
امراه عاقلة عقيقة صالحة حسنا ما لم يجد فليست رضع كفاية ومنعها من سائر الخمر والحر
ولكون عنده فان لم يجدها استرضع دسنة او نحو سة فان لم يجد فمن ولدت له بنت من
نارطاب لبنتها ان جعل الولد لها حرمها او جعلها ان كانا له في حل ولبن الهوتة والفراسه
والجوسية خير من لبن ولدان ما ولا يرضع الحقا ولترضعه المرأة من اشدس كونها حرة او غلاما
والآخر شوايا كذا كبر التومس او لها خد جواردي او لها خد جواردي ولد تسعة اشهر
ولا يرضع لها منه وامل الحمل تسعة اشهر وامل جود وقل تسعة اشهر والرضع الدائمة للمعة
والامه السيرة فماتت فاذا ولدت احدا حق ولدا الحق به مع امكان المولى وان يكون
ومع الغزل وعلمه فان لم يولد له ولد جود الدائمة التي دخل بها ولم ينجب عنها غيره
على ما في الحمل لا عنها وان اقرب ولد ساعه لزمه الدهر وكماح الشبه ووط الشبه فاش

واذا طلق زوجته فاستولدت له ابنة اشهر ودين منه فمؤدة فان لم يكن في الزوجه ولد
 وان تزوج مرة وانتا اول ولد من ستة اشهر من وطى الثاني فهو الاول وان كان ستة
 فمؤدة فان لم يكن في الثاني ولد فاستولدت له ابنة اشهر من وطى الثاني فهو الاول
 به والا يورثه فان كان ستة اشهر من وطى الثاني فهو له فان وطى الشريك جارية في ملكه
 طهر باحد ما دعاه اقرب منها للحق من قوع وغرم صاحبه نصف قيمتها الولد ونصف غيرها
 وهذا والحل للرجل ان يحق به من الحق به شرعا فان اقرب له لحقه واذا نفي الرجل الى زوجه
 سريته فاعدا وكما اهلنا ثم قدم زدت اليه بعد الوضع ولحق الولد الثاني فمؤدة
 قيمته وعقرها ولحق مهر المثل ولو دخل بزوجه ثم راي من غيرها وجأت بولد للرجل
 المخرج ان جأت بولد على نفق مكره فله لعانها وقتل لا يجوز فان شاهد من بها سريته كان
 بولد شبه الزاني كره له سعة واستحى ان يوصي له من ماله ولا ورثه كالاولاد فان مات هذا
 لم يرثه الاولاد وزوجه او زوجته دون البتة فان ملك جاريته حاملا للولد ابنة اشهر
 فوطها في الفرج ولم يزل كره له سعة الولد واستحى له اعاقه وان يقول له من ماله شاطرا
 بعد هذه للده في الفرج ولم يزل وقبلها وغزل واستلعت بولد لم يكن وطها او عصها استل
 فوطها فجات بولد فله سعة الكل وللدخلة لاق بالجمع ولا نفى باللعان ومعنى ان تحز الزانية
 الوارث من اسمها وادبه وعلمه الخط والسباحة ويومر بالصلوة لسبع وثلاثين يوما
 لعشر وعلم القرآن والصحة سور التوراة سور يوسف والاحق ولا تترك الفرج بحمل
 وان سمي محمدا او فاطمة لم يسمها ولم يحرق بها من حق الولد على ولد ولا سمي باسمه
 قدامة ولا جلس كذلك ولا دخل معه الحمام ولا سمي غيره به الا ان يكون الامام ولعمري فان
 ولدها بالزينة من عقرها نزع الله كلامها اعان الآخر على برة ونعت المسم كما يوجب الله

للرجل ان ينفخ كاح المرأة بالبرص والجذام والجور والزنا وطعم الرقيق والقرص كونه
 يورث المخرج من دخل الذكر مخرج الفاسط وقتل رفع ما من ملك الجور والبرص
 على انها حق مخرج امه او على انها متبرع فخرج منه ما ينفخ كاحه بان ينفخ
 في مخرج عبد او على ان من قبله او اي شخص من مظهره مظهره والعنق والخصا
 فان كان النسخ لها مال ممل على وعلى الفور فان علمت رضى الاخر النسخ بلا عذر
 واذا اقدم احداهما على عسقل النسخ ولا ينفخ هذه العيوب اذا حدث بعد النسخ
 قبل الدخول فكالمسلم واذا عقرت بالعنق لم يوج او انك يا حبل في ماء بارد فاسترعي
 ان لو حولا فان طهر امرؤ او غيرها من النساء فلا حلالا ولا اقلها النسخ ونفق المهر
 وان دخل بها الحصى وهي لا تعلم فغلبت فحق لها المهر ووجع ظن وان اذنته
 علمه سالا لم يملك دخل بها فلا مهر لها علمه نصف المهر وان ان لم يملكها مهر
 لا يسترجه منه ثلثه وان دخل بالاولى فلها المهر ورجع به على نكاحها منه ولذا
 تزوج امرأة على انها بنت مهرب فخرجت ستامة فلم يدخل بها ونفخ فلا مهر لها وان دخل
 بها فلها المهر ورجع به على المدلس وان تزوج شخص امرأتين فدخلت به كل منهما على
 اعدت ثم زعت كل امرأة الى زوجها وعلى كل واحد منها مهران رجعا باحد المهرين
 للدخل المدلس وورث كل من تزوجته وورثه ان حصل مورو باعدا عدة الزمان
 من عدة الزمان وان عدت كل من تزوجت المدلس على غرضها فمهر لها وان قبضت ردة
 علمه ولحق الولد بالداخل منها وورث المهر المختار بالمجرد والحادث الرجل بعدد جهاد
 ان يغفل وقت الصلاة فلا حلال لها ولو حدث به العنق بعد الدخول لم يكن لها خيار
 في الزنا او رد وهو مخير في طلاقها وانكاحها واذا ادعى الرجل انه تزوج امرأة واقام

وأدعى اختنا أنه تزوجها وأقامت عنده لم تزف قدماً فالبينة منه الرجل ولا يقتل شيئاً
 قبل رقبته أو دخولها ما إذا فسخ المراء العقد قبل الدخول أو الرجل فلا يمس لها إلا في بعض
 فإن فسخه الرجل بعد الدخول بفسخه مهر المثل ورجع به على المدعي فإن كانت هي المدعي
 كانت أمه تلف في ذهابها فمضى وتوسر من المخرج بكاهها قبل الدخول بالعدة وعلو
 أنه تعدد الطلاق وهي بان **باب الطلاق**
 الطلاق مشروع في الإسلام ولا يقع طلاق المكن والمنكح غير الناصدة كأنما هي والناهم
 له من يراها أحسن فبأنه ذمته وانفصال محصل معه ولا يقع الطلاق إلا بحرف
 المطلقة باسم أو صفة أو إشارة أو بنية وتكلمت بغيرها وان لم يظن لنا به كبرية وبنيه وبنيه
 وخلفه لم يقع من يدين أو جعي وان شهد على إيقاعه شاهدان عدلان ولا يقع شهادة النساء
 ما أسرى وان شهد ما معاً فان شهدوا بعد الأمر لم يقع وقيل يقع واحدة وان كانا
 كانه فان طلق قبل أن يخلع لم يقع عنها أو إجلها وان يكون في طهرها الذي لم يجامعها فيه
 غير دخول بها أو المطلق غاساً عنها شهراً فصاعداً أو حاملاً منه الحمل أو منى الحنفى مثلها
 ويؤدى التسع أو كبر بلوغ السنين في القرشية والنسبة والحنس في غيرها وان دخل بين
 طلق على كل حال فان دخل بين الحنفى وحنس مثلها تركها منه شهر ثم طلقها فان كانت
 عليها أنتم فقد ذكرنا حكمها في باب الحنفى في البر وذات اللعان ولا يقع الطلاق بشروط وأصناف
 يصح طلاق الصبي ولا طلاق الولد عنه ما لم يبلغ عشرين سنة وشهد أحسب طلاقه
 وان كان المجنون أفاق طلق فيها وانما طلق عنه ولله ولا فالإمام أو من نصبه
 الآخرى بكاتبه أو أماً أو إشارة وتحرر لسانه أو وضع المصغرة على راسها أو شئ غيرها
 طلق غير العتق وهو عتقها أو كتب الطلاق معصاً لم يقع فان لم يحسن العتق جازيها

والطلاق خريان جعي ودين فالبان طلاق غير الدخول بها والحنس وبناؤه المحرم
 لأحد عليها كالأصغر والكسر على فولد ان دخل بين والد الطلاق الحرة وبناؤه المحرم
 بالانذاران في الطلاق الناصر والحنس وسواء بان في عقد الزوج من مال ودية فارتفع
 على انفاجه أو أحد زوجتيه وتزوج باخرى مات أولاده وحملها لغيره كان يقع
 ولله أو نصفه لهذه المعلومه وان كان له ولد ونصفه ذلك الباقي من الشئ خاص
 ونسباً إلى شيه وعذر فطلاق العدة ان راجعها في العدة وبطاهارها إذا حصل من ذلك
 تسع بطلعات يملكها منها فحقان حرمت عليه ايذاً بطلاق الشبه ان طلقها قبل الدخول
 بعد ثم تزوجها زوجها جازماً ولا يلزم الواقعة وكلما طلقها لمسا حرمت عليه حتى يخلعها
 غير ما عدا الاخصاً كالخا داماً صحفاً ودخل بها في قبلها ويخرج منه رجل لا يلزم
 حرماً ايذاناً خلت هذه أو بعضهاً بطلتها الاول ولوطها حاضاً اي امرام منها أو منه
 منها انما بانها احسنه لاجلها رتبه مادون الملك كالأسد مسافلاً أو قتل لئلا
 تدنأ منى عليها وطلاق الحرة لم يفسخ حر أو عبيد بطلاق الامه اشان كذلك لا طلاق
 بعد طلاق من حد رجعة فالان لا المحققا الطلاق والحامل المنة الحرة بطلاق العدة بان
 راجعها وبطاهارها قبل الوضع ولست بان تزوجها بعد الوضع فان تزوج الحنفى ما على
 ان طلقها بعد الدخول بها صح الكاح وبطل الشرط ورث مطلقه المهر فطلقها طلاقاً
 رجعيّاً ورثها ان مات في العدة من مال دية أو قلاً ورثته خاصة في العدة بعدها
 وفي بان الطلاق الى تمام حرمه لم تزوج بغيره أو مات بعد البرأ منه فان مات بعد ثوب الحنفى
 لم يرثه فان كانت هي المورث للطلاق كالمعتق لم يرثه وقيل يرثه ولم يرثها بكل حال ولا
 قبل له اطلقت فلانة فقال نعم وقع الطلاق حسيدي وأعدت اذ ذاك وفاء السكوني

ما دام ملك في الطلاق ثم عزله ولم يملكه فطلق وقعه طلاقه شهد على عزله ام لم يشهد على عزله
 ام لم تكن اذا طلق احد الوكيلين في الطلاق لم ينع حتى يسمع عليه ما اذا طلق الزوج بلا ان في
 او الذابط من رجعة او في طهرها الذي جامعها فيه او في حضنها او في شامه من على وقع
 رواه ويحتمل غيره وان كان لا يراه لم ينع وعنه ينع احوالنا ننع من النساء مع الشبهة
 ولا علة الا انه المطلقه اش شرط المولى لها ولو ملكها المطلق لم يخل له طهرها ما ملك المولى
 زوج بالشرط ومن كان مع زوجته في البلد لم ينع الا ان كان المولى لها من الغائب الغائب
 من اذا قدم فطلقها من طهرها لم ينع وللمطلقه الرجعة متى لها الزينة وله الدخول
 بغير اذن والسفر به اذ جامعها رجع الرجعة بالقول نحو واجعه وكنت قد رجعت وردد
 فيشبهه وبالفعل كالقبلة والوطى والى شهر واحد الاخرى بعده فطلقته عن نفسها
 الطلاق رجعة وصح المراء ام خطت فلا شاهد على الرجعة مستحب براجع المطلقه
 يضع حملها فانما يقتضيه الرجعة بالاقراء او الشهود او وضع الحمل كانت منه فان
 غاسا ثم قدم واقام معها واولد لها ثم ادعى انه كان طلقها وامام البية لم يسل قوله
 واذا طلق غائبا احدى الاربع لم يعتد على اخرى حتى ينفى زمان الحمل واذا طلق الامه
 حر او عبد ثم اعتنقها اعتنقا نكحت على واحد فان اعتنقها قبل ان يطلقها اطلاقا
 على ثلاث واذا اجرت فطلقها انها تزوجت زوجا ودخل بها وقام بها المدة وكل من طلقها
 له نكاحها وان اصدق المولى زوج امته المطلقه في انه راجعها في العدة وكذبته فالتول
 قولها واذا طلق الحر وخرجت من العدة ثم ادعى الرجعة في العدة فالتول قولها وان طلق
 راجعها فقالت قد انقضت عدتي وصدقتها لم ينع الرجعة فان قال طلقها في
 مقابل بل في شعبان فالتول قوله مع منه فان عكس فالتول قولها في العدة والنفقة

النفقة في الزائد على ما اقربه لا بالية وان قال طلقك قبل الدخول معناه بعد
 نصف المهر وعليها العدة واذا زوج عده امته وفوق منها ثم زوج بها فمهرها
 حرمت على العبد لا الزوج ولا يقع النكاح الا على طهر من غير حياء فيه وشاهد من كاهن
 فبأنها ما دام في مجلسها فاذا فرقا فلا خلاف ان يقع الطلاق عليها قبل ماها وهي
 تطلقه واحد بان ردوى انها رجعه وانه ان ذلك كان لرسول الله صلى الله عليه وآله
 خاصة واللباى اذا طلق زوجته واحدة ثم أسلما فزوجها من بعد على ما في الثلاث
 واذا طلق الرجل امرأته فذكرتها فها طلقها حرة طلاقا فالتول قولها مع نفسها
 فان كانت حرة واقرت بالغير ثم ادعى بطلانها خلافة لم يقبل منها

باب ما إذا طلق المهر

انما لم ينع الطلاق المدخول بها فان كانت حرة ذات اقرار فبعضها المهر اقرار
 حتى حر او عبد وهي الاطهار واذا طلقها في بعض النكاح حرة فبعضها المهر اقرار
 فخاصة افضل وقع الطلاق باستانها اقرارا فان كانت امه فبعضها المهر اقرار
 فقرار فان كانت مني لاخص وشملها خص فبعض المهر اقرار فبعضها المهر اقرار
 بوما واعدت على المطلقه الى الاخص لصيرته كبر وقالي بعض احوالنا بعدد من
 شملها ولاخص وعدة المهر والامه الحاملت وضع الحمل لتمامه وغيره ولا ذبا المهر
 بول بعد طلاقها الحية فان حملت ما شئ فوضعها معا وروى احوالنا ما سطر عصبها
 بالولد والخل لغيره حتى يضع الاخرى اذنى ما سقني به عده المهر المطلقه سنة وعشرون
 بوما وخطان من خص اهل الخص وتطهر اهل الطهر وعدة الامه سنة وعشرون
 ولله المهر الروح حتى يغتسل من الخص وعده السنة بعينها المولى للمهر اقرار

وان تزوج قبل ذلك فالزوج باطل وعرضته على الزوج ابدا ان علم حالها او دخل بها وعده
ختم في كل شهر او اربع من مئة شهر اذا استرابطت له او قوت بها مئة شهر
فان ماتت قبل ما اعدت له او ان لم يحضر المدة الى تمام شهر اعدت مئة شهر وان
ما كان حاضرا منه فانه من المدة لم يخس النكاح صرحت تمام خمسة عشر شهرا او قد ماتت
وتوارى في هذه المدة فان حاضرت خمسة عشر شهرا لم يرفع البكر اعدت بها بعد شهرين واثني عشر
اخطأ على المرأة الحيض بالاستحاضة فعدتها ما قوتناه في باب الحيض فان اخطأ عليها احلامها
اعتدت مئة شهر وان اخطأها فعدتها مئة شهر ثم ان الحمل وعملها احلامها فعدتها
باطله وان اطلق الأمه رجعا ثم اعيت في العدة المدة الحرة فان كان ناسا فعدتها امة
وعدة الزوج لو فاه الزوج الصغير والكبر دخل بها او لم يدخل صغيرة او كثر اربعين شهرا
الشهر من الشهر العاشر والامه كذلك قتل على النفس الا ان يكون لم ولد لها فان
الزوج رجعا ثم مات عنها في العدة استأنف عدة الوفاة وان كان ناسا فعدتها الطلاق
الحامل حلالا يمكن كونه من المرقى بعد الاجل ان وضعت لمده اربعة اشهر وعشرا فعدتها
فلم يضع فوضع وعدة السوتة نكاح سدها اربعة اشهر وعشرين فان برز قبل مضيها
باطل وكذا ان وطئ المدة مولاها ثم ماتت ومدة مئة المدة في موضعها والعدة في الزمان
وذكرنا حكم الاواني الاستبراء فما مضى على الحرة الوفاة زوجها الحرة والحرة والحرة
والخطيب وما حسن ان يزوج حمل الباس اكل الطيب ثم ويسر على الامه حرة ولا باس ان يعتد
بالناس على حمة مئة امام الاكثر منها وليس على غير اللوفى عنها بعلمها حرة فان كانت صغيرة لم يزوجها
حرة وعدة النساء لعده اشهر وعلمها الحرة في عدة الوفاة ولا يلزم المرقى عنها ما لم يزوج
ولها الخرج نهارا ولا سكنى لها وما عده لها فان كانت صغيرة حلالا انفق عليها من خبزها

والطهارة والحقبة السبعة والسكنى ما خرج ولا يخرج الا في الحيض المرقى في نكاحها
يسيل وترجع قبل الصبح ولا يخرج نهارا فان كانت امة فلا سكنى ولا نفقة الا يكون حلالا
واما السكنى في النفقة واذا وجبت على الزوجية فعدتها حرة ثم ردت الى نفسها
مع بيتها اهلها فبقيت عليهم افرج حلالا بيتا فعدتها حرة وان لم يكونا
لم يخرج ويعدت لو فاه الزوج الغاس من بيتها بغيره وحدها اذا شهدنا بفسادها
في يوم معلوم فعدتها مئة شهر وان كان قد مضى وقت العدة ردت الى الراجح
شهدوا برقيت معلوم فزوجهم بلغها ما اذا طلق الأمه رجعا فان بقيت في العدة واخارت
الفرج فلا رجعة له وبنيت على عده الحرة وان اطلق زوجة رجعا فعدتها حرة وان
ودت على نفسها العدة وامرأة المفقود ان كان له ولي يقوم بنفقتها لم يقصر من ذلك
امرها الى السلطان لطلبه اربع سنين فان عرفت له خبر موت رجلا لم يزوجها وان
يعرف جرا اعدت عدة الوفاة فان جازها وهي في العدة او بعد مضيها ولم يزوجها
بها وان رجعت فلا يسيل له عليها وهي زوجة الثاني فان بعد السلطان في قبلة فليصبر
ولا تدخل العدة ان تزوجها للعدة ودخل بها الزوج تزوجها في العدة
فاستأنف عدة من الثاني فان حملت من الثاني اعدت منه ما وضع ثم ماتت فعدتها
وان طلق احدى امرأته ومات قبل البيان اعدت طول العدة في وقت الوطء ناشبه
الشبه والنفوخ نكاحها بعد الفول والملاحة عدة الطلاق ووضع الحمل ان كان مكذبا
المرتد عنها زوجها لا يفرق فان قتل في العدة او مات اعدت عدة الوفاة فان رجع
نظر فعده الوفاة مذهبنا ان لم يفرق واذا باع المولى زوجة رجعا بغير العدة
ما شهر رجع اسع والسكنى مستثناة معلومة وان كانت الحرة والامه لم يفرق السبع شهرا

والدقة بالاشهاد اذا اطلعت في اثناء الشراء احتسب باقية وانما قلنا معنى منه ولفظ البيعة
والانصاف والخلو لاوجب العدة ولاقر المهر بانه كاشا وناقصة واذا اطلق الزوج رجعا
ثم بايع في العدة وصية ام لم يطلها ام طلقها اسانفت العدة فان تزوجها ودخل بها حايها
فلم يظاها ثم طلقها فلا عدة لها ولا ينفق المهر وان وطها اسانفت العدة فالمرأة مؤمنة على شخص
ما يصير فان ائتمت فمراة بائنا المدة بعدتها يمكن فان طلقها فاعتدت شهر ثم ران الدم
بالاقرار وتعد ما مضى طهرا وان قال الزوج طلقك ثم المعة وولدت ثم المهر فعدت العدة
العكس او قال لم ينفق عليك الولاد فادعت انقضاءها بها فالقول قول الزوج فان شك
كان الطلاق قبل الولاد او بعدها عليها العدة والادلى اراجعها فان انقضا على ان
مهر المعة ما يبي الزوج ان الولاد ثم المهر وقال المرأة ثم السبت فالقول قولها لانه عليها
حق احداهما وشك الآخر فان اشك ما كل محكوم عليه به والمطلقة الرجعة فرائس فلو ان
لا تقي هذه المهر في وقت العدة لحقه بان كانا لثريهما لم يلحقه لانها بعد انقضاء العدة ليست
فان اتت برأيا يثبت بالرجعة لغيره فحق هذه المهر في الطلاق لحق به فان استبرأ
لاكثر من هذه المهر لم يلحقه ولا لعان وان قال الرجعة استعرت امانا لغيره فالتنة عليها فان
حلفت بطلت دعواها والمخير بكاحها حايلا ليس لها نفقة ولا سكن وقيل لها النفقة لانها
للزك وبوقى ما اذا تزوجت المطلقة الرجعة رجلا مع المهر وحلفت منه فالطلاق جميعا
وبعد الوضع الى انقضاء عدتها بالاقراء بنقها حايلا على الثاني على قول ويبعد الوضع في القياس
الاول وقيل لا يلحق عليه لانه ليس بان عديا ما باب الخلع والمباراة
والشور والنية اقرب يقع بذلك كل ما وقع كونه صداقا عوضا في خلع من كل زوجة دائر
نكاحها عاقلة عرسانة فان كانت أمه او مكاتة فباذن المولى فان كان في نكاحها مال واذن

لاستة في التجارة او كانت مكتسبة ولا تفتي ذمتها الى ان يعقبا من كل زوج ما يقع عاقلا ما كان
سفيها او عذرا مع خلعها وسلم العوض الى ما في السفيه ومن العبد ليس له ان يخلع نفسه
ما ولا امرأه الطفل والسبب البسخ للعوض لان قوله في زوجة مع رعيته فيها لا طبع ذلك
او لا وطن فرائس ولا اقم خداسه فيك او يعلم ذلك من حايها وحمل له ان يخذلها ما
يملكه وان كان فوق المهر والخلع تقع بغيره ويكون يجوز يا بطلته ناسية مكره فعل ذلك
لحق عليه الا بزوج على الشرط وان بذلتك على ان يطلقها وفعل كانت ناسية ما كان ذلك
خيرا او خيرا او قاسما او مجزوا كساية من قطع وغاييم وصفه وصار مطلق وقد يختلف
لغايب فيه وحمل الجارية كانت الطليقة رجعة فان لفظ الخلع في الحال هذه فذلك قبل كون
ماطلا أصلا وان وقع الخلع اذ الطلاق على ما في هذه الحرة من الخلل او على هذا العبد فان خرا
والعبد وقتا وقع بائنا ودفع مثل الخلل وقته العبد ولا يقع الخلع بالكتاب ولا شرط ولا وصف
فاما يقع على مثل موضع الطلاق وشرطه متدناها وارجعه له وكذلك في المبراة الا
ان يرجع المرأة في البذل او بعضه فله الرجوع في نفسها وتقر بطلته ورجعه اذا كانت في
العدة فان لم يكن مقدما او خرجت منها او كانت بالة او تزوج احدها او كانت دابة فزوج
بذلها ملاجوع وان لم يرجع فما بذلت حاز له تزوجها ما سائما فان كان الزوجان مأمرا
له صعبا لم يقع خلع ولم يملك العوض وتقع طلقه رجعية وان كان لفظ صريح الطلاق قد او
الرفها على البذل فان منها حلفت بذلت له على الخلع وقع صحفا ولم يكن منع الحى اكراما
وقال بعض المحققين يكون اكراما وحكم فيها حكم ما قبلها ويصح ان يوكل المرأة في بذل العوض
وتقيدت ثم افرقا قبل الخلع لم يكن له الخلع الا ان حضره بذلك وكثر فيه ولا يورث
المخلص له ان سلخ احدها في العدة وراعه بدلها وليس له نكاحها وعدتها بعد الطلقة ولا

لمحتها الملاقاة لو قال لزوجته ان اعطيني الف او متى اعطيني ما تطلتي او قد جعلت
 الملاقاة ولا خلع فان قال لها اسطالق عليك الف وقم الطلاق وحقار لم يلزمها شيء
 بذلك على ان يجعلها قلفا لغيره وكون ذلك بالعكس اذا خالفها على سلعة على انها على
 فخرجت غلاما او خرجت مع فريضة فلا كلام وان عطفها فله قيمتها بالصفة المشروطة
 فاذا خالفها بالبيع وعلى كل واحد منة مما يمتد به مثلها وذلك لو تزوجت على الف
 وخلع للشركن جميع فان كان على غير ما كان المخرجوا لما قبل القايض بمقتضى ذلك عند اهل
 ما قبل العرض في الملع وان اختلفا وقد ابدلوا وجهه او ارجله وانما قبلت الفان يجب
 المثل وقيل لغير الزوج وان ادعى عليها انها بذلت على خلعها فانكرت ولائمة فالتزم بها مع
 واذا اذكت خلعها على غيره فخصم بذلك اكثر منه اذا اهل بالعكس لانه ما زبد له اجنى على خلعها
 عوضا من غراذنها لم يجمع فان شهد شاهدان خالعها بالف وشهد الاخران بغيره لم يملك
 ولا يشتر الخلع شاهد واحد ودين بملك الزوج العرض في الخلع يبرئ منها حتى يصفى
 ان يكون الكراهة منها فله ان ياعد منها مثل المهر الاثر منه وصي بان وشروط الجارية واحكامها
 ذلك كالمحلية وفي المتن من تحريم عن ان يبيع عن امران قال سمعت ابا جعفر يحدث قال الجارية
 من ساعته من غرطاق وامرات منهم لان العفة قد استساعة كان ذلك منها ومن الزوج رد
 جعفر بن محمد حكيم عن جميل عن ابي عبد الله قال الجارية تكون من غراذنها بملك والاشع
 الطهرى وحملة لله جمع احوالنا المحصل من تقدم واما على ان الزينة في الجارية لا يقع ما لم يبعها
 واذا اشترت المرأة غرطاقا وزوجها وعطفها فان لم يجمع اقرارها شيئا اذ حولت طهرها اليها ما لم يجمع
 فله ضربها بسواك وشبهه ما لم يزوجها ولا عطا فان ادعى احد الزوجين على الآخر ان يزوجها
 في جنب نفيه عدل المعروف عاها فان تلف عاها المظاري اسباب ما قبل من قبل او قبل

في الملاقاة

من على اتفاق بعض الحاكم عدلا من اهلها ليدخلها فان جعل الزوجان امرئها في الملاقاة
 التفريق وانما على احدتها فليس الزوجان باذلك وانما انما في الزنا اعطى ما لم يفرق فان
 اتفاقا فلا حكم لها وانما يابعد الزوجين من مخرج او كانه نكحته وانما على احدتها طلاقا
 انما امرأه شو زوجها او امرأته فتركه بعض حقوقها فانما نكحته او غيرها من غيرها ولها
 كذا كذا **باب** اللعان كل من قد فقام منه لم يحد اللعان
 انما يزوج ما يقع ما قبل جوارحه فيملى او كما في اعمى او بصير ان يفي الامر بالحد باحد من
 عما اذا دعى عليها عن نفسه او محمدا لهما لم يكن اقربيه ولا نكاحا على الفور مع الكفر ولا يلفظ ما يوت
 ما عدا ذلك وهو من الزوج الملقى والامس المسلم اذا كان من البرية من العجم والحرس لدخولها وكذا
 المدخول بها ودعى ان طلقها قبل الدخول او ادعى الحمل منه ولها بئس الخلق ولا يفي بغيره فان
 نكحته النكاح او الحرس اسرعة اللعان فلا لعان وحدث لها وحرمتا عه ابدان فان قام الله حيا
 وقيل اللعان من التمسق وحددتها وان قدف على نفسه لم يحد وان اكرهها فمروا بالشر
 والتوك قلة ولا لعان وان قدف من كونه بشبه او من وطئها بشبه حد لم يحد وان اكره
 ولها الاغنياء وحرمت عليه ابدا ولا يقع لعان مطلقا الرجعية واما البكر كالمحلية فحد
 ولا لعان منها الا في نفي الولدان استبرأ لافق من المملوك لم يكن كغيره ولا قبل من اقله مذخر
 اللعان ان كانت كحبه ولا لعان وله شته وقتل بالخمار فان قدفها وجا سلاية شهدا لاعمى وحد
 وان لم يكن قدف حليسان عدلها مخرج هذه الحدود بلعانه فقط ومعنى الولد والحمل على
 وبلعانه سعة عنها الحد وبها يرد الزاني ومحم على ابيد ان قدفها بالبحر بلعان فوله
 الحد وان كان قدفها ما شهد نكحها عن اعدا ولفظ البكر فلا لعان فان
 نكح عن سعيان او عن امامية او عن غيره لو من نكحها الحدان قدفها لم يلعنها فاستقرت

ان ظاهر من نوع بلقيط او الفاظ شكل من لسان ويصح ظاهرا المطلقة الرجعية والامتنان
ظاهرها من ثلثها جعل العود فلا خلاف فاقوا بجمعها في العدة فانها على ما لم يستعدت ارباع
احكامها كان ما ينشأ من تزوجها لا من زوج او عنه فلا لسان عليه وكان ظاهرا العبد صبي
واذا جامع للظاهر منها في شهر لم يطر صومته وعليه لسان اخرى وان جامعها في شهر
عدا قبل ان يصوم من الثاني شيئا استأنف الشهر فله لسان اخرى ان كان بعد ان صام منه
اكثر من مرة اخرى في اللسان حتى يقبض صغره او كبره شمله او كان في ذكره او شيء ان لم يجد فيه
متاعين فان لم ينظر فاطلع من سكتا ان لم يكن نصف صاع اربعة او طالع نصف صاع
طعاما ولا كرا طعام الوارد من انا لا خلاف في حق ولا علم كما في العدة اياها فانها رجعية
او الى منها لم يكن عادتها من قال بجمع شروط مال الجبة للسان حتى يحصل الشرط ويعزم على العود
عن عمل العود فمات او رجع عن الزم لم يسطر للملكة وتجب للسان فاما فضل في قوته وتزويج
وهم للملك الا اذا سكنه وخادمه واذا شرع في الصوم لعزم عن الرقية ثم وجدها فاما افضل
وبحوز له اعلم الصوم والحر في اللسان لا في الزم والمجنون ومن كل به ماله خاصه
عقوا بذلك بغير المدبر بعد تقصيرهم وام الولاد والاعور والجورثا حتى والبرص والاقام
موتة ولا بغير العمة في اللسان اياها بشرى من يعق عليه بغيره عن الكفار وان يورثه قبل يورث
وان اعق حصه في عيدين من غير لم يورثه وقيل ان كان مورثا في عند اللفظ بالحق اخرج
سوى عليه العسر وان اعق بغيره بالبرون ومن مورث لم يورثه الا ان يحرم من ماله وان اعق اخرج
عن لسانه لم يورثه وسرى في ياقته وان قدم اللسان على العود لم يورثه واعادها بعد ذلك
او خطا فاعقده اجزاء اليها نساه وعزم عليه امته وسعها بالظاهر حتى يلفظ وتسمع لها
من امه ثم شرها لا يفسخ النكاح بطلت الملكة ولا لسان فان ظهر من امته فبها ثم شرها

ان ظاهر منها واعقها عن كفايه علمه حل لو ان ملكها ولا لسان وان دفعه امراته الى العالم
بشرى فان لم يورثه في الا الزم الطلاق ولا يطلق منه فان ابي حنيفة وصفي طهري
يرايه حتى يطلق او يترك ويطلق بغيره في الطلاق الطاهر او الطاهر الا انهما فان
يهر لم يورث شي وان يورث ما يورث واذا اشترى عبدا شرط ببيع علمه عاقبه فاعق عنه
لم يورث ويجزى الملكات قبل الا اذا وبعد اذا البعق ومن شرط عليه ويجزى الكل في
بيع ولو اعق عن كفايه غيره بغيره اجزاء ويكون امته ويجزى الملكات اعاق عنه
وعق الملك ولا يورث الى الحامل وقيل الاجزى وان كان علمه كفايه فاعق عنه
ويجزي في اللسان صوم شهرين فلا يلحق ما يقع صومه بغيره كفايه فان صام بغير الشهر
بالعدد وقيل يصوم الحق وقدر ما مضى منه ويورث ليله او كل يوم الى الزوال فانه لم يورث
بغير ملكة علمه بغيره السباع ويجوز الاطعام من الماء مفرقا ولو قال بغيره انت على نظري لم
يكن شئ ويجزي في اللسان اعاق المعق الصفة وان وجدته لان العق صفة عذبا باطل
ويجوز ظاهرا الاخرس اعاقه ما شاربه واذا ظاهره عاقه قال ما قبل الكفر فاعاقه وان
كان الوطأ محرما كما لو اتي محرما وصام فان وطأ فعليه ثلاث لغاها فان خرجت الا
فان طلق فخرج منه وتبقى حكم الطاهر ما دام في العدة ولا يخل لها ملك الظاهر من الوطأ الا
قبل الكفر وتبقى لم تعد والمظاهر على اللسان صام ثمة عشر يوما وخلته فان لم يورثه فحرام
علمه ويجزى ان يطلتها لانه ما صدر عليه وقيل لا في الا الا ان لا يفسد الا لانه
الخاصه كما تقدم ولا يفسد الا من زوج بالبيع عاقيل خيار قاصد وان كان عدا او كافرا بوجه
يدخل بها داهم نكاحها شرط الاقتضاء لصلها في نفسه وان خلعت لظواهرها صرح اللفظ
او ما نساه اجزاء بها الزم اربعة اشهر ولا يفسد بشرط ومن الرقص مذهب المرافعة

فاذا مضت ثلثه انزل الفقه وهو الخلع في القادر العزم عليها في العاجز او حقيق وعظمه
 والا فلا واحد وجعه فان لم يفعل حبس في حبل من طعم ربيع الطعام وسقي بغير سراج
 ولا يطلع عنه الحاكم فان جاءه بلفان من وقد شرباها فامضى فان لم يرض بها او بها او
 بغيرها لا بد من فعل الا ان يبقى في الامانة وحلف على سبيل الزمة الحالم بعد الاربعة
 ما ذكرنا فان لم يطالب به حتى مضت السنة لم يحس بان حلف على شهر وكان قد مضى عليه فلو لم يجمع
 لقائه وان لم يرض على الاداء والعقد يكر بالصوم والكاف لا يقع منه الفسخ حتى يتم
 الزوج حاضرا او كثرته فالتول قوله مع ميمه **ك** ما ك **التفقيات**
 النفقة نكاح ورجم وملك وانما يجب النفقة في النكاح بان يكون دائما وكما ان وجهه من الاستماع
 كاملا فلا يملك من القلبي بقاها بالايلا او بالعكس بل يمكن لها عليه نفقة فان كان الزوج
 مؤمرا والمرأى شريفة استحق من طعيم باقليم عان البلد وكى صيف وشتا على قدر ما
 وتأييدها ونزتها ما خدما خادما او خدما ولا الزمة احدا من غير الشريفة والامة من طعم
 بلا اخذها وان كانت حرة والتمريض على قدر حاله وحال المرأة مخدما او خدما والمعرض
 انطوت الى اسان فلها ان الزمة الطلاق طلق وقيل لا يجز عليه وتصبر حتى يوسر فان كان عذرا
 على احد الامرين فان ارسل الامة بسدها للادنها انما النفقة على الزوج لكان الاستماع
 للامة فقط فلا نفقة على الزوج بل على السيد وان كان الزوج عذرا وكى بان سيده وموسب
 كسبه فان لم يجد اية السيد فان فضل فله فان اختار ان يسوق فله وان لم يكن يسقا فعلى السيد
 كالعبد حتى يعثرى بالمعائيب كالعبد فلان عن بعضه استحقا به من الحرمة نفقة او سوان كذا
 او كسبه النفقة تحت ما اول اليوم فان سلمها انها ملكها فان ماتت ورثتها من ما عتاق فماتت
 كسها ملكا للسيد كذلك فان اسلمها نفقة لم يمت ثم ماتت ورثتها فماتت فان ماتت

مرأيا وان كسها لها لمدة فاطلقتها لم يرض ولم لزمت بدلا حتى المدة فان لم يسوق عليها ونفقت
 في ذمتها ترجع بها عليه او في ذمته حتى يملك القاضي او لم يسوق فان غاب حتى علمه
 عدان او عزم فيها فان استدانت النفقة فماتت فان لم يسوق عليها ولو اها حاز لها ان اخذ
 من اية قدر نفقتها وقد نفقة ولله منها بالمعروف من غير ذمها وخرج منه والنفقة
 ولو سوخ نكاحها الا ان يكون حاملا وان رخصت بوجه لم لزمت نفقة الزوج من عدان وخرج
 رخصا ورجام وانما عليه نفقة الصحة فان سافرت اذ نفقة نفقة المحرر وان سافرت
 فلا نفقة لها فان حصى الزوج غير اذ نفقة نفقة المحرر وان لم يسوق فماتت فان
 ان النفقة تحسد جودا للمنفق لا بما كانه فان خرجت من بيتها نكاحا غاب فماتت
 نفقة حتى يملك رخصا الى مضته منه او يملكه فان ارتدت بعد الدخول فلا نفقة لها
 في العدة فان اخلقا الزوجان في بعض النفقة ولا نفقة له فالتول قولها مع عتاق وان كانت
 فان اتقا على البعض ادعى انه قضى نفقة المعسر وكان مؤمرا او كثر السادة لانه
 فالتول قوله مع عتاق ولو اخلقا في بعض الميراث الدخول حلفه عند خلع الزوج في الدخول
 للامة في هذا ان للميراث لها وان كان الزوج صغيرا او هي صغيرة او هما صغيران فلا نفقة
 ومرض للسرة عدسها او عظم الله لاسفها نفقة لانها لم تكن ولها فان كان الزوج عذرا لم
 يكن على بلاء نفقة وندى شهاب بن محمد بن قال فله ما حق المرأة على زوجها فلا يملكها
 وسر عودها ولا نفق لها ونفقا فان فعل ذلك فقد رايته ادعى لها حقه ما يملكه
 في كل ليلة ايام مائة في الشهر عشر ايام في كل من ذلك قال فله ما يملكه بالسوق في مائة شهر
 وكسوها في كل سنة اربعة ارباب ثمن يشكوه من الصنفه حتى ان يفرق من
 لاه اشيا لخل والنسود دهن الراس وتوتن المدة فان اوتى عيال المدة فماتت

منهم ثوبه فان شأنا اكله وان شأنا هبته وان شأنا صدق به ولا يكون فأكلمه بجملة راحته
 منها ولا يدع ان يكون للعبد من عدهم فضلا من الطعام ان يعلم نية كل شيئا لا يعلم من سائر
 رقل يقرن للمسلم بغيره في كل ما يترتب عليه من النقص بالمعسر يد واما العلم الثاني في
 على انه الدين بان علوا بالبدن بغير شرط ساء وعسرهم وعدم كمنهم من انكسب فان كان
 مان لم يبق وهو ميراث غير على ذلك هي مستحبة على ذوي رحمه نواهم وشاكد على من ربه
 له غرة فان كان المعسر والد ولد وجب ان ينفق عليه بالسوية فان كان له ولد وولد له
 وجب ان ينفق عليها فان كان له اب وابنه ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له
 فان كان الابوان مرسيا فالولد الذي ينفق عليه الولد عليه فان كان له ام وابنه وان كان له
 ثقل الجدة وان كان اعسر الابن الجدة فنفقها وان اعسر الابن في ذرية فالولد الذي ينفق عليه
 بنفقه اجد هما منهن وانما تحت النفقة فما فضل عن ثوب ربه ووليتيه ويجوز ان ينفق
 وجب معارضة من اما القسم الثالث فيجب النفقة فيه على الرق من غايه قبل البلوغ
 وسحب له ذلك وان كانت شيرته فظلمها على الخادم وان كان العبد ولائته ذكرا كسبي
 والمعوز على السد ما فاضل له فان لم يبق ولا كسب لها ان لم معها ادعائها فان كانا
 الزم مع البعض والاتفاق على البعض منه لو عجزا مع الكل ادعائهم فان عجزا عن ذلك
 المكسب ما عجزا عنها حاجته والنفقة تحت عليها فانها راسل سكرنداهة على العان وسكن
 السدليا كل معة نذرا في ما يورثه نفقة او نفقته الدعا بالظرف في النافه وسئل ان كان
 لم يكن مكافضا اما ان سبق او يجران فان مما يوجب فان لم يكن يجر خلف معة او نفقة اخرى
 كان مما يوجب ان كان مما لا يوجب الزم معة فان كان الزم واحد مانع بعضه واستعمل
 الا ان عجزا مع الكل او دفعه ان كان مما دفعه في كل **كما**



تحت النفقة على من علمه حقوقه وسحب من الحق عليه بغير مال له وفي ان ينفقها لانه
 من النجاة والمحرر لو صنف رجلا عاقلا عدلا فاما يجوز ان يورث الى المراه العاقلة الرشيدة او يوصي
 الى سفيه وناسيق وكا ينفق بعبد ومدين مكاتب الا باذن السيد او يوصي الكافر الى مثله
 فان ادعى الى عبيتي تولى امر الحاكم حتى ينفق رشدا فان ادعى اليه الى عاقل وشروط
 وقفها الى ما يورثه ان هذا العاقل لا ينفق من اذ ان كان له من نفقة الطفل حتى يبلغ البقي
 فان مات البقي او بلغ سفيها انفقاها انما قل فان بلغ رشدا لم ينفق ما نفقه بغير
 الا ان يكون غير شرط الموصي فان ادعى الى شرط اقامتها لم يصح الا ما اجمعا عليه
 بان سوغ اما اذا جاز وان اطلق تكا لثامه وقيل كالادلى بان ساج البصيان فله على
 الاجتماع والا غر لها وان طلبت احد القمه لم يلزم الاخر اجابته وان ظهر منه خباية غر له
 الحاكم وقام الامر بان ضعف قراء بجلد عذرا لم ينفق له الوصي الا ما الى غره لانه من نفقه الزان
 ينفق الموصي من نفقه السيد الحاكم فانما ينفق والاطفال لم يوصي تولاهم الى ان كان بعد صلحا
 الموصي فان تولاهم غرها ضمن المال وان نفقة على الطفل ونفق الوصي بالمدونة فان اذبح
 الزان ويجوز شراؤه من مال الطفل لمصلحة ثم مثله فاما مدونه فلا وان بلغ البقي ورشد لم
 اليه ماله فان ادعى التسليم ولاسته او خالفه في مدة الاساق حلف البقي بان خالفه فبقي
 في قديا اتفاق او اصله ولاسته حلف الوصي للمخرج وللوصي الفقرا جرة قامة او اقل الامور
 الاجرة والكفاية وله خلط ايتهم سفيه وماله بالساح له افضل رقة وان اقبل لقي الوصية
 او لم عجزها وبلغته بعد الموت او قبله ولم يردّها لزمته ما نددها في رجة الموصي مع زود
 ونويدة ما في غيبته ولم ينفقه الزود لم يصح الرد وسحب الا شاهد على الوصية وشك الا حيا اليه
 عند الحاكم شاهد من عدلين فان كانت ماله بشت بشت به للمال وامراه واحده في الرق

وثالث في النصفه سليمان الثلاثة الاربع وباربع في كل واحد الم الم الم الم الم الم الم
 اشى كذا من عدل من عدل من عدل من الجوس في سفراد حفر فان ان تخرج المال الاطراف
 نصف الم
 الوصى ما امر به المولى ادا من ما اخرج حق عليه وتكن من اخرج ولم يفعل حتى ينفذ الم الم
 لم يكن من مسمى نفقه له فله ان لا يزوج الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 البالغ العاقل او محله وهو الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 وصدقه فاذا انة خاصة فان لم تشهد لوصيه العتي والمكنه انفاذها وجب عليه فان اخطأ ذلك
 الى سبه واذا تركها ركا كالاخ وعدين جارية حامله فاعقها الارث وقلدهم على الارث
 المتنازل المكنه قبلت شهادتهما ورجع ارقبي ان لم يذكر ان المتنازلهما فان ذكر ذلك
 ان سترهما لانها ابتنا سبه والوصيه المكنه افضل منها بالربع والربع افضل منها بالثلث
 الثلث فان اجابا الوارث الزيان عليه بعد موت الموصي جاز ويكون بناء على فعل الموصي وقل ان الموصي
 له وارث جازو الاصل خلافة فان اجاز حياء فلم آباء بعد وروى لم يسم له الوصيه في
 ولا يصا ونفها فان وصى في جباة او هبة او هبة او دار فمجهلها عرصه او حقه فلهما
 الوصيه او دار العبد او كاتبة او عقه كذا فان وصى وصيا مكن المكنه باعمال وان اخرج
 مدي المكنه وقت تاراد على الاجاز فان وصى بعد زيارته وصى به لعمرو فعلى الاقران
 وصا ما واشكل المكنم اخرج بالترعي فان كان فيها فرض مدي فان اخره فان وصى في العاقل
 القس وكتب المال على البع والكنايس وبتا النار كان سلبا بطلت الوصيه وبتا النار
 الوصيه للكافرو الوارثه القاتل وعبد نفسه ومدينه ومكاتبه والمكاتبان كون مخلوقا فان
 هان من مكنه مكنه سلبا الوصيه لم يسم من ارثه منه يخرج ويصح حمل الجارية والمكاتبه

من مائة رمتاج من متاعه ومجملية في احدى اعطاء واحد منها فان لم يكن ذلك رمت
 ان نسب للكل مال اجمع له ذلك لا يصح ما قول المراه ولا وصيه من جرح منه منه
 واليه فان وصى بقتل نفسه صحته من وصى ثم قتل او وصى بقتل نفسه وصية في المكنه
 من الجدي فان جرحه غير ثم وصى بمقتله كامل صحته وصية بقتله مذهب جرحه وصية
 ثابت بحسب المهر منه وتبطل في الباقي فان كان شروطا او مطلقا لم يرد شيئا او مورا
 لم يصح الا من سيبه وان وصى للمم ولده ان ينفذ الوصيه فان اعوز من نفذها
 فان وصى الاورث ولده لم يقبل منه وروى صفوان بن يحيى عن ابي اسحاق عن ابي بصير قال
 سالت عن المخلوع بقرامته ابي عبد الله عن ابي اسحاق عن ابي بصير قال سالت عن المخلوع
 بنو اقرب الناس الى ابيه ولا يصح الا ايضا الى دار شلالى عليه الموصي حال حياته كقوله
 والصغير ما يكر من غرا ولان كالاخ والعم الا في الثلث وقضا الدس ولا يصح الا ايضا
 على اطفاله وله ابا وجد الا ما ذكرنا والوصيه بحسب السبع وروى العشر وسيم ثم روى
 واخبر انصبه الكثر الى داي الورثه فان وصى ببلية في سبيل ابيه في الحج والجهاد في سبيل
 وان وصى في اشيا سماها منى الوصى بعضها جعله في وجه البر والوصيه بالسفوف
 والسفوف والجواب وصية بها وما فيها وحمله السوف وجفته الا ان يستنيها وحسب
 ومساكن الادوات في الوصيه الا ان ينقل باللفظ او يقول على كتاب الله والوصيه
 لمن هو من قبله ومنه من نسيه واليخران والعشيرة والقيم واهل بيته وعمرته ودفنه
 ولقوله معروفه في اب معروف كذا كونا في الوصيه فان وصى لولاه لم يكن للمولى ان
 اوصى براه بعد له ولم يخرج من الثلث في الاول ووصيه المكنه والمكاتبه لا ينفذ
 تقرأ ليتها فان قسما تقاضى على مقرأ المكنه والمكاتبه يجوز اخذ من اصدقته قدرها منهم

نكح المحرم فان اوصى بعق عسدي تمام مرتباً و اسهم الملب بدين بالاول فالاول المال الثاني فان لم
 يخرج بالقوة وان اوصى بموت عسدي وله مال غيره فانه من ماله فان لم يكن له مال
 اعق ماله سمي في امانه للورثة فان اوصى بعق عسدي من عسدي فمشموع وسلم ان لم يكن له
 ماله اعق له ولا مقدار ما يخرج من يمينه موصيه اعق من يعرف بعداوتهم فان لم يكن له
 او غير ذلك او لم يكن له مال ولا غيره فمشموع تركه حتى يوصي فانه جديده اشرك
 واعطى الماني لم اعق و اذا قال اعطوا فلان ما كذا فان شأ اخذه لنفسه او تصدق به و اذا اوصى
 فمات الموصي له كان ذلك له و ان لم يكن له الا ان يرجع الموصي وان لم يجد له وارثاً اجتمعوا عليه فان لم
 تصدق به فان قال الموصي اعطوا فلان ما كذا فانه سمي دساراً من الماني و ان قال الموصي مسلم الى الماني
 فانه ثم مات فهو لورثته و ان اراد في المرض الخفيف سعة و هبة و صدقة اذا اقبضها حال حياته
 لا حتى يورث و تفرقة المخرج صحيح كزمانا العتق و لا تقدم دين الصبي عليه و يفي من اصل المال فان
 عني فيه في مرضه و ما اوصى به من الملب في صحته او مرض و روى ان كان الميرضياً فداواه
 كان متباً على الورثة كان من الملب الا ان يعم الميرضى سعة ما سحاقه و في المراء تهيئ صدقاته
 نجها و ليس لها غير ثرائس ثلثه و ما اعق عسدي عند موته عتق ماله و ما اوصى به من مرضه لم
 و صرته لا خلاف و حتى يوم او يومين و لا تغلج و وجع الفرس و صدق كالقوي في حكم
 و لا قال احد هذو عنه و كذا هم لغير الله منها فان لم يكن منه بمنه و ما روى في حكمه
 عن علي و جسد الميرضى ثم اوصى ثم اوصى ثم اوصى ثم اوصى ثم اوصى ثم اوصى ثم اوصى ثم اوصى
 له صفيه و الاثارة اخرج بالترغيب و روى فان قال احد مالكي حرم بعته اخرج بالترغيب
 حرم بكاح المرض و طلاقه في الكفاح و اطلاقهم الرخصة باعق و في كافي العتق و الجود
 لسانه نسب اذ ما بانهم غرضه حكم بحسبه و ان مال له غيره اتوا لئلا يراى له ما كان

١٥١
 نكح ماله عتقه و جسد ثوبه العتق و صيته في ثيابه شهد ما و سعتها و روى من
 مات وله دين على غنم سلم المالك و من نصبة فان سلم الكل للمواجد بلوا و جاز ما سلم
 من دينه و ان اذن نحو ابا تيسر باق عليه و جمع مولى العاقب ما زاد على حقه و من جلد ماله
 ذبها الملة و مات قبل مضيا فباقيها مرات و روى الحسن و غيره عن علي بن شبيب
 عن ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عن رجل كان له مزارعة او ديبعة او ارض اتيه ايام
 رمضان و عليه سلف لم يقيم فملك فترك الف درهم او اكثر من ذلك ما نزل الناس عليه الشرا
 ما ترك فقال يقيم له ولا الذي ذكره كلهم على قدر حصص اموالهم و بالاسناد ساله عن رجل
 ماله مزارعة فمات و عليه دين فانه ان هذا الدين الذي كان لاهل المزارعة المندرجين
 ماله نعم اذا كان مصادقاً و من عليه حجة الاسلام و اوصى بها و عليه زكاة واجبة فمات خلف
 ماله في الزكاة جمع عنه من اربب الموضع و الماني في الزكاة و من اوصى للمصيبة في المني و ان
 من انقطع به لذهاب بعته او هلاك ادخله او خرج عن الرجوع الى اهله و من اوصى للمصيبة
 و احواله فلا عايمه اللسان و لا احواله الثلث على الرواية و من اوصى بشي في الحج سر كل الحج
 من ماله فحج به فان صدق به ضمنه و ان لم يكن صدق به و ان اوصى لولده و اولاد جعفر
 يدسار كان منه و منهم يصفى و تلك الوصية موصى و لا حكم الودع بقول في حياته
 لانه ليس بزمان ملك فان ردها في حياته فله اخذها بعد وفاته فان ردها بعد وفاته
 كانت مراثيا فان قبلها ثم ردها كانت هبة ملك بالقبول و اذا اوصى لغيره نصبة كتاب
 باطله و ان اوصى له عمل نصيب انما كان له الفقهاء ايجابه و لا اطلاق له ان اوصى له
 مثل نصيبه و له امان فله الثلث و قد صرح كولي آخر ما اوصى له مثل نصيب احد
 ورثه فله ثلثه و ان اوصى له مثل نصيب اعمهم بها جاز فان زاد على الثلث

وقفت انما على الاجاز فان اوصى به لم يكن له مال ثم كسب بعد ذلك مات غني
فان قال يتي من زيد وعبد وكان احد هاتين النصفين التي فان وصي له ما بقيت عليه واما مال التو
اعطى من اثار ثلها وكلما حصل من اثار شي اخذ منها عايب الثلث فان اوصى له سلك ما له شاء اخذ
ثلث الموجود وانما حصل ^{منه} فان مات له بنت فاعطى لاجن مثل نصيبها فاما مال غيرها
ان اجازت فان لم يجر فله الثلث لها اللسان فان اوصى لغير كل ماله ولا غير سلكه فان اجاز
الكل اخذ ما لم يحرق اخذ الثلث سقما الاخر فان اوصى لغير سلك ماله ولغير نصفه واخر
ولم يحرق ماله اول الثلث سقما من بعده وان اجاز اول الثلث للسان النصف والمان المذكور
وقال الخالف لقول من اثنى عشر الى ثلثه عشر فان اوصى لغير سلك ماله المذكور مع بنته لم يحرق
صح من تبعه للثلاثه من اربعة ماله اوصى له ماله فان اجاز اثنى عشر للثلاثه من اربعة
وان اجاز الاثنى عشر من ثمانية واربعين لغيره لثلاثة عشر وللان ثمانية عشر وللثلاثه عشر فان اجاز
فلها ثلثه وللان ثمانية عشر والباقي لغيره لثلاثة عشر وللان ثمانية عشر وللثلاثه عشر فان اجاز
معلومه ومجهوله فالملكوته كان توصي بذلك عشرين فتقوم المنفعة في المدة وتكتب من الثلث
بقومها وتكون الملك الى الورثة بعد انقضاءها لانه غير ملوكة بالمنفعة ان المنفعة تعود اليه بعد
المدة والمجهوله كان توصي بذلك لئلا تقوم الملك بالمنفعة على الوصي له لتقدر بقوم المنفعة
لجها لها فان خرج الملك من النشاد ودينه لزمت الوصية في ميعته وان لم يخرج من الثلث
ما يخرج منه والملك بلا منفعة لا تمت له اذا المقصود من الملك المنفعة

كتاب الميراث

الفرض في كتاب الله تعالى ستة النصف الربع اثني اللسان الثلث الثلث
فالنصف فرض اثنتي الواحدة والاخ للاب والابن او لزوج مع غيرها ما الزوج مع علم الوالد

ما زوج فرض الزوج مع الولد وان نزلت زوجته فصاعدا مع غيره وانما فرض الزوجية
فصاعدا مع وجود اللسان فرض النصف فصاعدا والاخ للاب والابن مع غيرها
والث فرض الأم مع الاب فعدم الولد ونحوها ولا يشي فصاعدا من الاخوة والاخوات
والسنتين فرض كل واحد من الابوين مع الولد وفرض ^{بهم} ب ومن نحوها فرض
واحد من اخ او اخية للقيم ومن نحوها الارث امران فب اولاد من تحتها والاولاد من
تحتها بهم وسبب هو كفاخ دائم ولا يعيق ثم ولا ضمان بيرة ثم ولا امامية بالارث مناح
سبب مع كل ذي نسب وسبب فان لم تخلف عريزها فله المال كله وان لم تخلف غيرها فلها
الربع ما لباقي الامام واذا لم يكن من سلطان العدل سلكها ولا العيق مع فقد كل ذي نسب
وتعد سهم الزوجين ولا ضمان للغيرين بعد فقد كل ذي نسب ولا اصره بعد سهم الزوجين
ولا الامام بعد فقد كل ذي نسب ولا اصره بعد سهم الزوجين وقد سلكهم ولا العيق
والضمان فمما قضى ومنع الارث ردة الوارث او كفره والموروث مسلم او كافرا وله وارث مسلم
فان خلفت الكافر وارثا مسلمة ورثة المسلم وان كان بعد من الكافر والامام سورون
وان خلفت مسلمة والمسلمون يوارثون وان خلفت كافرا فان تول الكافر وله وارث
وابن اخ وابن اخية مسلمين فاللسان الاخذون الولد فان كان ولد صغيرا لم يورث
ابن الاخ لم يورثه وابن اخية لها فان لم يورثها فان كان ولد صغيرا لم يورث
فان تول على اصره دفعه الهم وان لم يتوا عليه دفع الى ابن الاخ لشيء والى ابن اخية
لشيء وان اقبل مسلم وليس له وارث مسلم جعلت له في المال لان حاشته عنه وقضى
عنه سلم لسانها ادرك الاسلام من مال شرك لم يكن قسم بالخطبة على كتاب الله تعالى اليه
من نظير رثة زوجته وورثة المسلمون في المال الا كافرا فان ارتفع عن مظهر رمان

فذلك ما نعت الكافيه وتركه لقا اذ ذوق قرايه كفارا وندجاً متلماً وندجاً
كان يله نذجه وندجاً وندجاً والباقى كالتيم وندجاً خلف المسلم وندجاً مسلم وندجاً وندجاً
كفائاً ما سلم احداً من غير اذ ذوق قرايه قبل القمه شاك للمسلم اما عوديه وندجاً عوديه
اسلم بعدا منه او كانه ~~...~~ وندجاً لم يوت وندجاً الارث في الارضه وندجاً الخرون
وودنه فان لم خلف سواء والمنازعي لعمته افضل عنها وجه شراوه فاعلمه وليس
ارسلع من سبعة فانه كانه جاً وندجاً ليجب شراوهما وكان لسلالة وان لم يغلب
فهو لسلالة وان كان له وندجاً انصاعداً فاعتوا الرق وندجاً لو كان ذنوباً وندجاً
شاكاً ما نذجه من كان لى دان اعني بعدا منه او كان الارث بعدا لم يوت كوجال العبد
لا يوت وما في يد سيده والمعتق بعضه يوت بحساب ما عتق منه وندجاً عاتق
وذا ذنوب الحر او نأخر اذ لم يعدم كحشر آمن في ذنوبه او اقرب منه وندجاً ولو اذ
الحر او شاكراً لده او رقيه وندجاً خلف وندجاً رقيق في ذنوبه وندجاً لا يوت
اما ما خلف الوراثة عوداً ما لم يوت فان كان له ذنوبه وندجاً لو بعد فان لم يكن
وذا ذنوب خطا وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
و ندجاً للتم عن التلب الى التدرج وندجاً عن نصفه ربع في شفاهاة الى التدرج وندجاً
وللبان اوتى العجب اتم عن نصفه وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
اخوات اربع اخوات اذ اخوات اربع اذ اربع اذ اربع اذ اربع اذ اربع اذ اربع اذ اربع
مع وجود الابد وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
فان علم بعد ذلك لعمته وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
بعد عشر وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً

ولا يولى بان علاماته لست انما اذا اوتى المرأة حاداً لا ولم خلف وندجاً وندجاً وندجاً
فان سقط حياً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
لم يوت وان خلف مع الحمل وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
باني ما لم يكن ذافض فاولوا الذكور قتل على الحن وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
و ندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
والحن يورث من ذنوبه امرأة فالتقه وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
منسب لوجب الحارثه مقبول بلاسيه الا ان يغزو اولاده او يورث من نسبه يذلل وندجاً
رثا الحارثه وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
منها لعمته وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
وان بال منها وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
الذكر وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
ان تادى عدداً ضلعه من الجانبين فامراه بان اخلنا رجل فان خلف نفساً ماضياً
فبا يورث فان خلف خشي ياشي اذ ذكرا وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
واعييته ومن بعد نصفه ما يصل لها في الجانبين فان فرضت خشي مع الذكور منه فاشي
وان فرضته اى في يله وان فرضته مع الاى اى في اى فان فرضته ذكراً فله سهمان
سهم لغيره ثلاثة في اى واشي في يله فكون اى عشر مقول الحن مع اى سبعه وندجاً
وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
سبعة وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً
سبعة وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً وندجاً

نها ستمائة مائة ونصف مثله فان ادخلت عليهم زوجة ضربت ثمان مائة في ستة وليس
 الزوج ستة وليس الابن ستة وتنفق ثم كل من اعطيت قبلها ستمائة اعطيت هنا مثله
 مثله فان خلعت ذكر او اخرج واحد الزوج ضربت ستة في احدى عشرة واعطيت احدى الزوجين
 اعطيت ثلثه ستمائة اعطيت ثمانية فان ادخلت عليها زوجا ضربت اربعة في اس سبعين
 واعطيت الزوج ثلثين سبعين مائة الابن ثمان مائة واربعين ثلث من اعطيت قبل الزوج ستمائة
 مثله واربعه اثناس مثله فان ادخلت عليها زوجة ضربت ثمان مائة في اس سبعين واعطيت الزوجين
 واحد الابن ستة وتنفق ثم كل من اعطيت ستمائة قبل هذه جعلته هنا مثله وثلثه ستمائة
 كان في مثله الخشي ددي في حاله كالابن خشي فوضت لخالن وضربت كل منهما اربعا
 كلامهم نصف ما حصل له في الزوجين مضرب في هذه ستة في خمسة وبالعكس يكون ثلثون
 وعشرين والخشي ثمان مائة وثلثون ومن له راسان فام من اعدوها او اتيه من اعدوها اثنان
 فان ذلك فواحد وثلاثون من الزوج كمال القرعة ولا يرث لوالد الزنا الا ولد وبنو بنو
 وقيل حكمه حكم ولد الملاءمة والامهاع على انه اوارث عنه ومن اسلم مذكرا حيا ولد له ثمانية
 وحكم المثلوك منه وحكم من وطئها لسان فصاعدا في الفاح واذا لم توال القصة ومن واجب اوب
 تبراعت من حرمة بالاشهاد والمناقب المسمى شرط علم الوالد ومن علق على صاحبه ما ذكرناه
 البعق ومن لا وارث له ومن اسلم على بدغم وجمول النسب ان اميد ولم خلعت دارا فارتبه من الاعمال
 وتنفق ترك من لا وارث له اذا لم يكن من سلطان العدل في القراء والمالكين ولا اعطى الجار الا
 وخوفا في خراخران واليه مشير به يعني اهل بلد وحمل هذا على حال العيب والاف
 حال الظهور واذا لم يكن للقول الاوارث كافر فاسلم فله الثلث ثم وان لم يسلم فثلث
 فللام اخذ الدية من ماله وجعلها في بيت مال المسلمين وتقبله به وليس له العتلة فان

وروى ان عليا عليه السلام كان يعطي مراث من لا وارث له صنفا جريانه مائة اعد
 الزوجين وورثته ما اذا ترك ولد الملاءمة اخرون تبا وما في ارثه لان سبعة من جهة الاب
 غير معتد به وانما خلعت دارا من جهة امه فادته لست المالك والمجوس وارثون
 بالنسبة مطلقا والملك الصحيح دون الفاسد وروى في مراث وارثون بالنسبة
 بكل حال وورث كل وارث من جمع ترك المرد وثلاثة اربعة لاولادها منه فانها ارث في
 الارض وتورث فماعداهما تعطى ثم حصتها من الحيوان والخل والجر والسوق فان كان
 لها منه ولد ورث كغيرها وبجدة قتل تحت ان يخص الولد الذكر الا بكر غير السفينة
 الفاسد انراى من التركة خاتم والذو وشاب جلد وسيفه ويخفه وروى في مراث
 وكتبه وسبلاجه ورجله وراحله فان كانا اثنتين بكرهما فان تبا وما في السنين اثنتان
 فان كان الاكبر مائتا فلا بكر المذكور ولا يخص لبيت جعل بعض اعيان عيسيه بسمته
 فان لم خلعت تركه يورث ذلك فلا جباة وادنا قلة ولد والفاعل ولد فله فذكرنا حكم
 المقتلعات في الصحبة والمرضى وحكم الباقى والرحمى والمطلقة المشبهة بغيرها في الارث في حدق

كتاب ميراث الوالد والاب والابن
 اذا تزاد الابوان فلام الثلث والباقي للاب فان كان بيت من محب من الغنى فلهما
 السدس والباقي للاب فان خلعت احد ابوين ابيا او اما قاتل له لقتل الثلث والباقي
 فلهما ولا يرث معها اخن ولا يحجوها فان كان مع الابوين زوج او زوجة فلهما الثلث
 والاحد اثنان جنس سهمه نصف الربع والباقي للاب وان كانت معها مع من محب
 فلام السدس ويكمل من اثنان جنس سهمه والباقي للاب فان كان احدا الزوجين مع احد
 الابوين اخذ سهمه الرعلى والباقي لاحد الابوين فان خلعت لئلا ذكر افضا مع زوجين

في هذه النسخة ان وضع سوطهم ودخول الزوج او الزوج عليهم كدخولها على الارباب
 والامهات فانما ضلوه ود على قوايد الابوين والابن وكذا البصايد والاصفيان على قوايد
 ولا بد من لامة تمامه **اشاعلا** فان يترك اي نعم احد من الزوجين فله زوج مطلقا
 الزوج فان خلق له **اشاعلا** فله الزوج ونصف الباقي فان خلق له اي نعم احد من
 لام فله المال كله السدس سمي بالناقص بدعيه لانه اقرب من ان يتم ما اذا خلق له زوجها
 وماله وخالتها او كلها فله الزوج النصف والخال او الخالة او لها الثلث السوية بالنسبة للزوج
 بدل التعم في المستتر فله ذلك فان كان منها عم وعمه فالباقي لها للذكر سهمان وللانثى سهم
 زوجها وخالاتها لانها وخالاتها لانها او ابوها وللزوج النصف والمال او الخالة
 سدس الباقي والخال او الخالة للابوين والابن باق فان كان منها من المراتب الاخرى واحد من
 الام خاصة الاثر من احد مطلقا لم خاصة الثلث بعد النصف لمن بقي ما بقي فان خلف
 عمه وللزوج النصف وللخال او الخالة الثلث منه سدس لخال لعمه واساقى لعمه وولده او ابوه
 فان كان احد من الام فله سدس الباقي فان خلفت عمه وعمته وخالاتها وعمه وعمته
 وخالاتها من ماله وثمنه على انصلا في مسكه ابدان ووجبات فله عمه وعمته
 لعمه وعمه اذ ياب وخالاته لا يعلم من ثلثه عشر للعمه اي في خاله سبعة وثلثه
 ستة وخمس لخاله وثم الثلث ميراثهم الذي اعطى للعمه التي هي خاله وهو سدس الثلث
 رجل له ولد وزوج امرأ له انت فادلهما وزوج ولده من غيرها منها من غيره فادلهما
 لمن عمه وعمته وخالاته ولا اولادهم فالمراث للعمه في ارض يوفى الوارثه لعمه
 من غير جرس ثم بولي الامامه وقد سنا حكم الاول في الحق بدعيه
كان ميراث القرني والمهدو وعلمه وشبه ذلك

وتنازع الوارثه في ثمن لشكل فقدم موية على موية صاحبها وتنازع موية فقدم
 فان منهم خنثا ونسب رجل وارثه وفان يرت كل منهم صاحب من نفس الرجل لا بد منه
 فان يوفى ثمنهما او ثمنهما اضعف من كل واحد **اشاعلا** فان يترك اي نعم احد من الزوجين
 الزوج منه سهمها والباقي لولده ثم تزوجت الزوج **اشاعلا** فله الزوج سهمها من ماله
 والباقي وارثها ولذا لانه لا بد من الزوجين فان غرق مخاضا اضعف من ماله من ماله
 من غرق مخاضا لم يمس منها ما يوجب حرا او كان منها ذلك على انها ماتا دفن
 ورثتهما شيئا الا حيا وان كان احدهما مال دفن الاخر ورثت من ماله الخال ومنه
 الى ولده ولا ترضى موت عدم المال بعد الاما لولده ما بقي فان غرقا ما بقي ثمنهما
 الا صاحبه انقل مال كل منهما الى الاخر ومنه الى المال فان كان احدهما رث صاحبها
 كاخو واحد منهما لم يكن منها وارث ورثتهما فان غرقا ثلث لثمنهما وارث غير
 ان كل واحد منهما الى وارث صاحبها مال كل واحد منهما صاحب ومنه الى ولده فان
 لاحدهما خاصة وارث فمال من له وارث لمن له وارث ومنه لورثه وماله في الوارث
 لميراث له وارث ثم منه لثمن لخاله اذا علم بقدوم موت هذا لميراث على الاخر ورثت من
 بيت وما يعكس ودون غيب على الممانه تقضي في رجل وامراه ماتا معهما الطاعون
 على ان يثا حيد ويذا الرجل ورجله على المرأة فعلا ميراث لزوجته قال انه مات بعد ما
 ما غرق صبا وتبقى منه صبيان احدهما خرد والاخر عبد له واشتبا اقرع منها يعني
 تنازع الوارثه ان موت ورثه بعد ورثه قبل ثمنه الزكوة وطرس يحييها ان يبع مسكه
 المستل اول ثم مسكه الحث الثاني وقسم الناس من اولي ما انتم فله حقا معا وارث
 منهم منها حث سهام المحسن في الممانه ورضيتها في سهام الادله حقا معا وعلى هذا

مثلاً له خلفه رجل زوجه واخاه واخنة لابي اوابويه فهو من ثمانية للزوجة سبعة
 ابنته والفت سبعة فان مات الاخ او الاخ قبل القسمة خلفها استراعتن فلها ستة
 بنت حجت من قسمه **باب** في الاخ زوجته واخاه في ثمانية تكون من ثمانية
 الاصل اربعة واللاحد **باب** في الاخ سبعة لاخته ستة **كتاب** في النصف
 والدعوى في شماع البيعة وتعارضها وكيفية تحمل الشهادة **باب** اذا كان
 عاملاً بصراً كاملاً كاتباً عالماً بالثقة وشاهداً ادرعاً فهل اهل لولاية القضاء وكذا
 اذا اقرع الامام ومحرم على الجاهل وان كان ثقة وعلى العام عراثة فان عرض الجاهل ولا
 على من موافقه لم تحمل اجابته الله فان خاف على نفسه او ماله اجابته ما سابه من اليه
 وكذلك لولاية من قبله محرمه فان خاف على نفسه او ماله نوى ما به العادل واحمد لول
 والقاضي لا يفسد بما من الا باطيل فان اضطر اليه ما خوف على نفسه او ماله جاز ان يفسد
 لا يفسد فيها فان سارع المومنون حال اقباض يد الامام فالحاكم من هوى حديهم علمه
 احكامهم والراى عليه كالراى عليهم فان اهان كل واحد من الخصم حكاوا خلفاً فاعادوا
 وانتهى ما راد قهاى الخدشة والفسقة والظلم به **باب** في رضى ان يلبس اشر شابه وبقية
 مجلس في اوسط بلده مستديراً القبلة بعد صلاة ركعتين ويجوز ان يلبس اشر شابه
 خصوم امر كاتبة كتابه اسماءهم مقرب عليها لسمع من خرقه عنة فان جاز ان يلبس اشر
 سمع من على من خصه وان بدا احد هما بالدعوى مدعه ولا يفتى في رضى اشر شابه ولا
 بشغل الغلب غير الحكم ولكن على هدى وسكينة ووقار ولست من خصم في مجلس رضى
 ولا غافر ولا يبدأ احدهما بكلام الا برزاسه ولا نصف احد الخصم دون خصمه ولا يقبل مدعى
 دعونه والا بس محض الجمان وعيانه المرض ولا يلبس شافعاً احدهما الى الآخر ويجوز ان

عليها ما صلح ولا يسمع الدعوى الا بمجرع الا في الوصية ولو لم تكن النصف واستفاد
 ثمانية لها ولا يلقح خصماً حجة ولا يرفع عليه صوته دون خصمه فاذا سمع دعواه سأل
 الله فان اعترف لزمه الا اذا ان عرفة من غير المكان لا **باب** في من لم يطلب
 الخصم حصة حصة وان علمه بعض المحدث ولو لم يطلب **باب** في من جهل ما له حصة
 من ميراثه فان اصاب الحاكم بعملة او احسان لم يثبت له حصة حتى يسه وان سابه الخصم
 حجة عليه لم ينفذ الا ان يكون عارفاً به وبنيته او شهدنا هذا عدل ذلك قيل ادم يحصل
 ذلك حلاً في كتابه وان اكره قال لخصمه الكسنة فان احضرها نظر فيها وان قال هو بمائة
 لاني بها فان طلب كميل الخصم خوفاً من هربه كذله له فضر به مده فان مات فيها عرج
 انفس من كماله فان قال لا يثبت له طلب من اخلقه له فانما حكم عليه بالحق
 ندحا على المدعى وحلفنا شمله حقه وان كل فلاشي له واذا رضى المدعى بالبر ثم قام
 بعد ما لم يحكم له بها وان اقر بالخالف ان لم يلقاها في بعض احوالها تمنع الله منها
 وان لم يجب المدعى عليه لخمس وصل الى اقرضه الدعوى وحكم عليه بمائة فاشارة من اقرض
 او انكاره احضر من يعرف ذلك منه وحلفه ان كسبه ان كسبه الله في لوح وعلمه وانه
 بشي به فامنع فهو ناكل وان شربه اسقط عنه الدعوى وان لم يمدح هو صحيح حجة حجب
 وان اقرش ولم يثبت حجب حتى سن ولو شهد عليه شاهدان ما اقرش لم يثبت الزمة كسبه
 ولو شهدت الشبهة عليه بجهول لم يحكم بها وان بان الحاكم ان الموعود اذ يجوز عليه اهل
 وان سأل الغرم الاظهار لم يلزم صاحب الحق الظاهر وان حضر عند تخلفان وصما جاز ان
 يقول ان سما حضر ما لشي فاذا رآه وسعى لا يحكم من خصم الا في مجلس حكمه فان كان الخصم امرأة
 تزوجة احضرها وان كانت مخدرة او الرجل مريضاً انذرها من ينظر فيها ومن خصمها راجعها

ان يثبت الحق علمه فان ثبت علمه الحق ولم يرد ياد الزمها الخروج منه وكل من شاع عليه
 لم يرد ياد الزمها فثبت علمه ان يثبت علمه وله الحق الباديب والحق اذا لم يكن باقية
 لغايه فثبت في باب ما اذا ثبت ان خلف اهل الكلب بالحق في الجبل ومضى وحسب
 ما يوكروه في حق الله **فصل** في كونه الحق والله الذي لا اله الا هو الطالب الخليل
 الدافع المبيد اهلك الذي يعلم من السيرة ما علمه من الغلابة وحكمنا كنهها بالعدا في الغلابة
 ولا يثبت في حقه وحلف في السيرة على المنزل دون ان يطع والحق على اثبات فعل نفسه وصلى
 طوع على القطع وعلى تفعل غره على نفي العلم يستحق ان يحرم الحق بعد العصر وعند الميزان القيل
 ولا يحلف عند قبر رسول الله صلى الله عليه وآله على اقل من ربع دينار وان قال له الى اثم قل لا يرد ما كان
 ما ادعاه لقاء واذا حضر المدعي شاهدين استحب لهما ان يقرن بينهما حاشا لسمع احد منهما كلام
 مكنت كاشية ما شهدا به وكذا في جميع الحوادث الحدود والقصاص وغير ذلك في الحدود
 زكاد وان لم يفعل جانبهم قابل من الشهادات فان انقضت في المعنى قبلها وان اختلفت ادا
 وقالوا المدعى ردها فان شهدا وحدهما باليد لا يرد الاخر باين حكم باليد فان حلف مع الشاهد
 باليد وان شهد عليه باليد وشهد شاهدان انه قضا بما علم بانصافا وان شهدا وحدهما
 والاخر بالانذار به لم يكلف ثم يرد اذا ادعى على غره دينا فانه يرد وادعى الاثام او الزم
 البينة فان عذبت فعلى المقر له الحق فان كل يطل دعواه فان ردها على المقر وحلف سقط
 فان لكل لزومه وليس له ردها وان ادعى عليه دينا فقال قضيت له او قضيتك منه فان
 بكلفه وان قال قضيتك كذا فادعى قضا فمقاط فان ادعى عليه دينا فقام منه عليه
 ما تراه به ودينه اخر من جنسه فاقام منه ما تراه له به ببارخص والسبب واحد او يطلق
 وادعى بغيرها اخرج الى سيرة فان عذبت حلف المدعى عليه وردها انه لم يرد ما كان الحق

حلف صاحب المال فان اختلف السبب الزم به ما عدا واذا كان كسر عمرو دابة فادعى حرم
 قال انبا قوريس لنا قوله واذا اختلفت النجاش في مناع السعدا فطلبوا الحق
 قبلها والله للرجل ارا المرأة ولا يثبت عليه ما يطلع للنساء فادعى بالاعانة فسمع منها
 رجل ما يطلع للرجال مع ميتة بالمران من مناع رجل **فصل** في ما يرد في حقه وادعى
 بغيره فادعى عليه وما اخرج انسان فبوله لان صاحبه بوله ما ساعبه فوكا في المساح
 اذا شهد شاهدان وشاهد واحد والحق في الميتة يثبت حلف المدعى ان الحق باق الى الان في
 الميتة فان لم يحلف فلا حق له واوجب بعض النسخ ان يبايع الميتة الحق لمن لا يقر عن نفسه
 كالحق والغايه يكون الحكم على الغايه وحدثت البينة ما يقر في مثله من غير دليل حاصر
 وحلف بغيره مع البينة وساع ماله ونفسي دونه وسبق على من حلف البينة عليه ويرد كل
 بينة على من ادعى الحق فاذا قدم الغايه باقام حجة تبطل دعواه ورجع على القليل فان
 لم يكن له خصم الى اثم ما ليس له المحكوم له فاما الى اثم اخر لم يرد حكمه اياه فاذا امت
 بغير الكتاب عند الحاكم الاخر بشاهد واحد المحكوم عليه فان اقر لزمه وان لم يقر عليه وان
 ادعى الاثام اخرج الشهود طالبة بالبينة واجبة لاحضارها لما مضى وان التمس من يعلم له
 على انه سخي ذلك اذ لم يستوفه قال له فقد حلف فان ادعى انه غير كليل فيه لم يرد
 يقبل منه والزم وان سماه حيا احضر ما اقر الزم وان لم يقر فان الحكم له منه شهد
 على من المحكوم عليه اما به او لا كتيبان الغايه ليزان امكته ودفعت الحكم وان سمي ما لم
 المحكوم له الزم الحق وان عاصره وتبلغ للشهاد عليه بغير موته كذا كان في حياهه وفي
 حكمه وقبل يلزم الحق فان سال المحكوم له الحاكم ايمان ان كتيبه كبا الى الحاكم اخر قل الشاه
 دون الحكم وسعى اثم ان سمع شهادته الشاهد يحضر المشد عليه اذا كان حاضرا فان

شهدني فقتله ثم حضر غزوه اياه وملكته من حرمه وامهله ليله امامه فكل به ان طلبه للخصمه
 لا يحرم له ان يملكه حتى يطلبه بذلك صاحب الحق ولا يلزم من علمه من رجل اقامه كغيره ولا يثبت
 الحاكم خصما لا بعدد من كان الجماعة دعوى حقوق من جنس واحد على واحد فكل واحد
 فيها جاز من واحد **ك** من احب منهم معنى في الحكم الحان بان يحكم من اهل الذمة
 حكم وقال شيخنا ابو سعيد بن عبيد الله اجمع اعياننا على انه لا حكم لكتاب خارج الى قاهر
 ما بلائيه في حيد ان غيره لمسانة فيغير فيها ولا يتصرف في دينه من سبابة عن ابي عبد الله
 على الامام ان يخرج المبتغي في الدين من الحرم الى الجبل ويقيم العدل احد من مل معهما فانما
 والعبد ردهم الى السجن وروى ان الرزق على النصارى من مال الخلف له ان يهاجر من الحرم
 واذا اشكل عليه القضاء لم يخرج من الحكم بالعدل وانظر المحضر حتى ينظر فان لم يجد مال لا الذي
 شتمنا فاصطلى او لا ارمعنا الى الامام او قاضي اخر واذا قضى بقضاء ثم بان له فانه ينفق
 ما جمع اعياننا على بطلان القول بالناس والاسخار والاجتهاد وسبق ان يحصل وقتا للذان
 بالعلم وقولنا للظهور انهم وبجبان كون مجتهدا عالما بنقد الكتاب سنة ولسان العرب
 الاجماع للانس في بما في لغة والخلق لعل انه موافق لاحد منهم وانما تعرف بقدر الكتاب
 النسخ من المنسوخ والخاص والعام والماضي والمستقبل والماضي والماضي والماضي
 مثل ذلك اذا حضره خصمان فاعرف لسانهما فمهما لم يجد لسانه اذا حكم شهادة اشهر بان
 حال الشهادة تنقح حكمه وانما على الحاكم من ليس باهل ولا بمجرى عاقل عليه ووجبت الحكم ان يحضر
 الحق على ما وصفناه فان لم يحضر في لدها رجلا الله ارجح على الحاكم حكمه في هذا
 وهو بلا خلاف في عتوق الناصر وعتوق قيس في الزهر ولا يكون حاكما لمن لا يقبل
 ولا على من لا يقبل شهادته عليه ولا يحد بام والقاضي كاتفا فاستقوا ولا كاتفا ما اذا شهد

انما هي شاهدان لا فرق بينهما في ما جاورهما في انهما فان شهدا فان شهدا فان شهدا
 ان يركبوا لا قبل المرح الا بعد اخلافا لعماله وان شهدا فان شهدا فان شهدا
 المرح اذا لم يسمعوا الشاهد لم يثبت القاضى ولا يثبت القاضى ولا يثبت القاضى
 ان له وللسان سنبان كان هما لا يثبت القاضى ولا يثبت القاضى ولا يثبت القاضى
 واما مات الامام انزل الشايعون عنه فان اختلفوا في رجل واحد منهم ما وانه شرفه بقضا
 ومما حكمه وان قال المحضر ان شهد على فلان اخرت شهادته فشهد عليه لم يزمه ذلك من
 الشهادة فاذا اخرج الحاكم حكمه عليه او انه حكم عليه ما قرع او شهدا فان شهدا فان شهدا
 قبل قوله وان عزل فقال هل علمه او حكم عليه حاكم لم يقبل قوله ولم يكن شاهدا فان قال
 يقربكنا كان شاهدا والحاكم كالعاني في غير وضع ولا يثبت القاضى ولا يثبت القاضى
 شاهد على انه حكم بغيره بعد قرائة عليه فان شهدا فان شهدا فان شهدا فان شهدا
 اشهادا الشخص على نفسه في الاملاك والاموال على كتاب مدح لا على ايمان اذ ثبت ما جاز
 ان يعطيه رزقا من متاعه فان لم يكن شاهدا شخصان فاشهادهما فانه عليه على
 ارضيا الا ان يساجر كل واحد منهما اجرة ويجزى قايما واحدا الا ان يكون ما يقيم رزقه
 فلا بد من قاسم ما اذا عدا السهام واقوع عليها الزمة الزعة فان كان فيها رزق لم يزم
 لهما شيئا بعدها وقيل يلزم بها كالأولى اذا كان بعد القسمة ان في الملك حصصا لغيرهما
 بطلت القسمة واذا اقسما ولم يجر جازا او شرا لاهل القسمة كان هذا درك ما قد
 او شرب عام سلفه وسقته وان لم يكن ففى القسمة انما قسمه فزده اذا لم يقسم القسمة
 ولا الايقاع بالقسمة او يقسم القسمة فقط فم ان يقسمها او يقسم الايقاع فقط فم
 انما كان لم يقسم واذا ادعى احد المتقاسمين انه غلط عليه ولا يثبت له حصة وان كان

تاريخ من كان قد اذعن احد ما يرفع والاخر يرفع ما نسبها لم ينفذ الى دعواه مطلقا كان احدهما
لرجاءه ان يرفع في ماله او لا يرفع في ماله بل يرفع في ماله على العكس بحلف المدعي عليه في كل دعوى من ماله
لما اخرج اذعنوا او لا يرفع في ماله بل يرفع في ماله على العكس بحلف المدعي عليه في كل دعوى من ماله
له يرفع في ماله على العكس بحلف المدعي عليه في كل دعوى من ماله
معها منه لم يرفع في ماله على العكس بحلف المدعي عليه في كل دعوى من ماله
و بعضهم فصل في ان شهادته للداخل سبيل الملك كالاستيلاء او الارتفاق في الارض او الفالحا في الارض
شهدت لهما جميعا سبيل او سبيلين او لم تشهدا سبيل فالسبيل الخارج فان شهدتا السبيل لهما
ما لم يرفع من الداخل لان دعوى عليها ضرورية لما شهدا في الخارج من دعاء وهو خارج عن ايمان الله
اولى فان اقاما ما شئنا حكم لادلهما فان تساوا حكم لكثرهما شهدت امانا اعتقا ارفع منهما في حق
قرعته علفه قضى له فان نكل احلف الاخر وقضى له فان نكل قسم منها وان بقدا السبيل فاقوم
في يد واحد ما سئل اليه وحكم بحد الاخر فان اقر به لغزها سئل اليه وحاضا فان قال في هذا
ثم قال بل لهذا بعد تسليمه الى الاول نعم له فمته وان قال في ذلك قبل تسليمه اليه سئل اليه في غيره
توان وان قال لا لمدعي اني قد دعاه عليه العلم حلفا انه لا فعل فان قال في هذا سئل اليه فقال
له الاخر انك تعلم اني فعل بحلفه على التقوم فان قل بغيره لصدقه حلفه ومن قال في الارض
قال لا لحلفه ان دعاه المالك في ماله معا كل منها يولى فان كان ثم حلفا او ان قال
منشئ ولا يرجع قسم منها نصف فان تداعيا هاتين كذا لم يرفع في ماله او اربعة نفلي اربعة
لم يكن لهما منه حلف كل واحد منهما دعوى ضاحية فاذا تعاونا قسم كذا لم يرفع في ماله او اربعة نفلي اربعة
انصف فلم يرفع في الكل الحلف لان الاخر لا يدعيه والنصف الاخر منها نصف فقسم على اربعة نفلي اربعة
تخفى الكل والاخر اربعة نفلي ثمانية لم يرفع في الاربع سهم منها وان ادعى واحد لكل واحد اربعة نفلي ثمانية

اللبس سهم منها فان ادعى واحد الكل باخر السهم باخر النصف باخر النصف باخر النصف باخر النصف
فدعي الكل عزون ولدعي السهم باخر النصف باخر النصف باخر النصف باخر النصف باخر النصف
تاريخ من كان قد اذعن احد ما يرفع والاخر يرفع ما نسبها لم ينفذ الى دعواه مطلقا كان احدهما
لرجاءه ان يرفع في ماله او لا يرفع في ماله بل يرفع في ماله على العكس بحلف المدعي عليه في كل دعوى من ماله
لما اخرج اذعنوا او لا يرفع في ماله بل يرفع في ماله على العكس بحلف المدعي عليه في كل دعوى من ماله
له يرفع في ماله على العكس بحلف المدعي عليه في كل دعوى من ماله
معها منه لم يرفع في ماله على العكس بحلف المدعي عليه في كل دعوى من ماله
و بعضهم فصل في ان شهادته للداخل سبيل الملك كالاستيلاء او الارتفاق في الارض او الفالحا في الارض
شهدت لهما جميعا سبيل او سبيلين او لم تشهدا سبيل فالسبيل الخارج فان شهدتا السبيل لهما
ما لم يرفع من الداخل لان دعوى عليها ضرورية لما شهدا في الخارج من دعاء وهو خارج عن ايمان الله
اولى فان اقاما ما شئنا حكم لادلهما فان تساوا حكم لكثرهما شهدت امانا اعتقا ارفع منهما في حق
قرعته علفه قضى له فان نكل احلف الاخر وقضى له فان نكل قسم منها وان بقدا السبيل فاقوم
في يد واحد ما سئل اليه وحكم بحد الاخر فان اقر به لغزها سئل اليه وحاضا فان قال في هذا
ثم قال بل لهذا بعد تسليمه الى الاول نعم له فمته وان قال في ذلك قبل تسليمه اليه سئل اليه في غيره
توان وان قال لا لمدعي اني قد دعاه عليه العلم حلفا انه لا فعل فان قال في هذا سئل اليه فقال
له الاخر انك تعلم اني فعل بحلفه على التقوم فان قل بغيره لصدقه حلفه ومن قال في الارض
قال لا لحلفه ان دعاه المالك في ماله معا كل منها يولى فان كان ثم حلفا او ان قال
منشئ ولا يرجع قسم منها نصف فان تداعيا هاتين كذا لم يرفع في ماله او اربعة نفلي اربعة
لم يكن لهما منه حلف كل واحد منهما دعوى ضاحية فاذا تعاونا قسم كذا لم يرفع في ماله او اربعة نفلي اربعة
انصف فلم يرفع في الكل الحلف لان الاخر لا يدعيه والنصف الاخر منها نصف فقسم على اربعة نفلي اربعة
تخفى الكل والاخر اربعة نفلي ثمانية لم يرفع في الاربع سهم منها وان ادعى واحد لكل واحد اربعة نفلي ثمانية

كانت الخدان دنته قبل كشانه الميلم على الكافر مدوى اعلان سانه بالاسماء
علم من شهادته من قبل الحرام قال لا باس اذا كان لا يعرف نفي قبله فان من قبله
عمر بن ميطان ^{الشيخ} انما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان اللعان
الرهان وبلغه ^{الشيخ} انما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان اللعان
فقد دفع الما من على الموضع قبل شهادته لانه ختم بخم شهادته ذوى العاهات والاف
العاهات الساوون لاهولهم اذ اعدوا لواء شهادته ذوى الصانع الذرية كالحجاء والحجاء في الساج
الصناد والهامى اذا عدلوا وقبه شاهدان من انهم فانه شهادته اذا عدلوا شهادته
في بعض ما شهد به لا للتمه كنهاده على والله ما هي من شهادته في الآخر وان دفع فيه للتمه شهادته
انه قد فاجسته ولها بعد ما يذت فيها وقيل يعقوب **باب** اعداد
النسب والشهاده على الشهاده بغير شهاده اربعة رجال في الزنا والوطاء والحي شهاده
رجلين واربع نسوة في الزنا ومن جلد عليه رجال وامر اس فيه رجلان ورجل وشهاده جلوس في الزنا
والنكاح والاستن اما البعد والنفقة والتعزير والسرقه والشر والطلاق واللعان واللعان واللعان
بالوصيه له والله يدينه البلاء واللعان واللعان واللعان واللعان واللعان واللعان واللعان
شاهدان او اثني في الزنا واللعان واللعان واللعان واللعان واللعان واللعان واللعان
ابيع وقيل الحكم عند المسلم كاترا وقيل الخطا وشبهه وجراحه عديدها الا كالحائض والله اعلم
الدين نصفه الساعد والوقف اذا قبل بكل الى الموقوف عليه وشاهد من ورائي من ذلك
وشاهده او اس في قبل العمد وجانيته وبجها المدينه ولا يقبل شهاده النساء مع الرجال في اللعان
سوي ما ذكرنا ولا في زوجه البلاء واللعان واللعان واللعان واللعان واللعان واللعان
والحق ما انفاس وعيوب النساء تحت الساب كما ابرهن بالبريق ولا يقبل شهاده اربع نسوة في

في الوصيه بماله واستللا العتي وبلغ في ماله اربع الوصيه وبلغ في ماله اربع الوصيه
في النكاح واحد في اربع وسأل عدله من علم باللعان من اربعة شهداء رجلين دفع
صناني برهانات قال على الرجل ربع ذيه العتي وشهادته ^{الشيخ} في اللعان
الشهر رمضان مع فتدا الحله على المرداء والقيامه خمسون ^{الشيخ} في اللعان
في العيلة خمسة عشر ذوق في الخطا وسنه رجال في عفو او جرح بلغ الله وفي دهلكا به سها
ويحصل اللوث في الجنائات شهاده واحد فان شهد شاهد واحد سرقه حلفه المدعي والمالك
دون القطع والرضاع لا يثبت الا بشاهدين عدلين وقال بعض اصحابنا اربع نسوة رجال
براهله ولا يثبت الولادات كالوصيه الله والوكاله والنكاح والوقف عذ من مال ينفق الى الله
بدون الشاهد وكذا العتي والحد والطلاق والرجعة وليس في الشرع عقود ولا اعداء بغير
الى الشهاده سوى الطلاق واللعان والحكم والظهار واعتبر منها عدلها حال التملك والاداء اذا اراد
عزها عند الحاكم اعتبر عدلها حال الاداء ولا يصح الشهاده على الشهاده في الحدود ونحوها كالا
والدين والعتود مالم يتجاوز درجة واحد ولم يكن التملك امرا لانه لا يجوز شهاده على شهاده
على شهاده ولا شهاده امره على شهاده وانما يجوز باحد له اشيا الاول قوله لشهد على شهادتي
او عن شهادتي وكذا في الثاني ان سمع شهادته في العالم والمالك شهادته ويعتد الى سبعة
كاسع والنكاح وشبهه وودتها الزرع على صفة ما قبلها وشهد على شهادته كل واحد شاهد اثنان
وبجوز ان شهد شاهدان على شهادته الاثنان ولا يصح شهادته الزرع مع حضور شاهد الاصل فان
تقد لموتيه او مرضيه او غيبته حاز وان يكون الاصل عدلا حال شهادته الزرع فان كان عدلا في
ملك الحال وشهد على شهادته ثم فسق قبل الحكم بشهادته الزرع لم يحكم بها وان تعز حاله بغير النسق
حكم بان عقر فسق بعد الحكم بشهادته الزرع لم يسقوه كانه شهادته على شهادته وعدلا الشهود

وان شهد الاشياء في وقت ثم تم القصد في وقت آخر بل انما هو في الاصل في نفسه فكل من
الحدود او في وقت ثم تم القصد في وقت آخر بل انما هو في الاصل في نفسه فكل من
عالم الملك في نفسه في حقوق الله كالنظام والوظائف غير
علا السوقة عند المطالبين وخلفه كذلك وقيل الحكم
في حقوق الله تكلم به في حق الناس والزوج احد الادبوع فان لم يعدل لموسى ما
لاعن بعد فان شهد امرأه لا جني فذكره على فراشه حديساً وضربته لمان بش
انني هذا على الحد شر فان ادعى المرأة انهما لم يحد الا ان يذبها الله ولا يقبل شهادتها
في الحدود وحدود الآفة انما هي ذكر فان شهد الادبوع باجماع الشخوص في اناب وام
ولما المحرم ولا ضرر دعوى او شهدا بوطاً دون الفرج قلبه عزراً لا يقبل فيه
فان عادا اجماعاً غيراً فان عادا اجلياً مائة فان عادا فيلدا فان شهدا انه جلس منها
الرجل من امراته وجب الادبوع بظاهره عن اي جعفر وجملة بعض ابناء علي العربر
دون الرحم كما حله بانه عن اي جعفر وجملة بعض ابناء علي العربر عن علي علم
امكنى الله من المعين اقمته الله في قوله قد كنتي تجلسي منها مجلساً من امراته عن الرجل
فان شهدا في الزنا في قبلها او بعدا مع نسي انوا بكر لم تعلم عدداً اذا شهدوا بالزنا نقا
او با برالم سقط الحدان جعفر او جعفر رحمه في الناس وان شهدا الاقرار وجه الامام
الناس يجوز ان يولد غيره وتحت الاطاعة الله واحد سعي الاثم للحد من نهي في
مثله فان باب في ذكر الازنية والحد من نهي الناس عن غيرها في منزلها والبررة ترون
ومن اكن امرأة على نفسها قبل عدداً كان امراً شخياً او شاباً او صبياً فاحتمل ان يرضى
مرباً بها ان كانت حرة وان كانت امة وانما امره معها وان كانت ثيباً وضيق العشر

